الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع وعلم السكان

النماذج الأسرية في الجزائر، التطور، الخصائص، والمحددات – دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019/2018 (MICS6).

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاجتماعية
تخصص: ديموغرافيا

إعداد الطالب:
قاسم سمير

تحت إشراف الأستاذة:
كرمبيط رشيدة

السنة الجامعية: 2025/2024 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع وعلم السكان

النماذج الأسرية في الجزائر، التطور، الخصائص، والمحددات – دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019/2018 (MICS6).

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاجتماعية
تخصص: ديموغرافيا

إعداد الطالب:
قاسم سمير

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم	الدرجة العلمية	المؤسسة	الدور
سعدي رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2 – لونيسي علي	رئيسا
كرمبيط رشيدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2 – لونيسي علي	مشرفا ومقررا
بوتفنوشات حياة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2 – لونيسي علي	عضوا مناقشاً
روان مليكة	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2 – لونيسي علي	عضوا مناقشاً
بن عودة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة – الجيلالي بونعامة	عضواً مناقشاً
خالدي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة – أكلي محند أولحاج البويرة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2025/2024.

إهـــــداء

إلى من غرَس فيَّ حبَّ العلم، وسقاني من نبع عطائه الصافي، إلى من كان دعاؤه لي زادًا في مسيرتي، وسنده لي دربًا للنور ...**والديّ العزيزين**، جزاكما الله عني خير الجزاء، وجعلني سببًا في فخركما وسعادتكما.

إلى رفيقة دربي، **زوجتي العزيزة**، التي أحاطتني بحبها ودعمها، وكانت لي سندًا في لحظات التحدي، ودفئًا في أوقات المشقة، وإلى أبنائي الأحباء: **عبد الجليل، أميمة، وجمانة**، الذين كانوا مصدر إلهامي ودافعي لمواصلة الطريق، لكم مني كل الحب والتقدير.

إلى **أساتذتي الأفاضل**، الذين أناروا لي الطريق بعلمهم وتوجيهاتهم، وأغنوا عقلي ومعرفتي، فكنتم خير المعلّمين والمُلهمين.

إلى **زملائي وأصدقائي**، الذين رافقوني في هذه الرحلة العلمية، وشاركوني لحظات الجد والتحدي، لكم كل الشكر والاعتزاز.

وأخيرًا، **إلى كل من ساندني، وشجّعني، وكان له أثر في مسيرتي العلمية**، أهدي ثمرة جهدي هذه، راجيًا من الله أن ينفع بها، وأن يجعلها خطوة في درب العلم والمعرفة.

قاسم سمير

شـكر وعرفـان

نحمد الله عز وجل ونشكره جزيل الشكـر، فهو المعين الذي منحـنا القـوة والعزيمة لإتمـام هـذا العمل؛

أتقدم بخالص الامتنان وعظيم التقدير للأسـتاذة الفاضلة **كرمبيط رشيدة**، جزاها الله خيرًا وأدامها ذخراً، على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما قدمته من توجيهات سديدة، وجهود قيّمة، وصبر لا محدود.

كما لا يفوتني أن أُعبّر عن بالغ التقدير والامتنان لأساتذتي الكرام، الذين كان لهم بالغ الأثر في مسيرتي العلمية، وأخص بالذكر: أ. **سعدي رابح**، أ. **بدوني محمد**، أ. **بولفخار ناصر**، أ. **مصلي رضوان**، أ. **بالعربي زبيدة**، أ. **بوتفنوشات حياة**، أ. **روان مليكة؛** فلهم جميعاً أصدق عبارات الشكر والتقدير على ما بذلوه من جهود في التكوين والتوجيه.

ولا يسعني إلا أن أخص بالشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الذين شرّفوني بقبولهم مناقشة هذا العمل، وبتقييمهم البنّاء لمخرجاته.

إلى أصدقائي ورفقاء درب الدراسة والتكوين :**الصادق، محمد، سفيان، هواري وإسحاق**، الذين كانوا خير سند، وأجمل رفقة، طيلة هذه الرحلة العلمية، فلهم مني كل التقدير والمحبة.

والى كل من مدّ لنا يد العون، وساهم في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة طيبة أو دعم معنوي.

«النماذج الأسرية في الجزائر، التطور، الخصائص، والمحددات –دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019/2018 (MICS6).»

الملخص:

تخضع المجتمعات البشرية للتغير والتطور المستمر، حيث تتأثر بنيتها بعوامل سياسية، اقتصادية، وثقافية، فيما يُعرف بالتغير الاجتماعي، وهو انتقال المجتمع من حالة إلى أخرى نتيجة تحولات داخلية وخارجية. وبما أن الأسرة تمثل نواة المجتمع، فإنها تتأثر بهذه التحولات، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم تطورات البنية الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية من حيث الحجم والبنية والتركيبة العائلية، استنادًا إلى البيانات المتاحة، أظهرت النتائج أن النمط الأسري البسيط بات الأكثر انتشارًا (77.8%)، حيث يتكون معظمها من زوج وزوجة وأطفال (83.81%).

أما الأسر ذات التراكيب الأخرى، فقد توزعت كما يلي: 9.4% للأسر الممتدة، 6.5% للأسر المكونة من فرد واحد، 1.8% للأسر المركبة، و1.6% للأسر عديمة التركيبة العائلية.

أما من حيث التركيبة العائلية، فقد سادت التركيبة العائلية البسيطة بنسبة 77.8%، بينما توزعت النسب المتبقية بين التركيبة العائلية المتنازلة 10.3%، التركيبة العائلية التصاعدية 5.5%، والتراكيب الأخرى مثل غير العائلية، العرضية، والمركبة، التي تراوحت بين 3.0% و0.3%.

ساهمت هذه النتائج في تتبع تطور الأسرة الجزائرية بين 1962 و2019، مع تحليل العوامل المؤثرة مثل تأخر سن الزواج، معدلات الخصوبة، التعليم، التحضر، البطالة، ومشاركة المرأة في سوق العمل. تؤكد الدراسة أهمية الحفاظ على استقرار الأسرة، في ظل التحولات السريعة، من خلال استراتيجيات تحافظ على دورها الأساسي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، العائلة، النماذج الأسرية، البنى الأسرية، التراكيب العائلية، حجم الأسر.

"Household Models in Algeria: Evolution, Characteristics, and Determinants - An Analytical Study Based on the 2018/2019 Multiple Indicator Cluster Survey (MICS6) Data"

Abstract:

Human societies undergo continuous change and development, influenced by political, economic, and cultural factors in what is known as social change—the transition of a society from one state to another due to internal and external transformations. As the household forms the core of society, it is directly affected by these transformations, making its study essential for understanding the evolution of social structures .

This study aims to analyze the transformations within Algerian households in terms of size, structure, and family composition, based on available data. The findings indicate that the simple household model has become the most prevalent (77.8%), with the majority (83.81%) consisting of a married couple with children. Other household structures were distributed as follows: 9.4% extended households, 6.5% single-person households, 1.8% composite households, and 1.6% households with no defined family structure. Regarding family composition, the simple family composition dominated (77.8%), while the remaining proportions were distributed among descending family composition (10.3%), ascending family composition (5.5%), and other compositions such as non-family, collateral, and composite structures, ranging from 3.0% to 0.3% .

These findings have contributed to tracking the evolution of Algerian households between 1962 and 2019, while analyzing influencing factors such as delayed age at first marriage, fertility rates, education, urbanization, unemployment, and women's participation in the labor market. The study emphasizes the importance of maintaining household stability amid rapid transformations by adopting strategies that preserve its fundamental role in society.

Keywords: household, family, household models, household structures, family compositions, household size.

فهرس المحتويات

الإهداء .....
الشكر .....
الملخص .....
فهرس المحتويات .....
فهرس الجداول .....
فهرس الأشكال .....
المقدمة .....أ

1.الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة..... 17

1.1 الإشكالية: 18
2.1 فرضيات الدراسة.....20
3.1 أسباب اختيار الموضوع.....21
4.1 أهداف الدراسة.....22
5.1 أهمية الدراسة.....23
6.1 تحديد المفاهيم.....24
7.1 المفاهيم الإجرائية في الدراسة.....28
8.1 مناهج الدراسة 30
9.1 الدراسات السابقة.....32
10.1 مصادر المعطيات 58
11.1 جودة معطيات المسح MICS6 69

2..الفصل الثاني: الأسرة والعائلة – إشكالية المفهوم.....82

1.2 مفهوم الأسرة والعائلة.....83
2.2 المقاربة الديموغرافية لمفهوم الأسرة.....86
3.2 أصناف الأسرة:.....90
4.2 وظائف الأسرة 94
5.2 المقاربات النظرية في دراسة الأسرة 97
6.2 محددات وعوامل التغير الأسري 100
7.2 الأسرة والديموغرافيا 103
8.2 التحولات الديموغرافية للأسرة 105
9.2 تطور مفهومي الأسرة والعائلة في الجزائر من 1966 إلى 2014 106

3. الفصل الثالث: النمذجة الأسرية المقترحة في الدراسة..... 119

1.3 تاريخ النماذج الأسرية في الجزائر..... 120

2.3 تطور النماذج الأسرية على مستوى التعدادات: 121

3.3 تطور النماذج الأسرية على مستوى المسوح 128

4.3 البناء النظري للنموذج المعتمد في الدراسة..... 137

4. الفصل الرابع: المحددات السوسيوديموغرافية للنماذج الأسرية وفق مسح 2019..... 173

1.4 الأسر الجزائرية في عينة البحث 174

2.4 حجم الأسر..... 175

3.4 شكل وبنية الأسرة الجزائرية في سنة 2019 176

4.4 الخصائص السوسيوديموغرافية للبنى الأسرية والتراكيب العائلية في سنة 2019 183

5.4 التركيب العمري والنوعي للأسر الجزائرية حسب البنى الأساسية: 219

5.الفصل الخامس: التحليل الكمي للنماذج الأسرية الجزائرية في الفترة (1966-2019)..... 232

1.5 تطور الحجم، البنية الأساسية والتركيبة العائلية للأسر الجزائرية. 233

2.5 تطور النماذج الأسرية الجزائرية: 235

3.5 تطور حجم الأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019. 248

4.5 محددات تطور أحجام الأسر الجزائرية، بنياتها وتراكيبها العائلية 255

5.5 محددات التنمية..... 282

الخاتمة 296

قائمة المصادر والمراجع 301

الملاحق..... 307

فهرس الجداول

جدول 1. 1: مؤشر ويبل حسب الجنس 71

جدول 2.1 : مؤشر ويبل حسب الجنس 74

جدول 1. 3: حساب مؤشر الأمم المتحدة لمعطيات مسح 2019 بالجزائر 79

جدول 2. 1: توزيع سكان الجزائر حسب وسط الإقامة من خلال التعدادات في الفترة الاستعمارية..... 110

جدول 1.3: تصنيف بيتر لسلات للأسر..... 139

جدول 3. 2: البنى والتراكيب العائلية حسب مسح 2012 (MICS4) 140

جدول 3. 3: صلة القرابة برب الأسرة 142

جدول 3. 4: تصنيفات التراكيب العائلية للأسر الجزائرية 149

جدول 3. 5: مقترح التصنيفات العامة والفرعية للأسر الجزائرية..... 160

جدول 3. 6: قائمة الرموز المستعملة في المخطط الأسري..... 162

جدول 4. 1: توزيع الأسر حسب المنطقة الجغرافية ووسط الإقامة..... 174

جدول 4. 2: متوسط حجم الأسر حسب وسط الإقامة وفضاء البرمجة. 176

جدول 4. 3: توزيع التركيبة العضوية للأسر واسعة الانتشار..... 177

جدول 4. 4: البنى الأسرية في الجزائر من خلال معطيات المسح MICS6..... 178

جدول 4. 5: التراكيب العائلية للأسر الجزائرية في سنة 2019. 179

جدول 4. 6: توزيع الأسر الجزائرية حسب البنية الرئيسية والصنف الفرعي لها..... 181

جدول 4. 7: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية العامة ووسط الإقامة..... 184

جدول 4. 8: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ووسط الإقامة. 185

جدول 4. 9: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية العامة والمنطقة الجغرافية. 187

جدول 4. 10: توزيع الأسر حسب التراكيب العائلية والمنطقة الجغرافية..... 188

جدول 4. 11: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية العامة وجنس رب الأسرة. 190

جدول 4. 12: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية للأسرة وجنس رب الأسرة. 191

جدول 4. 13: توزيع الأسر حسب البنى العامة والمرحلة العمرية لأرباب الأسر..... 193

جدول 4. 14: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية والمرحلة العمرية لأرباب الأسر. 194

جدول 4. 15: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ومستوى تعليم أرباب الأسرة..... 196

جدول 4. 16: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ومستوى تعليم أرباب الأسرة..... 198

جدول 4. 17: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية العامة وحالة أرباب الأسر المدنية..... 199

جدول 4. 18: توزيع الأسر حسب التراكيب العائلية وحالة أرباب الأسر المدنية..... 200

جدول 4. 19: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية والحالة الفردية لرب الأسرة..... 203
جدول 4. 20: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية والحالة الفردية لرب الأسرة..... 204
جدول 4. 21: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية ومؤشر الثروة..... 206
جدول 4. 22: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ومؤشر الثروة..... 207
جدول 4. 23: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية العامة ونوع المسكن..... 209
جدول 4. 24: توزيع الأسر حسب التراكيب العائلية ونوع المسكن..... 210
جدول 4. 25: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية وعدد غرف النوم..... 211
جدول 4. 26: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية وعدد غرف النوم..... 212
جدول 4. 27:معدل شغل المساكن والغرف حسب البنية الأسرية..... 214
جدول 4. 28: معيار الأمم المتحدة لشغل الغرف..... 216
جدول 4. 29: نسب ربط مساكن الأسر بالكهرباء، بشبكة الماء، وبقنوات الصرف الصحي..... 218
جدول 5. 1: تطور عدد الأسر، العائلات وعدد السكان خلال الفترة 1966-2008..... 234
جدول 5. 2: نسب انتشار البنى الأسرية الجزائرية حسب وسط الإقامة وسنة المسح (%)..... 237
جدول 5. 3: نسب انتشار التراكيب العائلية للأسر في الجزائر خلال الفترة 1987-2019..... 246
جدول 5. 4: تطور نسب أحجام الأسر حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966- 2019..... 249
جدول 5. 5: تطور نسب الأسر حسب البنية وعدد الأفراد خلال الفترة 1966-2019..... 251
جدول 5. 6: متوسط الأعمار عند أول زيجة حسب الجنس خلال الفترة 1966 - 2019..... 258
جدول 5. 7: تطور أمل الحياة عند الولادة حسب الجنس خل ال الفترة 1970-2019..... 267
جدول 5. 8: معدلات الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية، خلال الفترة 1970-2019..... 268
جدول 5. 9: نسب سكان الجزائر حسب الجنس والحالة المدنية خلال الفترة 1966-2008..... 272
جدول 5. 10: تطور معدلات الأمية حسب الجنس بين تعدادات الفترة 1966-2008..... 277
جدول 5. 11: تطور أعداد المتمدرسين حسب المستوى التعليمي (بالآلاف) خلال الفترة 1965- 2010..... 281
جدول 5. 12: تطور سكان الريف والحضر في الجزائر خلال الفترة 1966-2008..... 283
جدول 5. 13: بعض مؤشرات السكن والحضيرة السكنية في الجزائر..... 287
جدول 5. 14: تطور نسبة التشغيل حسب الجنس في الجزائر في الفترة 1966-2019..... 293

فهرس الاشكال:

شكل 1. 1: النفور والجاذبية للأرقام وفق مؤشر مايرز. 76

شكل 3. 1: تصنيف البنى الأسرية حسب عدد الانوية ونوع النواة الأساسية 146

شكل 3. 2: مخطط توضحي لكيفية بناء التراكيب العائلية للأسر 151

شكل 3. 3: مخطط الأسرة ذات الفرد الواحد. 163

شكل 3. 4: مخطط الأسرة عديمة التركيبة العائلية 164

شكل 3. 5: مخطط الأسرة بسيطة.....165

شكل 3. 6: مخطط الأسرة الموسعة من النوع الأول.....166

شكل 3. 7: مخطط الأسرة الموسعة من النوع الثاني 167

شكل 3. 8: مخطط الأسرة المركبة. 168

شكل 3. 9: مخطط الأسرة من نوع أسرة أخرى.....169

شكل 4. 1: توزيع الأسر الجزائرية حسب التراكيب العائلية للأسر في سنة 2019.....180

شكل 4. 2: توزيع الأسر الجزائرية حسب التراكيب العائلية للأسر في سنة 2019. 220

شكل 4. 3: هرم أعمار الأسر عديمة التركيبة العائلية 222

شكل 4. 4: هرم أعمار الأسر ذات البنية البسيطة في الجزائر سنة 2019.....223

شكل 4. 5: هرم الأعمار للبنية الأسرية الموسعة من النموذج الأول في الجزائر سنة 2019. 225

شكل 4. 6: هرم الأعمار للبنية الأسرية الموسعة من النموذج الثاني في الجزائر سنة 2019.....226

شكل 4. 7: هرم الأعمار للبنية الأسرية المركبة في الجزائر سنة 2019. 228

شكل 4. 8: هرم الأعمار للأسر ذات البنية الأسرية أخرى في الجزائر سنة 2019. 229

شكل 5. 2: تطور متوسط عدد أفراد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 1966- 2008.....234

شكل 5. 3: نسب انتشار الأسر ذات الفرد الواحد خلال الفترة 1966-2019 حسب وسط الإقامة. 239

شكل 5. 4 نسب انتشار الأسر عديمة التراكيب العائلية حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019..... 241

شكل 5. 5 انتشار الأسر ذات البنية البسيطة حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019. 243

شكل 5. 6 تطور انتشار الأسر ذات البنية الموسعة حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019. 244

شكل 5. 7: تطور نسب انتشار الأسر الممتدة حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019. 246

شكل 5. 8: تطور التراكيب العائلية للأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019. 247

شكل 5. 9: تطور نسب أحجام الأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019. 250

شكل 5. 11: تطور الأسر متوسطة عدد الأعضاء (5- 6 أفراد) حسب البنية في الفترة 1966-2019. ...254

شكل 5. 10: نسب الأسر ذات الأحجام الضيقة (1- 4 أعضاء) حسب البنية خلال الفترة 1966-2019. 254

شكل 5. 12: الأسر واسعة الأحجام (7 أعضاء وأكثر) حسب البنية خلال الفترة 1966–2019..... 255
شكل 5. 13: تطور معدل الوفيات، الزيادات الخام ومعدل الزيادة الطبيعية في الفترة 1966–2019..... 257
شكل 5. 14: تطور متوسط العمر عند أول زواج خلال الفترة 1966–2019..... 260
شكل 5. 15: تطور المعدل الخام للوفيات خلال الفترة 1966–2019..... 261
شكل 5. 16: تطور المعدل الخام لوفيات الرضع خلال الفترة 1966–2019..... 265
شكل 5. 17: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1966–2008 270
شكل 5. 18: توزيع نسب سكان الجزائر حسب الحالة المدنية خلال الفترة 1966–2008. 271
شكل 5. 19: نسب الأمية بين سكان الجزائر خلال الفترة 1966–2008..... 277
شكل 5. 20: نسب التمدرس في الجزائر خلال تعدادات الفترة 1966–2008. 279
شكل 5. 21: تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 1965–2019. 291

المقدمة:

تُعدُّ الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الأفراد، وهي النواة الأساسية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي؛ فهي كيان ديناميكي متكامل يؤدي أدوارًا متعددة، تشمل التنشئة الاجتماعية، نقل القيم الثقافية، وتأمين الاستقرار النفسي والاقتصادي لأفرادها. ومن هذا المنطلق، شكلت الأسرة موضوعًا محوريًا في دراسات علم الاجتماع والديموغرافيا والأنثروبولوجيا، نظرًا لدورها الجوهري في تشكيل النسيج الاجتماعي والثقافي لأي مجتمع.

في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى دراسة التحولات التي طرأت على بنية الأسرة الجزائرية من حيث حجمها، تركيبتها، ووظائفها، مع التركيز على العوامل السوسيوديموغرافية والاقتصادية التي ساهمت في هذه التغيرات؛ فمنذ الاستقلال، شهدت الأسرة الجزائرية تحولات جوهرية تحت تأثير التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي عرفها المجتمع. ومع تسارع وتيرة التحضر، تغير أنماط العيش، والانفتاح على الحداثة، بدأ النموذج التقليدي للأسرة الممتدة في التراجع، ليحل محله أنماط أسرية أكثر توافقًا مع المستجدات المعاصرة. ولم تقتصر هذه التحولات على الشكل والحجم، بل مست أيضًا توزيع الأدوار داخل الأسرة، أنماط السلطة، ومستويات التفاعل بين الأجيال، مما أدى إلى بروز أنماط أسرية جديدة تتسم بمزيد من الاستقلالية والفردية.

يقوم البحث على مقاربة تحليلية شاملة تمتد عبر خمسة فصول رئيسية:

يركز الفصل الأول على الإطار المنهجي، حيث يعرّف بالمفاهيم الأساسية للأسرة والعائلة، ويعرض إشكالية البحث وأهدافه، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة. كما يتناول مصادر البيانات المستخدمة، وعلى رأسها المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6)، مع تقييم جودة المعطيات لضمان موثوقية النتائج المستخلصة.

في الفصـــل الثاني، يتم اســـتعراض مفهوم الأســـرة والعائلة من منظور ســـوســـيولوجي وديموغرافي، مع تحليل أبعادها المتغيرة عبر الثقافات والمجتمعات؛ كما يناقش تصـــنيفات الأســـر التقليدية وغير التقليدية، ووظائفها الأســاســية، إلى جانب عرض أهم النظريات الســوســيولوجية في دراســـة الأســـرة، مثل النظرية البنائية الوظيفية، نظرية الصـــراع، والنظرية التفاعلية الرمزية. كذلك، يُسلط الضوء على العلاقة بين الأسرة والديموغرافيا، من خلال دراسة التحولات في معدلات الزواج، الطلاق، الخصوبة، والهجرة الداخلية.

أما الفصـــل الثالث، فيتناول تطور النماذج الأســرية في الجزائر عبر الزمن، بالاســتناد إلى بيانات التعدادات السُـــكانية والمســـوح الميدانية بين 1966 و2019، مع تحليل العوامل الاقتصـــادية والاجتماعية والتعليمية التي أثرت على هذه التحولات. كما يتم تقديم نموذج نظري لفهم التغيرات الأسرية المتداخلة.

يخصص الفصل الرابع لدراسة بنية وتركيبة الأسرة الجزائرية استنادًا إلى بيانات MICS6، من خلال تحليل خصائصها السوسيوديموغرافية وفق العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والجغرافية، مع إبراز الفروقات بين الأنماط الأسرية المختلفة. كما يتم التطرق إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على هذه الأنماط، مما يوفر فهمًا أعمق للتحولات الراهنة.

في الفصل الخامس، يتم تحليل ديناميكيات تطور الأسرة الجزائرية بين 1966 و2019، مع التركيز على التحولات في حجم الأســـرة، الانتقال نحو النمط النووي، وإعادة توزيع الأدوار داخلها. كما يناقش الفصل العوامل السوسيوديموغرافية والاقتصادية المؤثرة، مثل تأخر سن الزواج، انخفاض معدلات الخصـــوبة، ارتفاع مســـتوى التعليم، ازدياد مشـــاركة المرأة في ســـوق العمل، وتغير أنماط السكن والهجرة الداخلية. ويُختتم هذا الفصل باستشراف الاتجاهات المستقبلية للأسرة الجزائرية في ظل التحولات المستمرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية متكاملة حول الأسرة الجزائرية، تجمع بين البعد النظري والتطبيقي، بالاعتماد على مقاربة ديموغرافية تحليلية تفسر التغيرات العميقة التي طرأت على الأسرة وأنماط وجودها في المجتمع الجزائري. كما توفر الدراسة قاعدة معرفية لفهم الاتجاهات المستقبلية للأسرة الجزائرية، بما يسهم في صياغة سياسات اجتماعية تتماشى مع ديناميكياتها المتغيرة

الفصل الأول

1 الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

تمهيد:

يركز هذا الفصل على الإطار المنهجي للدراسة من خلال تناول أهم المفاهيم والتعريفات الأساسية المتعلقة بالأسرة والعائلة وكذا إشكالية الدراسة وأهدافها، مع تسليط الضوء على أبرز الصعوبات التي واجهتنا أثناء تنفيذها، وبيان أهميتها، وكذا اهم الدراسات التي تطرقت الى تصنيف البنى الأسرية، محاولين عرض إسهاماتها، كما نقدم لمحة موجزة عن مصدر البيانات المستخدم، والمتمثل في قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6)، الذي أُنجز في الجزائر عام 2019 من قبل وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان والديوان الوطني للإحصائيات، في إطار البرنامج العالمي للمسوح الأسرية المدعوم من قبل اليونيسيف. وقد امتدت فترة المسح في الجزائر من 21 أكتوبر 2018 إلى 31 جانفي 2019. بالإضافة إلى ذلك، نتناول جودة المعطيات من خلال تحليلها باستخدام المؤشرات والمقاييس الديموغرافية المناسبة، نظرًا لأهمية هذه البيانات وضرورتها في الدراسات الديموغرافية، حيث تلعب دورًا حاسمًا في ضمان دقة وموثوقية النتائج والمؤشرات المستخلصة.

1.1 الإشكالية:

تشـــكل الأســـرة اللبنة الأســـاســـية لبناء أي مجتمع، إذ تعكس من خلال بنيتها، وظائفها، وتراكيبها العائلية مختلف التغيرات التي تطرأ على المجتمع في أبعاده الاقتصـــــادية، الاجتماعية، والثقافية. والأسرة الجزائرية، شأنها شأن الأسر في المجتمعات الأخرى، لم تكن بمعزل عن التحولات العميقة التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال، والتي مست مختلف الأصعدة، لاسيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ وقد انعكست هذه التغيرات بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الظواهر الديموغرافية، وعلى رأســها البنية الأســرية، التركيبة العائلية، ومتوســط حجم الأســرة، مما يجعل دراستها ضرورة علمية لفهم طبيعة هذه التحولات ومدى تأثيرها على المجتمع ككل.

لقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتحليل التغيرات الأسرية، حيث ركز بعضها على تفسير التغير الأسري في ضوء العوامل الاقتصادية مثل التصنيع، التحضر، والهجرة الداخلية، بينما حاولت دراسات أخرى ربط هذه التغيرات بالتحولات القيمية والثقافية. وعلى الرغم من تعدد المقاربات النظرية والتفسيرية، فإن إشكالية التغير الأسري في الجزائر لا تزال تستدعي مزيدًا من البحث، خاصــة فيما يتعلق باتجاه الأســر الجزائرية نحو النموذج النووي على حســاب الأشــكال الأســرية الممتدة والتقليدية.

في ظل كل هذه التحولات الاقتصـــــادية والاجتماعية العميقة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، وما صاحبها من تغيرات ديموغرافية وهيكلية، تبرز الحاجة إلى طرح التساؤل التالي:

ما هو المعيار الأنســـب لبناء النماذج الأســـرية والتراكيب العائلية في الجزائر، وما هي طبيعتها وخصائصها لسنة 2019، وما مسار تطورها عبر الزمن؟

للوصـول إلى إجابة شـاملة ودقيقة عن هذه الإشـكالية، يمكن طرح مجموعة من التسـاؤلات الفرعية:

- ✓ ما مدى موثوقية ودقة معطيات المســح العنقودي متعدد المؤشــرات (MICS6) كمصــدر أساسي للبيانات في هذه الدراسة؟
- ✓ ما هي الأطر النظرية التي تناولت دراســة وتحليل التحولات التي طرأت على الأســرة الجزائرية، وكيف فسرت هذه التغيرات؟
- ✓ ما هي أبرز التحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم، من حيث الحجم، البنية، والتركيبة العائلية؟
- ✓ كيف أثرت العوامل الاقتصــادية (التمدن، مســتوى الدخل، فرص العمل...) على طبيعة الأسرة الجزائرية واتجاهها نحو نموذج الأسرة النووية؟
- ✓ ما هو دور العوامل الاجتماعية والثقافية، مثل التحولات في القيم، تغير أنماط الزواج، والتغيرات في أدوار الجنسين، في إعادة تشكيل البنية الأسرية؟
- ✓ كيف يمكن نمذجة التراكيب العائلية للأســر الجزائرية وفقًا للمعطيات الديموغرافية المتاحة، وما هو أنسب معيار يمكن اعتماده لهذا الغرض؟
- ✓ هل هناك اســتمرارية في اتجاه الأســر الجزائرية نحو الأســر النووية منذ 1966، وما مدى حجم هذا التوجه كمياً؟

لتحليل هذه الإشــكالية، ســيتم الاعتماد على منهج ديموغرافي تحليلي يســتند إلى بيانات ونتائج التعدادات الوطنية منذ 1966، إضـافة إلى معطيات المسـح العنقودي متعدد المؤشـرات لسـنة 2019 (MICS6)، الذي يمثل مصـدراً أسـاسـياً في دراسـتنا؛ كما سـيتم الاسـتفادة من دراسـات سـابقة

تناولت هذا الموضـــوع من زوايا متعددة، بهدف تقديم رؤية شـــاملة ومتكاملة حول طبيعة التحولات الأسرية في الجزائر، وأسبابها، ونتائجها المحتملة على المستويات الاجتماعية والديموغرافية.

2.1 فرضيات الدراسة

بناءً على استقراء أولي للمعطيات الديموغرافية، الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2019، تُطرح الفرضيات التالية لاختبارها ضمن الدراسة:

- التحولات الهيكلية (البنية وشكل الأسرة) التي شهدها المجتمع الجزائري ساهمت في تقليص حجم الأسرة، مع ميل واضح نحو اعتماد النموذج النووي على حساب الأسر الممتدة.
- تختلف خصائص الأسرة الجزائرية باختلاف وسط الإقامة، حيث تسود الأسر الممتدة في الأوساط الريفية، بينما تنتشر الأسر النووية في المناطق الحضرية، نتيجة التباينات في مستويات التنمية والتحولات الاجتماعية.
- البنية الأسرية في الجزائر تتسم بالتعدد والتنوع، ويرتبط هذا التنوع بالاختلافات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين الفئات السكانية، مما يؤدي إلى تباين واضح في أنماط الأسرة.
- تتجه الأسرة الجزائرية تدريجيًا وباستمرار نحو النموذج النووي منذ عام 1966، مما يعكس تحولًا بنيويًا طويل الأمد في بنية الأسرة الجزائرية.

3.1 أسباب اختيار الموضوع

يأتي اختيار هذا البحث كموضوع للدراسة للأسباب الشخصية والموضوعية التالية:

• استجابةً لدوافع شخصية وعلمية تتمثل في الاهتمام العميق بتحليل التحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدتها الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال وحتى اليوم.

• الرغبة في تطوير خوارزمية آلية باستخدام برنامج SPSS، لتحديد النماذج الأسرية، عوض العمل اليدوي المتعب وغير الدقيق الذي استعمل في البحوث والدراسات السابقة.

• محاولة تقديم صورة حديثة وشاملة لوضع الأسرة من حيث الحجم، البنية والتركيبة العائلية؛ مع محاولة فهم العوامل المحددة لهذه التحولات.

• الرغبة في تتبع مسار التطور الذي مرت به الأسر الجزائرية منذ سنة 1966، عبر إجراء دراسة تحليلية مقارنة تستند إلى خصائص اجتماعية وديموغرافية واقتصادية لأرباب الأسر، مما يتيح الكشف عن علاقات التفاعل بين المتغيرات المختلفة.

• تحظى الأسرة بمكانة أساسية في العلوم السكانية، حيث تشكل الوحدة الأساسية لفهم التفاعلات والسلوكيات الديموغرافية، مما يجعل التحليل الكمي لها ضرورة ملحة في سياق تخطيط السياسات السكانية.

• الرغبة في سد الفجوة التي خلفتها ندرة الدراسات الإحصائية الكمية حول هذا الموضوع في الجزائر مقارنةً بالدول الغربية، وهذا بتقديم مؤشرات علمية دقيقة تساهم في فهم التغيرات المستمرة التي تشهدها الخلية الأسرية وتأثيرها المباشر على المجتمع.

4.1 أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمحور أساسًا حول:

• تقييم جودة ودقة معطيات المصدر الأولية (MICS6) المعتمدة في الدراسة.

• تقديم تحليل موجز لأبرز النظريات التي فسرت ظاهرة التغير الأسري.

• مراجعة مقارنة للنماذج الأسـرية المختلفة وتراكيبها العائلية كما تم تبنيها في الدراسـات السابقة، مع تسليط الضوء على إيجابياتها وعيوبها.

• تبني نماذج أسـرية وتراكيب عائلية جديدة تُتيح إجراء دراسـة تحليلية مقارنة أكثر شـمولاً، تشمل تحليل البنية والتركيبة العائلية للأسر الجزائرية، مع إعداد خوارزمية برمجية باستخدام برنامج SPSS لتصنيف الأسر وفقًا لهذه المعايير.

• استكشاف خصائص الحجم، البنية، والتركيبة العائلية والعضوية للأسر الجزائرية، وتحديد النموذج الأسري والنمط العائلي الأكثر انتشارًا.

• تتبع مسار تطور الحجم والبنية والتركيبة العائلية للأسر الجزائرية عبر الزمن.

• تحليل كيفية تطور المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي تؤثر على حجم الأسرة واتجاه التغير الأسري.

تسـعى الدراسـة إلى تحقيق أهداف عامة غير شـخصـية ذات قيمة علمية من خلال تقييم النماذج الأسـرية المعتمدة على معطيات التعدادات السـابقة والمسـوح الديموغرافية، والتحقق من المعايير المسـتخدمة في إنشـاء البنى الأسـرية والتراكيب العائلية. كما تهدف إلى حصـر وإحصـاء كافة النماذج الأسـرية والتراكيب العائلية باسـتخدام بيانات المسـح الوطني المتعدد المؤشـرات لسـنة 2019، وتقدير مدى تواجد كل نموذج، مع إبراز الخصـائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصـادية

والثقافية لكل منها، مثل نوعية المسكن، حجم الأسرة، التركيبة العمرية، التوزيع الجندري، المنطقة السكنية (حضر/ريف)، المستوى الدراسي، الحالة الزواجية، والنشاط الاقتصادي للأفراد.

5.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع من خلال تعرضه الى تحليل النماذج الأسرية، كونها تُعد مفتاحًا لفهم البنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع، إذ:

- تُوفر رؤية شاملة لتطور الخلايا الاجتماعية الأساسية، مما يساعد على تفسير التغيرات السكانية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في تشكيل المجتمع.
- تُمكن صناع القرار من استنباط سياسات اجتماعية وسكانية فعالة، من خلال تقديم بيانات دقيقة حول كيفية تنظيم الأسرة وأنماطها.
- تُسهم في الكشف عن الفوارق والتباينات بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يعزز قدرة الباحثين على استهداف البرامج التنموية بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة لكل شريحة.
- تُعد الدراسة الأساسية لفهم الظواهر الديموغرافية مثل معدل الخصوبة، الهجرة الداخلية، وتوزيع الأعمار داخل الأسرة، وبالتالي تُساهم في توقع الاتجاهات المستقبلية للسكان.
- تُمكن الباحثين من تحديد العوامل المؤثرة في التحول من النماذج الأسرية التقليدية إلى النماذج الأسرية الحديثة (النووية)، مما يعكس تأثير العولمة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تُعتبر أداة أساسية لتقييم أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سلوكيات الأفراد داخل الأسرة، بما في ذلك سلوكيات الاستهلاك والتفاعل الاجتماعي والتكوين المهني.

بالتالي، فإن دراسة البنى الأسرية والتراكيب العائلية لا تقتصر على جانب نظري فقط، بل تمتد لتشمل تطبيقات عملية تسهم في تحسين مستوى التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي عبر توفير فهم عميق للبنى الأسرية في المجتمع.

6.1 تحديد المفاهيم

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في تعداد السكان على تصنيف التجمعات السكانية المحلية إلى أربع فئات رئيسية هي: الأسر العادية، الأسر الجماعية، أسر السكان الرحل، والمعدودون على حدة؛ وقد وضع لكل منها تعريفات دقيقة تضمن الدقة في الإحصاء والتحليل الديموغرافي، سيتم التطرق الى اهم التعريفات والمفاهيم في الفصل القادم.

1.6.1 الأسرة العادية

تشير الأسرة العادية إلى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد الذين يعيشون معًا في نفس المسكن، تحت مسؤولية رب الأسرة، ويتشاركون عادةً وجباتهم الرئيسية. وغالبًا ما تربطهم علاقات قرابة دموية أو زواج أو مصاهرة. وتندرج تحت هذا المفهوم الحالات التالية:

يمكن لفرد واحد أن يشكل أسرة عادية إذا كان يعيش بمفرده.

قد تضم الأسرة العادية عائلة واحدة أو اثنتين، أو حتى مجموعة عائلات[1].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، دليل العداد، التعداد الخامس للسكان والسكن، فيفري 2008، ص 9.

2.6.1 الأسرة الجماعية

تتكون الأسرة الجماعية من شخصين أو أكثر، لكنها لا تستوفي معايير الأسرة العادية، إذ لا تجمع بين أفرادها روابط قرابة أو زواج. ومع ذلك، فهم يعيشون في مسكن واحد، وقد يتشاركون أحيانًا في وجباتهم، مما يشير إلى وجود تبعية اقتصادية بينهم.

3.6.1 العائلة

العائلة هي مجموعة من الأفراد (فردين أو أكثر) تجمعهم رابطة دموية (أبوية) أو رابطة زوجية، ويعيشون تحت سقف واحد، ما يجعلها جزءًا من الأسرة وتابعة اقتصاديًا لرب الأسرة. وفقًا للتعريفات المعتمدة في تعداد 12 فيفري 1977، يمكن للعائلة أن تتخذ عدة أشكال[1]:

- زوج وزوجة أو زوجاته مع أبنائهم العزّاب تحت سقف واحد.
- زوج وزوجة أو زوجاته دون أبناء في مسكن مشترك.
- أحد الوالدين مع أبنائه العزّاب في نفس المسكن.
- إخوة وأخوات عزّاب يعيشون في نفس المنزل.

يلاحظ ان هناك اختلاف جوهري بين علم الديموغرافيا وعلم الاجتماع في تحديد مفهوم الأسرة والعائلة:

في علم الاجتماع، تُعرَّف العائلة بأنها مجموعة من الأسر، في حين أن الديموغرافيا تطرح التعريف بشكل معكوس، حيث يمكن لأسرة واحدة أن تحتوي على أكثر من عائلة.

حيث أن كل عائلة مستقلة اقتصاديًا يمكن أن تُعتبر أسرة، لكن ليست كل أسرة عائلة.

كذلك يمكن للفرد الواحد أن يشكل أسرة، لكنه لا يستطيع أن يكون عائلة بمفرده.

[1] المرجع نفسه، ص 22.

4.6.1 رب الأسرة

يُعرف رب الأسـرة على أنه الفرد (ذكرًا كان أو أنثى) المقيم مع أفراد الأسـرة، والذي يتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصـة بها. ويُعترف به من قبل أفراد الأسـرة كرئيس لهم، أو يعلن بنفسـه عن هذا الدور خلال عمليات المسح أو التعداد.

5.6.1 متوسط حجم الأسرة

يعدّ متوسـط حجم الأسـرة مؤشـرًا ديموغرافيًا هامًا، يُسـتخدم لقياس البعد الكمي للأسـر من حيث عدد الأفراد الذين يشـكلونها. يتم احتسـابه بقسـمة إجمالي عدد الأفراد في المجتمع السـكاني على إجمالي عدد الأسر.

يمثل هذا المؤشـر أداة تحليلية رئيسـية لفهم التحولات في النمط الأسـري، حيث يرتبط بعدد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر في تطور المجتمع.

يُسـتخدم متوسـط حجم الأسـرة أيضًـا لتقييم التغيرات في السـلوك الإنجابي والاتجاهات السكانية، مما يجعله أحد المعايير الأساسية في الدراسات الديموغرافية والتخطيط الاجتماعي.

6.6.1 التعداد السكاني

التعداد السـكاني هو أداة ديموغرافية رئيسـية تُسـتخدم لجمع البيانات حول السـكان، ويعدّ المصدر الأساسي للمعلومات الإحصائية[1].

[1] المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، معجم المصطلحات الإحصائية، مصطلحات إحصائية، 2005، ص 8.

يتميز التعداد بشموليته، حيث يغطي جميع السكان دون استثناء، ويوفر صورة رقمية دقيقة لحالة المجتمع في لحظة معينة. وغالبًا ما يُجرى في فترات زمنية منتظمة لتحقيق تحديث دوري للبيانات السكانية.

7.6.1 المسح بالعينة

يُعد المسح بالعينة إحدى الأدوات الإحصائية المهمة التي تهدف إلى جمع بيانات سكانية من جزء من المجتمع، ثم تعميم النتائج على المجتمع ككل.

7.1 المفاهيم الإجرائية في الدراسة

يستند تحليل الأسر الجزائرية وتركيباتها السكانية إلى معطيات مسح 2019 (MICS6)، حيث تم تبني مفاهيم إجرائية دقيقة لفهم البنية الأسرية والعائلية ضمن المجتمع.

1.7.1 المفهوم الإجرائي للأسرة

وفقًا للتعريف المستخدم في هذه الدراسة، تشير الأسرة إلى أي مجموعة من الأفراد، بغض النظر عن عددهم أو جنسهم، يقيمون معًا في نفس المسكن، مهما كان نوعه، ويتشاركون المسؤولية الاقتصادية، بما في ذلك مختلف النفقات المعيشية، تحت إشراف رب الأسرة من الناحيتين الاقتصادية والمعنوية.

وفيما يتعلق بتكوين الأسرة، فإنها قد تتضمن عائلة واحدة أو أكثر، أو قد لا تحتوي على عائلة إطلاقًا. كما يمكن أن تأخذ الأسر أشكالًا بنائية متنوعة داخل نفس المجتمع، حيث قد يتشارك مسكن واحد عدة أسر، بشرط وجود استقلالية اقتصادية بينها.

2.7.1 المفهوم الإجرائي للعائلة

تمثل العائلة مجموعة من الأفراد الذين يعيشون معًا في نفس المسكن تحت مظلة الأسرة، وترتبط أواصرهم إما من خلال رابطة زوجية أو رابطة أبوية (أمومة أو أبوة)، وتخضع لسلطة معنوية مشتركة يمثلها رب العائلة ورب الأسرة.

إلا أنه ليس بالضـــرورة أن يكون كل تجمع ســكاني ضـــمن الأســـرة عائلة، حيث لا يتم تصنيفهم كذلك في حالة غياب روابط الزواج أو الأبوة بينهم.

3.7.1 المفهوم الإجرائي للنموذج الأسري.

تشـير النماذج الأسـرية إلى مختلف أنماط الأسـر الممكن العثور عليها داخل المجتمعات، والتي تختلف تبعًا للعوامل الديموغرافية والاجتماعية. في هذه الدراســـة، تم اعتماد نمذجة مزدوجة لدراسة الأسر الجزائرية، تتضمن بعدين رئيسيين:

1. **البنى الأسرية:** يركز على حجم الأسرة، وذلك من خلال عدد الأفراد والعائلات التي تتألف منها.
2. **التراكيب العائلية للأســـر:** يهتم بالعلاقات بين العائلات المختلفة داخل الأســـرة الواحدة، بالإضافة إلى علاقة أرباب العائلات برب الأسرة.

- **البنى الفرعية:** هي الأنماط الأسـرية المتواجدة ضـمن البنية الأسـرية الواحدة تتمايز بينها باختلاف التراكيب العائلية المشكلة لها.

تم بناء هذه النماذج اسـتنادًا إلى إطار علمي متكامل يجمع بين المنطقية والشـمولية، مما يضـــمن عدم حدوث تداخل بين الفئات الأســـرية المختلفة، مع مراعاة جميع التشـــكيلات العائلية والفردية المحتملة داخل المجتمع الجزائري.

8.1 مناهج الدراسة

يُعرَّف المنهج العلمي بأنه أســـلوب منهجي للتفكير والعمل، يُســـتخدم لتنظيم الأفكار، وتحليلها، وعرضها بطريقة منهجية تهدف إلى الوصول إلى نتائج وحقائق علمية حول الظاهرة محل الدراسة. يُعد اختيار المنهج المناسب عملية تحددها طبيعة الموضوع المدروس، حيث تستدعي كل دراسة اعتماد منهجية تتلاءم مع طبيعة الظاهرة البحثية.

تقوم هذه الدراسة على تحليل البنى الأسرية وتراكيبها العائلية في الجزائر لسنة 2019، من خلال مقاربة تجمع بين الوصف والتحليل، مما يسمح بفهم الخصائص الحالية لهذه البنى والتراكيب وتتبع تطورها عبر الزمن، بالاعتماد على التعدادات والمســـوح الوطنية؛ لتحقيق ذلك، تم اعتماد منهجية متكاملة تســـتند إلى المنهج الوصـــفي التحليلي والمنهج التاريخي، بهدف تقديم رؤية دقيقة حول تطور الأسرة الجزائرية وخصائصها المختلفة.

1.8.1 المنهج الوصفي التحليلي

يهدف المنهج الوصفي إلى رصد الظواهر الاجتماعية والديموغرافية المتعلقة بالبنى الأسرية والتراكيب العائلية، وذلك من خلال تحليل البيانات الإحصائية المتوفرة حول الأسر الجزائرية لسنة 2019، بالاعتماد على المســـح الوطني العنقودي متعدد المؤشـــرات (MICS6). ومن خلال هذا المنهج، يتم تحديد نسب انتشار كل نوع من الأسر والتراكيب العائلية، وتصنيفها وفقًا لمتغيرات متعددة، مثل الحجم، العلاقات الداخلية، والاستقلالية الاقتصادية.

غير أن الوصف وحده لا يكفي لفهم ديناميكيات الأسرة، لذا تم دمجه بالتحليل الإحصائي، الذي يسمح باستكشاف العوامل المؤثرة في تشكيل هذه البنى، مثل المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، والديموغرافية. كما يُتيح هذا المنهج تفسير الاتجاهات الحالية وتقديم استنتاجات مبنية على الأدلة الرقمية، ما يساعد على استخلاص دلالات أعمق حول التحولات الأسرية في الجزائر.

2.8.1 المنهج التاريخي

نظرًا لأن تطور الأسرة الجزائرية يرتبط بالسياقات التاريخية، فإن هذه الدراسة تعتمد أيضًا على المنهج التاريخي لتتبع التغيرات التي طرأت على البنى الأسرية والتراكيب العائلية منذ تعداد 1966، مرورًا بمختلف التعدادات اللاحقة. يساعد هذا التحليل التاريخي في توضيح مسار التحولات الديموغرافية والاجتماعية التي أثرت في نماذج الأسرة الجزائرية، كما يُساهم في ربط الماضي بالحاضر، مما يمكن من توقع الاتجاهات المستقبلية.

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية شاملة تمزج بين الوصف، التحليل الإحصائي، والتفسير التاريخي، مما يسمح بفهم متكامل للبنى الأسرية والتراكيب العائلية في الجزائر، فالوصف يوفر الصورة الحالية، بينما يُعمّق التحليل فهمنا لأبعاد هذه الظاهرة، ويضعها المنهج التاريخي في سياقها التطوري، مما يضمن استخلاص استنتاجات دقيقة وموضوعية حول واقع الأسرة الجزائرية ومسارات تطورها.

9.1 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع البنية الأسرية من زوايا متعددة، حيث سعت إلى فهم تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية على تكوين الأسـرة ووظائفها وتكويناتها المختلفة. وقد ركزت هذه الدراسات على تتبع أنماط التغير الأسري في سياقات متنوعة، سواء في المجتمعات الغربية أو العربية، مدفوعةً بتحولات كبرى مثل التحديث، والتحضـر، والتعليم، وتغير أدوار النوع الاجتماعي، والهجرة.

تشير الأدبيات إلى أن التغير في بنية الأسرة لم يكن ناتجًا عن عامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل مركب بين عناصـر متعددة، مثل الظروف الاقتصـادية، والسـياسـات السـكانية، ومسـتوى المعيشـة، فضـلاً عن المنظومة الثقافية والقيمية السـائدة. وقد ركزت بعض الدراسـات على الطابع التاريخي والتطوري للأسرة، مستعرضـة انتقالها من الشكل الممتد إلى النووي، بينما سلطت أخرى الضوء على بروز أشكال أسرية معقدة أو غير نمطية، خاصة في المدن الكبرى.

تبنّت الدراسات في الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي الأطر النظرية والمنهجية المعتمدة عالميًا لدراسـة النماذج الأسـرية والعائلية، وذلك بهدف تحليل التغيرات التي طرأت على بنية الأسـرة ووظائفها في ظل التحولات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها البلاد.

ارتبطت هذه الأبحاث بمعطيات التعدادات السُـكانية التي أُجريت في أعوام 1966، 1977، 1987، و1998، كما اسـتندت بعض الدراسـات إلى مسـوح ديموغرافية متخصـصـة أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصـة بالتخطيط (INEAP)، ومن بينها مسوح المستفيدين من الثروة الزراعية (1974)، والهجرة (1976)، والنشاط الرعوي (1976).

علاوة على ذلك، تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع التركيب العائلي والنماذج الأسرية، ومن أبرزها الأبحاث التي أنجزها بوتفنوشات (1982)، بن خليل وحيدر (1982)، قواسي (1992)، والي (2010)، عمر طعبة (2016)، وقياش مفتاح (2021).

يمكن القول إن هذه الدراسات أسهمت في بناء فهم نظري وتطبيقي شامل للبنية الأسرية، وبيّنت أن الأسرة ليست كيانًا ثابتًا، بل كيان يتطور باستمرار استجابةً للتحولات الاجتماعية الكبرى. وعليه، فإن تحليل البنية الأسرية يُعد مدخلاً أساسيًا لفهم التغيرات البنيوية في المجتمعات الحديثة.

وفيما يأتي عرض لأهم الدراسات التي تناولت موضوع البنى الأسرية على المستويات العالمية، العربية، والمحلية.

1.9.1 . الدراسة الأولى: الهيكل العائلي وإعادة إنتاج عدم المساواة: نهج التحليل التفكيكي" [1]

تستند هذه الدراسة، التي أجرتها الباحثة **جوليا أميلو** (Alamillo, Julia.)، إلى تحليل البيانات المستمدة من المسح الوطني الطولي للشباب لعام 1997 في الولايات المتحدة. تهدف الدراسة إلى تقييم العلاقة بين هيكل الأسرة والتحصيل التعليمي للأبناء، من خلال تحليل تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية للوالدين على فرص الأبناء في الحصول على تعليم عالٍ.

توصلت الدراسة إلى أن نوع الأسرة ليس العامل الحاسم في تفسير الفروقات في التحصيل التعليمي بين الأجيال، بل إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مثل دخل الأسرة وتعليم الوالدين،

[1] Alamillo, Julia. Family Structure and the Reproduction of Inequality: A Decomposition Approach. Mathematica Policy Research, Dec. 2016.

تلعب الدور الأكبر. وأظهرت النتائج أن 85% من الأطفال الذين نشـــأوا في أســـر ذات مســـتوى تعليمي عالٍ للوالدين قد حصـلوا على تعليم جامعي، مقارنةً بـــــ 40% فقط من أبناء الأسـر ذات المستوى التعليمي المنخفض.

كما بينت الدراسـة أن 52% من الأطفال الذين نشـأوا في أسـر نووية حصـلوا على درجات جامعية، مقابل 48% من الأطفال الذين نشـــأوا في أســـر ممتدة، مما يشـــير إلى أن الفروقات بين الهيكلين الأســـريين ليســـت جوهرية عندما يتم التحكم في العوامل الاقتصـــادية الأخرى. من جهة أخرى، لوحظ أن الأطفال الذين نشـأوا في أسـر منخفضـة الدخل كانوا أقل احتمالًا لإكمال تعليمهم الجامعي بنسبة 30% مقارنةً بأقرانهم من الأسر مرتفعة الدخل، بغض النظر عن نوع الأسرة.

تميّزت الدراســـة بعدد من الجوانب الإيجابية التي تعكس قوتها المنهجية والتحليلية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. منهجية تحليل متقدمة: استخدمت الدراسة تحليل التفكيك الإحصائي (Decomposition Analysis)، مما سمح بفهم أعمق للعوامل المتداخلة التي تؤثر على تحصيل الأبناء التعليمي.

2. اعتماد بيانات دقيقة وطويلة الأمد: استفادت الدراسة من بيانات المسح الوطني الطولي للشـباب لعام 1997، مما أتاح تتبع تطور الفوارق التعليمية والاقتصـادية عبر أكثر من 20 عامًا، وهو ما يعزز موثوقية النتائج.

3. تقديم تفسير شامل: قدمت الدراسة تحليلًا متوازنًا يوضح أن عدم المساواة الاقتصادية يُعاد إنتاجه بشكل أساسي من خلال الفوارق في الموارد التعليمية والمالية للأسرة، وليس فقط من خلال هيكل الأسرة نفسه.

على الرغم من كل هذه الجوانب الإيجابية، فإن الدراسة لم تخلُ من بعض النقائص، ولعل أبرزها ما يلي:

1. الاكتفاء بتصنيف مزدوج للعائلات (نووية وممتدة) بدل التعرض الى نماذج أكثر شمولا للبنة العائلية في أمريكا.
2. عدم مراعاة الفروقات الثقافية: تركز الدراسة على المجتمع الأمريكي، مما يجعل تعميم نتائجها على مجتمعات أخرى، مثل الدول العربية أو المجتمعات الآسيوية، محل تساؤل نظرًا لاختلاف القيم العائلية ودور الأسرة في هذه الثقافات.
3. إغفال تأثير جودة العلاقات الأسرية: لم تتناول الدراسة بشكل كافٍ تأثير العلاقات بين الوالدين والأبناء، والتي قد تلعب دورًا حاسمًا في دعم التحصيل التعليمي بغض النظر عن الهيكل الأسري.
4. التركيز على التحصيل التعليمي فقط: رغم أهمية التعليم في التنقل الاقتصادي، لم تتطرق الدراسة إلى تأثير هيكل الأسرة على فرص التوظيف، والدخل المستقبلي، والصحة النفسية، وهي عوامل مهمة في فهم عدم المساواة الاقتصادية.

قدمت الدراسة تحليلًا مهمًا لدور هيكل الأسرة في عدم المساواة الاقتصادية بين الأجيال، وأظهرت أن التأثير الأساسي يعود للموارد المالية ومستوى التعليم أكثر من نوع الأسرة نفسه. ومع ذلك، فإن تعميم نتائج الدراسة قد يكون محدودًا بسبب تركيزها على السياق الأمريكي وإغفالها لبعض العوامل الأسرية العميقة.

2.9.1 الدراسة الثانية: التحديث وتغير بنية العائلة في كوريا[1].

استهل الباحث **هيون-سوب تشانغ** (Hyun-Seob Chiang) دراسته بعرض موجز لمختلف النظريات التي تناولت التغير الأسري، متطرقًا إلى الاتجاهين؛ الوضعي (Positivist) والنقدي (Critical). كما قدم تعريفًا لمجموعة من المفاهيم والظواهر المرتبطة بعملية التحديث، متناولًا بداياتها وخصائصها الأساسية، مثل التصنيع، والتحضر، والتغريب، إضافة إلى استعراض السياسات السكانية والتحولات الديموغرافية المتعلقة بالحجم والبنية، إلى جانب العوامل المؤثرة في النمو والتنمية الاقتصادية.

بعد ذلك، ركز الباحث على تحليل بنية العائلة الكورية من حيث الحجم والتركيبة، مشيرًا إلى أن كوريا، منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين، شهدت تحولًا سريعًا بفعل التصنيع المتزايد، والهجرة الداخلية، والتأثيرات الثقافية الغربية. وقد رأى الباحث أن التدخل الحكومي لعب دورًا جوهريًا في تسريع وتيرة هذه التحولات، حيث شجع التصنيع العمالة على الانتقال من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية والصناعية، مما أدى إلى تغييرات جذرية في نمط الحياة والقيم المجتمعية. وأوضح الباحث أن هذه التغيرات لم تقتصر على الجانب الاقتصادي والمادي فحسب، بل امتدت إلى التأثير على البنية الاجتماعية، حيث أصبح الأفراد أكثر ميلًا إلى تبني أنماط الحياة الغربية القائمة على الحقوق الفردية وتحقيق المصالح الذاتية، وهو ما شكل تعارضًا مع القيم التقليدية للمجتمع الكوري.

[1] Chiang, Hyun-Seob. Modernisation and Changing Family Structure in Korea. 1993. University of Sheffield, PhD dissertation.

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن متوسط حجم الأسرة في كوريا انخفض بشكل ملحوظ ليصل، وفقًا لتعداد عام 1990، إلى 3.7 فرد. كما أظهرت بيانات المسح FAM89 أن نسبة الأسر النووية شهدت ارتفاعًا مقارنة بالأسر الممتدة، حيث انخفضت نسبة الأخيرة إلى أقل من 15%، وهو ما يمثل تراجعًا بأكثر من النصف مقارنة ببدايات القرن التاسع عشر. وقد أرجع الباحث هذه التحولات إلى الهجرة الداخلية بين الأقاليم، إذ أسهمت هذه الظاهرة في تفكيك الأسر الممتدة وتحويلها إلى أسر نواتية أصغر حجمًا.

إضافة إلى ذلك، لعب التحضر دورًا مزدوجًا في التأثير على بنية الأسرة، إذ لم يؤد فقط إلى تقليل انتشار الأسر الممتدة، بل ساهم أيضًا في ارتفاع أعداد الأسر ذات الفرد الواحد، وكذلك الأسر التي لا تمتلك هيكلًا عائليًا واضحًا. علاوة على ذلك، ساهمت زيادة معدلات الطلاق في ظهور أشكال أسرية جديدة، مثل الأسر أحادية الوالد، والأسر التي تتكون من أجداد مع أحفاد، والعائلات التي تضم ثلاثة أو أربعة أجيال دون وجود جيل وسيط، إضافة إلى أنماط أخرى مثل زوجين يعيشان مع أشقاء أو شقيقات.

كما تناول الباحث في دراسته تطور مؤسسة الزواج، محللًا التغيرات التي طرأت على الزواج المبكر، الفجوة العمرية بين الزوجين، الزواج الداخلي والخارجي، وارتفاع معدلات الطلاق. كما سلط الضوء على التغيرات التي مست حجم العائلة، وشبكات القرابة، وأدوار الأفراد، فضلاً عن التحولات التي طرأت على توزيع السلطة داخل الأسرة، خاصة بين الزوجين.

3.9.1 الدراسة الثالثة: تغير بنية ووظائف الأسرة السودانية: دراسة مدينة الثورة بولاية الخرطوم[1].

تهدف هذه الدراسة، التي أعدتها الباحثة "أمل عباس محمد أحمد"، إلى تحليل التغيرات التي طرأت على بنية ووظائف الأسرة السودانية، واستكشاف مدى تأثير هذه التحولات على نمط الأسرة الممتدة وظهور أنماط أسرية جديدة. كما تسعى الدراسة إلى تحديد الوظائف الأسرية التي تأثرت بالتغيرات المجتمعية، والوظائف التي ظلت محافظة على استمراريتها، مع التركيز على التغير الاجتماعي والتحول الأسري في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

اعتمدت الدراسة على الإطار النظري المتعلق بالتحولات الأسرية، حيث ناقشت مختلف النظريات الاجتماعية التي تناولت هذا الموضوع، كما قدمت تعريفًا لمفهوم التغير الاجتماعي واتجاهاته المتعلقة بالأسرة السودانية. أما من الناحية المنهجية، فقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي، معتمدة على أدوات بحثية متعددة، مثل الاستبيان، والملاحظة، والمقابلات الشخصية، مما ساعد في توفير بيانات كمية وكيفية حول طبيعة التغيرات الأسرية في مدينة الثورة بولاية الخرطوم.

من أبرز نتائج الدراسة نجد:

1. ظهور أنماط أسرية جديدة:

كشفت الدراسة عن نمطين أساسيين للأسرة السودانية الحديثة:

[1] أحمد، أمل عباس محمد. تغير بنية ووظائف الأسرة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان،2003م.

– الأسـرة الواسـعة المتحولة: وهي شـكل انتقالي بين الأسـرة الممتدة والتقليدية، حيث يضـطر الأبناء المتزوجون إلى العيش ضـمن نطاق الأسرة الكبيرة بسـبب العوامل الاقتصـادية التي تمنعهم من الاستقلال السكني.

– الأسـرة النووية: شـهد هذا النمط انتشـارًا ملحوظًا نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصـادية، حيث ارتفعت نسبته في المناطق الحضـرية، خاصـة في مدينة أم درمان، متأثرًا بزيادة عدد السـكان والنمو الحضـري، مما دفع العديد من الأسـر إلى تبني هذا النمط لتناسـب متطلبات الحياة العصرية.

2. التغير في الوظائف والعلاقات الأسرية:

– لوحظ ازدياد قيم التضامن والتعاون بين أفراد الأسرة، على الرغم من تغير بنيتها.

– تأثرت العلاقات الزوجية بالتغيرات المجتمعية، حيث أصـبحت أكثر توازنًا من حيث توزيع الأدوار بين الزوجين.

– تنوعت أدوار المرأة السـودانية، حيث أصـبحت تلعب دورًا مزدوجًا كأم وزوجة، بالإضافة إلى مشاركتها في سوق العمل والمساهمة في الميزانية الأسرية.

– برزت مؤسسات خارج نطاق الأسرة، مثل المدارس والهيئات الاجتماعية، التي بدأت تأخذ على عاتقها بعض الوظائف التي كانت الأسـرة تقوم بها تقليديًا، مثل التعليم والرعاية الاجتماعية.

3. التغير في البنية الاقتصادية للأسرة:

– انتقلت الأسرة السودانية تدريجيًا نحو نموذج يعتمد على العمل الفردي بدلًا من الملكية الاقتصادية المشتركة التي كانت سائدة في الأسرة الممتدة.

– أســهمت التغيرات الاقتصــادية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشــة والتحضــر، في زيادة استقلالية الأسر النووية، وتقليل الاعتماد على الأسرة الممتدة.

4. أثر التحولات الاجتماعية والسياسية:

– أكدت الدراسة أن التغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدها السودان، مثل التحولات الاقتصادية والعولمة، لعبت دورًا رئيسيًا في تغيير بنية الأسرة.

– أدى تحســن مســتوى التعليم، وخصــوصًــا تعليم المرأة، إلى تغير في التوازن داخل الأسرة، حيث أصبحت المرأة أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات الأسرية.

– أشارت الدراسة إلى أن ظهور الدولة ككيان مؤسسي يقوم بوظائف الحماية والرعاية، ســاهم في تخفيف الدور التقليدي للأســرة في الإشــراف المباشــر على جميع أفرادها، ما أدى إلى تقلص بعض وظائف الأسرة التقليدية.

– اســتخدمت الدراســة منهجًا علميًا دقيقًا يعتمد على أســاليب بحثية متنوعة، مما زاد من موثوقية النتائج.

– قدمت الدراســة تحليلًا شــاملًا للتغيرات التي طرأت على الأســرة الســودانية من جوانب متعددة، بما في ذلك البنية الأسرية والوظائف والعلاقات الاجتماعية.

– ســاهمت الدراســة في تقديم فهم أعمق لدور العوامل الاقتصــادية والاجتماعية في تشــكيل الأسرة السودانية الحديثة، وهو ما يُعد إضافة علمية مهمة لدراسات التغير الاجتماعي.

– تناولت الدراســة أثر التحولات الاقتصــادية، مثل ارتفاع تكاليف الســكن والمعيشــة، على أنماط الأسرة، ما يعكس نظرة واقعية للتحولات التي يمر بها المجتمع السوداني.

رغم القيمة العلمية الكبيرة للدراســـة، إلا أنها واجهت بعض التحديات التي يمكن تســـليط الضوء عليها:

1. التركيز الجغرافي المحدود:

اقتصـرت الدراسـة على مدينة الثورة بولاية الخرطوم، مما يجعل تعميم نتائجها على باقي أنحاء السـودان أمرًا غير دقيق، خاصـة أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين المناطق الحضـرية والريفية في السودان من حيث البنية الأسرية والعادات الاجتماعية.

2. إغفال بعض العوامل الثقافية:

لم تتناول الدراســة بشــكل عميق دور العوامل الثقافية والعادات والتقاليد الســودانية في تشكيل نوع الأسرة، حيث ركزت بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية والسياسية، رغم أن الثقافة تلعب دورًا أساسيًا في استمرارية أو تغيير أنماط الأسرة.

3. عدم التطرق بعمق إلى تأثير الهجرة والنزوح:

أغفلت الدراسـة تأثير الهجرة الداخلية والخارجية والنزوح الناتج عن الأوضـاع السـياسـية والاقتصـادية على بنية الأسـرة السـودانية، حيث تعد هذه العوامل من أبرز المؤثرات التي يمكن أن تسهم في تشكيل أنماط أسرية جديدة.

4. حجم عينة الدراسة:

اعتمدت الدراســـة على 125 اســـتبيانًا فقط، وهو عدد قد لا يكون كافيًا لتمثيل جميع الفئات الاجتماعية، كما لم يتم توضــيح مدى تمثيل العينة لكافة الشــرائح العمرية والمهنية، مما قد يؤثر على دقة الاستنتاجات.

تشكل هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لفهم التحولات التي طرأت على الأسرة السودانية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث سلطت الضوء على الاتجاهات الحديثة في أنماط الأسرة ووظائفها. ومع ذلك، فإن الحاجة لا تزال قائمة لإجراء دراسات أكثر شمولًا تشمل مختلف المناطق السودانية، وتأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية بعمق أكبر.

4.9.1 الدراسة الرابعة: العوامل المحددة لنوع الأسرة نووية أو ممتدة في الضفة الغربية – فلسطين/ حالة دراسية مدينة نابلس وريفها.[1]

تتناول هذه الدراسة تحليل العوامل المؤثرة في تشكيل نوع الأسرة في فلسطين، مسلطةً الضوء على التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تراجع نمط الأسرة الممتدة وتزايد الأسر النووية. من خلال الاعتماد على منهجية المسح الاجتماعي، تضمنت الدراسة تحليلًا إحصائيًا للعينة المستهدفة، حيث بلغت نسبة الأسر النووية 64.8% من مجتمع الدراسة، في حين بلغت نسبة الأسر الممتدة 35.2%.

وتُظهر النتائج اختلافات بين المناطق، إذ بلغت نسبة الأسر النووية في الضفة الغربية 85.3% مقارنةً بـ 82.3% في قطاع غزة.

[1] سيرين وليد إبراهيم علاونة. العوامل المحددة لنوع الأسرة نووية أو ممتدة في الضفة الغربية – فلسطين / حالة دراسية مدينة نابلس وريفها، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. 2017م.

وقد أبرزت الدراسة العوامل المؤثرة في بنية الأسرة، مثل المستوى التعليمي، حيث تبين أن 40.1% من أفراد العينة الحاصلين على شهادات جامعية يعيشون ضمن أسر نووية، بينما بلغت هذه النسبة 6.4% فقط بين الحاصلين على دراسات عليا

. كما أشارت إلى دور العوامل الاقتصادية في تشكيل نمط الأسرة، حيث يؤثر مستوى الدخل على قدرة الأفراد على الاستقلال السكني، وهو ما يعزز انتشار الأسر النووية في المناطق الحضرية مقابل استمرار الأسر الممتدة في المناطق الريفية.

نقد الدراسة

تميزت الدراسة باستخدامها منهجًا كميًا دقيقًا، مع توظيف أدوات بحثية متعددة مثل الاستبيان والإحصاء الوصفي، مما أضفى مصداقية على نتائجها. ومع ذلك، يُلاحظ أن الدراسة ركزت بشكل أساسي على العوامل الاقتصادية والديموغرافية، دون التعمق في الجوانب الثقافية والاجتماعية التي قد تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد نوع الأسرة. كما أن التوزيع الجغرافي للعينة لم يأخذ في الاعتبار الفروقات الدقيقة بين المناطق الريفية والحضرية، وهو ما قد يؤثر على تعميم النتائج.

5.9.1 الدراسة الخامسة: العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة[1].

قدّم الأستاذ بوتفنوشات مصطفى هذا العمل سنة 1982، حيث سعى من خلال دراسته إلى تحليل التحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية، وذلك في سياق التغيرات السريعة التي مست مختلف الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية. استهدفت الدراسة 121 أسرة تنتمي إلى

[1] Mustapha BOUTEFNOUCHET, la famille algerienne, evolution et caracteristiques recentes, Alger, N.E.D. 1980.

ثلاثة مراكز حضرية وصناعية رئيسية، وهي الجزائر العاصمة، عنابة، ووهران، حيث وقع الاختيار على هذه المدن نظرًا لما شهدته من تطورات متسارعة وشاملة.

نتائج الدراسة

توصـــل الباحث إلى أن نمط الأســرة الجزائرية قد شــهد انتقالًا تدريجيًا من النموذج الممتد التقليدي إلى نموذج الأسرة الزواجية الحديثة، والتي تتميز بكبر حجمها مع الاحتفاظ بالقيم الأسرية التقليدية. وعلى الرغم من تراجع الدور الاقتصـــادي للأب مع مرور الزمن، إلا أنه لا يزال المحور الأساسي في اتخاذ القرارات الأسرية ويحظى بمكانة احترام مطلقة. في المقابل، شهد دور الأم تحوّلًا نوعيًا، حيث أصــبحت تســاهم في ميزانية الأســرة من خلال العمل خارج المنزل، إلى جانب دورها التقليدي في تسيير شؤون البيت.

أما فيما يخص الأبناء، فقد ارتفع مســتوى التعليم لدى الذكور، مما ســاهم في توفير فرص عمل أتاحت لهم تحقيق الاســتقلالية الاقتصــادية. أما بالنســبة للإناث، فقد أدى التحول الاجتماعي إلى تعزيز مكانتهن داخل الأسرة، حيث أصبحن يمتلكن حق التعبير عن آرائهن في قرارات الزواج، وهو ما يعكس تغيّرًا في الأدوار الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة.

اقترح بوتفنوشات أربعة أنماط رئيسية للنماذج الأسرية في الجزائر، حيث اعتمد في تصنيفه على معيار بساطة أو تعقيد التركيبة الأسرية. وتتمثل هذه النماذج في:

1. الأسرة البسيطة: تتكون من الأب، الأم، الأبناء العزّاب، والأحفاد العزّاب.

2. الأســـرة المركبة ذات التركيبة العمودية: تتألف من زوج، زوجة، الأصـــول (الآباء أو الأجداد)، الفروع العزّاب (الأبناء غير المتزوجين).
3. الأســـرة المركبة ذات التركيبة الأفقية: تشـــمل زوج، زوجة، الأخوة أو الأخوات العزّاب أو المتزوجين.
4. الأســـرة المركبة ذات التركيبة المزدوجة (أفقية وعمودية): تضـــم زوج، زوجة، الأصـــول، الفروع العزّاب، والأخوة أو الأخوات العزّاب أو المتزوجين.

يمكن توجيه بعض الملاحظات النقدية حول هذه النماذج من منظور التعاريف الديموغرافية والاقتصادية لمفهومي الأسرة والعائلة، ومن أبرز هذه الملاحظات:

1. استخدم الباحث مصطلح "العائلة" بدلًا من "الأسرة"، حيث أن التسمية الأدق لهذه التراكيب هي "النمـاذج الأســـريـة" وليس "العـائليـة"، نظرًا لاختلاف المفهومين في الـدراســـات السوسيوديموغرافية.
2. لم تشـــمل النماذج الأُســـرية المقترحة فئة الأســـر المُكوَّنة من فردٍ واحد، رغم أن التعريف الرسمي للأسرة يُجيز اعتبار الفرد المقيم بمفرده أُسرةً مستقلة.
3. أغفلت النماذج الأســـر المكونة من أفراد تجمعهم روابط غير زواجية أو دموية، مثل الإخوة أو الأخوات العزّاب، أو أي مجموعة أفراد لا تربطهم علاقة قرابة مباشرة.
4. لم تأخذ النماذج في الاعتبار الأفراد المنعزلين داخل الأســـرة، أي أولئك الذين لا تجمعهم صـــلة مباشـــرة برب الأســـرة، رغم انتشـــار هذا النوع من التكوينات الأســـرية في المجتمع الجزائري.

النماذج المقترحة لا تعكس جميع التشكيلات الأسرية الممكنة، مما قد يستدعي توسيع نطاق التصنيف ليشمل أنواعًا أخرى من الأسر التي تتوافق مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

تعكس هذه الدراسة تحولات عميقة في بنية الأسرة الجزائرية، حيث شهدت انتقالًا تدريجيًا نحو أنماط أسرية أكثر استقلالية، مع استمرار بعض القيم التقليدية. وعلى الرغم من الجهد الذي بذله بوتفنوشات في تصنيف النماذج الأسرية، إلا أن ملاحظات نقدية عدة تشير إلى الحاجة إلى مراجعة المفاهيم المستخدمة وتوسيع نطاق التصنيف ليشمل مختلف التشكيلات الأسرية التي أفرزتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة.

6.9.1 دراسة السادسة: العائلات، نساء ومنع الحمل"[1].

اعتمد الأستاذ الباحث كواوسي علي في دراسته المنجزة سنة 1982على مجموعة من المعطيات الإحصائية المستمدة من النشرات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى بيانات التعدادات العامة للسنوات 1966، 1977، و1987. كما استند إلى نتائج مسحي الخصوبة لعامي 1970 (ENSP) و1987 (ENA)، وذلك بهدف تحليل مجموعة من الظواهر الديموغرافية الرئيسية، والتي تشمل معدلات الوفيات والولادات، أنماط الزواج، وأحجام الأسر.

تناول الباحث موضوع الزواج من خلال علاقته بمستوى التعليم والتدين، كما درس تأثير الهجرة الداخلية على حجم الأسرة، بالإضافة إلى استخدام وسائل تنظيم الحمل. كما تطرقت الدراسة

[1] Kouaouci, Ali. Familles, femmes et contraception : Contribution à une sociologie de la famille algérienne. CENEAP, FNUAP, 1992.

إلى تحليل أنماط الخصوبة وعلاقتها بالممارسات والمتغيرات السوسيوديموغرافية، مع التركيز على ارتباط النماذج الأسرية المختلفة باستخدام وسائل تنظيم النسل ومنع الحمل.

تصنيف النماذج الأسرية وفق كواوسي علي:

في إطار دراسته حول العائلة، المرأة، وموانع الحمل، التي أُنجزت عام 1982، اقترح الباحث خمسة نماذج أسرية رئيسية، حيث استند تصنيفه إلى نوعية العلاقة بين الأفراد المكونين للأسرة ومدى امتدادها الأفقي أو العمودي أو الجمع بين الاتجاهين. وقد جاءت هذه النماذج على النحو التالي:

1. أسرة بدون زوجين.
2. أسرة نووية.
3. أسرة ذات امتداد جانبي.
4. أسرة ذات امتداد عمودي.
5. أسرة توفيقية تجمع بين الامتدادين الجانبي والعمودي.

بعد تحليل هذه النماذج الأسرية، يتضح أن الباحث كواوسي قد نجح في تقديم تصنيف شامل إلى حد كبير، حيث تمكن من استيعاب التشكيلات الأسرية المتنوعة رغم اقتصار تصنيفه على خمسة نماذج فقط.

يعتمد تصنيف الباحث على مفهوم الاتجاه الأفقي والعمودي داخل الأسر، مما يجعله قادرًا على استيعاب جميع التشكيلات الأسرية الممكنة في المجتمع الجزائري، إذ يمكن أن تكون الأسرة:

1. نووية (مكونة من زوجين وأبنائهما).

2. ذات امتداد أفقي، وتشـــمل الأقارب مثل الإخوة، الأخوات، الأصـــهار، أو حتى أفراد غير مرتبطين مباشرة برب الأسرة.
3. ذات امتداد عمودي، ويمكن أن يكون امتدادًا تصـاعديًا (يشمل الآباء، الأجداد، والأصـهار من جهة الأصول) أو تنازليًا (يشمل الأبناء، الأحفاد، والأصهار من جهة الفروع).
4. ذات امتداد مزدوج، حيث تجمع بين الامتدادين التصاعدي والتنازلي.

رغم وجاهة النماذج الأسرية التي قدمها كواوسي علي، إلا أنه يمكن تسجيل بعض المآخذ المنهجية على تصنيفه، ومنها:

1. إغفال العلاقة بين الأسـرة والعائلة: ركّز الباحث على متغير الأسـرة فقط، دون التطرق إلى متغير العائلة، وهو ما قد يُعيق التحليل العميق للعلاقة المتبادلة بين الأسرة والعائلة وتأثيرها على الديناميات الاجتماعية.
2. عدم تضمين فئة الأسر المكونة من فرد واحد: لم يدرج الباحث في تصنيفه الأسر المكونة من فرد واحد، رغم أن التعريف الديموغرافي للأسرة يسمح باعتبار الفرد الذي يعيش بمفرده وحدة أسرية قائمة بذاتها، كما أن هذا النموذج موجود في الواقع الاجتماعي الجزائري.
3. عدم التمييز بين الامتداد التصـــاعدي والتنازلي: لم يقم الباحث بالفصـــل بين الأســـر ذات الامتداد التصـــاعدي نحو الأصـــول (الآباء والأجداد) والأســـر ذات الامتداد التنازلي نحو الفروع (الأبناء والأحفاد). في الواقع، لكل من هذين الامتدادين تأثير ديموغرافي مختلف على البنية الأسرية في الجزائر، وكان من الأفضل تخصيص نموذج مستقل لكل منهما، بدلًا من دمجهما في نموذج واحد.

4. عدم أخذ الأفراد غير المرتبطين مباشرة برب الأسرة في الاعتبار: لم تعالج النماذج المقترحة حالات الأفراد الذين لا تربطهم علاقة دم أو مصاهرة مباشرة برب الأسرة، رغم وجود هذه الفئة بكثرة في المجتمع الجزائري، مثل الأفراد المستأجرين داخل الأسرة أو العمال المقيمين.

قدّمت دراسة **كواوسي** تحليلًا معمقًا للبنية الأسرية في الجزائر، حيث ركز على أنماط التكوين الأسري وتأثير المتغيرات الديموغرافية، خاصة فيما يتعلق بممارسات تنظيم الأسرة والخصوبة. وعلى الرغم من أن تصنيفه شمل العديد من التشكيلات الأسرية، إلا أن بعض الجوانب المهمة لم تُؤخذ بعين الاعتبار، مما يستدعي إعادة النظر في النماذج المقترحة لتوسيع نطاقها وتضمين أنماط أسرية أخرى تعكس بشكل أدق التحولات الاجتماعية والديموغرافية في الجزائر.

7.9.1 الدراسة السابعة: ملاحظات حول العائلة الجزائرية [1]

تم إنجاز هذه الدراسة بشكل مشترك بين بن خليل رشيدة وحيدر فضيلة عام 1982، حيث سعت الباحثتان إلى تقديم تصنيف مفصل للنماذج العائلية الجزائرية، وذلك استنادًا إلى معيارين أساسيين: درجة تعقيد العائلة (بسيطة أو مركبة)، واتجاه امتدادها (أفقي أو عمودي). وقد أسفرت دراستهما عن اقتراح عشرة نماذج عائلية جاءت على النحو التالي:

1. العائلة النووية: تتألف من زوج، زوجة (أو زوجات)، وأبناء عزاب.
2. العائلة العمودية المتصاعدة: تتكون من عائلة نووية مضافًا إليها الأصول (الآباء والأجداد).

[1] Benkhelil, Rachida, and Fadhila Haider. *Réflexions sur les structures familiales*. INEAP, 1982.

3. العائلة العمودية المتنازلة: تشمل عائلة نووية مضافًا إليها الفروع المتزوجة.
4. العائلة العمودية المركبة: مزيج من العائلة العمودية المتصاعدة والعائلة العمودية المتنازلة.
5. العائلة الأفقية: تتكون من عائلة نووية مضافًا إليها إخوة عزاب من الدرجة الأولى.
6. العائلة الأفقية المعقدة: تتألف من عائلة نووية مضافًا إليها إخوة عزاب من الدرجتين الثانية والثالثة.
7. العائلة الأفقية المركبة: تضم عائلة نووية مع إخوة متزوجين وأبنائهم.
8. العائلة المعقدة المتصاعدة: تشمل عائلة نووية مضافًا إليها الأصول وإخوة متزوجين أو عزاب.
9. العائلة المعقدة المتنازلة: تتكون من عائلة نووية مضافًا إليها الفروع المتزوجة وإخوة متزوجين أو عزاب.
10. العائلة المعقدة التقليدية: تمثل مزيجًا من النموذجين الثامن والتاسع.

تميزت النماذج العائلية المقترحة في هذه الدراسة بمستوى عالٍ من التفصيل والشمولية، مقارنة بالدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بتوضيح الاتجاهات العائلية الجزائرية. وقد أتاحت هذه النماذج تصنيفًا دقيقًا للعائلات وفقًا لمدى تعقيدها وامتدادها، مما يعكس صورة أكثر واقعية للبنية العائلية في المجتمع الجزائري.

إلا أن الدراسة لم تخلُ من بعض النقائص والأخطاء المنهجية، حيث يمكن تسجيل عدد من الملاحظات النقدية المشابهة لتلك الموجهة للدراسات السابقة، ومنها:

1. إشكالية توظيف مصطلح العائلة: لم تميز الدراسة بشكل واضح بين مفهوم الأسرة والعائلة، حيث تم اعتماد مصطلح العائلة في جميع النماذج، رغم أن بعض الحالات تندرج في إطار مفهوم الأسرة وفق التعريفات الديموغرافية المعتمدة.
2. إغفال نماذج الأسر ذات الفرد الواحد: لم يتم التطرق إلى حالة الأسر المكونة من فرد واحد، رغم أن الفرد الذي يعيش بمفرده يُصنف ديموغرافيًا ككيان أسري مستقل.
3. إهمال الأسر غير العائلية: لم تتناول الدراسة النماذج الأسرية التي لا تربط بين أفرادها علاقة زواجية أو دموية، مثل مجموعات الإخوة العزاب أو الأفراد الذين يسكنون معًا دون روابط قرابة مباشرة.
4. عدم اتساق استخدام مصطلحات الإخوة: في بعض النماذج، استخدمت الباحثتان مفهوم درجات الإخوة (إخوة من الدرجة الأولى، الثانية، والثالثة)، بينما في نماذج أخرى تم تصنيفهم بناءً على وضعهم الزواجي (متزوجون أو عزاب). ديموغرافيًا، فإن الحالة الزواجية هي العامل الحاسم في تصنيف العائلات، وبالتالي فإن استخدام تصنيفات درجات الإخوة يبدو غير دقيق.
5. التداخل بين بعض النماذج: بعد استبعاد تصنيف الإخوة وفقًا للدرجات، نجد أن النموذجين الخامس (العائلة الأفقية) والسادس (العائلة الأفقية المعقدة) يشكلان في الواقع نموذجًا واحدًا، حيث كلاهما يعتمد على وجود إخوة عزاب ضمن العائلة النووية، مما يطرح إشكالية في التفريق بينهما.

قدمت دراسة بن خليل رشيدة وحيدر فضيلة مقاربة شاملة للنماذج العائلية الجزائرية، مع التركيز على تنوع التشكيلات العائلية وفقًا لدرجة تعقيدها وامتدادها. ورغم أن تصنيفهما يعد أكثر

تفصـــيلًا من النماذج الســـابقة، إلا أنه لا يخلو من بعض النواقص المنهجية، خاصـــة فيما يتعلق باستعمال مصطلح العائلة، وإغفال بعض الأشكال الأسرية المهمة، وعدم توضيح الفرق بين بعض النماذج المتداخلة.

لذلك، من الضروري إعادة النظر في بعض هذه النماذج لتوسيع نطاق التصنيف، وتحقيق دقة أكبر في التمييز بين الأســرة والعائلة، وإدراج جميع التكوينات الأســرية الممكنة داخل المجتمع الجزائري.

8.9.1 الدراسة الثامنة: تطور البنية العائلية: دراسة لـ "والي عمر".

تســتند هذه الدراســة إلى رســالة ماجســتير أنجزت ســنة 2003، تحت عنوان "نمط الأســر الجزائرية وتراكيبها العائلية من خلال تعداد 1987: التطور، الخصـــائص، وتحليل الســـلوكات الديموغرافية". وتهدف إلى الإجابة عن عدد من التســـاؤلات المتعلقة بتطور العائلة الجزائرية، مع التركيز على تحليل التغيرات التي طرأت على بنيتها في ظل التطورات الديموغرافية والتنموية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال.

اعتمدت الدراسة على نتائج تعداد 1966 كأساس للمقارنة مع تعداد 1987، بهدف تتبع حجم واتجاه تطور الأسرة والعائلة الجزائرية، كما سعت إلى دراسة تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأنماط الأسرية، فضلًا عن تحليل السلوكات الديموغرافية وعلاقتها بالبنى والتراكيب العائلية.

أظهرت الدراسة أن النمط السائد في الجزائر قد اتجه بشكل واضح نحو الأسرة البسيطة، والتي تُعرف بأنها بيولوجية بالأســـاس، أي تتكون عادةً من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين؛ وقد

أكدت الإحصاءات الديموغرافية هذه الظاهرة من خلال نسب الأسر النووية (البسيطة) الذي شهدت تطورًا واضحًا عبر السنوات:

1966: بلغت نسبة الأسر النووية 61%.

1977: انخفضت النسبة إلى 58%، وهو استثناء عزاه الباحث إلى عوامل ديموغرافية مختلفة.

1987: ارتفعت النسبة إلى 67%.

1998: وصلت النسبة إلى 72%.

يُفسَّر هذا التطور بعدة عوامل ديموغرافية، أبرزها:

1. ارتفاع احتمالات اتساع العائلات نتيجة انخفاض معدلات وفيات الرضع.
2. زيادة متوسط العمر المتوقع، مما أدى إلى بقاء الأفراد لفترات أطول داخل العائلة.
3. انخفاض معدلات العقم، مما عزز استمرارية التكوين الأسري.
4. تغير أنماط السكن، حيث أصبحت السكنات الحديثة غير قادرة على استيعاب أفراد إضافيين، ما أدى إلى تراجع حجم الأسر الممتدة.

تشير الدراسة إلى أن الأسر الجزائرية تواجه ضغوطًا متزايدة بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يفرض عليها إعادة الهيكلة والتأقلم مع الواقع الجديد. وعلى الرغم من هذا التحول، فإن الأسر البسيطة لم تتخلَ بالكامل عن بعض الممارسات التقليدية، بل حافظت على بعض القيم الاجتماعية، لا سيما:

موقفها من عمل المرأة خارج المنزل، حيث لا تزال بعض الأسر تحتفظ برؤى محافظة حول دور المرأة في الحياة المهنية.

استمرار المستويات المرتفعة للخصوبة، رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

قدّمت هذه الدراســة نظرة تحليلية دقيقة لتحولات الأســرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 1998، حيث أكدت على تزايد انتشار النمط الأسري البسيط كنتيجة للتحولات الديموغرافية والاجتماعية.

9.9.1 الدراسة التاسعة: البنى الأسرية والتراكيب العائلية من خلال معطيات مسح MICS3 2006، تطورها، خصائصها وعلاقتها بالخصوبة[1].

تستند هذه الدراسة إلى أطروحة دكتوراه أنجزت سنة 2017 من طرف الباحث طعبة عمر، حيث سعى من هلال دراسته إلى تحليل التغيرات في بنية الأسرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من تعداد 1966 إلى مســـح 2006، مع التركيز على دراســـة العلاقة بين هذه التغيرات ومعدلات الخصوبة في المجتمع الجزائري.

ركزت الدراســة على تقييم النماذج الأســرية الســابقة التي اســتندت إلى معطيات التعدادات الوطنية السابقة، بالإضافة إلى المسوح الديموغرافية التي أُجريت في الجزائر. اعتمدت الدراسة على النمذجة الســكانية لعام 1966 كنقطة انطلاق للمقارنة مع البيانات المســتخلصــة من التعدادات اللاحقة، مع التركيز على رصـــد وتحديد أنواع البنى الأســـرية والتراكيب العائلية في الجزائر لعام 2006. وتهدف الدراســـة إلى إبراز تطور هذه البنى والتراكيب، وتحليل أســـباب الاتجاه نحو نمط الأسرة البسيطة، فضلاً عن تحديد العلاقة بين هذه التوجهات ومستويات الخصوبة في الجزائر.

[1] طعبة، عمر. البنية الأسرية وتراكيبها العائلية من خلال مسح 2006 (MICS3). أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2017.

أوضحت الدراسة أن هناك توجهًا مستمرًا نحو النموذج الأسري البسيط، حيث شكلت الأسر البسيطة 76.6% من الأسر الجزائرية في عام 2006، في حين مثلت الأسر المركبة 2.5% فقط. وقد أظهرت النتائج أن هذا التوجه نحو الأسرة البسيطة له تأثير واضح على مستويات الخصوبة، حيث بلغ مؤشر الخصوبة العام 2.4 طفل لكل امرأة، مع معدل خصوبة قدره 68.62 طفل لكل ألف امرأة؛ أما في الأسر البسيطة، فكانت القيم أقل قليلاً، حيث بلغ المؤشر 2.38 طفل لكل امرأة و64.03 طفل لكل ألف امرأة.

تطرقت الدراسة أيضًا إلى تأثير البنية الأسرية والتركيبة العائلية كمتغيرات مستقلة تؤثر بشكل مباشر على مستويات الخصوبة، وأوضحت كيف أن هذه المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية تتداخل لتشكل تباينًا ملحوظًا في مستويات الخصوبة.

من خلال التساؤلات التي طرحتها الدراسة، تم التأكيد على أهمية تحديد المعايير الأنسب لبناء النمذجة الأسرية في الجزائر، مع التركيز على الأسباب التي تؤدي إلى تزايد التوجه نحو الأسر البسيطة. كما ناقشت الدراسة تأثير هذا التوجه الأسري على الخصوبة، مؤكدةً على أن البنية الأسرية تعد عاملاً رئيسياً في تفسير التغيرات في معدلات الخصوبة.

فيما يتعلق بفرضيات البحث، أكدت الدراسة على أن المعيار الأفضل لبناء النماذج الأسرية هو علاقة الأفراد مع رب الأسرة وعلاقة رب الأسرة مع رب العائلة؛ كما بينت أن حجم الأسرة له تأثير مباشر على التوجه نحو الأسرة البسيطة، وأشارت إلى أن هذا التوجه الأسري يؤثر على مستويات الخصوبة في الجزائر.

على الرغم من التحديات التي واجهت الباحث في تصنيف وترتيب العينة الميدانية المكونة من أكثر من 170,000 مبحوث و29,000 أسرة يدويا، إلا أن الدراسة حققت نتائج مهمة لم تكن

متوفرة من قبل، خاصة فيما يتعلق بدور البنية الأسرية كمتغير مستقل يؤثر في الخصوبة والمجمل المتغيرات الديموغرافية الأخرى.

10.9.1 . الدراسة العاشرة: التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية: التطور، الخصائص والمحددات –دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات(mics4)[1].

في هذه الدراسة، درس الباحث **قياش مفتاح** ظاهرة التغير الاجتماعي، التي مسّت مؤسسة الأسرة الجزائرية، وهي إحدى المؤسسات الأساسية في المجتمع. تمحورت الدراسة حول مفهوم التغير الأسري، الذي يشير إلى التغير المستمر الذي يحدث في قيم الأسرة، وظائفها، بنيتها وتركيبتها، إضافة إلى خصائصها الأخرى. يتأثر هذا التغير بعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، التي تساهم في إعادة تشكيل الهيكل الأسري.

تركزت الدراسة على عدة مظاهر جزئية من التغير الأسري مثل البنية الأسرية، حجم الأسرة، التراكيب العائلية والعضوية، بناءً على المعطيات المتاحة من مسح "MICS4" (المسح العنقودي متعدد المؤشرات الرابع 2012–2013).

تمت دراسة تطور هذه التراكيب والأنماط الأسرية من عام 1966 حتى عام 2012، حيث تم تتبع التغيرات في البنية والتركيب العائلي للأسرة الجزائرية باستخدام البيانات المتاحة من التعدادات والدراسات السابقة.

---

1 قياش، مفتاح. التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية: التطور، الخصائص والمحددات – دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4). أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، 2021.

أظهرت الدراسة أن غالبية الأسر الجزائرية تتبع بنية أسرية بسيطة، حيث يشكل الأسر المكونة من زوج وزوجة مع أولادهم 65.6% من مجموع الأسر، تليها الأسر البسيطة بمستوى انتشار يصل إلى 76.9%. كما تم تصنيف الأسر حسب النموذج المختار إلى خمس مجموعات أسرية فرعية، تمثل النسبة الأكبر منها الأسر البسيطة التي تضم زوجًا وزوجة مع أولادهم.

بالنسبة للتركيب العضوي للأسرة، تبين أن متوسط عدد أفراد الأسرة الجزائرية يبلغ 5.4 أفراد، مع غالبية أفراد الأسرة (3.3 أفراد) من البالغين. كما أظهرت النتائج أن غالبية الأسر الجزائرية تتكون من الأسر النووية (أسر رب الأسرة).

على مستوى التطور، تم رصد بعض المؤشرات الاجتماعية التي أثرت في الأسرة الجزائرية مثل تأخر سن الزواج الأول، تراجع معدلات الخصوبة، ارتفاع نسب العزوبة، وارتفاع أمل الحياة. كما شهدت الجزائر زيادة في مستوى التعليم وتراجعًا في الأمية، فضلاً عن ارتفاع نسبة التحضر.

التحليل أيضًا كشف عن تطور حجم الأسرة، حيث انخفضت الأسر ذات الحجم الأقل من أربعة أفراد، بينما زادت الأسر التي تتراوح بين 4 و6 أفراد. بالإضافة إلى ذلك، تم تقدير معدل الخصوبة الشرعية بناءً على بيانات المسح، حيث بلغت قيمة المؤشر 5.1 طفل لكل امرأة.

أوضحت الدراسة أن هذه التغيرات لم تكن محض صدفة، بل كانت نتيجة لعدة عوامل اجتماعية، اقتصادية، ديموغرافية وتنموية، مثل التصنيع والتحضر، كما تبين أن الأسرة الجزائرية شهدت تطورًا في جميع الأبعاد الأسرية، وأن هذا التغير مرتبط بتغيرات اجتماعية واسعة في المجتمع.

10.1مصادر المعطيات

تُعد المسوح السكانية من أهم المصادر الإحصائية التي توفر بيانات دقيقة وموثوقة حول مختلف الظواهر الديموغرافية، مثل الولادات، الوفيات، الهجرة، والخصوبة، مما يجعلها أداة أساسية في رصد الاتجاهات السكانية، وإجراء المقارنات الدولية، وصياغة البرامج التنموية، وتتميز هذه البيانات بجودتها العالية، مما يسمح باستخدامها في المتابعة والتقييم، وتوجيه السياسات العامة المبنية على أدلة كمية موثوقة.

بناءً على ذلك، اعتمدت هذه الدراسة على قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6)، وهو برنامج دولي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ويُعدّ أحد أهم المسوح الأسرية عالميًا. صُمّمت استمارات هذا المسح بهدف جمع بيانات إحصائية دقيقة وقابلة للمقارنة دوليًا، مما يُساهم في إنتاج تقديرات موثوقة لمجموعة من المؤشرات السكانية والاجتماعية، لاسيما تلك المتعلقة بوضع المرأة والطفل. ومنذ انطلاق البرنامج في عام 1995، دعمت اليونيسف تنفيذ أكثر من 300 مسح في أكثر من 100 دولة، ما جعله أحد أكبر مصادر البيانات السكانية في العالم.

تُعد الجزائر من بين الدول التي نفذت هذا البرنامج بانتظام، حيث أجرت خمسة مسوح عنقودية متعددة المؤشرات، على النحو التالي:

- MICS1 سنة 1995
- MICS2 سنة 2000
- MICS3 سنة 2006
- MICS4 خلال الفترة 2012–2013
- MICS6 سنة 2019 ، (المصدر الأساسي للدراسة).

1.10.1 المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS6 (2019):

يُعد المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) أحد أهم الدراسات الإحصائية التي تنفذها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وقد أُجري في الجزائر خمس مرات ضمن ست دورات عالمية أطلقتها المنظمة منذ مؤتمر القمة العالمي للطفل عام 1990.

تم تنفيذ المسوح الجزائرية في الأعوام 1995، 2000، 2006، 2012–2013، وأخيرًا 2019، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وبدعم مالي وتقني من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، مع مساهمة الديوان الوطني للإحصاء في رسم العينات وإعداد الخرائط.

بدأ العمل الميداني للمسح MICS6-2019 في 25 ديسمبر 2018 واستمر حتى 22 أبريل 2019[1]، حيث تم اختيار العينة وفق أسلوب مرحلي ثنائي، اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2008، مما سمح بتحقيق معدل استكمال بلغ 95.5% من الأسر المستهدفة. يهدف هذا المسح إلى إنتاج بيانات وطنية عالية الجودة، مصنفة وفقًا للأقاليم الجغرافية، والتوزيع الديموغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، مما يُتيح رصد وتحليل أكثر من 200 مؤشر إحصائي.

يأتي المسح العنقودي السادس ضمن الجهود الدولية لتعزيز قدرات الدول في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث يتضمن نحو 50% من مؤشرات هذه الأهداف، مما يجعله أداة رئيسية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وقد ركز المسح بشكل خاص على المرأة والطفل، حيث وفر قاعدة بيانات مفصلة مصنفة

[1] Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2019, p29

وفقًا للجنس، الفئة العمرية، مستوى التعليم، مكان الإقامة، ومستوى الرفاه الأسري...، مما يُسهم في رسم سياسات اجتماعية واقتصادية فعالة.

أهدافه:

يهدف المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2019) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تعزز قدرة السلطات العمومية على تصميم السياسات التنموية المستندة إلى بيانات موثوقة، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الأكثر تأثرًا مثل الأطفال، والمراهقين، والنساء، والأسر. وتتمثل بعض هذه الأهداف فيما يلي:

1. توفير بيانات دقيقة وعالية الجودة لتقييم السياسات التنموية:

يساعد المسح في تزويد صناع القرار بمعلومات موثوقة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية لمختلف الفئات، مما يسمح لهم بتحليل فعالية السياسات المتبعة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسينها.

2. تحديث البيانات الأساسية ورصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية:

يساهم المسح في جمع بيانات حديثة حول المؤشرات التنموية الوطنية، مما يمكن الجهات المختصة من تتبع مدى تحقيق الأهداف المسطرة ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تدخلات إضافية أو تحسينات.

3. ضمان شمولية البيانات وتمثيل مختلف الفئات الاجتماعية:

يسعى المسح إلى جمع بيانات شاملة تغطي جميع الفئات السكانية، مع التركيز على تحليل الفوارق الاجتماعية والاقتصـــادية بين الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة. ويهدف ذلك إلى تمكين السلطات من التعرف على الفئات الأكثر هشاشة والعمل على إدماجها في خطط التنمية.

4. التحقق من صحة ومصداقية البيانات الصادرة عن مصادر أخرى:

يلعب المسـح دورًا محوريًا في مراجعة وتأكيد صـحة البيانات التي تقدمها مصـادر أخرى، مثل الإحصـائيات الرسـمية والتقارير الدورية، مما يضـمن موثوقية المعلومات المسـتخدمة في تقييم البرامج التنموية المختلفة.

5. إنتاج مؤشرات وطنية ودولية قابلة للمقارنة:

يسـهم المسـح في توفير مؤشـرات قياسـية يمكن مقارنتها على المسـتويين الوطني والدولي، مما يتيح تتبع أداء الجزائر في مجالات التنمية المختلفة مقارنة بدول أخرى، ويســاعد في تحســين جودة التقارير الوطنية المعروضة على المنظمات الدولية.

بفضـل تحقيق هذه الأهداف، يسـاهم المسـح في توفير قاعدة بيانات متكاملة تدعم عمليات التخطيط الاسـتراتيجي واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، مما يسـهم في تحقيق التنمية المسـتدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال سياسات أكثر استهدافًا وكفاءة.

طريقة المعاينة[1]

اعتمد مسح MICS 2019 في الجزائر نفس المنهجية التي تم تطبيقها في مسح MICS 2012-2013، حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى تسعة فضاءات إقليمية، موزعة على ثلاث مناطق رئيسية، وذلك على النحو التالي:

1. منطقة الشمال

تشمل هذه المنطقة ثلاث فضاءات إقليمية، وفقًا للتوزيع التالي:

1. إقليم الشمال الاوسط (NC): يضم 10 ولايات وهي: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، وعين الدفلى.
2. إقليم الشمالي الشرقي (NE): يشمل 8 ولايات وهي: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، وقالمة.
3. إقليم الشمالي الغربي (NO): يتكون من 7 ولايات وهي: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس، ومعسكر.

2. منطقة الهضاب

تضم هذه المنطقة ثلاث فضاءات إقليمية:

1. إقليم الهضاب العليا الوسطى (HPC): يضم 3 ولايات وهي: الجلفة، الأغواط، والمسيلة.
2. إقليم الهضاب العليا الشرقية (HPE): يشمل 6 ولايات وهي: سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي، وتبسة.

[1] Ibid.

3. إقليم الهضـــاب العليا الغربية (HPO): يتكون من 5 ولايات وهي: تيارت، ســـعيدة، تيسمسيلت، النعامة، والبيض.

3. منطقة الجنوب

تتضمن هذه المنطقة ثلاث فضاءات إقليمية رئيسية:

1. إقليم الجنوب الغربي: يضم 3 ولايات وهي: بشار، تندوف، وأدرار.
2. إقليم الجنوب الشرقي: يشمل 4 ولايات وهي: غرداية، بسكرة، الوادي، وورقلة.
3. إقليم الجنوب الكبير: يتألف من ولايتين فقط، وهما: تمنراست وإليزي.

يهدف هذا التصنيف الإقليمي إلى ضمان تمثيل جغرافي دقيق وشامل للبيانات المستخلصة من المسح، مما يسهم في تقديم تحليلات أكثر دقة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المناطق، وتوجيه السياسات التنموية وفقًا لاحتياجات كل فضاء إقليمي.

عينة المسح[1]:

تم الاعتماد في هذا المســـح على قاعدة معاينة مشـــتقة من بيانات الأســـر المعيشـــية المستخلصة من التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2008. وقد تم اختيار العينة وفق نهج متعدد المراحل، وذلك على النحو التالي:

[1] Ibid.

المرحلة الأولى: اختيار وحدات المعاينة الأولية

تم تنفيذ هذه المرحلة من قبل الديوان الوطني للإحصـــاء، حيث تم تحديد وحدات المعاينة الأولية، وهي المقاطعات الإحصـــائية التي تم تصـــنيفها في تعداد 2008 بعد تحديثها؛ وتتكون هذه المقاطعات من عناقيد، وقد تم تحديد 179 عنقودًا كمجموع العناقيد المختارة.

المرحلة الثانية: اختيار وحدات المعاينة الثانوية

في هذه المرحلة، تم اختيار وحدات المعاينة الثانوية والمتمثلة في الأسر المعيشية، حيث تم اختيار 25 أســـرة داخل كل عنقود مختار. وبما أن عدد العناقيد في كل منطقة بلغ 179 عنقودًا موزعة على 7 مناطق جغرافية، فإن العدد الإجمالي للعناقيد في العينة بلغ 1253 عنقودًا من مجموع 4187 عنقودًا ضمن تعداد 2008.

بلغ حجم العينة المدروسة في هذا المسح كما يلي:

1. عدد الأسر المعيشية: 31,325 أسرة، منها 21,475 أسرة في المناطق الحضرية و9,850 أسرة في المناطق الريفية.
2. عدد النساء في الفئة العمرية (15–49 سنة): 37,227 امرأة، موزعة بين 25,155 في الحضر و12,072 في الريف.
3. عدد الأطفال دون سـن 5 سـنوات: 15,224 طفلًا، منهم 9,433 طفلًا في الحضـر و5,791 طفلًا في الريف.
4. عدد الأطفال بين (5–17 سـنة): 17,209 طفلًا، موزعين بين 11,638 في الحضـر و5,571 في الريف.

تم تنفيذ التحقيق الميداني بمعدل استجابة مرتفع، حيث كانت النتائج على النحو التالي:

5. عدد الأسر المعيشية التي استجابت للمسح: 29,919 أسرة بنسبة استجابة بلغت 95,5%، حيث بلغت نسبة الاستجابة في المناطق الحضرية 95,1% (20,429 أسرة) وفي المناطق الريفية 96,3% (9,490 أسرة).
6. عدد النساء في سن (15–49 سنة) اللواتي استجبن للمسح: 35,111 امرأة، بمعدل استجابة 94.3%، حيث بلغ معدل الاستجابة في الحضر 94.2% (23,704 امرأة) وفي الريف 94.5% (11,407 امرأة).
7. عدد الأطفال دون سن 5 سنوات الذين تم إدراجهم في المسح: 14,873 طفلًا، بمعدل استجابة 97,7%، حيث بلغ المعدل في الحضر 97,5% (9,201 طفل) وفي الريف 97,9% (5,672 طفلًا).
8. عدد الأطفال بين 05–17 سنة الذين تم إدراجهم في المسح: 17019 طفلا، بنسبة استجابة 98,9%، حيث بلغ المعدل في الحضر 98,8% (11502 طفلا) وفي الريف98,00% (5517 طفلا)

تُظهر نتائج هذا المسح أن عملية اختيار العينة وتنفيذ المسح تمت وفق منهجية إحصائية دقيقة، مما يضمن تمثيلًا شاملاً وموثوقًا للبيانات، وهو ما يعزز دقة النتائج المستخلصة لدعم السياسات التنموية والتخطيط الاستراتيجي في الجزائر.

الاستبيانات:

تم تصميم الاستبيانات المستخدمة في المسح العنقودي متعدد المؤشرات في الجزائر لسنة 2019، وفقًا لاحتياجات الدولة من البيانات الإحصائية، مع مراعاة السياق الوطني لضمان دقة

النتائج وملاءمتها للواقع المحلي. وقد تم اعتماد خمس استبيانات رئيسية لجمع المعلومات المطلوبة، وهي على النحو التالي:

1. استبيان الأسرة:

يستهدف هذا الاستبيان جميع أفراد الأسرة المقيمين بشكل دائم، حيث يتضمن قائمة تفصيلية لأفراد الأسرة المعيشية، إضافةً إلى معلومات حول التعليم، والنشاط الاقتصادي للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، والوفيات العامة. كما يشمل بيانات عن خصائص المسكن، وانتشار الأمراض المزمنة لدى الأفراد في الفئة العمرية نفسها، واستخدام الأسرة لمصادر الطاقة والمياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات المنزلية، والتحويلات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يغطي الاستبيان ممارسات غسل الأيدي، واستهلاك الملح المدعم باليود.

2. استبيان النساء (15–49 سنة):

يُخصص هذا الاستبيان لجميع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة ضمن الأسر المشمولة بالمسح، ويتناول مجموعة من المحاور، من بينها المعلومات العامة عن المرأة، وحالتها الاجتماعية (الزواج)، وإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدام التكنولوجيا، وتاريخ الميلاد، والرغبة في الإنجاب. كما يغطي مواضيع تتعلق بصحة الأمومة والمواليد الجدد، والفحوصات الصحية بعد الولادة، ومشاركة المرأة في سوق العمل، ووسائل تنظيم الأسرة، والاحتياجات غير الملباة في هذا المجال. علاوةً على ذلك، يتناول الاستبيان آراء النساء حول

الزواج والخصوبة، والعنف الأسري، والعنف اللفظي داخل المنزل، ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، ومدى الشعور بالرضا عن الحياة.

3. استبيان الأطفال دون سن 5 سنوات:

يتم توجيه هذا الاستبيان إلى الأمهات أو القائمين على رعاية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ويشمل معلومات حول الخصائص الديموغرافية للأطفال، وتسجيل المواليد، وبرامج تنمية الطفولة المبكرة، وضبط السلوك لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و4 سنوات، بالإضافة إلى رصد الحوادث التي قد يتعرضون لها. كما يركز على ممارسات التغذية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، والتغذية عند عمر سنتين، والتطعيمات، والقدرات الوظيفية للطفل، وعلاج الأمراض، والخصائص الأنثروبومترية (مثل الطول والوزن).

4. استبيان الأطفال بين 5–17 سنة:

يتم تقديم هذا الاستبيان أيضًا إلى الأمهات أو القائمين على رعاية الأطفال، وهو يهدف إلى جمع بيانات حول الخلفية العامة للطفل، وصحة الفم، وظاهرة عمالة الأطفال، وضبط السلوك، والتعرض للحوادث، ومستوى مشاركة الآباء في حياة الطفل وتربيته.

5. استبيان اختبارات جودة المياه:

يُركز هذا الاستبيان على تحليل جودة المياه التي يستهلكها أفراد الأسرة، حيث يتضمن اختبارات خاصة بفحص جودة المياه، بالإضافة إلى تسجيل النتائج المتحصل عليها لتقييم مدى سلامتها وتأثيرها على صحة السكان.

تُشكل هذه الاستبيانات أدوات بحثية أساسية للحصول على بيانات دقيقة وشاملة، مما يتيح للجهات المختصة تقييم مختلف الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية للأسر الجزائرية، واتخاذ القرارات المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

بعد تفريغ هذه الاستبيانات تشكلت لنا قاعدة معطيات مصنفة في 07 ملفات وهي كالتالي:

1. ملف الأسرة (hl).
2. ملف السكن (hh).
3. ملف الوفيات (gm).
4. ملف الأطفال أقل من 05 سنوات (ch).
5. ملف وفيات الأطفال في الفئة العمرية 05–17 سنة (FS).
6. ملف النساء في سن الإنجاب 15–49 سنة (wm).
7. ملف الولادات (bh).

11.1 جودة معطيات المسح MICS6

يُعتبر متغيرا العمر والجنس من أهم الخصائص الديموغرافية التي تشكل الأساس في دراسة وتحليل التركيبة السكانية لأي مجتمع. ويرجع ذلك إلى دورهما المحوري في تفسير الاتجاهات السكانية، حيث ترتبط جميع المؤشرات الديموغرافية الأساسية—مثل الخصوبة، الوفيات، والهجرة—بهذين المتغيرين ارتباطًا وثيقًا. ويؤثر توزيع السكان حسب العمر والجنس بشكل مباشر على التخطيط التنموي، إذ تعتمد الحكومات على هذه المعطيات في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الاحتياجات المستقبلية في مختلف القطاعات، مثل الصحة، التعليم، وسوق العمل.

لضمان دقة البيانات السكانية، يتم تقييم جودة بيانات المسح باستخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تقيس مدى انتظام توزيع الأعمار والتأكد من عدم وجود تحيزات ناتجة عن التصريح غير الدقيق بالعمر. وتشمل هذه المؤشرات:

1. مؤشرات الجاذبية والنفور من الأعمار:
2. **مؤشر ويبل (Whipple's Index):** يُستخدم لقياس مدى تفضيل المستجوبين الإبلاغ عن أعمار تنتهي بأرقام محددة، خاصة الأعداد المنتهية بـ (0 أو 5).
3. **مؤشر مايرز (Myers' Index):** يُقيم التحيز في الإبلاغ عن الأعمار عبر جميع الأرقام من 0 إلى 9، مما يوفر رؤية أكثر تفصيلاً حول أنماط تفضيل الأعمار.
4. **مؤشر باشي (Bachi's Index):** يُستخدم أيضًا لقياس مدى انتظام توزيع الأعمار، مما يساهم في تقييم دقة التصريحات العمرية.

المؤشر المركب للأمم المتحدة

يهدف هذا المؤشر إلى تحليل دقة توزيع السكان حسب العمر والجنس معًا، مما يُمكّن من تحديد أي تحيزات محتملة في البيانات، سواء بسبب أخطاء في التصريح أو تسجيل البيانات.

تمثل هذه المؤشرات أدوات حيوية لمراقبة مدى جودة البيانات السكانية والتأكد من دقتها قبل استخدامها في التحليلات الديموغرافية وصياغة السياسات العامة. فمن خلال تحديد أنماط التحيز الرقمي في التصريح بالعمر، يمكن تصحيح البيانات وضبط النماذج السكانية لتحسين دقة التقديرات المستقبلية المتعلقة بالنمو السكاني، التوزيع العمري، والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك، يُعد تقييم جودة بيانات العمر والنوع خطوة أساسية لضمان صحة التعدادات والمسوح السكانية، مما يُعزز من قدرة الحكومات والمؤسسات البحثية على اتخاذ قرارات مبنية على معطيات إحصائية موثوقة.

. حساب مؤشر ويبل الخاص بمعطيات مسح 2019.

يُستخدم **مؤشر ويبل** لقياس مدى ميل المستجوبين إلى التصريح بأعمار تنتهي بالرقمين **0 و5**، مما يساعد في تقييم **جودة البيانات العمرية** ومدى دقتها. يقتصر نطاق المؤشر على الفئة العمرية **23-62سنة**، حيث يُركز على تحليل الأنماط التفضيلية في الإبلاغ عن العمر داخل هذا المدى.

ويتم قراءة وتفسير نتائجه كالتالي[1]:

- $I_w = 0$ ، يعكس **نفورًا تامًا** من التصريح بالأعمار المنتهية بـ 0 و5.

[1] Essey senah KOUPOGBE, evaluation des donnees 4eme RGPH, INSEED, TOGO, 2016, p 15,16.

- $I_w = 5$، يشير إلى أن جميع المستجوبين أبلغوا عن أعمار تنتهي بـ 0 و5 فقط.
- $I_w = 1$ ، يدل على وجود **نفور جزئي** من الأعمار المنتهية بـ 0 و5.
- $I_w < 1$ ، يوضح **عدم وجود تفضيل نهائي** لهذين الرقمين، مما يشير إلى تسجيل دقيق للعمر.
- $1 < I_w < 5$، يعكس **وجود ميل وتفضيل** للأعمار المنتهية بـ 0 و5، ويزداد هذا الميل كلما اقتربت قيمة المؤشر من 5.

يتم حساب مؤشر ويبل وفق المعادلة التالية :

$$I_w = \frac{5 \times (P_{25} + P_{30} + P_{35} + P_{40} + P_{45} + P_{50} + P_{55} + P_{60})}{\sum_{i=23}^{i=62} P_i}$$

حيث $\sum_{i=23}^{i=62} P_i$ يمثل إجمالي عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و62 سنة.

- اما $S = P_{25} + P_{30} + P_{35} + P_{40} + P_{45} + P_{50} + P_{55} + P_{60}$ يعبر عن مجموع الأفراد الذين أبلغوا عن أعمار تنتهي بـ 0 أو 5 ضمن نفس الفئة العمرية.

تم استغلال معطيات المسح MICS6، لحساب قيم مؤشر ويبل لكل من الذكور والإناث بشكل منفصل، إضافةً إلى حسابه لكلا الجنسين معًا؛ تم تنفيذ هذا التحليل باستخدام برنامج تحليل السكان PAS، الذي طوره مكتب التعداد بالولايات المتحدة الأمريكية، النتائج مبينة في الجدول 1.1:

جدول 1. 1: مؤشر ويبل حسب الجنس

ذكور	إناث	إجمالي
1.01	1.01	1.01

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد ورقة SINGAGE لبرنامج التحليل السكاني PAS على معطيات المسح MICS6 بالجزائر.

يُوضح الجدول أعلاه قيم مؤشر ويبل للذكور والإناث وكذلك للقيمة الإجمالية، حيث سجلت جميع الفئات قيمة متساوية بلغت 1.01. ووفقًا لتفسير مؤشر ويبل، فإن هذه القيمة تشير إلى:

- عدم وجود ميل واضــح نحو الأعمار المنتهية بالرقمين 0 و5، حيث أن القيم قريبة جدًا من 1، مما يعكس دقة جيدة في التصريح بالأعمار.
- عدم وجود تباين بين الذكور والإناث، حيث حصل كلا الجنسين على نفس القيمة (1.01)، ما يدل على تجانس في جودة البيانات بين الفئتين.
- عدم وجود تحيز رقمي كبير في التصــــريح بالعمر، إذ أن المؤشـــر يقترب جدًا من القيمة المثالية (1)، مما يعني أن الأعمار المصرح بها لا تتأثر بانحياز كبير تجاه الأرقام المنتهية بـ 0 أو 5.

تشير هذه النتائج إلى مستوى عالٍ من الدقة في البيانات المعلنة للعمر، مما يعزز موثوقية التعداد الســـكاني أو المســـح المســـتخدم. ويمكن اعتبار هذه الدقة عاملًا إيجابيًا في الدراســـات الديموغرافية، حيث تعكس البيانات صــورة واقعية عن توزيع الأعمار دون تحيز واضــح تجاه أرقام معينة.

1.11.1 حساب مؤشر مايرز الخاص بمعطيات مسح 2019.

يُستخدم مؤشر مايرز لقياس التحيز في الإبلاغ عن الأعمار التي تنتهي بأي من الأرقام من 0 إلى 9، حيث يوضح مدى تفضيل أو تجنب الأفراد لهذه الأرقام عند الإبلاغ عن أعمارهم. نظرًا لأن أعداد الأفراد في كل فئة عمرية تنخفض طبيعيًا مع تقدم العمر، يصبح من الصعب إجراء مقارنة مباشرة بين أعداد الأشخاص الذين تنتهي أعمارهم بأرقام معينة.

ولحساب مؤشر مايرز وجب اتباع الخطوات التالية:

- حساب مجموع الأفراد الذين تنتهي أعمارهم بنفس الرقم (من 0 إلى 9) بالنسبة للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر $(S_0, S_1, \ldots, S_9)$.
- حساب نفس المجاميع ولكن بالنسبة للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 20 سنة فأكثر، أي $(\hat{S_0}, \hat{S_1}, \ldots, \hat{S_9})$.
- ترجيح القيم باستخدام معاملات صحيحة من 1 إلى 10 للمجاميع الأولى، ومن 9 إلى 0 للمجاميع الثانية، وفقًا للمعادلة التالية:

$$F_i = (i+1)S_i + (9-i)\hat{S_i} \text{ مع } i = 1,2,\ldots,9$$

- حساب النسب المئوية التي تمثل كل F_i من المجموع $\sum_{i=1}^{9} F_i$
- حساب انحراف كل نسبة عن 10% (حيث إن التوزيع المتساوي لكل الأرقام يعني أن كل نسبة يجب أن تكون 10%).
- جمع القيم المطلقة لهذه الانحرافات للحصول على قيمة مؤشر مايرز.

جدول 2.1 : مؤشر مايرز حسب الجنس

الجنس	الذكور	الاناث	المجموع
قيمة المؤشر	2,7	1,9	2,1
حسب رقم الاحاد:			
0	-0,3	0,1	-0,1
1	-0,2	0,0	-0,1
2	-0,1	-0,1	-0,1
3	0,1	0,1	0,1
4	0,7	0,6	0,6
5	0,3	0,0	0,2
6	0,2	0,1	0,1
7	-0,2	-0,2	-0,2
8	0,0	0,1	0,0
9	-0,5	-0,5	-0,5

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد ورقة SINGAGE لبرنامج التحليل السكاني PAS على معطيات المسح MICS6 بالجزائر.

وفقًا للنتائج المسجلة، أظهر حساب مؤشر مايرز لكل من الذكور والإناث ميلًا نحو الأعمار التي تنتهي بالأرقام 3 و4 و6، بينما لوحظ عزوف نسبي عن الأعمار المنتهية بالأرقام 9 و2، مع فروق طفيفة بين الجنسين.

حيث يُظهر مؤشر مايرز للذكور قيمة بلغت 2.7، مما يشير إلى تحيز أكبر مقارنة بالإناث. عند ترتيب الأرقام التي يُفضل الذكور الإبلاغ عنها تنازليًا، نجد أن الأرقام الأكثر جذبًا لديهم هي:

4 (+0.7)

3 (+0.7)

6 (+0.3)

بالمقابل، الأرقام التي أظهر الذكور نفورًا منها عند الإبلاغ عن أعمارهم، مرتبة تنازليًا، هي:

9 (-0.5)

0 (-0.3)

7 (-0.2)

تشـــير هذه القيم إلى أن الذكور يميلون إلى اختيار أعمار تنتهي بالأرقام 4 و3 و6، بينما يتجنبون الأعمار التي تنتهي بـــ 9 و0 و7، مما قد يعكس أنماطًا ثقافية أو اجتماعية في التصريح بالعمر.

في المقابل سـجل مؤشـر مايرز للإناث قيمة 1.9، مما يدل على مسـتوى أقل من التحيز الرقمي مقارنة بالذكور. عند ترتيب الأرقام الأكثر جذبًا للإناث تنازليًا، نجد أن الأرقام الأكثر تفضيلًا هي:

4 (+0.6)
3 (+0.6)
6 (+0.2)

أما الأرقام التي أظهرت أعلى مستويات النفور لدى الإناث، مرتبة تنازليًا، فهي:

9 (-0.5)
7 (-0.2)
2 (-0.1)

تعكس هذه القيم نمطًا مشابهًا للذكور، حيث تفضل الإناث الإبلاغ عن أعمار تنتهي بـــ 4 و3 و6، بينما تتجنب الأعمار المنتهية بـ 9 و7 و2، لكن بدرجة أقل حدة مقارنة بالذكور.

سـجل إجمالي السـكان قيمة 2.1. تعكس هذه القيم مسـتوى منخفضًـا نسـبيًا من التحيز الرقمي، مما يشـير إلى أن بيانات الإبلاغ عن العمر تتسـم بمسـتوى عالٍ من الدقة والموثوقية لأن مؤشر ويبل قريب من 1.

شكل 1. 1: النفور والجاذبية للأرقام وفق مؤشر مايرز.

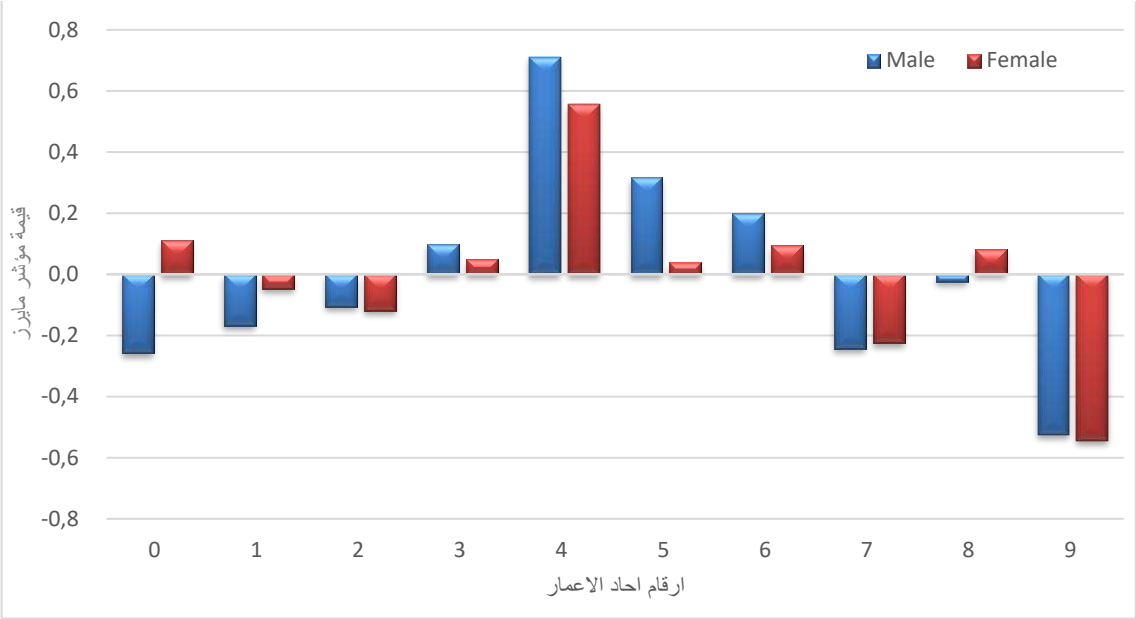

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد معطيات المسح MICS6، ومخرجات ورقة SINGAGE لبرنامج التحليل السكاني PAS.

2.11.1 مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة لقياس دقة بيانات العمر والنوع[1].

يُعد مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة أداة مهمة في تحليل جودة البيانات الديموغرافية، حيث يعتمد على تقييم دقة التصريح بكل من العمر والنوع من خلال قيمة واحدة تعكس مدى انتظام توزيع السكان وفقًا لهذين المتغيرين. يهدف هذا المؤشر إلى تحسين دقة البيانات الإحصائية، خاصة عند تقديم التوزيع العمري في فئات عمرية خمسية، مما يقلل من تأثير التحيز الرقمي للأعمار الأحادية، لكنه لا يزيل جميع أنواع الأخطاء مثل أخطاء الشمول والمحتوى.

[1] قاسم الزعبي وآخرون، التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان والمساكن، دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، 2015 ص 36.

تعتمد طريقة حساب مؤشر سكرتارية الأمم المتحدة على قياس ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بتوزيع السكان حسب نسب النوع والعمر ضمن الفئات العمرية الخماسية، وهي:

- مراقبة الاختلافات في نسب النوع بين الفئات العمرية المتتالية، بغض النظر عن اتجاه الاختلاف (موجبًا أو سالبًا).
- مراقبة الانحرافات في نسب العمر لكل من الذكور والإناث عن القيمة المرجعية البالغة 100%، مما يسمح بحساب مستوى الدقة في توزيع البيانات.
- حساب المؤشر العام للجودة بناءً على هذه الفروقات والانحرافات، حيث تعتمد هذه الطريقة على توفر بيانات السكان وفق الفئات العمرية الخماسية، ما يساعد على تقليل أخطاء التصريح بالعمر عند غياب بيانات الأعمار الأحادية.
- يتم حساب المؤشر من خلال جمع ثلاثة أضعاف القيم المطلقة للتغيرات في نسب النوع بين الفئات العمرية المتتالية، بالإضافة إلى القيم المطلقة لانحراف الفئات العمرية عن متوسط الفئات المجاورة، وذلك لكل من الذكور والإناث.

يتميز هذا المؤشر عن مؤشري ويبل ومايرز بقدرته على التطبيق حتى في غياب بيانات الأعمار الأحادية، حيث يعتمد على البيانات المصنفة ضمن فئات عمرية فقط. كما يتأثر المؤشر بعدة عوامل، تشمل:

- أخطاء الشمول، التي تنجم عن نقص أو زيادة في عدّ فئات عمرية معينة.
- الأخطاء العمرية، الناتجة عن عدم دقة التصريح بالعمر.
- التحيز نحو أعمار معينة، حيث يميل الأفراد إلى التصريح بأرقام عمرية مفضلة.

يتيح هذا المؤشـر تقييم جودة البيانات الديموغرافية بناءً على القيم المحسـوبة، حيث يمكن تصنيفها كما يلي[1]:

- إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 20، فإن البيانات تُعد جيدة وموثوقة.
- إذا تراوحت القيمة بين 20 و40، فإن البيانات تكون ذات مصداقية متوسطة.
- إذا تجاوزت القيمة 40، فإن البيانات تعتبر ضعيفة وغير موثوقة.

يُعد مؤشـر سـكرتارية الأمم المتحدة أكثر شـمولًا ودقة مقارنة بمؤشـري ويبل ومايرز، إذ لا يقتصـر على قياس تحيز الأفراد نحو أرقام عمرية معينة، بل يعكس مدى اتسـاق وتناسـق البيانات عبر مختلف الفئات العمرية والجنسـية. كما أنه أداة فعالة عند مقارنة بيانات التعدادات والمسـوح السـكانية بين مناطق مختلفة أو عبر فترات زمنية متعددة، مما يجعله أداة رئيسـية في تقييم جودة الإحصاءات السكانية واتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة.

لحسـاب هذا المؤشـر، سـيتم الاسـتعانة بالبرنامج الإحصـائي (PAS) عبر ملف (AGE STRUCTURE)، وذلك من خلال ورقة الحسـاب (AGE SEX). ولكن قبل ذلك، من الضـروري اسـتخراج توزيع أفراد عينة المسـح MICS6 وفق الفئات العمرية الخماسـية والجنس (ذكور/إناث) لضمان دقة التحليل.

[1] عبد الله حمادة، تقييم بيانات التعداد العام 2006، ص 31

جدول 1. 3: حساب مؤشر الأمم المتحدة لمعطيات مسح 2019 بالجزائر

رقم الفئة	الفئة العمرية	ذكور	إناث	Mi	Fi	|mi-100|	|fi-100|	R(i)	K
1	0-4	7584	7157					106,0	
2	5-9	7634	7074	108,5	105,4	8,5	5,4	107,9	2,0
3	10-14	6493	6268	97,1	102,7	2,9	2,7	103,6	4,3
4	15-19	5736	5137	92,1	87,2	7,9	12,8	111,7	8,1
5	20-24	5957	5515	99,1	101,7	0,9	1,7	108,0	3,6
6	25-29	6284	5712	103,6	103,9	3,6	3,9	110,0	2,0
7	30-34	6173	5485	105,0	99,6	5,0	0,4	112,5	2,5
8	35-39	5476	5303	102,6	102,9	2,6	2,9	103,3	9,3
9	40-44	4503	4827	95,4	101,3	4,6	1,3	93,3	10,0
10	45-49	3967	4225	95,8	93,2	4,2	6,8	93,9	0,6
11	50-54	3779	4236	106,5	112,2	6,5	12,2	89,2	4,7
12	55-59	3131	3323	95,8	96,4	4,2	3,6	94,2	5,0
13	60-64	2758	2661	104,6	100,6	4,6	0,6	103,6	9,4
14	65-69	2140	1967	102,1	99,4	2,1	0,6	108,8	5,1
15	70-74	1436	1297					110,7	1,9
16	75&+	2239	2292					97,7	
المجموع		75290	72479			57,5	54,8		68,6
المؤشرات						Jm = 4,42	Jf = 4,22		K = 4,9

المصدر: حسابات شخصية باعتماد معطيات المسح MICS6

يشـــير الجدول إلى أن قيمة مقياس دقة العمر للذكور (Jm) تبلغ 4.42، بينما قيمة مقياس دقة العمر للإناث (Jf) تبلغ 4.22، في حين أن قيمة مقياس نسبة النوع (k) تساوي 4.90.

وبناءً على ذلك، يتم حساب مركب الأمم المتحدة وفق المعادلة التالية:

$$ICNU=4.42 + 4.22 + 3 \times 4.90 = 23.33$$

نظرًا لأن قيمة هذا المؤشر تقع بين 20 و40، يمكن الاستنتاج أن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشـــرات MICS6 تتمتع بجودة مقبولة بشـــكل عام، وعليه فإن البيانات موثوقة وقابلة للاستخدام في الدراسة.

خلاصة الفصل.

في هذا الفصل، تم وضع الإطار النظري والمنهجي للدراسة، حيث تناولنا إشكالية البحث من خلال توضيح الحدود التي تحكمها، إلى جانب صياغة الفرضيات التي توجه مسار التحليل. كما تم تسليط الضوء على الأسباب التي دفعت لاختيار هذا الموضوع، وأهداف الدراسة التي يسعى البحث إلى تحقيقها، بالإضافة إلى أهمية الدراسة وأثرها في المجال العلمي والاجتماعي.

لم يقتصر هذا الفصل على ذلك، بل تضمن أيضًا تحديد المفاهيم الأساسية التي تشكل الركيزة النظرية للدراسة، مع توضيح المناهج المعتمدة في تحليل البيانات واستنتاج النتائج؛ كما تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة، حيث شملت أبحاثًا تناولت تطور العائلة الجزائرية، ودراسات حول تأثير الحداثة على بنية الأسرة، بالإضافة إلى أبحاث قارنت بين البنية العائلية في مجتمعات مختلفة، مثل أمريكا، كوريا والسودان.

علاوة على ذلك، تم تقديم لمحة عن المصدر الأساسي للبيانات، وهو المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6)، مع تحليل جودة البيانات التي يوفرها، خاصة فيما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي للأفراد. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على مؤشرات متخصصة في قياس دقة البيانات، مثل مؤشرات ويبل، مايرز، وسكرتارية الأمم المتحدة.

ورغم وجود بعض الأخطاء في قاعدة بيانات المسح، إلا أن نتائج التقييم أشارت إلى أن البيانات تتمتع بجودة مقبولة، لا سيما بعد التعديلات التي أجراها خبراء المسح، والتي ساهمت في تحسين دقة التوزيع العمري والنوعي، مما يجعلها مصدرًا موثوقًا يمكن الاعتماد عليه في تحليل التحولات الديموغرافية والاتجاهات الأسرية.

الفصل الثاني

2 الفصل الثاني: الأسرة والعائلة – إشكالية المفهوم.

تمهيد:

تُعَدُّ الأسرة والعائلة من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية، حيث تشكلان النواة الأولى للمجتمع. ومع ذلك، فإن مفهومهما ليس ثابتًا، بل يتأثر بالسياقات الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل تحديدهما بدقة أمرًا معقدًا.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة إشكالية مفهوم الأسرة والعائلة من خلال استعراض التعريفات المختلفة، سواء من منظور الفكر الاجتماعي والفلسفي أو من خلال المقاربة الديموغرافية، التي تسعى إلى تقديم فهم شامل للأسرة بناءً على المؤشرات الإحصائية والخصائص السكانية.

كما يتناول الفصل تصنيفات الأسرة التقليدية، التي تعتمد على العلاقات القرابية، وغير التقليدية التي تعكس التغيرات الحديثة في البنية الأسرية. بالإضافة إلى ذلك، يتم استعراض الوظائف الرئيسية للأسرة، مثل الوظائف التربوية، الاقتصادية والاجتماعية.

في السياق النظري، يناقش الفصل أهم المقاربات التي اعتمدتها الدراسات الاجتماعية في تحليل الأسرة، مثل الاتجاه التطوري، البنائي الوظيفي، نظرية الصراع، والنظرية الرمزية التفاعلية، حيث تقدم كل منها تفسيرًا مختلفًا لدور الأسرة في المجتمع.

كما يتم تسليط الضوء على العوامل التي تساهم في تغير بنية الأسرة، بما في ذلك عامل التربية والتعليم، العوامل الديموغرافية، الاقتصادية، التكنولوجية، الأيديولوجية، والبيولوجية، حيث تتفاعل هذه العوامل لتعيد تشكيل الأدوار الأسرية ووظائفها.

علاوة على ذلك، يناقش الفصل العلاقة بين الأسرة والديموغرافيا، مع التركيز على التحولات الديموغرافية التي شـــهدتها الأســـرة عبر الزمن، مثل تغير معدلات الزواج والطلاق، ومســـتويات الخصوبة.

وأخيرًا، يتم تحليل تطور مفهومي الأســـرة والعائلة في الجزائر بين 1966 و2014، من خلال التعدادات والمسوح السكانية، مما يتيح فهمًا أعمق للتحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

1.2 مفهوم الأسرة والعائلة

تُعَدُّ الأسـرة والعائلة من المفاهيم الجوهرية التي اسـتأثرت باهتمام واسـع في مختلف الحقول المعرفية، لاســـيما في العلوم الاجتماعية والإنســـانية. ومع ذلك، فإن تحديد مفهوم موحّد لهذين المصـــطلحين يظل موضـــع جدل ونقاش أكاديمي، حيث تختلف تعريفاتهما تبعًا للســـياقات الثقافية والأنثروبولوجية، ما أدى في بعض الأحيان إلى تباينات واضـحة تصـل إلى حد التناقض في تفسير مدلولهما.

1.1.2 تعريف الأسرة

أ- التعريف اللغوي

تحمل كلمة "الأسرة" في اللغة العربية عدة معانٍ، فهي تُشير إلى "الدرع الحصينة"، كما تدل على أهل الرجل وعشـيرته، بالإضـافة إلى كونها تُسـتخدم للإشـارة إلى الجماعة التي يجمعها أمر مشترك، وجمعها "أسر"[1].

كما أن الاشـتقاق اللغوي للكلمة يعود إلى الجذر "أسـر"، والذي يحمل دلالة القيد والارتباط، حيث يُقال "أسر أسرا" بمعنى قيَّده أو أخذه أسيرًا. ويستخدم هذا المفهوم في سياقات متعددة، سواء لوصـف الأسر الطبيعي بين الأفراد داخل الأسرة، أو للإشارة إلى الأسر المصـطنع كما هو الحال في سياقات الحروب.

ان كلمة "الأسرة" تحمل في اللغة العربية دلالات متعددة، حيث تشير إلى "الأسر والقيد"، أو "التقيّد برباط"، وقد شـهد هذا المفهوم تطورًا ليشـمل القيد سـواء كان مصـحوبًا برباط رسـمي أو غير رسـمي، كما أنه قد يكون اختياريًا أو قسـريًا. غير أن أصـل المصـطلح يوحي بأنه مشـتق من القيد الاختياري، أي ذلك الذي يختاره الأفراد طواعية للانتماء إلى وحدة اجتماعية معينة.

ب- التعريف الاصطلاحي

يرتبط مفهوم الأســـرة في المخيال الجماعي ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم القرابة والمصـــاهرة والأنسـاب، حيث تُعرَّف الأسـرة عمومًا على أنها مجموعة من الأفراد تجمعهم روابط الدم أو الزواج أو المصاهرة، وتشكل اللبنة الأساسية الأولى في بناء المجتمع.

---

[1] عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، 1999، ص 33.

وفقًا لمعجم علم الاجتماع، تُعرَّف الأســـرة على أنها "جماعة من الأفراد يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويتفاعلون فيما بينهم، حيث يشـــمل هذا التفاعل العلاقة بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأبناء، وبين الأفراد الممتدّين في نطاق الأسرة، مما يجعلها وحدة اجتماعية ذات خصائص مميزة"[1].

ومن هذا المنظور، تقوم الأســـرة على أســـس التفاعل بين أفراد تجمعهم روابط اجتماعية محددة، سواء كانت بيولوجية أو تبنيًا، مما يجعلها كيانًا اجتماعيًا متكاملاً.

2.1.2 تعريفات الأسرة في الفكر الاجتماعي والفلسفي

تناول العديد من الفلاسـفة وعلماء الاجتماع مفهوم الأسـرة بتعريفات متعددة وفقًا لمدارسـهم الفكرية المختلفة:

يرى أرسطو أن "الأسرة تنظيم طبيعي تدعو إليه الطبيعة"، أي أنها مؤسسة اجتماعية تنبع من الفطرة الإنسانية.

يعتبر **أوغســـت كونت** الأســـرة "الخلية الأولى في جســـم المجتمع، والنقطة التي يبدأ منها التطور"، ما يؤكد على دورها المركزي في البناء الاجتماعي[2].

يعرّفها **لندبرج** بأنها "النظام الإنســـاني الأول، وأهم وظائفها الإنجاب للمحافظة على النوع الإنساني"، مما يبرز بعدها البيولوجي والتكاثري[3].

---

[1] Josef Sumpf et Michel Hugues : Dictionnaire de Sociologie, Librairie, Larousse, Paris, 1973, P131.

[2] السيد عبد العاطي، محمد أحمد وآخرون: الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص07.

[3] عاطف غيث: علم اجتماع النظم، ج 2، بيروت، دار المعارف، 1967، ص 06.

يرى **زكي بدوي** أن الأســـرة هي "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنســـاني، وتســـتند إلى القيم والمعايير التي يرتضـــيها العقل الجمعي ضـــمن المجتمعات المختلفة"[1].

يعرّفها **ماكيفر** على أنها "وحدة ثنائية تتكون من رجل وامرأة تربطهما علاقات روحية متماسكة تشمل الأطفال والأقارب، ويكون وجودها قائمًا على الدوافع الغريزية، والمصالح المتبادلة، والشعور المشترك بين أفرادها"[2].

يشـــير بعض علماء الاجتماع المحدثين إلى أن الأســـرة يمكن أن تُطلق على أي وحدة اجتماعية مكونة من فرد أو مجموعة أفراد، تتمتع بالاســـتقلال الاقتصـــادي، بغض النظر عما إذا كانت هذه المجموعة تضم أطفالًا أو تقتصر على البالغين، أو كانت تجمعهم روابط أسرية رسمية أم لا[3].

2.2 المقاربة الديموغرافية لمفهوم الأسرة

من منظور علماء الديموغرافيا، يُحدد تعريف الأســـرة اســـتنادًا إلى معيارين أســـاســـيين: المشاركة في السكنى والاستقلال الاقتصادي المنزلي. وبناءً على ذلك، يُطلق على الأسرة في هذا السياق مصطلح "الأسرة المعيشية" (ménage)، والتي تعني وحدة اجتماعية مكوّنة من فرد واحد أو مجموعة أفراد، يتشاركون في المسكن ويعتمدون على مصدر اقتصادي مشترك، بغض النظر عما إذا كانت الوحدة تشمل أطفالًا أو تتكون فقط من بالغين.

---

[1] نفس المرجع، ص06.

[2] إحسان محمد الحسن: البناء الاجتماعي والطبقية، دار الطبعة، بيروت، 1983، ص 233.

[3] السيد عبد العاطي وآخرون: علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة، الإسكندرية، 1999، ص 20.

في هذا السياق، يعرّف **بونجارتس** الأسرة بأنها "تتكوّن من فرد أو مجموعة أفراد يشتركون في الطعام والمأوى وأساسيات المعيشة الأخرى"[1]، ما يؤكد على البعد الاقتصادي والمعيشي كمحدد رئيسي لتعريف الأسرة وفق المنظور الديموغرافي.

تختلف تصنيفات الأسرة وفقًا للسياقات الاجتماعية والاقتصادية، وقد قدمت الهيئات الدولية والمراكز الإحصائية الوطنية تعريفات دقيقة لأنماط الأسر استنادًا إلى معايير مختلفة، مثل الاستقلال الاقتصادي، طبيعة التعايش، والعلاقات بين الأفراد.

أ- التصنيفات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة (1988)

اعتمدت الأمم المتحدة في سنة 1988 تصنيفًا للأسرة وفق معيار الاستقلال الاقتصادي وطبيعة العيش المشترك، وتميّزت فيه بين نوعين رئيسيين من الأسر[2]:

أسرة المنعزل (Un ménage d'isolé):

تتكون من شخص واحد يعيش بمفرده في وحدة سكنية خاصة، أو في غرفة أو مجموعة غرف ضمن وحدة سكنية مستأجرة، على أن يكون مستقلًا اقتصاديًا عن باقي الأفراد المقيمين في نفس الوحدة السكنية.

أسرة متعددة الأفراد (Un ménage multiple):

تتكون من فردين أو أكثر يشتركون في نفس الوحدة السكنية.

عادةً ما يتقاسم أفرادها الحاجات الأساسية للعيش مثل الغذاء والمصاريف العامة.

---

[1] جون بونجارتس: حجم وتركيب الأسر في دول العالم النامي، ورقة بحثية رقم 144، قسم بحوث السياسات بمجلس السكان، 2001، ص 3.

[2] François begeot : ménage famille parentèles dans les population méditerranéennes, Séminaire internationale d'Aranjuez (27-30 septembre 1994), No 7, p10.

قد تجمع بينهم علاقة قرابة، لكن من الممكن أيضًا ألا يكون هناك أي صلة قرابة بينهم، إذ يمكن أن يكون التعايش مبنيًا على أساس المشاركة الاقتصادية فقط.

كما ورد في دليل السكان الصادر عن المكتب المرجعي للسكان والمشروع العربي لصحة الأسرة أن المجتمعات البشرية تُبنى أساسًا على نمطين من الأسر[1]:

الأسر المعيشية: وهي وحدة سكنية تضم شخصًا واحدًا أو أكثر، حيث يمكن أن تتألف من أفراد تجمعهم صلة قرابة (بالدم أو الزواج أو التبني) أو لا يكون هناك أي صلة بينهم.

الأسر الزواجية: وتضم الأفراد المرتبطين بعلاقة زواج، وتشكّل نواة الأسرة التقليدية التي تُبنى عليها المجتمعات.

ب- التصنيفات المعتمدة في الجزائر وفق تعداد 2008

اعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر خلال تعداد السكان لسنة 2008 أربعة أنماط أساسية للأسر، وفقًا لظروف العيش وطبيعة الروابط بين الأفراد[2]:

الأسرة العادية: تتكون من شخص واحد أو مجموعة أفراد يعيشون في نفس المسكن، ويتشاركون في تحضير وتناول الوجبات الرئيسية تحت إشراف "رب الأسرة"، غالبًا ما تربط بين أفرادها علاقات قرابة دم أو زواج أو مصاهرة؛ يمكن أن تتكوّن من عائلة واحدة أو عدة عائلات تعيش تحت سقف واحد.

الأسرة الجماعية: تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهم أي صلة قرابة.

يعيش أفرادها في نفس المسكن، وقد يتشاركون في تحضير الوجبات الرئيسية، إلا أنهم لا يستوفون شروط الأسرة العادية من حيث الروابط العائلية.

---

1 ماجدة محمد عبد الحميد: دليل السكان، عمان، ط4، 2009، ص41.

2 دليل العداد، التعداد الخامس للسكان والسكن، الديوان الوطني للإحصائيات، فيفري 2008، ص09

الأســـرة الراحلة: تضـــم الأفراد الذين يعيشـــون في الخيام، ويعتمد نمط حياتهم على التنقل المستمر أو الدوري لأسباب اقتصادية، مثل الرعي أو أنشطة أخرى تستوجب الترحال الدائم، يكون هذا التنقل شاملاً لجميع أفراد الأسرة.

السكان المعدودون على حدة: تشمل هذه الفئة الأفراد الذين لا يعيشون ضمن أسرة عادية أو جماعية، بل في مؤسسات أو أماكن إقامة خاصة تفرض عليهم العيش المشترك.

تشمل هذه الفئة:

- المحبوسون في المؤسسات العقابية ومراكز الحجز.
- المجندون وأفراد الشـرطة، الحماية المدنية، الجمارك، وغيرهم ممن لا يملكون إقامة أسـرية عادية أو جماعية.
- المقيمون في مؤسسات الحماية الاجتماعية، مثل دور رعاية المسنين أو دور الأيتام.
- الأجانب المقيمون في إقامات جامعية أو مواقع خاصـــة، بشـــرط عدم انتمائهم إلى أســـرة عادية أو جماعية داخل الدولة.

يتضـح من التصـنيفات الأممية والوطنية أن مفهوم الأسـرة لم يعد مقتصـرًا فقط على الوحدة التقليدية التي تربطها روابط الدم أو الزواج، بل أصـبح يشـمل أيضًـا أنماطًا أكثر تنوعًا، مثل الأسـر الجماعية التي تقوم على أســـاس العيش المشـــترك بغض النظر عن وجود علاقة قرابة، والأســـر المعيشـــية التي تعتمد على الاســـتقلال الاقتصـــادي كوحدة تصـــنيفية رئيســـية. كما أن التصـــنيف الجزائري يُبرز خصـــوصـــيات المجتمع المحلي، لا ســـيما من خلال إدراج فئة الأســـر الراحلة التي تعكس نمط الحياة التقليدي لبعض الفئات السـكانية، إضـافة إلى فئة السـكان المعدودين على حدة، التي تضم الأفراد القاطنين في المؤسسات الجماعية.

3.2 أصناف الأسرة:

تتنوع تصـنيفات الأسـرة بتنوع المجالات التي تتناول دراسـتها، إذ تختلف وفقًا للمعايير التي يعتمدها الباحثون في تحديد أنماطها. وبصـفة عامة، يمكن تقسـيم التصـنيفات إلى تقليدية وغير تقليدية، حيث يعتمد كل منها على محددات مختلفة.

1.3.2 التصنيفات التقليدية

يُعد التصـنيف التقليدي للأسـرة من بين أقدم التصـنيفات التي وضـعها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، حيث ركزت هذه المقاربات على بنية الأسرة ودورها في المجتمع. ووفقًا لما جاء في معجم العلوم الاجتماعية لفريديريك معتوق، فإن الأسـرة كانت محور اهتمام علماء الاجتماع بدرجة أكبر مقارنة بالأنثروبولوجيين، الذين ركزوا بشكل أعمق على دراسة القرابة، أنساقها وأنماط الزواج. ومن بين التصنيفات التقليدية الأكثر شيوعًا:

الأسرة النواة (Nuclear Family)

تتكون من زوج وزوجة وأبنائهما العُزّاب، ويعيش أفرادها في مسكن واحد.

تقوم بينهم التزامات ومسؤوليات متبادلة تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والقانونية.

يُنظر إليها باعتبارها الوحدة الأساسية في معظم المجتمعات الحديثة، خاصة في السياقات الحضرية[1].

[1] Frederic Maatouk : **Dictionary of sociology**, English_Arabic, Edited and Revised by Mohamed Debs, Bierut (Lebanon), 2001, P156.

الأسرة الممتدة أو التقليدية (Extended Family)

تضم إلى جانب أفراد الأسرة النواة أفرادًا آخرين من العائلة، مثل الأجداد، الأعمام، الأخوال، أو أبناء الإخوة، حيث يعيشون جميعًا في وحدة سكنية واحدة.

عادة ما تكون خاضعة لسلطة "رب الأسرة"، الذي يتولى إدارتها واتخاذ القرارات الأساسية.

تسود داخلها التزامات اجتماعية واقتصادية متبادلة بين الأفراد، وهو النمط الأكثر شيوعًا في المجتمعات الريفية والتقليدية.

2.3.2 التصنيفات غير التقليدية

في مقابل التصنيفات التقليدية، ظهرت تصنيفات أكثر تعقيدًا تتجاوز الأشكال النمطية للأسرة، حيث تستند إلى معايير متعددة، منها معيار الانتساب الشخصي، الإقامة، طبيعة العلاقة بين الأفراد، معاملة الأطفال، وسط الإقامة، توزيع السلطة، وغيرها من المحددات.

أ- التصنيف وفق معيار الانتساب الشخصي

يرتكز هذا التصنيف على علاقة الفرد بأسرته عبر مرحلتين من حياته، حيث ينتمي كل شخص إلى نوعين من الأسر خلال دورة حياته الاجتماعية[1]:

أسرة التوجيه (Family of Orientation)

هي الأسرة التي يُولد فيها الفرد وينشأ في كنفها، حيث يتلقى تنشئته الاجتماعية الأولى.

تؤثر هذه الأسرة بشكل جوهري في تشكيل شخصية الفرد، معتقداته، واتجاهاته المستقبلية.

تُعتبر المصدر الأساسي للدعم العاطفي والاقتصادي للفرد في مراحل الطفولة والمراهقة.

---

1 غريب سيد أحمد: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية (مصر)،1995، ص22.

أسرة الإنجاب (Family of Procreation)

هي الأسرة التي يقوم الفرد بتكوينها بنفسه عند زواجه وإنجابه للأبناء.

تُصبح الأسرة الجديدة الوحدة الاجتماعية التي يتحمل فيها الفرد مسؤوليات جديدة تتعلق برعاية الأبناء ودعم أفراد الأسرة اقتصاديًا واجتماعيًا.

تمثل هذه الأسرة استمرارًا للدورة الحياتية للأسرة، حيث ينتقل دور الفرد من الابن إلى الأب أو الأم، مؤديًا بذلك دورًا جديدًا في المجتمع.

يُبرز التصنيف التقليدي للأسرة ثنائية الأسرة النواة والممتدة، مما يعكس تطور المجتمعات من أنماط معيشية تقوم على التعايش الجماعي إلى أشكال أكثر استقلالية. أما التصنيفات غير التقليدية، فتُظهر تعقيد التغيرات الاجتماعية، حيث لم يعد يُنظر إلى الأسرة كوحدة جامدة، بل كمؤسسة ديناميكية تتشكل وفقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات.

ب – معيار الإقامة:

يتم تصنيف الأسر بناءً على مكان إقامة الزوجين إلى أربعة أنواع رئيسية:

الأسرة البطريركية (Patrilocale): يقيم الزوجان مع أسرة الزوج.

الأسرة الماترياركية (Matrilocale): يقيم الزوجان مع أسرة الزوجة.

الأسرة ثنائية المسكن (Bilocale): يتمتع الزوجان بحرية اختيار السكن مع أسرة الزوج أو أسرة الزوجة.

الأسرة النُيوية (Néolocale): يقيم الزوجان في منزل مستقل بعيدًا عن أسرتيهما.

ج – معيار شكل العلاقات:

تتنوع الأسر من حيث طبيعة العلاقات بين أفرادها، ويمكن تصنيفها إلى:

– الأسرة التناحرية: حيث يخضع الأفراد للتقاليد بشكل صارم دون مرونة.

– الأسرة التفاعلية: حيث يكتسب الفرد أهميته من خلال تعزيز ذاته وتفاعله الاجتماعي.

د – معيار معاملة الأطفال:

بحسب هذا المعيار، يمكن تصنيف الأسر إلى:

– الأسرة النابذة للأطفال: تدفعهم إلى الانحراف وعدم التوافق والتكيف الاجتماعي.

– الأسرة المتسامحة: تجعل الأطفال ساذجين واتكاليين.

– الأسرة المتسلطة: تربي الأطفال على الطاعة المطلقة مع تنمية النزعة العدوانية.

– الأسرة الديمقراطية: تعزز استقلالية الأطفال وتؤهلهم ليكونوا أفرادًا أسوياء في المجتمع.

هـ – معيار وسط الإقامة:

يتم تصنيف الأسر وفقًا لبيئتها الجغرافية إلى:

– **أسر ريفية:** تعيش في المناطق القروية وتتميز بأنماط معيشية تقليدية.

– **أسر حضرية:** تعيش في المدن وتعتمد على أنماط معيشية حديثة.

و – معيار السلطة:

يُحدد هذا المعيار جهة اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ويصنفها إلى[1]:

– **الأسرة الأبوية (Patriarcale):** يكون الأب هو صاحب السلطة وصانع القرارات.
– **الأسرة الأمومية (Matriarcale):** تكون السلطة واتخاذ القرارات بيد الأم.
– **الأسرة الأبناءية (Filiarcale):** تتركز السلطة في يد أحد الأبناء.
– **الأسرة الديمقراطية (Egalitaire):** تتسم بالمساواة والاحترام المتبادل بين أفرادها.

---

1 عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1999، ص 51.

4.2 وظائف الأسرة

تعد الأسرة الوحدة الأساسية في بناء المجتمع، حيث تلعب دورًا محوريًا في تشكيل شخصية الأفراد وصياغة هويتهم الاجتماعية. وقد شهدت الأسرة تطورات كبيرة عبر العصور، ما أدى إلى انتقال بعض وظائفها إلى مؤسسات أخرى كالمؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية. ومع ذلك، تظل الأسرة محورًا أساسيًا في العديد من الوظائف الحيوية التي يمكن تصنيفها كما يلي:

1.4.2 الوظيفة التربوية:

تُعد الأسرة المؤسسة الأولى المسؤولة عن تنشئة الطفل وإكسابه القيم والمعايير الاجتماعية، كما أنها الوسيط الأول لنقل الثقافة من جيل إلى آخر، مما يساهم في تشكيل شخصية الفرد وتعزيز هويته الثقافية[1].

2.4.2 الوظيفة الدينية:

تلعب الأسرة دورًا أساسيًا في تربية الأبناء دينيًا، حيث يتم توجيههم نحو العقيدة وتعليمهم العبادات، مما يساعدهم على التمييز بين الخير والشر وتعزيز القيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية.

3.4.2 الوظيفة البيولوجية:

يُعتبر الإنجاب واستمرار النوع البشري من أهم الوظائف الأساسية للأسرة، حيث تنظم المجتمعات العلاقات بين الذكور والإناث من خلال الزواج لضمان استمرار الحياة الاجتماعية، ويُنظر إلى عدد الأطفال في بعض الثقافات على أنه مؤشر للمكانة الاجتماعية.

---

1 بلقاسم سلطانية، علي بوعناقة، علم الاجتماع التربوي: مدخل ودراسات قضايا المفاهيم، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، دون تاريخ، ص 201.

4.4.2 الوظيفة النفسية:

توفر الأسـرة بيئة آمنة وداعمة للأفراد، مما يسـهم في تلبية حاجاتهم النفسـية مثل الحب، الحنان، والأمان، وبالتالي تسهم في تعزيز الصحة النفسية للأفراد وتكوين شخصيات متوازنة.

5.4.2 الوظيفة الاجتماعية:

تتمثل في إعداد الأطفال اجتماعيًا من خلال تعليمهم القيم والمعايير الاجتماعية، وتعريفهم بأدوارهم وواجباتهم داخل المجتمع، مما يسـاعدهم على التكيف والاندماج في بيئاتهم الاجتماعية المختلفة[1].

6.4.2 الوظيفة الاقتصادية:

تختلف طبيعة الدور الاقتصادي للأسرة بين المجتمعات الريفية والحضرية، ففي المجتمعات الريفية تعتمد الأسرة على التعاون في العمل الزراعي والرعوي لضمان توفير الموارد اللازمة للحياة. أما في المجتمعات الحضرية، فتتحول الأسرة إلى وحدة استهلاكية تعتمد على دخل أفرادها في تلبية احتياجاتها.

7.4.2 الوظيفة الترفيهية:

تُعد الأسرة البيئة الأساسية لقضاء أوقات الفراغ والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية، سواء من خلال اللعب والزيارات العائلية أو استخدام الوسائل التكنولوجية مثل التلفاز والإنترنت، مما يساهم في تعزيز الروابط الأسرية وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لأفرادها.

[1] زهير عبد المالك، علم الاجتماع لطلاب الفلسفة، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بيروت، 1967، ص 100.

من خلال هذه الوظائف المتعددة، يتضح أن الأسرة تظل المؤسسة الأكثر أهمية في تشكيل الأفراد والمجتمعات، حيث تلعب أدوارًا حيوية في التربية، الاقتصـــاد، التنشـــئة الاجتماعية، والدعم النفسي، مما يجعلها حجر الأساس في بناء المجتمعات المتماسكة والمستقرة.

5.2 المقاربات النظرية في دراسة الأسرة

1.5.2 الاتجاه التطوري.

يركز الاتجاه التطوري على دراسة الأشكال الأولية والتنظيمات الاجتماعية المبكرة، بما في ذلك الأسرة، وتحليل مدى ترابطها مع الأشكال الحديثة. يستند هذا الاتجاه إلى افتراض وجود تطور تاريخي للأسرة عبر مراحل متعددة.

يؤكد هنري مين في كتابه "القانون القديم" (1861) أن السلطة المطلقة للأب كانت السمة المميزة للحياة الأسرية في المجتمعات القديمة، حيث انتسب الأبناء إلى آبائهم وليس إلى أمهاتهم. ومن ناحية أخرى، توصل باتوفن في كتابه "حق الأم" (1861) إلى نتيجة مغايرة، حيث يرى أن المجتمعات البدائية تميزت بالإباحية الجنسية، مما أدى لاحقًا إلى نشوء مجتمعات حررت المرأة وكرست سلطة الأم داخل الأسرة، قبل أن تنشأ المجتمعات الأبوية[1].

أما **مكلينان**، فقد أشار إلى أن المجتمعات البشرية الأولى مارست الزواج الخارجي، وأطلق عليها تسمية "القبائل". ووفقًا له، تطورت هذه المجتمعات لاحقًا إلى أنظمة تعتمد الانتساب إلى الأم، مما يعني أن النظام الأمومي كان سابقًا للنظام الأبوي[2].

1 السعيد عواشرية، الأسرة الجزائرية ... إلى أين؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد12 ، جامعة باتنة جوان2005، ص 117.

2 نفس المصدر

2.5.2 الاتجاه البنائي الوظيفي

تستمد النظرية البنائية الوظيفية أفكارها من المدرسة الوظيفية في علم النفس، كما تتأثر بالنظريات الأنثروبولوجية التي لا تهتم بأصل الأسرة وتطورها، بقدر ما تنظر إليها كنسق اجتماعي يتكون من أجزاء مترابطة ومتفاعلة. تسعى هذه النظرية إلى تحليل كيفية اعتماد هذه الأجزاء على بعضها البعض لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

تركز هذه النظرية على دور الأسرة في الحفاظ على استمرارية المجتمع، كما تسلط الضوء على التفاعل الوظيفي بين النسق الأسري والأنساق المجتمعية الأخرى. كما تهتم بالعلاقات الأسرية، من خلال تحليل الأدوار الاجتماعية لكل من الأب، والأم، والأبناء، وكيفية تأثير هذه الأدوار على تطور الأسرة والجماعة والمجتمع ككل[1].

3.5.2 نظرية الصراع

ترى نظرية الصراع أن الأسرة، بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع، تتأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تغير بنيتها وأدوارها تبعًا للتغيرات الحاصلة في المجتمع.

بحسب النظرية الماركسية، فإن الأسر في ظل المجتمع الإقطاعي كانت تنقسم إلى أسر حاكمة (تضم طبقة النبلاء ورجال الدين وملاك الأراضي) وأسر محكومة (تشمل الطبقات العاملة من الفلاحين)؛ وأفضى هذا التفاوت إلى صراع اجتماعي مستمر بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

1 دهيمي زينب، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية: دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة التقليدية والأسرة النووية الحديثة، الملتقى الوطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة، جامعة خنشلة، 16/15 ماي 2012، ص 5.

أما **فريدريك إنجلز**، فقد قسم المجتمع الرأسمالي إلى أسر برجوازية تمتلك وسائل الإنتاج وأسر بروليتارية تعتمد على بيع قوتها العاملة، ما أدى إلى ظهور تفاوت طبقي داخل الأسرة نفسها.

وتوسعت جيت سيري في تحليل نظرية الصراع، حيث ركزت على التفاعلات الداخلية داخل الأسرة، معتبرة أن تحقيق المساواة بين أفراد الأسرة وتعزيز المصالح الشخصية قد يؤدي إلى صراعات داخلية حول الأدوار الأسرية والموارد الاقتصادية. كما أشارت إلى أن النزاعات الأسرية ليست بالضرورة مستمرة، بل تعد جزءًا من التكيف الطبيعي للأسرة مع متغيرات الحياة، وهو ما يجعلها عنصرًا جوهريًا في بناء أسرة متماسكة ومستقرة[1].

4.5.2 النظرية الرمزية التفاعلية.

تُعَدُّ النظرية الرمزية التفاعلية إحدى النظريات السوسيولوجية التي تسلط الضوء على العلاقات الأسرية من خلال التفاعل بين أفرادها، وذلك عبر العمليات الاجتماعية مثل تفسير المعاني، وفكّ الرموز، وأداء الأدوار الاجتماعية ضمن سياقات أسرية. تسهم هذه النظرية في فهم ديناميكيات اتخاذ القرار داخل الأسرة، وآليات حل النزاعات، لا سيما في قضايا الزواج والطلاق.

من أبرز المفاهيم التي ترتكز عليها هذه النظرية مفهوم "الحتمية الفائقة"، الذي يشير إلى الأهمية البالغة للأدوار الاجتماعية في توجيه السلوك؛ يرى **رالف دارندورف** (Ralf Dahrendorf) أن الأدوار ليست مجرد سلوكيات فردية، بل هي أفكار اجتماعية موروثة تشكل قواعد تحدد تصرفات الأفراد.

---

[1] بن عمر، سامية. *الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل: دراسة ميدانية بحي 500 مسكن – بسكرة.*" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2004/2003، ص. 48-47.

أما **تالكوت بارسونز**، فقد قدّم تعريفًا للأدوار الاجتماعية باعتبارها توقعات منتظمة متصلة بسياقات تفاعلية محددة، تُحدّد كيفية تصرف الأفراد وفقًا للمعايير الثقافية وبرامج العمل الموجهة للسلوك الاجتماعي. هذه الأدوار تساهم في تشكيل صورة الفرد في نظر الآخرين، وتؤثر في طريقة تعامله معهم.

6.2 محددات وعوامل التغير الأسري

يُعدّ التغير الأسري جزءًا لا يتجزأ من التغير الاجتماعي الشامل الذي تشهده المجتمعات عبر الزمن، والذي يحدث نتيجة تطور العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والديموغرافية. ويمكن تصنيف أبرز العوامل المؤثرة في التغير الأسري إلى الفئات التالية:

1.6.2 عامل التربية والتعليم

تلعب المؤسسات التربوية دورًا محوريًا في التغير الأسري من خلال إكساب الأفراد—ذكورًا وإناثًا—المهارات والمؤهلات التي تعزز استقلالهم المادي وتحسن أوضاعهم الاقتصادية. أدى هذا العامل إلى انتشار نمط الأسرة الزواجية أو النووية الصغيرة التي تتميز بارتفاع المستوى المعيشي وتوفير بيئة أكثر استقرارًا للأفراد. كما أسهم التعليم في إعادة تشكيل معايير اختيار الشريك؛ حيث أصبح الزواج قرارًا فرديًا مستقلًا، ولم يعد خاضعًا لتدخل الأسرة الكبيرة كما كان في السابق. إضافةً إلى ذلك، مكنت المعرفة المرأة من ممارسة حقها في قبول أو رفض الشريك بناءً على معاييرها الخاصة، ما انعكس على استقرار الأسرة الحديثة.

2.6.2 العامل الديموغرافي

تؤثر المؤشـــرات الديموغرافية، مثل معدلات المواليد والوفيات، الهجرة الداخلية والخارجية، والكثافة السكانية في طبيعة الأسر وتركيبتها. فالتحولات الديموغرافية تؤدي إلى تحول نمط الأسرة من الشكل الممتد، الذي يجمع أجيالًا متعددة تحت سقف واحد، إلى الشكل النووي الذي يعتمد على الاستقلالية. كما أن التغير في نسبة الفئات العمرية داخل المجتمع يؤثر في أنماط العمل، الإنتاج، والعلاقات الأسرية.

3.6.2 العامل الاقتصادي

يلعب التغير الاقتصادي دورًا رئيسًا في إعادة تشكيل البنية الأسرية. فتحول المجتمعات إلى الاقتصـاد الصـناعي والخدمي أدى إلى تغيير وظائف الأسـرة التقليدية. كما أن مشـاركة المرأة في سوق العمل منذ الثورة الصناعية وما تبعها من تحولات في القرن العشرين أسهمت في إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة، مما ألقى على المرأة مسؤوليات إضافية دون إلغاء دورها التقليدي كأم وزوجة. يلاحظ كذلك أن معدلات الطلاق تتأثر بالأوضـاع الاقتصـادية؛ إذ ترتفع في فترات الكسـاد، بينما تتحسن مستويات المعيشة الأسرية خلال فترات الازدهار الاقتصادي.

4.6.2 العامل التكنولوجي

أحدثت التطورات التكنولوجية تحولًا جذريًا في أنماط الحياة الأســـرية، إذ أثرت الأجهزة الحديثة ووسـائل الإعلام على بنية الأسـرة ووظائفها. سـاهمت التكنولوجيا في تقلص حجم الأسـرة نظرًا لتراجع الحاجة إلى الاعتماد على الأدوار التقليدية للأفراد داخل المنزل، حيث حلّت الوســـائل

التكنولوجية محل العديد من الوظائف الأســـرية. كما أثّر التطور الرقمي ووســـائل الإعلام على التنشــئة الاجتماعية للأطفال، مما قلل من تأثير الأســرة في نقل القيم والمعايير الاجتماعية مقارنةً بالعصور السابقة.

5.6.2 العامل الأيديولوجي

يُشير العامل الأيديولوجي إلى مجموعة الأفكار والقيم التي تشكل نظرة المجتمع إلى الأسرة ودورها. في المجتمعات الحديثة، أدى تطور الفكر الاجتماعي إلى تعزيز حقوق الأطفال والنســـاء داخل الأســرة، وتحســين مســتوى الرعاية الأســرية. كما لعبت التحولات الأيديولوجية دورًا في تغيير أدوار الأفراد داخل الأســرة، مما أثر في التفاعلات الأســرية وعزز مفاهيم جديدة مثل المســاواة بين الجنسين في توزيع المسؤوليات الأسرية.

6.6.2 العامل البيولوجي

لا يُعتبر وجود الجنســـين في حد ذاته عاملًا متغيرًا، لكنه يؤثر على هيكلة الأســـرة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية. تشــير الأبحاث إلى أن التفاوت في أعداد الذكور والإناث في المجتمع يؤثر في معدلات الزواج والطلاق، كما ينعكس على انتشــار ظواهر اجتماعية مثل تأخر ســن الزواج أو ارتفاع معدلات المواليد غير الشــرعيين. كذلك، يؤثر ســنّ النضـــج البيولوجي في توقيت الزواج والإنجاب، ما يؤدي إلى تغير في بنية الأسرة وفقًا للتحولات الصحية والاجتماعية.

7.2 الأسرة والديموغرافيا

يستمد علم الديموغرافيا اهتمامه بدراسة الأسرة من كونها الوحدة الأساسية التي تشهد مختلف الظواهر الديموغرافية، مما يؤثر بشكل مباشر على حركة السكان والمجتمع.

كما أن العلاقة المتداخلة بين هذه الظواهر وتغيرها المستمر ضمن السياقات السوسيوثقافية والاقتصادية يجعل من الأسرة موضوعًا هامًا للبحث الديموغرافي. ومع ذلك، فإن "الأسرة لم تكن لوقت طويل محط اهتمام رئيسي للديموغرافيين، ليس لعدم أهميتها، ولكن لافتقار الأدوات والأساليب المناسبة لدراستها"[1].

ظهرت الدراسات المبكرة للأسرة ضمن إطار الديموغرافيا التاريخية، والتي تُعد من أقدم التخصصات المهتمة بتاريخ السكان وتطور الأسرة. ومع ذلك، أخذت الدراسات لاحقًا طابعًا ديموغرافيًا واضحًا، خصوصًا بعد ظهور مفهوم "**إعادة بناء الأسرة (Reconstitution de la famille)** "، منذ دراسة لويس هنري عام 1953، حيث اعتمدت الأبحاث على سجلات الكنائس في فرنسا ثم إنجلترا كمصادر رئيسية للبيانات. ومع تطور هذا المجال، شهدت ثمانينيات القرن العشرين بروز "ديموغرافيا الأسرة" كنتيجة لجهود الاتحاد الدولي للدراسات السكانية(UIESP) ، ما أدى إلى ظهور العديد من المؤلفات والمقالات العلمية التي ساهمت في تطوير المناهج والتقنيات المستخدمة في دراسة الأسرة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بصعوبة تتبع تطورها عبر الزمن.

يعتمد علم الديموغرافيا على دراسة الأفراد كمجموعة إحصائية؛ إذ تُحلَّل الظواهر السكانية مثل الولادات، الوفيات، والزواج على مستوى الأفراد، بينما تظل دراسة الأسرة كمجموعة اجتماعية

[1] Ledent, J. et Naud, J. F. (2000). La table de statut familial : principes, formulation et application à la population féminine du Canada, 1961-1991, p. 45.

تواجه تحديات منهجية وتقنية. ونتيجة لذلك، برزت ديموغرافيا الأسـرة كمجال يركز على دراسـة العوامل المؤثرة في عدد، حجم، وبنية الأسر.

إذا اعتبرنا الأسـرة وحدة إحصـائية تخضـع لأحداث ديموغرافية مختلفة منذ نشـأتها حتى زوالها، فإن هذه الأحداث تؤثر على حجمها وبنيتها وتطورها عبر مراحل مختلفة. وقد طُرحت مقاربة تحليلية تستند إلى تتبع المراحل المتعاقبة التي تمر بها الأسرة، على غرار ما يتم في تحليل الأفواج الديموغرافية (Cohorte) عند دراسـة ظواهر مثل الخصـوبة والزواج، مما يتيح دراسـة مجموعات من الأسر التي تتعرض لنفس الأحداث الديموغرافية وفق نهج مماثل لتحليل الأفراد.

وفي هذا السياق، تشير الباحثة **شانتال بلايو (C. Blayo) إلى** شرطين أساسيين لدراسة تحول الأسرة ديموغرافيًا[1]:

- لا تنتقل أي أسرة من شكل إلى آخر إلا نتيجة حدث ديموغرافي محدد.
- يجب أن يشمل الحدث جميع الأسر ذات النمط نفسه، وهو ما يشكل تحديًا بسبب نقص البيانات الدقيقة حول هذه العمليات، فضلًا عن غياب الأدوات المنهجية المناسبة في التحليل الديموغرافي.

[1] Blayo, C. "De l'application des principes d'analyse démographique à l'étude de l'évolution des familles." Pop, no. 1, 1990, Ined, p. 66.

8.2 التحولات الديموغرافية للأسرة

تتعرض الأسـر لتحولات ديموغرافية رئيسـية نتيجة أحداث مثل الزواج، الطلاق، أو الوفاة، وهي عوامل ترتبط عادة بالفرد الأسـاسـي في الأسـرة (الزوج، الزوجة، أو الأبناء)؛ ويُلاحظ أن هذه التحولات تتم بشكل أوضح في إطار الأسرة النووية البيولوجية المكونة من زوجين وأطفالهما.

في المجتمعات التي تقوم على الزواج الشرعي أو المدني، كما هو الحال في الجزائر، يكون تحليل الأسرة أقل تعقيدًا مقارنة بالمجتمعات الأوروبية التي تشـهد أنماطًا أسرية متنوعة مثل الأسر التي تتكون من أمهات عازبات أو أفراد عزّاب يتبنون أطفالًا. ومن خلال تتبع تكوين الأســرة، نجد أنها تبدأ كأسرة زواجية تنشأ عبر الزواج الشرعي، ثم قد تتطور وفق المسارات التالية:

-إذا حدث انحلال الأســرة نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين، فقد يعود الطرف المتبقي إلى أسرته الأصلية، أو يُكوّن أسرة من فرد واحد.

-عند إنجاب الأطفال، تتحول الأسرة إلى وحدة بيولوجية موسعة.

-في حالة إعادة الزواج بعد الطلاق أو الترمل، قد تنشأ أسرة مركبة (مشتركة).

-إذا تزوج الأبناء، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور أســر جديدة، والتي قد تبقى ضــمن النمط النووي أو تتطور إلى أسر ممتدة، خاصة إذا استمر التعايش بين الأجيال في مسكن مشترك.

تواجه الدراسـات الديموغرافية المتعلقة بالأسـرة تحديات تتعلق بالحصـول على بيانات دقيقة تسمح برصد تحولات الأسرة عبر الزمن، حيث أن البيانات المتاحة في التعدادات السُكانية غالبًا ما تكون لحظة زمنية معينة – تحليل عرضـي (Transversal)–، في حين أن دراسة التحولات الأسرية تتطلب بيانات طولية (Longitudinal)، تتيح تتبع تطور الأســر على مدى زمني أطول. وهذا ما

يجعل دراسة ديناميكيات الأسرة تحديًا ديموغرافيًا مستمرًا يتطلب تطوير أدوات وأساليب تحليل أكثر دقة وشمولية.

9.2 تطور مفهومي الأسرة والعائلة في الجزائر

1.9.2 – تطور مفهومي الأسرة والعائلة في التعدادات

لقد أولت التعدادات السُكانية اهتمامًا بالغًا بمفهوم الأسرة، سواء بصيغته الحديثة أو بمفاهيمه المتغيرة عبر العصور. ولإدراك التحولات التي طرأت على مفهومي الأسرة والعائلة تاريخيًا، من الضروري تتبع التطور الديموغرافي لسكان الجزائر وفقًا للتعدادات المنجزة عبر فترتين رئيسيتين: المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال.

أ – المرحلة الاستعمارية

قبل الخوض في تفاصيل المعطيات الديموغرافية التي تم جمعها خلال الفترة الاستعمارية، لا بد من الإشارة إلى الوضعية الديموغرافية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي. فمن المعروف أن الاستعمار الفرنسي بدأ رسميًا عام 1836، إلا أن تقديرات بعض المؤشرات الديموغرافية كانت قد أُنجزت قبل هذا التاريخ، مثل معدل النمو الطبيعي للسكان، معدل الولادات، ومعدل الوفيات. وقد وُصف النظام الديموغرافي السائد آنذاك بالنظام الديموغرافي الطبيعي أو البدائي، وهي سمة ميزت كافة بلدان المغرب العربي في تلك الفترة. تميز هذا النظام بمعدلات ولادات ووفيات مرتفعة، وهو ما يجسد المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي وفق النظرية الديموغرافية للتحول.

وفقًا للتقديرات، فقد بلغ معدل الوفيات في الجزائر في تلك الفترة حوالي 30% إلى 35% في الظروف الطبيعية، بينما تراوح معدل الولادات بين 35% و45%، متأثرًا بسوء الأوضاع الصحية، وارتفاع معدلات وفيات الأجنة والأطفال حديثي الولادة. كنتيجة لهذه العوامل، كان معدل النمو الطبيعي السنوي للسكان ضعيفًا جدًا، إذ لم يتجاوز 0.5%، بل قد يصل أحيانًا إلى الصفر[1].

عند بداية الاستعمار الفرنسي، كانت هناك اختلافات جوهرية بين الباحثين حول التقدير الكلي لعدد سكان الجزائر عام 1836. حيث قدره أندريه جوليان (Julien André) وأندريه برونو (Pronot André) بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، بينما رفعه رونيه غاليسو إلى 3.4 مليون نسمة. أما الباحث الجزائري بوخبزة أمحمد، فقد ذهب إلى تقدير أعلى بلغ 4.5 مليون نسمة[2].

أما فيما يخص عمليات التعداد، فقد بدأت عام 1836، ولكنها اقتصرت على المستوطنين الأوروبيين المقيمين في الجزائر. ومنذ عام 1941، أجرت السلطات الاستعمارية الفرنسية أكثر من 20 تعدادًا سكانيًا، بمعدل تعداد واحد كل خمس سنوات. غير أن هذه التعدادات لم تحقق التغطية الشاملة المرجوة، حيث كانت تغطي المستوطنين الأوروبيين بشكل كامل، بينما كانت تغطية السكان الجزائريين غير متكافئة. لم يكن الدافع الأساسي لهذه التعدادات علميًا بحتًا، بل كان ذا أهداف أمنية وعسكرية تهدف إلى مراقبة السكان الجزائريين الذين أطلقت عليهم السلطات الفرنسية تسمية

[1] Rouissi, Moncer. Population et Société au Maghreb. Coll. Horizon Maghrébin, OPU, 1983, p. 45.

[2] الطيبي، محمد. الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال. وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران, 1992, ص. 75.

"المسـلمين". ومع ذلك، لم تحقق التعدادات مسـتوى عاليًا من الدقة حتى تعداد عام 1856، الذي اعتُبر أكثر جدية من التعدادات السابقة[1].

مع مرور الزمن، تحسنت أساليب التعدادات تدريجيًا، وأصبحت تُجرى كل خمس سنوات، كما هو الحال في فرنسا نفسها. لكن الطبيعة الجغرافية والاجتماعية للسكان الجزائريين، الذين اعتمد جزء كبير منهم على الترحال، شكلت تحديًا أمام عملية التعداد، على عكس سكان فرنسا المستقرين في المدن.

اعتمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تعداد السكان الجزائريين على ثلاث منهجيات[2]:

1. **العد الاسـمي:** شـمل السـكان القاطنين في المدن والمراكز الاسـتيطانية، حيث تم إحصاؤهم باستخدام استمارات العائلات.

2. **العد التجميعي:** استُخدم لإحصاء السكان البدو وسكان الدواوير، من خلال عد الخيام والتجمعات، مع تقدير عدد الأفراد في كل خيمة بين خمسة إلى سبعة أفراد.

3. **العد الرقمي:** شمل الأفراد الذين تم تعدادهم بشكل منفصل.

لم تكتسـب التعدادات طابعها الشـمولي إلا مع تعداد 1906، الذي شـمل لأول مرة جميع مناطق الجزائر. ورغم كثرة التعدادات، لم تُستغل بياناتها بالشكل الكافي، ولم يكن نشر نتائجها من أولويات السلطات الاستعمارية، باستثناء تعداد سنوات 1911، 1948، و1954، حيث كانت دوافع

[1] Negadi, G. Les Sources de la Démographie en Algérie. La Population de l'Algérie, Imprimerie Louis-Jean, Dépôt Légale 411-1974, C.I.C.R.E.D Série, p. 06.

[2] KATEB Kamel, La statistique coloniale en Algerie, (1832-1862), Courrier statistique n° 112, Décembre 2004, p 06.

التعدادات مرتبطة بشكل رئيسي بالمصالح الأمنية والعسكرية، وليس بهدف التخطيط السكاني والتنمية.

فيما يخص مفهومي الأسرة والعائلة، لم يتطرق تعداد 1911 لهما، بينما شهد تعداد 31 أكتوبر 1948 إدراج مفهوم العائلة لأول مرة، حيث اعتُبرت تجمعًا منزليًا لمجموعة أفراد يمثلهم الأب غالبًا. وتم تصنيف الوحدات العائلية على النحو التالي[1]:

- رجل متزوج.
- رجل أرمل.
- رجل مطلق.
- امرأة أرملة.

في تعداد 31 أكتوبر 1954، شهد مفهوم العائلة تطورًا إحصائيًا، حيث لم يقتصر فقط على الرجال المتزوجين أو الأرامل أو المطلقين، بل شمل أيضًا العزاب الذين يقيمون بمفردهم أو يعيشون مع شخص آخر بغض النظر عن العلاقة بينهما. وهكذا، أضيفت الفئات التالية:[2]

- أعزب مقيم بمفرده.
- شخصان مقيمان معًا بغض النظر عن العلاقة بينهما.

[1] Service Statistique Général. Familles, Résultats Statistiques du Dénombrement de la Population Effectué le 31 Octobre 1948, vol. IV, Alger.
[1] Service Statistique général ; La situation démographique de l'Algérie en 1954, Série sociale N° 46 - 25 MAI 1955, Démographie.

أما مفهومي الأسـرة والعائلة، فلم يُدرج في التعدادات الاسـتعمارية إلا في تعداد عام 1960، حيث تم تعريف العائلة على أنها مجموعة أفراد يعيشون في نفس المسكن بغض النظر عن طبيعة العلاقة التي تجمعهم. كما تم اعتبار الشـخص الذي يسـكن بمفرده عائلة بحد ذاته، بينما يشـكل مجموع العائلات المقيمة في نفس المسكن أسرة واحدة.

بشكل عام، سمحت هذه التعدادات بجمع بيانات حول العدد الإجمالي للسكان في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، بالإضافة إلى توزيعهم الجغرافي بين المناطق الحضرية والريفية، مما وفر نظرة أولية حول التحولات السكانية في البلاد.

جدول 2. 1: توزيع سكان الجزائر حسب وسط الإقامة من خلال التعدادات في الفترة الاستعمارية.

سنة التعداد	عدد السكان	سكان الحضر	النسبة %	سكان الريف	النسبة %
1886	3752037	523431	13.95	3228606	86.05
1906	4720974	783090	16.59	3937884	83.41
1926	5444361	1100143	20.21	4344218	79.79
1936	5902913	1247731	21.14	4654288	78.86
1948	6509638	1431513	21.99	5078125	78.01
1954	7870791	1838152	23.61	5948939	76.39
1956	8614704	2157938	25.05	6456766	74.95
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات					

من خلال المعطيات المُلخصـة في الجدول رقم 1.2، نلاحظ أن غالبية السـكان الجزائريين كانوا يقطنون في التجمعات السـكانية ذات الطابع الريفي. ومع ذلك، شـهدت هذه النسـبة تراجعًا مسـتمرًا خلال الفترة الممتدة من 1886 إلى 1956، حيث انخفضـت نسـبة السـكان في الريف من 86.05% من إجمالي السـكان سـنة 1886 إلى 74.95% سـنة 1956، أي بفارق قدره 11.1 نقطة مئوية. وكان هذا الانخفاض لصالح سكان المناطق الحضرية، إذ ارتفعت نسبتهم من 13.95% سنة 1886 إلى 25.05% سـنة 1956. ورغم هذا التراجع، ظل سـكان المناطق الريفية يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان الجزائريين خلال تلك الفترة التاريخية.

يُعزز هذا الواقع فرضية أن نسبة الأسر المركبة كانت أكبر بكثير من نسبة الأسر النووية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، حيث إن ارتفاع نسبة السكان في الريف كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة الأسر المركبة (الممتدة)، والعكس صحيح. وسنتناول هذه الفرضية بمزيد من التفصيل في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

ب – مرحلة الاستقلال

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، أُجري أول تعداد للسكان سنة 1966. وبناءً على ذلك، سنقوم بتتبع تطور مفهوم واستخدام مصطلحي الأسرة والعائلة في التعدادات التي أُجريت في السنوات 1966، 1977، 1987، 1998، و2008.

تعداد 1966

يُعد تعداد 1966 أول تعداد أُنجز في الجزائر بعد الاستقلال، وتبعًا لتوصيات الأمم المتحدة الهادفة إلى توحيد المفاهيم والمصطلحات لتسهيل عمليات المقارنة التاريخية بين الدول، تم تحديد العائلة كمجموعة جزئية وضمنية من الأسرة. واستند تعريف الأسرة إلى معيارين أساسيين:

– الوحدة السكنية: أي اشتراك الأفراد في نفس المسكن.

– الوحدة الاقتصادية: أي اشتراك الأفراد في المدخول الأسري، ويُعبر عنه بمتغير الغذاء، أي تحضير الوجبات الرئيسية معًا والاشتراك في الإنفاق الأسري.

وفقًا لهذين المعيارين، تم تعريف الأسرة العادية بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في نفس المسكن ويحضرون عادةً وجباتهم الرئيسية معًا، كما يمكن لشخص يعيش بمفرده أن يُشكل أسرة. وتتكون الأسرة الواحدة من عائلة واحدة أو عدة عائلات.

أما العائلة، فهي مجموعة جزئية من الأسـرة تتألف من شـخص وزوجته أو زوجاته وأولاده غير المتزوجين. وبصفة عامة، يمكن أن تتكون العائلة من أربع تشكيلات رئيسية:

- زوج وزوجة مع أولادهما.
- زوج وزوجة بدون أولاد.
- أب أو أم مع أولاد.
- مجموعة أفراد يقيمون معًا دون شرط وجود علاقة زواج أو دم أو مصاهرة.

تعداد 1977

في التعداد الجزائري الثاني للسكان والسكن، الذي أُجري بتاريخ 12 فيفري 1977، تم تحديد مفهوم الأسرة بوضوح. حيث عُرِّفت الأسرة العادية بأنها مجموعة أشخاص يعيشون معًا في نفس المنزل تحت المسؤولية المباشرة لرب الأسرة، ويشتركون في تحضير وجباتهم الرئيسية، وعادةً ما تجمعهم رابطة دموية أو زواجية أو مصـاهرة. ويمكن أن تتكون الأسـرة الواحدة من عائلة واحدة أو عدة عائلات أو شخص يقيم بمفرده.

أما مفهوم العائلة، فقد شـهد تعديلاً، حيث أُضـيف شـرط وجود علاقة تجمع بين الأفراد، سـواء كانت رابطة دم أو رابطة زواج، تحت المسـؤولية غير المباشـرة لرب العائلة. وظلّت العلاقة بين الأسـرة والعائلة كما هي، بحيث تبقى العائلة جزءًا من الأسـرة. ووفقًا لهذا المفهوم، يمكن أن تتشكل العائلة من أربع تشكيلات أساسية:

- زوج وزوجة مع أولادهما.
- زوج وزوجة بدون أولاد.

- أب أو أم مع أولاده.
- إخوة عزاب (أي إخوة وأخوات غير متزوجين).

التعدادات الأخيرة

في كل التعدادات الجزائرية التي أُنجزت بعد تعداد 12 فيفري 1977، وتحديدًا تعداد 20 مارس 1987، 25 جوان 1998، و16 أفريل 2008، تم تبني نفس المفهومين للأسـرة والعائلة اللذين اعتُمدا في تعداد 1977. كما تم الإبقاء على نفس العلاقة بين الأسرة والعائلة، والحفاظ على الشروط الخاصة بكل منهما، بالإضافة إلى تثبيت نفس تشكيلات الأفراد التي يمكن أن تتكون منها العائلة.

كذلك، استمر العمل بنفس مفهومي رب الأسرة ورب العائلة، مع توضيح أشكال العلاقة التي قد تجمع بينهما.

بصفة عامة، يمكن القول إنه تم اعتماد نفس المنهجية في تحديد الإطار المفاهيمي للأسرة والعائلة ورب الأسرة ورب العائلة في التعدادات الأربعة الأخيرة المنجزة في الجزائر. وهذا من شأنه أن يساعد الباحثين، وخاصة الديموغرافيين، على تحليل عملية التحول والتطور التاريخي الذي مسّ الأسرة والعائلة الجزائرية من مختلف الجوانب.

2.9.2 – تطور مفهومي الأسرة والعائلة في المسوح

استعرضنا فيما سبق تطور مفهومَي الأسرة والعائلة في الجزائر وفقًا للتسلسل الزمني المعتمد في مختلف التعدادات التي أُجريت في البلاد. وسنسلط الضوء في الفقرات القادمة على كيفية توظيف هذين المفهومين في المسوح التي أُنجزت في الجزائر، بغض النظر عن أهدافها، نظرًا لكون المسوح تأتي في المرتبة الثانية بعد التعدادات من حيث كمية البيانات الديموغرافية والإحصائية التي يتم جمعها، وكذلك من حيث شموليتها. وكما أشرنا سابقًا، فإن العلاقة بين التعدادات والمسوح علاقة تكاملية، حيث تعتمد الدراسات والمسوح الديموغرافية في الجزائر على التعدادات كقاعدة للمعاينة، كما تُستخدم نتائج المسوح للتحقق من صحة المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية التي أسفرت عنها التعدادات.

وانطلاقًا مما سبق، فإن جميع المسوح ذات الطابع الديموغرافي أو الاقتصادي التي أُنجزت في الجزائر استندت إلى قواعد بيانات التعدادات كأساس شامل للمعاينة، مما مكّن من سحب عينات عشوائية عالية التمثيل، كما اعتمدت متغير "الأسرة" كوحدة معاينة أساسية[1]. وعليه، كان من الضروري على القائمين على هذه المسوح تبني تعريف واضح لكل من الأسرة والعائلة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المسوح التي أُجريت في الجزائر بعد الاستقلال تبنت نفس المفهوم الخاص بالأسرة المستخدم في التعدادات دون أي تغيير. ومن بين هذه المسوح، وفقًا لترتيب إنجازها زمنيًا، نذكر:

[1] Département des affaires économiques et sociales, division des statistiques, études méthodologiques, Guide pratique pour la conception d'enquêtes sur les ménages, série F N° 98, Nation Unie, New york, 2010, P 02.

المسوح الخمسة الخاصة بنفقات استهلاك الأسر ومستواها المعيشي، والتي تهتم بشكل أساسي بنفقات الأسر الجزائرية وتُجرى مرة كل عشر سنوات. أُنجز المسح الأول خلال الفترة 1966-1967 من قِبل "الرابطة الجزائرية للبحوث الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية" (AARDES)، ثم أُسند تنفيذ المسوح التالية إلى الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) خلال السنوات 1979-1980، 1988-1989، 2000-2001، و12011.

المسح الوطني الجزائري الخاص بالخصوبة (ENAF)، الذي أُنجز سنة 1986 من طرف "المركز الوطني للدراسات والتحليل للتخطيط" (CNEAP).

المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل (EASME)، الذي أُنجز سنة 1992 من قِبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، في إطار المشروع العربي لصحة الأم والطفل (PAPCHILD).

المسح الوطني الخاص بصحة الأسرة (ESME)، الذي أُنجز سنة 2002 من قِبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بالتعاون مع مديرية السكان لدى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وذلك ضمن إطار المشروع العربي لصحة الأسرة (PAPFAM).

المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات (MICS6, MICS4, MICS3, MICS2, MICS1)، التي أُجريت خلال الأعوام 1995، 2000، 2006، 2012 و2019 على التوالي، من قِبل الديوان الوطني

[1] Office Nationale des Statistiques, Dépense de Consommation des Ménages Algériens en 2011, Collection Statistique N° 183, Série S: Statistiques sociales, Mars 2014, P 08

للإحصائيات (ONS) بالتعاون مع مديرية السكان لدى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بهدف متابعة ورصد الوضع الصحي للأطفال والنساء في الجزائر.

وبشكل عام، يمكن القول إن جميع المسوح الديموغرافية المنجزة في الجزائر اعتمدت الأسرة كوحدة معاينة، مع تبني نفس المفهوم المستخدم في التعدادات الجزائرية دون أي تغيير، وهو الأمر ذاته بالنسبة لمفهوم العائلة، باستثناء تعداد 1966 الذي شهد اختلافًا طفيفًا لا يُذكر. هذا التوافق في المفاهيم بين التعدادات والمسوح من جهة، وبين المسوح بعضها البعض من جهة أخرى، يمكّن الباحثين الديموغرافيين من إجراء مقارنات تاريخية دقيقة للمؤشرات الديموغرافية في الجزائر.

خلاصة الفصل

أن مفهوم الأسرة والعائلة ليس ثابتًا أو موحدًا، بل يتأثر بالسياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تعدد التعريفات والمقاربات التي تناولتهما عبر العصور؛ فمن خلال استعراض الجذور التاريخية والتطورات النظرية التي عرفها المفهوم، ظهر أن الأسرة ليست مجرد وحدة اجتماعية قائمة على روابط الدم والمصاهرة، بل هي بنية ديناميكية تعكس التغيرات المجتمعية الكبرى.

لقد تطرّقنا في هذا الفصل إلى وظائف الأسرة الأساسية، والتي تشمل الأدوار التربوية، الاقتصادية، النفسية، والاجتماعية، موضحًا كيف أن بعض هذه الوظائف قد تقلّص بفعل التحولات الحديثة، بينما استمرت وظائف أخرى في التأثير على تشكيل هوية الأفراد واستقرار المجتمعات. ومن خلال تحليل النظريات السوسيولوجية المختلفة، تبيّن أن كل منها يقدّم منظورًا فريدًا لدراسة الأسرة، سواء من حيث تطورها عبر الزمن (الاتجاه التطوري)، أو دورها في استقرار المجتمع

(البنائية الوظيفية)، أو علاقتها بالصراعات الاجتماعية والاقتصادية (نظرية الصراع)، أو من حيث التفاعلات اليومية التي تحدد أدوار الأفراد داخلها (التفاعلية الرمزية).

كما تم إبراز المحددات الرئيسية التي تؤثر في التغير الأسري، حيث أوضح أن العوامل الديموغرافية مثل معدلات الخصوبة والهجرة، والعوامل الاقتصادية كتغير أنماط العمل، إضافةً إلى التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل الإعلام، كلها عوامل ساهمت في إعادة تشكيل بنية الأسرة ووظائفها. إلى جانب ذلك، فإن التحولات الفكرية والاجتماعية، مثل تعزيز حقوق المرأة واستقلالية الشباب، لعبت دورًا بارزًا في تغيير طبيعة العلاقات الأسرية وتقليل هيمنة الأنماط التقليدية.

ومن منظور ديموغرافي، استعرضنا في هذا الفصل العلاقة بين الأسرة والتحولات السكانية، موضحًا كيف أن تطور الأسر يتبع أنماطًا ديموغرافية محددة، تتأثر بالزواج، الإنجاب، الطلاق، والوفيات، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل التكوين الأسري عبر الأجيال. ورغم أهمية الدراسات الديموغرافية في تتبع هذه التحولات، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالحصول على بيانات دقيقة وطولية تتيح فهم تطور الأسرة عبر الزمن.

في المجمل، رأينا أن الأسرة ليست كيانًا جامدًا، بل هي وحدة اجتماعية متجددة تتفاعل مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فدراسة الأسرة من زوايا متعددة تُعدّ ضرورية لفهم التغيرات التي يشهدها المجتمع، وهو ما يفتح المجال لمزيد من الأبحاث حول مستقبل الأسرة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم.

الفصل الثالث

3 الفصل الثالث: النموذج الأسري المقترحة في الدراسة

تمهيد:

تُعَدُّ النمذجة الأسرية أداةً أساسيةً في دراسة التحولات التي تشهدها الأسرة عبر الزمن، حيث تُمكِّن الباحثين من تحليل التغيرات السكانية والاجتماعية التي تؤثر على بنيتها ووظائفها.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية تحليلية للنماذج الأسرية في الجزائر، مع التركيز على تطورها عبر مختلف المراحل التاريخية الإحصائية والبحثية.

يستهل الفصل باستعراض تاريخ النماذج الأسرية في الجزائر، حيث يُبرز كيف تطورت هذه النماذج عبر العقود، وفقًا للمعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ويشمل هذا التحليل دراسة التغيرات في أشكال الأسرة، حجمها، وأدوارها في المجتمع الجزائري.

بعد ذلك، يتم التطرق إلى تطور النماذج الأسرية على مستوى التعدادات السُّكانية، حيث يتم تحليل البيانات المستخلصة من الإحصاءات الرسمية لفهم التغيرات في بنية الأسرة، مثل معدلات الزواج والطلاق، حجم الأسرة، ومستويات الخصوبة.

كما سيتم مناقشة النماذج الأسرية من خلال المسوح الميدانية، التي تُعَدُّ أداةً هامةً في قياس التغيرات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، عبر استبيانات ودراسات ميدانية تهدف إلى تقديم صورة أكثر تفصيلاً حول ديناميكيات الأسرة.

إضافةً إلى ذلك، يتناول الفصل تطور النماذج الأسرية على مستوى البحوث والدراسات الأكاديمية، التي تعكس التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية من منظور سوسيولوجي وديموغرافي، مع التركيز على العوامل المؤثرة في هذه التغيرات.

وفي القسم الأخير، يتم تقديم البناء النظري للنموذج المعتمد في الدراسة، حيث يتم شرح الأسس المنهجية التي تم الارتكاز عليها في تحليل النماذج الأسرية، وتحديد المتغيرات الأساسية التي تم اعتمادها لتفسير التحولات الأسرية في السياق الجزائري.

بذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول النماذج الأسرية في الجزائر، مع التركيز على تطورها عبر المصادر الإحصائية والبحثية، وصولًا إلى بناء نموذج نظري يتيح فهمًا أعمق للتحولات التي تشهدها الأسرة الجزائرية في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

1.3 تاريخ النماذج الأسرية في الجزائر

شهدت الجزائر إجراء العديد من الدراسات والأبحاث الديموغرافية بهدف جمع البيانات السكانية، إلا أن معظم هذه الأعمال لم تهتم بوضع تصنيفات أو نماذج محددة للبنى الأسرية والتراكيب العائلية، باستثناء التعدادات السُّكانية التي أُجريت بعد الاستقلال وبعض المسوح الديموغرافية. وعلى الرغم من توفر قدرٍ لا بأس به من المعطيات الديموغرافية حول السكان، إلا أن الأبحاث المخصصة لدراسة التراكيب الأسرية والعائلية ظلت محدودة، بالرغم من أنه كان بالإمكان توظيف هذه البيانات بشكل أكثر فعالية في هذا المجال. ومن أبرز الأعمال والدراسات التي أُنجزت في هذا السياق نذكر:

1.1.3 خلال الحقبة الاستعمارية:

اعتمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية على جمع البيانات الديموغرافية عبر تعدادات سكانية إسمية (1856–1886)، استنادًا إلى استمارات عائلية استهدفت السكان الجزائريين المقيمين

في المناطق المدنية والاستعمارية ضمن الإقليم العسكري. ومع حلول عام 1886، تم استبدال هذه المنهجية بنظام "البطاقة الفردية"، الذي استمر العمل به حتى عام 1936. وفي عام 1948، تم التخلي عن البطاقة الفردية لصالح "ورقة العائلة"، التي شملت العديد من الأسر والعائلات الجزائرية، غير أنها لم تُستغل حينها لإنشاء نماذج عائلية واضحة.

2.1.3 بعد الاستقلال:

مع استقلال الجزائر، شهدت البلاد تنفيذ عدد من التعدادات السُّكانية وبعض المسوح الديموغرافية التي أشرنا إليها سابقًا، حيث تم استغلال البيانات التي جُمعت عبر هذه العمليات في دراسة وإنشاء نماذج أسرية وعائلية تعكس الواقع الاجتماعي والديموغرافي للجزائر.

2.3 تطور النماذج الأسرية على مستوى التعدادات:

أتاح تطور التعدادات السُّكانية في الجزائر، بدءًا من تعداد 1966 وصولًا إلى تعداد 1998، إمكانية تحديد النماذج الأسرية والعائلية المعتمدة. ويمكن تلخيص أبرز مخرجات هذه التعدادات فيما يلي:

1.2.3 تعداد 1966:

نظرًا لغياب معطيات إحصائية وديموغرافية شاملة حول السكان الجزائريين، وخاصة فيما يتعلق بالبنى الأسرية والتراكيب العائلية، قامت "المحافظة الوطنية لإحصاء السكان" (CNRP)

بإجراء إحصاء شامل للأسر والعائلات الجزائرية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني. ونتج عن هذا التعداد إحصاء حوالي 2.03 مليون أسرة و2.6 مليون عائلة[1].

لأول مرة في تاريخ الجزائر، تم استغلال بيانات هذا التعداد في دراسة النماذج الأسرية والعائلية، حيث أتاح إمكانية تحليل وتشكيل نماذج متعددة استنادًا إلى عدد العائلات داخل كل أسرة كمعيار أساسي. وأسفر هذا التصنيف عن تحديد ثلاثة أنواع من العائلات واثني عشر نموذجًا أسريًا، وفقًا لما يلي[2]:

أنواع العائلات:

عائلة من النوع الأول: تتكون من زوج وزوجة وأولادهما.

عائلة من النوع الثاني: تتكون من زوج وزوجة دون أولاد.

عائلة من النوع الثالث: تتكون من أحد الوالدين (الأب أو الأم) مع أولاده.

أنواع النماذج الأسرية:

استنادًا إلى عدد العائلات داخل كل أسرة، تم اقتراح اثني عشر نموذجًا أسريًا، وهي:

النموذج 1: أسرة عادية من فرد واحد.

النموذج 2: أسرة عادية مكونة من شخصين أو أكثر دون رابطة بيولوجية.

النموذج 3: أسرة عادية تضم عائلة من النوع الأول فقط، بدون أفراد إضافيين.

النموذج 4: أسرة عادية تضم عائلة من النوع الثاني فقط، بدون أفراد إضافيين.

[1] C.N.R.S (1972) ; Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1966. Rapport méthodologique, état et structures des ménages en Algérie, série C volume 1.
[2] C.N.R.S (1972); Recensement Général de la Population et de l'Habitat 1966. Rapport méthodologique, état et structures des ménages en Algérie, série C volume 2

النموذج 5: أسرة عادية تضم عائلة من النوع الثالث فقط، بدون أفراد إضافيين.

النموذج 6: أسرة عادية تضم عائلة من النوع الأول، مع وجود أفراد خارج العائلة.

النموذج 7: أسرة عادية تضم عائلة من النوع الثاني، مع وجود أفراد خارج العائلة.

النموذج 8: أسرة عادية تضم عائلة من النوع الثالث، مع وجود أفراد خارج العائلة.

النموذج 9: أسرة عادية تتألف من عائلتين من النوع الثاني، مع أو بدون أفراد خارج العائلة.

النموذج 10: أسـرة عادية تضـم عائلتين من النوع الأول أو النوع الثالث، كلا العائلتين لديهما أولاد، مع أو بدون أفراد خارج العائلة.

النموذج 11: أسـرة عادية تضـم عائلتين من النوع الأول أو الثاني، بحيث تمتلك إحدى العائلتين أولادًا فقط، مع أو بدون أفراد خارج العائلة.

النموذج 12: أسرة عادية تضم ثلاث عائلات من أي نوع، مع أو بدون أفراد خارج العائلة.

بصـورة عامة، شـكّل تعداد 1966 نقطة تحول في دراسـة النماذج الأسـرية والعائلية في الجزائر، حيث تم لأول مرة تبني تصـنيفات واضـحة للبنى الأسـرية، وهو ما مهّد الطريق لاحقًا لاستغلال البيانات الديموغرافية في تحليل التطورات الاجتماعية والسكانية في الجزائر. كما ساهمت التعدادات اللاحقة والمسـوح الديموغرافية في توسـيع نطاق التحليل، مما عزز فهم التغيرات التي طرأت على الأسر والعائلات الجزائرية عبر العقود.

كتقييم لتطور بناء النماذج الأســـرية، فان الجزائر عبر تاريخها الديموغرافي قد شـــهدت تطورات ملحوظة في محاولات تصـنيف وتحليل التراكيب الأسـرية والعائلية، حيث شـكلت النماذج الأســـرية المقترحة في مختلف التعدادات السُـــكانية خطوة مهمة لفهم البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري، رغم ما شابها من نقائص وتحديات.

فبداية من تعداد 1966، كانت هذه النماذج أول محاولة جادة لدراسـة البنية الأسـرية، لكنها افتقدت إلى العمق الكمي في التحليل، مما حال دون إمكانية إجراء دراســات ديموغرافية واجتماعية معمقة. فقد اقتصـرت نتائجها على بناء جدولين أسـاسـيين، الأول يصـنف النماذج الأسـرية حسـب البلديات، والثاني حسـب الولايات ومناطق السـكن (ريفية أو حضـرية) مع تحديد عدد أفراد الأسـر. وهي معطيات رغم أهميتها، لم تكن كافية لتقديم تصـــور شـــامل عن الديناميكيات الديموغرافية في المجتمع الجزائري.

أحد أهم الانتقادات الموجهة لهذه النماذج هو الفصل التام بين العائلة والأسرة، حيث تم بناء الأنواع العائلية الثلاثة المقترحة دون ربطها بالأســـر، مما أدى إلى عدم القدرة على تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المفهومين الأساسيين. فمن المعروف أن العائلة تُعد جزءًا ضمنيًا داخل الأسرة، ولا يمكن دراســـتها بمعزل عن ســـياقها الأســـري. لذلك، فإن هذا النهج القائم على الفصـــل بين المفهومين أدى إلى نتائج غير دقيقة، حيث اكتفت النماذج بإعطائنا أرقامًا حول عدد العائلات دون أن توضح الروابط الاجتماعية التي تربط بينها داخل الأسر.

علاوة على ذلك، لم تشـــمل هذه النماذج بعض التشـــكيلات العائلية المحتملة في المجتمع الجزائري، مثل مجموعات الإخوة أو الأخوات العازبين الذين يعيشـــون معًا في مســـكن واحد، وهو نمط سكني كان من الممكن أن يتم تصنيفه ضمن التشكيلات الأسرية، إلا أنه تم إغفاله تمامًا.

2.2.3 تعداد 1977:

تم إحصـاء 2,348,533 أسـرة و2,818,240 عائلة[1]، وتم تبني نفس النماذج الأسـرية التي اعتمدت في تعداد 1966، مع تعديلات طفيفة تمثلت أســاسًــا في تبادل مراكز بعض النماذج. رغم ذلك، فإن جوهر النماذج بقي دون تغيير، مما يعني اسـتمرار نفس أوجه القصـور السـابقة، حيث لم تُمكّن البيانات المستخلصـة من تقديم تحليلات معمقة حول البنية الأسرية والسلوكات الديموغرافية. فقد اقتصر التحليل على جداول توزيع الأسر حسب النماذج ومناطق السكن وطبيعة شغل المساكن، دون الغوص في تفاصيل العلاقة بين الأسر والعائلات المنتمية إليها، وهو ما حدّ من إمكانية تقديم تفسير شامل للاتجاهات الديموغرافية وتأثير البنية الأسرية عليها.

3.2.3 تعداد 1987:

تم اعتماد نماذج أسرية جديدة كليًا، حيث أُدرج متغير عدد العائلات داخل الأسرة، بالإضافة إلى تصنيف الأفراد غير المنتمين إلى العائلة ولكنهم يعيشون داخل الأسرة نفسها. وقد تضمنت هذه النماذج عشرة تصنيفات رئيسية، منها "عائلة"، "عائلة مع أصول"، "عائلة مع إخوة"، "عائلة مع أفراد

[1] Direction des statistique, Ménages et famille en Algérie à travers les résultats du RGPH de1977.

منعزلين"، و"عائلتان أو أكثر"، إضافة إلى تصنيفات فرعية تأخذ بعين الاعتبار وجود الأصول أو الإخوة أو الأفراد المنعزلين.

رغم أن هذه النماذج أضافت بُعدًا جديدًا من حيث التوصيف الدقيق للأسر، إلا أنها لم تخلُ من العيوب، حيث تم التركيز على تصنيف العائلات فقط دون الأسر، مما أدى إلى إهمال بعض التكوينات السكانية الممكنة، مثل مجموعة من الأفراد الذين يعيشون معًا دون أن يشكلوا عائلة وفق التعريف الديموغرافي التقليدي، كالأجداد الذين يعيشون مع أحفادهم فقط، أو مجموعة من العمال المقيمين معًا في مسكن واحد. وبهذا، أصبحت النمذجة التي تم تبنيها في هذا التعداد تركز على العائلة دون مراعاة السياق الأسري، حيث أغفلت بعض الأشكال الأسرية الفعلية التي يمكن أن توجد داخل المجتمع الجزائري.

4.2.3 تعداد 1998:

أما في تعداد 1998، الذي تم إنجازه في ظروف سياسية واجتماعية صعبة، فقد شهد محاولة جديدة لتحسين النماذج الأسرية والعائلية. بناءً على توصيات اللجنة الوطنية للسكان، تمت العودة إلى النماذج الأسرية والأنواع العائلية التي تم تبنيها في تعداد 1966، مع إضافة نوع عائلي رابع تحت مسمى "عائلات أخرى"، لكنه ظل غير محدد من حيث مكوناته السكانية، ما أدى إلى غموض في التصنيف بشأن الفئات المشمولة داخله. كذلك، تمت إضافة ثلاثة نماذج أسرية جديدة لاستيعاب هذا النوع العائلي الرابع، ليصبح العدد الإجمالي للنماذج الأسرية المعتمدة 15 نموذجًا،

تشمل تصنيفات مثل "أسرة عادية بعائلة من النوع الأول"، "أسرة عادية بعائلتين من النوع الثاني"، و"أسرة عادية بثلاث عائلات مهما كان نوعها"، إضافة إلى نموذج عام يحمل مسمى "أنواع أخرى من الأسر"، والذي بقي مبهماً دون تحديد واضح للمقصود به.

ورغم أن النمذجة المعتمدة في هذا التعداد بدت أكثر شمولًا مقارنة بسابقاتها، إلا أنها لم تكن خالية من أوجه القصور. فقد أدى اعتماد النوع العائلي الرابع كمصطلح عام دون تحديد دقيق لمكوناته إلى تكرار بعض النماذج الأسرية دون مبرر واضح، مثل النموذج الثاني الذي يصنف الأسرة العادية المكونة من أفراد غير مرتبطين بيولوجيًا، وهو نفس مضمون النموذج الرابع عشر الذي يضم "عائلة من النوع الرابع مع أفراد منعزلين"، مما يعني عمليًا تكرار نفس المفهوم مرتين. كما أن النموذج الخامس عشر، الذي يحمل مسمى "أنواع أخرى من الأسر"، لم يحدد المعايير التي تندرج تحته، مما جعله غير دقيق وغير قابل للتحليل الديموغرافي بوضوح.

بوجه عام، يتضح من خلال استعراض تطور النماذج الأسرية والعائلية في التعدادات السُكانية الجزائرية أن هناك حاجة ملحة إلى نمذجة أكثر دقة تشمل الأسرة والعائلة في آن واحد، بدلًا من الفصل بينهما. فالتحليل الديموغرافي الفعّال لا يعتمد فقط على العدد الكمي للعائلات داخل الأسر، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار طبيعة العلاقة بينهما، مما يسمح بفهم أكثر دقة للسلوكيات الديموغرافية وتحولاتها عبر الزمن. لذلك، من الضروري تبني نهج تنازلي يبدأ من الأسرة ثم يصنف العائلات داخلها، بدلًا من اعتماد نهج تصاعدي يركز فقط على تعداد العائلات بمعزل عن السياق الأسري الذي تنتمي إليه. فهذا النهج المتكامل يتيح إمكانية إجراء تحليلات أكثر دقة حول تأثير

البنية الأســـرية على مختلف الظواهر الديموغرافية، مثل معدلات الزواج، والخصـــوبة، والهجرة الداخلية، والتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على نمط الحياة داخل المجتمع الجزائري.

3.3 تطور النماذج الأسرية على مستوى المسوح

تم تنفيذ عدد من المسوح الديموغرافية في الجزائر، وكان الهدف الأساسي منها هو تحليل ظواهر اجتماعية واقتصادية محددة، وليس بالضرورة بناء نماذج أسرية أو تراكيب عائلية متكاملة. ومع ذلك، فقد استُخدمت البيانات المستخلصة من هذه المسوح لاحقًا لمحاولة إنشاء نماذج أسرية، رغم أن هذه العملية تمت بطريقة غير ممنهجة وعفوية. ومن أبرز هذه المسوح:

1.3.3 مسح المستفيدين من الثروة الزراعية (1975-1977):

نفذ هذا المسح من قبل المعهد الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (INEAP)، وعلى الرغم من أن المسح لم يكن موجهًا أساسًا لدراسة النماذج الأسرية، فقد تم اقتراح ثمانية أنواع عائلية بناءً على العلاقة الاتجاهية بين المبحوث وباقي أفراد أسرته:

- عائلة مصغرة: تضم المبحوث، الزوجة، وأبناء عزاب.
- عائلة متصاعدة عموديًا: تضم المبحوث، الأب أو الأم، الزوجة، وأبناء عزاب.
- عائلة متنازلة عموديًا: تضم المبحوث، الزوجة، وأبناء متزوجين.
- عائلة موسعة عموديًا: تضم المبحوث، الأب أو الأم، الزوجة، وأبناء متزوجين.

- عائلة أفقية: تضم المبحوث، الزوجة، أبناء عزاب، وأخوة أو أخوات.
- عائلة متصـاعدة مركبة: تضـم المبحوث، الأب أو الأم، الزوجة، أبناء عزاب، وأخوة أو أخوات.
- عائلة متنازلة مركبة: تضـم المبحوث، الأب أو الأم، الزوجة، أبناء عزاب، وأبناء متزوجين.
- عائلة موسعة مركبة: تضم جميع العناصر السابقة مع إضافة الأخوة أو الأخوات.

ومع ذلك، فقد لوحظت بعض النقائص في هذا التصـنيف، مثل إهمال مفهوم الأسـرة والتركيز فقط على العائلة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار ترتيب الأفراد داخل الأسرة، فضلاً عن إهمال وجود أفراد منعزلين. كما أن التصنيف ركّز بشكل أساسي على الفروع (الأبناء والأحفاد) مع إهمال الأصول (الأجداد، الأعمام، الأخوال)، وأغفل وجود الأخوة والأخوات المتزوجين.

2.3.3 مسح الهجرة (1976):

اعتمد هذا المسـح على منهجية مختلفة بعض الشـيء، حيث اسـتخدم تارة مفهوم الأسـرة، وتارة أخرى مفهوم العائلة دون الجمع بينهما في نموذج متكامل. وقد تم اقتراح تسعة نماذج أسرية:

- شخص بمفرده.
- أسرة متصاعدة نووية: تتكون من أب وأبناء عزاب.
- أسرة متنازلة نووية: تتكون من زوجة وأبناء عزاب.

- أسرة متصاعدة موسعة بسيطة: تضم أب، أخوة وأخوات، وأبناء عزاب.
- أسرة متنازلة موسعة بسيطة: تضم زوجة، أبناء عزاب، وأبناء متزوجين.
- عائلة موسعة بسيطة مصغرة: تتكون من أب، زوجة، وأبناء عزاب.
- عائلة موسعة مركبة: تتكون من أب، زوجة، أبناء عزاب، ونسباء.
- عائلة موسعة: تضم أب، زوجة، أبناء متزوجين، وأحفاد.
- عائلة تقليدية.

ورغم أن هذا التصـــنيف كان أكثر شـــمولاً، إلا أنه عانى من بعض الإشـــكالات، مثل الفصل بين مفهومي الأسرة والعائلة بشكل غير متجانس، وعدم مراعاة وجود أفراد معزولين، وإهمال الأصـــول كالأجداد والأعمام، وكذلك الأســـر غير التقليدية التي تضـــم أفرادًا غير مرتبطين بروابط دموية أو زواجية. بالإضـــافة إلى ذلك، فإن مصـــطلح "عائلة تقليدية" كان عامًا ومبهماً دون تحديد واضح لمضمونه.

3.3.3 مسح النشاط الرعوي:

اعتمد هذا المسح على الأسرة النووية كأساس للبناء، مع إدماج الأصول والفروع في بعض النماذج، وتم اقتراح عشرة تراكيب أسرية:

- أسرة نووية.
- أسرة نووية + فروع متزوجون.

- أسرة نووية + أصول.
- أسرة نووية + أخوة وأخوات.
- أسرة نووية + آخرون.
- أسرة نووية + أصول + فروع.
- أسرة نووية + أصول + أخوة وأخوات.
- أسرة نووية + فروع + أخوة وأخوات.
- أسرة نووية + أصول + فروع + أخوة وأخوات.
- أسر ذات أشكال أخرى.

هذا التصـنيف كان أكثر شـمولاً من سـابقيه، لكنه أيضـاً لم يكن خالياً من النقائص، إذ أغفل مفهوم العائلة تمامًا، وأهمل الأسـر المكونة من فرد واحد، وكذلك التجمعات السـكنية التي لا تجمعها روابط زواجية أو دموية، مثل الإخوة العزاب الذين يعيشون معًا. كما أن الفئة الأخيرة "أسر ذات أشكال أخرى" كانت غير محددة بدقة.

رغم النقائص التي لوحظت في كل مسـح، فإن كل واحد منها قدّم إضـافة نوعية لفهم البنية الأسرية في الجزائر.

- كان مسح النشاط الرعوي الأكثر شمولية من حيث تغطية التراكيب الأسرية المختلفة، إلا أنه أغفل العائلة كمفهوم أساسي.

– لم يتم الجمع بشكل متكامل بين مفهومي الأسرة والعائلة في أي من المسوح، مما أدى إلى نقص في إمكانية المقارنة بين النماذج.

– هناك حاجة إلى نمذجة أكثر دقة تأخذ بعين الاعتبار جميع التراكيب المحتملة، بما يشمل الأفراد المعزولين، الأسر غير التقليدية، والعلاقات الأسرية المعقدة.

بناءً على هذه الملاحظات، يمكن القول إن هذه المحاولات، رغم نقائصها، تظل خطوات مهمة نحو تطوير نماذج أكثر دقة وشمولية تعكس واقع الأسر الجزائرية بصورة أكثر واقعية وديناميكية.

4.3 على مستوى البحوث الدراسات

بعد الاستقلال، شهدت الجزائر جهودًا بحثية مكثفة لدراسة الديناميكيات الديموغرافية والتراكيب الأسرية، استنادًا إلى التعدادات السُّكانية والمسوح ذات الطابع الديموغرافي. ومن بين هذه الجهود، برزت عدة دراسات أكاديمية تناولت موضوع الأسرة الجزائرية وتحولاتها، حيث ركز الباحثون على نماذجها وتراكيبها العائلية. وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات وفقًا للتسلسل الزمني لإنجازها:

1.4.3 العائلة الجزائرية، تطورها وخصائصها (1982):

ركز الباحث مصـــطفى بوتفنوشـــات في هذه الدراســـة على تحول الأســـرة الجزائرية من النموذج التقليدي إلى النموذج الحديث، واقترح الباحث أربعة أنواع من التراكيب العائلية، مصنّفة بناءً على بساطتها أو تعقيدها:

- عائلة بسيطة: تتألف من أب، أم، أبناء عزاب، وأحفاد عزاب.
- عائلة مركبة بتركيبة عمودية: تتكون من زوج، زوجة، أصول، وفروع عزاب.
- عائلة مركبة بتركيبة أفقية: تضم زوجًا، زوجة، وأشقاء (عزاب أو متزوجين).
- عائلة مركبة بتركيبة مزدوجة (أفقية وعمودية): تتكون من زوج، زوجة، أصـول، فروع عزاب، وأشقاء (عزاب أو متزوجين).

الملاحظات النقدية:

- اســـتخدم الباحث مصـــطلح "العائلة" بدلاً من "الأســـرة"، مما يتعارض مع التعريفات الديموغرافية والاقتصادية المعتمدة.
- أهملت الدراســـة الأســـر ذات الفرد الواحد، والتي تُعتبر شـــكلاً أســـاســـيًا في التركيبة السكانية.
- لم تأخذ الدراسـة بعين الاعتبار الأسـر المكوّنة من أفراد غير مرتبطين بعلاقة زواجية أو دموية، مثل مجموعة الإخوة العزاب أو الأشخاص الذين يعيشون معًا دون روابط مباشرة.

2.4.3 ملاحظات حول العائلة الجزائرية (1982) – رشيدة بن خليل وفضيلة حيدر:

قدّمت هذه الدراسة نموذجًا أكثر تفصيلًا، حيث صنّفت العائلات إلى عشرة أنواع بناءً على درجة التعقيد والتوجه البنيوي[1]:

- عائلة نووية (زوج، زوجة، أبناء عزاب).
- عائلة عمودية متصاعدة (عائلة نووية + أصول).
- عائلة عمودية متنازلة (عائلة نووية + فروع متزوجين).
- عائلة عمودية مركبة (دمج بين العائلتين العمودية المتصاعدة والمتنازلة).
- عائلة أفقية (عائلة نووية + إخوة عزاب من الدرجة الأولى).
- عائلة أفقية معقدة (عائلة نووية + إخوة من درجات متعددة عزاب).
- عائلة أفقية مركبة (عائلة نووية + إخوة متزوجين وأولادهم).
- عائلة معقدة متصاعدة (عائلة نووية + أصول + إخوة متزوجين أو عزاب).
- عائلة معقدة متنازلة (عائلة نووية + فروع متزوجين + إخوة متزوجين أو عزاب).
- عائلة معقدة تقليدية (مزيج من النماذج السابقة).

وإلى جانب ما سبق، تبرز بعض الملاحظات النقدية التي تهدف إلى تقويم الدراسة بشكل موضوعي ومن أبرزها ما يلي:

[1] Ibid

– الدراسة أكثر شمولًا من سابقتها، لكنها وقعت في نفس الإشكالات من حيث استخدام مصطلح "العائلة" بدلًا من "الأسرة".

– استخدمت مصطلحات مثل "إخوة من الدرجة الأولى والثانية والثالثة"، بينما الأهم ديموغرافيًا هو الحالة الزواجية للأفراد وليس درجة القرابة.

– بعض النماذج تتشـــابه إلى حدّ التكرار، مثل النموذجين الخامس والســـادس اللذين يصفان أسرا نووية مع إخوة عزاب.

3.4.3 المرأة وموانع الحمل (1992) – كواوسي علي:

في هذه الدراســة، اقترح الباحث خمســة نماذج أســرية، بناءً على نوع العلاقة بين أفراد الأسرة وامتدادها[1]:

– أسرة بدون زوجين.

– أسرة نووية.

– أسرة ذات امتداد جانبي.

– أسرة ذات امتداد عمودي.

– أسرة توفيقية تجمع بين الامتدادين الجانبي والعمودي.

الملاحظات النقدية:

[1] Ibid

- نجح الباحث في تقديم نماذج شاملة، مما يُمكّن من تحليل ديموغرافي عميق.
- لم يتطرق لمفهوم "العائلة"، مما يحول دون استكشاف العلاقة بين الأسرة والعائلة.
- تجاهل الأســـر ذات الفرد الواحد، رغم أهميتها في التكوين الديموغرافي للمجتمع الجزائري.
- افتقرت النماذج إلى تصـــنيف دقيق للامتداد العمودي، إذ لم يتم التفريق بين الأســـر المتجهة نحو الأصول والأسر المتجهة نحو الفروع.

4.4.3 البنى الأسرية والتراكيب العائلية (2003) – والي عمر:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نمذجة مزدوجة، جمعت بين البنى الأسرية والتراكيب العائلية، استنادًا إلى بيانات التعداد السكاني لعام 1987. وتميّزت هذه النمذجة بالشمولية والاتساق، مما يجعلها أكثر منطقية مقارنة بالدراســات الســابقة. وســنتناول تفاصــيل هذه النماذج لاحقًا، نظرًا لاعتمادها كأساس رئيسي في دراستنا.

يتضح من هذه الأعمال أن هناك تطورًا تدريجيًا في دراسة الأسرة الجزائرية، حيث انتقل الباحثون من تصنيفات بسيطة إلى نماذج أكثر تفصيلًا ودقة. ومع ذلك، فإن معظم هذه الدراسات واجهت تحديات تتعلق بالمفاهيم المســـتخدمة، وشـــمولية النماذج، ودقة التصـــنيفات. وعليه، فإن النمذجة الأســـرية التي قدّمها والي عمر تُعدّ الأكثر اتســـاقًا، نظرًا لاعتمادها على قاعدة بيانات إحصائية موسعة، وتأخذ بعين الاعتبار التراكيب الأسرية والعائلية بشكل متكامل.

كل الدراسات التي جاءت بعد دراسة **والي** تبنت تقريبا نفس النمذجة المزدوجة في تصنيف الأسر.

5.3 البناء النظري للنموذج المعتمد في الدراسة

"في ضوء التعاريف المفاهيمية التي عرضناها في الفصل السابق، للأسرة كوحدة اقتصادية واجتماعية، وللعائلة كوحدة قرابية داخلها، وللفرق بين البنى (حجم الأسرة وعلاقاتها الداخلية) والتراكيب (أنماط القرابة والتداخل بين النوى)، يصبح من الممكن بناء إطار تصنيفي واضح لنماذج الأسرة. لقد اعتمدنا هنا بعدين رئيسيين يندرج تحتهما:

1. البنى الأسرية (Household Structure)

استُمِدّ هذا البعد من النظرية البنائية الوظيفية التي ترى الأسرة منظومة متكاملة تخضع لقواعد التنظيم والتوزيع الوظيفي، ومن الناحية الديموغرافية يُمثل البعد الكمي (عدد الأفراد، عدد النوى).

2. التراكيب العائلية (Family Composition)

استُلهم هذا البعد من النظرية التفاعلية الرمزية التي تركز على العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة، إضافة إلى المنظور الديموغرافي الذي يفرّق بين التركيبة المتنازلة (الأبناء دون أصول) والتركيبة التصاعدية (الأصول دون أبناء) وغيرها.

اعتمدنا في هذه الدراسة على نفس المعايير البنائية للنماذج الأسرية التي طُبِّقت في المسح العنقودي الرابع MICS4 تقريبا، والتي بدورها استلهمت مفاهيمها من النمذجة التي تبناها المركز

الوطني للدراسات والتحاليل المرتبطة بالسكان والتنمية (CENEAP) في مسح MSF-2000 حول تحولات البنى الأسرية في الجزائر.

تقوم هذه النمذجة على معيار الرابطة القرابية كأساس لتصنيف الأسر، وهي مستوحاة من تصنيفات **بيتر لسلات** (Laslett Peter) التي قدمها خلال المؤتمر الدولي للتاريخ المقارن للأسر والعائلات، والذي عُقد في جامعة كامبريدج في سبتمبر 1969.

اقترح **بيتر لسلات** ستة أنماط أساسية للبنى الأسرية، بناءً على طبيعة العلاقة التي تربط أفراد الأسرة بـــ رب الأسرة، وقام بتقسيم كل صنف أسري عام إلى تصنيفات فرعية أكثر تفصيلًا. جاءت الأصناف الأسرية الأساسية وفقًا لتصنيفه على النحو التالي:

الأسر ذات الفرد الواحد: وتتكون من شخص واحد يعيش بمفرده، سواء كان عازبًا، مطلقًا، أرملًا، أو منفصلًا عن أسرته الأصلية.

الأسر عديمة التركيبة العائلية: وهي الأسر التي تضم مجموعة أفراد غير مرتبطين بروابط قرابية مباشرة أو زواجية، مثل مجموعة زملاء يسكنون معًا أو أفراد يتشاركون السكن لأسباب اقتصادية.

الأسر البسيطة: وهي التي تتكون من زوج وزوجة مع أو بدون أبناء غير متزوجين.

الأسر الموسعة: وهي الأسر التي تضم في تشكيلتها أحد الأصول (أحد الوالدين أو الأجداد) أو الفروع المتزوجة (أبناء متزوجين مع أسرهم).

الأسر المركبة: وهي الأسر التي تضم أكثر من وحدة أسرية تعيش معًا ضمن إطار سكني مشترك، مثل وجود زوجين متزوجين أو أكثر ضمن نفس الأسرة.

أسر أخرى: تشمل الأسر التي لا تنتمي إلى أي من التصنيفات السابقة، مثل الأسر التي تتكون من أفراد لا تجمع بينهم صلة مباشرة ولكنهم يشتركون في مسؤوليات معيشية معينة.

أما التصنيفات الفرعية لكل من هذه الفئات، فهي موضحة تفصيلًا في الجدول التالي:

جدول 1.3: تصنيف بيتر لسلات للأسر

التصنيف العام	التصنيف الفرعي
أسر ذات الفرد الواحد	أرمل أعزب او حالة زواجية غير محددة
أسرة عديمة التشكيلة العائلية	اخوة واخوات يعيشون معا افراد يعيشون معا تربطهم قرابة أخرى افراد يعيشون معا لا تجمعهم صلة قرابة
أسرة بسيطة	زوج وزوجة زوج وزوجة مع الأولاد أرمل مع أولاد ارملة مع اولاد
أسرة موسعة	متصاعدة متنازلة عرضية متصاعدة وعرضية
أسرة مركبة (متعددة)	نواة ثانوية متصاعدة نواة ثانوية متنازلة انوية عرضية اخوية اخرى
أسرة بتشكيلات غير محددة	أسر ذات تركيبة غير محددة تحتوي على بعض القرابات
المصدر: LASLETT P. (1972); La famille et le ménage, approches historiques. In household and family in past time. Cambridge university press 1972	

اما البني الأسـرية والتراكيب العائلية التي تم اعتمادها من قبل الباحث قياش والمطبقة على قاعدة بيانات المسح الجزائري MICS4 فهي موضحة في الجدول الاتي:

جدول 3. 2: البنى والتراكيب العائلية حسب مسح 2012 (MICS4).

صنف الأسرة العام	صنف الأسرة الفرعي
أسرة من فرد وحيد	أرمل أو أرملة؛
	مطلق أو مطلقة؛
	منفصل أو منفصلة؛
	عازب أو عزباء؛
	ارتباط (زواج) غير محدد.
أسرة من دون تركيبة	إخوة وأخوات عزاب؛
	رب أسرة عازب مع أحد الأصول؛
	رب أسرة عازب مع إخوة وأخوات عزاب مع أحد الأصول؛
	رب أسرة عازب مع أحفاده؛
	رب أسرة عازب مع أحفاده وإخوة وأخوات عزاب؛
	عزاب يعيشون معا، تربطهم قرابة أخرى أو أفراد يعيشون معا، دون رابطة قرابة.
أسرة بسيطة	زوج وزوجة؛
	زوج وزوجة مع أولادهما؛
	أرمل أو أرملة مع أولاد؛
	مطلق أو مطلقة مع أولاد؛
	منفصل أو منفصلة مع أولاد.
أسرة موسعة من الصنف 1	أسرة موسعة متصاعدة تضم أسرة بسيطة مع أحد الأصول؛
	أسرة متنازلة تضم أسرة بسيطة مع أحفاد؛
	أسرة موسعة، تضم أسرة بسيطة مع إخوة وأخوات عزاب؛
	أسرة موسعة متصاعدة، تضم أسرة بسيطة مع أصل وإخوة وأخوات عزاب؛
	أسرة موسعة أخرى، تضم أسرة بسيطة مع أفراد آخرين أو أقارب غير مذكورين سابقا.
أسرة موسعة من الصنف 2	أسرة موسعة متصاعدة، تضم أسرة بسيطة مع عائلة أبوية؛
	أسرة موسعة متنازلة، تضم أسرة بسيطة مع عائلة من ابن أو حفيد؛
	أسرة موسعة، تضم أسرة بسيطة مع عائلة أخ أو أخت؛

	أسرة بسيطة مع عائلة أخرى لم تذكر سابقا.
أسرة مركبة	أسرة مركبة متصاعدة، تضم بالإضافة الى أسرة موسعة من الصنف 2 متصاعدة أصول أخرى؛
	أسرة مركبة متنازلة، تضم بالإضافة الى أسرة موسعة من الصنف 2 متنازلة عائلة ابن أو حفيد اخرى؛
	أسرة مركبة وموسعة، تضم بالإضافة الى أسرة موسعة 2 عرضية، أصل أرمل أو مطلق، عائلة عرضية أخرى (عائلة اخ أو اخت) أو بدونها؛
	أسرة مركبة متصاعدة وموسعة، تضم أسرة موسعة 2 عرضية مع عائلة متصاعدة مع وجود أو عدم وجود عائلة عرضية؛
	أسرة أخوية، تضم أسرة موسعة 2 عرضية مع عائلة عرضية؛
	أسرة متصاعدة ومتنازلة تضم أسرة موسعة 2 متنازلة مع أصول أو عائلة متصاعدة مع وجود أو غياب عائلة متنازلة؛
	أسرة متنازلة وعرضية، تضم أسرة موسعة من الصنف 2 متنازلة إضافة الى أسرة موسعة 2 عرضية.
	أسرة مركبة أخرى تضم أسرة موسعة 2 مع عائلة أخرى غير مذكورة سابقا؛
أسر أخرى	أسرة تحت كفالة ابن أعزب؛
	أسرة ذات تشكيل غير محدد تحتوي على قرابات بين بعض أفرادها.
المصدر: قياش مفتاح، سعدي رابح. بنية الأسرة الجزائرية وتركيبها العضوي من خلال بيانات المسح MICS4، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، عدد خاص ،2018، ص 277.	

يحتوي ملف المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6)، والذي يشكل محور هذه الدراسة، على سبع ملفات جزئية (قواعد بيانات فرعية)، تمثل مختلف الجوانب المتعلقة بالأسر والأفراد. وقد اعتمدنا في دراستنا لاستخلاص البنى الأسرية على ملف أساسي واحد وهو ملف أعضاء الأسرة، والذي يحمل الترميز (hl). يضم هذا الملف كافة المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية المتعلقة بأفراد الأسرة، مما يجعله المصدر الأساسي لتحليل الأنماط والنماذج الأسرية والعائلية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة ببعض الملفات الأخرى لتعزيز فهم الخصائص الأسرية، ومنها:

ملف النساء (wm): والذي يوفر بيانات تتعلق بالخصوبة والصحة الإنجابية.

ملف الأسرة (hh): والذي يشمل معلومات عن الظروف المعيشية والسكنية.

ملفات أخرى ذات صلة، تُستخدم لاستكمال الصورة التحليلية حول الديناميكيات الأسرية.

1.5.3 آلية العمل على ملف أفراد الأسرة (hl)

لتحليل أنماط الأسر الجزائرية انطلاقًا من قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6)، كان من الضروري تحديد مدى تواجد الأصناف الأسرية الرئيسية والفرعية، إضافةً إلى تحديد تركيبتها العائلية. وقد استند التصنيف إلى متغير "صلة القرابة برب الأسرة" (HL3)، والذي يضم خمسة عشر (15) فئة مختلفة، تم ترميزها بالأرقام من 1 إلى 15، على النحو التالي:

جدول 3. 3: صلة القرابة برب الأسرة

رب الأسرة.	أب / أم.	ابنة أخ / ابن أخ أو ابنة أخت / ابن أخت.
زوجة / زوج.	الحمو / الحماة او (زوج الام/ زوجة الاب)	أقارب آخرون.
ابن / ابنة.	أخ / أخت.	ابن بالتبني / بالرعاية / (ابن الزوج/ابن الزوجة).
زوج ابنة (صهر) / زوجة ابن (كِنّة).	أخ الزوج / أخت الزوج.	خدم او مقيم في الأسرة
حفيد / حفيدة.	عم / عمة أو خال / خالة.	بدون صلة قرابة.
المصدر: المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 MICS6 الجزائر		

لغرض تصنيف الأسر ضمن الأصناف الفرعية، تم الاعتماد على متغيري الجنس (HL4) والحالة الزواجية (HL6B)، بالإضافة إلى إنشاء متغيرات جديدة تساهم في عملية النمذجة الأسرية، حيث لم تكن بعض هذه المتغيرات متوفرة في بيانات المســـح العنقودي، على عكس التعدادات

السُكانية؛ ومن بين هذه المتغيرات، نجد متغيرًا أساسيًا يلعب دورًا محوريًا في تشكيل الأصناف الأسرية العامة والفرعية، وهو متغير "رب العائلة" (CF).

1.1.5.3 أهم المتغيرات الجديدة التي تم انشاؤها:

- **متغير رب العائلة (CF)**

يُعرَّف رب العائلة بأنه فرد ينتمي إلى الأسرة الأصلية، ولكنه شكّل وحدة عائلية بيولوجية داخل نطاق الأسرة؛ ويتم تصنيف الفرد كـــــ "رب عائلة" إذا استوفى أحد المعايير التالية (وفق الوضعيات المتوفرة في قاعدة البيانات):

- ذكر متزوج وله زوجة (مع أو بدون أبناء).
- ذكر أرمل أو مطلق وله أبناء.
- أنثى أرملة أو مطلقة ولها أبناء.

- **متغير رقم السطر في العائلة**

يحدد رتبة الفرد داخل العائلة، مما يساعد في رسم الهيكل الأسري الداخلي.

- **متغير عدد العائلات في الأسرة**

يقيس عدد العائلات الجزئية المتواجدة داخل كل أسرة شملها المسح، وهو أحد المحددات الأساسية للنموذج الأسري للأسرة المدروسة.

- على الرغم من أن قاعدة بيانات المسح MICS6 تضمّنت هذا المتغير، إلا أن جودته لم تكن كافية نظرًا لما شابه من أخطاء منهجية حالت دون استخدامه في بناء نموذج أسري ملائم. وبناءً عليه، ارتأينا تطوير متغير بديل أكثر دقة، استنادًا إلى التعاريف الإجرائية المعتمدة في هذه الدراسة، والمتوافقة مع التعاريف الرسمية لكل من مفهومي الأسرة والعائلة.
- **متغير صلة القرابة بين رب العائلة ورب الأسرة:** بعد تحديد أرباب العائلات، يتم تصنيف صلة القرابة التي تربطهم برب الأسرة، وذلك لفهم الاتجاه الأسري للأسر الممتدة أو المركبة.
- **متغير النواة الأسرية:** يشير إلى كل تجمع مصغّر داخل الأسرة، ويمكن أن تتكون الأسرة من نواة واحدة أو عدة أنوية.
- **متغير نوع النواة الأسرية:**

يميّز بين نوعين من التجمعات داخل الأسرة:

- نواة عائلية: تضم أفرادًا تجمعهم علاقة قرابة (كالأب والأم والأبناء).
- نواة غير عائلية: تتألف من أفراد لا تجمعهم علاقة قرابة (مثل الأفراد الذين يسكنون معًا دون صلة دم أو مصاهرة).

يُستخدم هذا المتغير لتصنيف الأسر إلى أسر عائلية وأسر غير عائلية.

- **متغير عدد الأنوية في الأسرة:** يقيس عدد التجمعات المصغّرة (الأنوية) الموجودة داخل كل أسرة مشمولة بالمسح، مما يساعد في تحديد البنية الأساسية للأسرة.

- **متغير البنية الأسرية العامة:** يحدد البنية الأسرية العامة للأسرة وسيتم تفصيل بنائه فيما بعد.
- **متغير التركيبة العائلية:** يحدد التركيبة العائلية للأســـر بغض النظر عن بنيتها الأســـرية العامة.
- **متغير التصـنيفات الفرعية للأسـر:** يحدد البنية الفرعية للأسـرة من خلال دمج التصـنيفين السابقين (البنية العامة؛ التركيبة العائلية)

2.1.5.3 تصنيف البنى الأسرية العامة.

بناءً على المتغيرات السابقة، تم تحديد البنية الأسرية العامة لكل أسرة. يعتمد هذا التصنيف بشكل أساسي على نوع النواة الأسرية الأساسية، بالإضافة إلى عدد الأنوية المكوّنة لكل أسرة وفق نموذج تحليلي موضح في المخطط الاتي.

شكل 3. 1: تصنيف البنى الأسرية حسب عدد الانوية ونوع النواة الأساسية

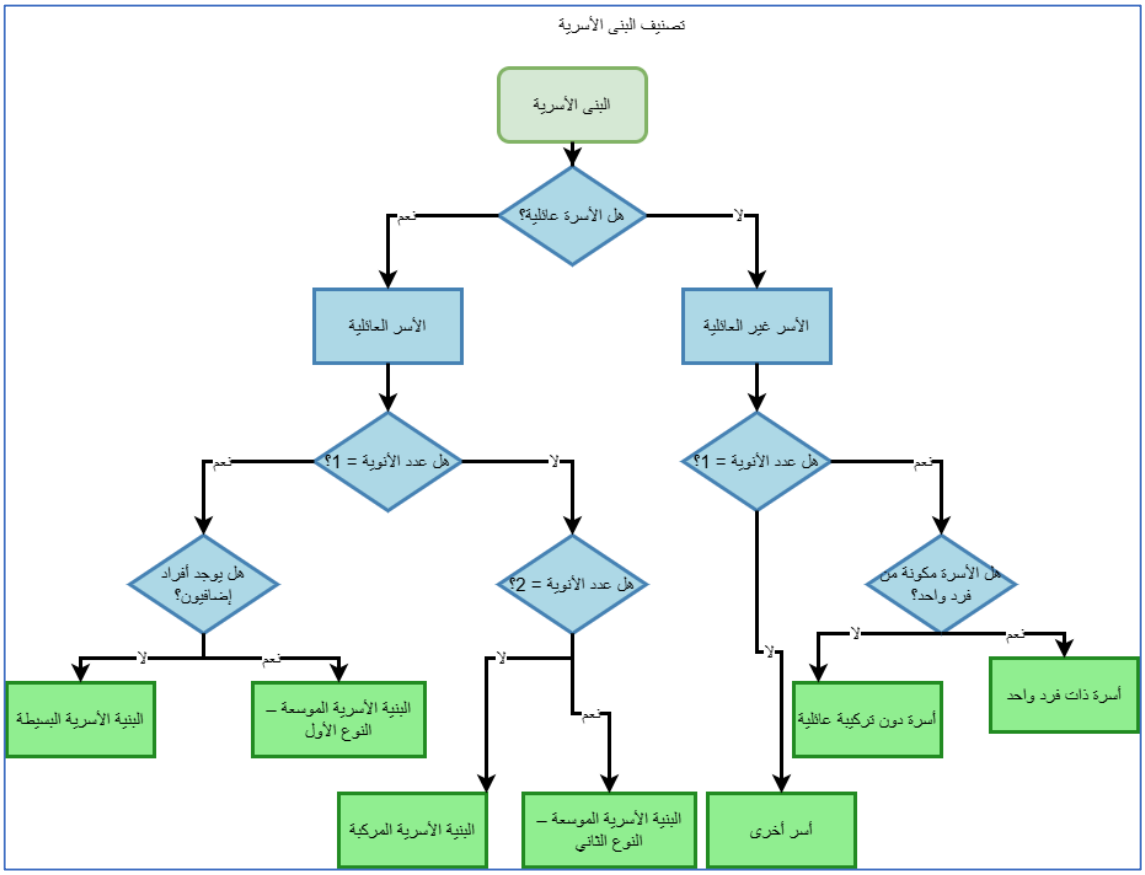

المصدر: من انجاز الباحث

من خلال الشكل 3. 1، تُصنَّف البنى الأسرية في دراستنا بناءً على طبيعة النواة الأساسية للأسرة إلى فئتين رئيسيتين، وهما:

- **الأســر العائلية:** تتألف هذه الفئة من أســر يكون فيها رب الأســرة مرتبطًا بعلاقة قرابة مباشرة مع أفراد أسرته، مما يشكل وحدة أسرية قائمة على الروابط العائلية.
- **الأســر غير العائلية:** تضــم هذه الفئة أســرا لا يكون أفرادها مرتبطين بعلاقة قرابة مباشــرة مع رب الأســرة، أو تكون العلاقة بينهم غير قائمة على التشــكيلة العائلية التقليدية.

1. البنى الأسرية في المسار العائلي (الأسر ذات النواة العائلية)

تُحدد البنية الأسرية داخل هذا المسار استنادًا إلى عدد الأنوية المكونة للأسرة، وذلك وفقًا للتصنيفات الآتية:

- **البنية الأسرية البسيطة:**

تتكون الأسرة من نواة واحدة فقط، تضم رب الأسرة وأفراد أسرته المباشرين، دون وجود أنوية فرعية أخرى.

- **البنية الأسرية الموسعة – النوع الأول:**

تحتوي الأسرة على نواة واحدة، مع وجود أفراد إضافيين لا يشكلون وحدة أسرية مستقلة داخلها، مثل الأجداد أو الأقارب غير المباشرين (عم، خال، ابن العم ...).

- **البنية الأسرية الموسعة – النوع الثاني:** تضم الأسرة نواتين اثنتين، بحيث تتكون من نواة رب الأسرة بالإضافة إلى عائلة ثانوية مستقلة داخل نفس المسكن.

- **البنية الأسرية المركبة:**

تتألف الأسرة من ثلاث أنوية أسرية فأكثر، حيث تشمل نواة رب الأسرة إلى جانب عائلتين ثانويتين أو أكثر تعيشان ضمن الوحدة السكنية ذاتها.

2. البنى الأسرية في المسار غير العائلي (الأسر ذات النواة غير العائلية)

في هذا المسار، يتم تحديد البنية الأسرية استنادًا إلى طبيعة النواة التي تتكون منها الأسرة، وذلك وفقًا لما يلي:

- **أسرة ذات فرد واحد:**

تتألف من نواة واحدة فقط مكونة من فرد واحد يعيش بمفرده دون أي ارتباطات أســـرية مباشرة.

- **أسرة دون تركيبة عائلية:**

تتشـكل من نواة واحدة تضـم عدة أفراد لا يجمعهم تكوين عائلي واضـح، مثل الأفراد الذين يتشاركون السكن دون وجود علاقة قرابة بينهم.

- **أسر أخرى:**

تتكون من نواتين أو أكثر، بحيث تكون النواة الأســـاســـية غير عائلية ولكنها تحتوي على عائلة ثانوية واحدة على الأقل.

3.1.5.3 تصنيف التراكيب العائلية للأسر

تم تحديد التراكيب العائلية للأسر وفق مجموعة من المعايير الأساسية التي تشمل:

- نوع النواة الأساسية للأسرة، سواء كانت عائلية أو غير عائلية.
- علاقة الأفراد غير الأساسيين برب الأسرة، وذلك بهدف تحديد طبيعة الترابط العائلي أو غيابه.

تم إعداد جدول تفصيلي يوضح مختلف التراكيب العائلية وفق هذه المحددات، مما يسهم في تقديم رؤية واضحة وشاملة للبنية الأسرية في المجتمع المدروس.

جدول 3. 4: تصنيفات التراكيب العائلية للأسر الجزائرية

نوع النواة الأساسية (نواة رب الأسرة)	عدد الانوية	رب العائلة لكل نواة ثانوية (او الشخص المعزول)	التركيبة العائلية
نواة عائلية	1	/	تركيبة بسيطة
	2 فأكثر	أصل	متصاعدة
		فرع	متنازلة
		اخ/ أخت	عرضية
		أصل، فرع، او أخ/ أخت	مركبة
		أفراد أخرين	أخرى
نواة غير عائلية	1	/	عديمة التركيبة
	2 فأكثر	أصل	متصاعدة
		فرع	متنازلة
		اخ/ أخت	عرضية
		أصل، فرع، او أخ/ أخت	مركبة
		أفراد أخرين	أخرى
المصدر: من اقتراح الباحث			

يتم تحديد التركيبة العائلية للأسرة بناءً على نوع النواة الأساسية، وما إذا كانت عائلية أو غير عائلية، بالإضافة إلى وجود أفراد آخرين داخل الأسرة وعلاقتهم برب الأسرة. وقد تم تصنيف التراكيب العائلية وفقًا للمعايير التالية:

1. الأسرة عديمة التركيبة العائلية:

إذا كانت الأسرة تحتوي على نواة واحدة غير عائلية، أي أن الأفراد المكونين لها لا تربطهم علاقة أسرية مباشرة.

2. التركيبة العائلية البسيطة:

إذا كانت الأسرة مكونة من نواة واحدة عائلية فقط، حيث تضم رب الأسرة وشريكه (إن وُجد) وأبناؤهما دون وجود أي أفراد إضافيين.

3. التركيبة العائلية التصاعدية:

إذا كانت الأسرة تحتوي على نواة أساسية عائلية بالإضافة إلى أحد الأصول (مثل الأب أو الأم)، أو إذا كانت الأسرة تضم نواة عائلية أساسية بالإضافة إلى نواة أخرى أو أكثر يكون فيها رب العائلة أصلاً لرب الأسرة (مثل الجد أو الجدة).

4. التركيبة العائلية التنازلية:

إذا كانت الأسرة تضم نواة أساسية عائلية بالإضافة إلى حفيد أعزب، أو إذا كانت تحتوي على نواة عائلية أساسية إلى جانب نواة أخرى أو أكثر يكون فيها رب العائلة فرعًا لرب الأسرة (مثل الابن المتزوج وأسرته).

5. التركيبة العائلية العرضية:

إذا كانت الأسرة مكونة من نواة أساسية عائلية بالإضافة إلى أخ أعزب، أو إذا كانت تتضمن نواة عائلية أساسية إلى جانب نواة أخرى أو أكثر يكون فيها رب العائلة أخًا لرب الأسرة.

6. التركيبة العائلية المركبة:

إذا كانت الأسرة تضم نواة أساسية عائلية بالإضافة إلى أصل، أخ، أو حفيد أعزب، أو إذا كانت تتألف من نواة أساسية عائلية إلى جانب نواتين أو أكثر، حيث يكون رب العائلة فيها أصلاً، فرعًا، أو أخًا لرب الأسرة.

7. تراكيب عائلية أخرى:

تشـــمل جميع التراكيب العائلية التي لا تندرج تحت الفئات المذكورة أعلاه، حيث تتضـــمن ترتيبات أسرية غير تقليدية أو أشكالًا خاصة من التعايش الأسري.

شكل 3. 2 مخطط توضحي لكيفية بناء التراكيب العائلية للأسر

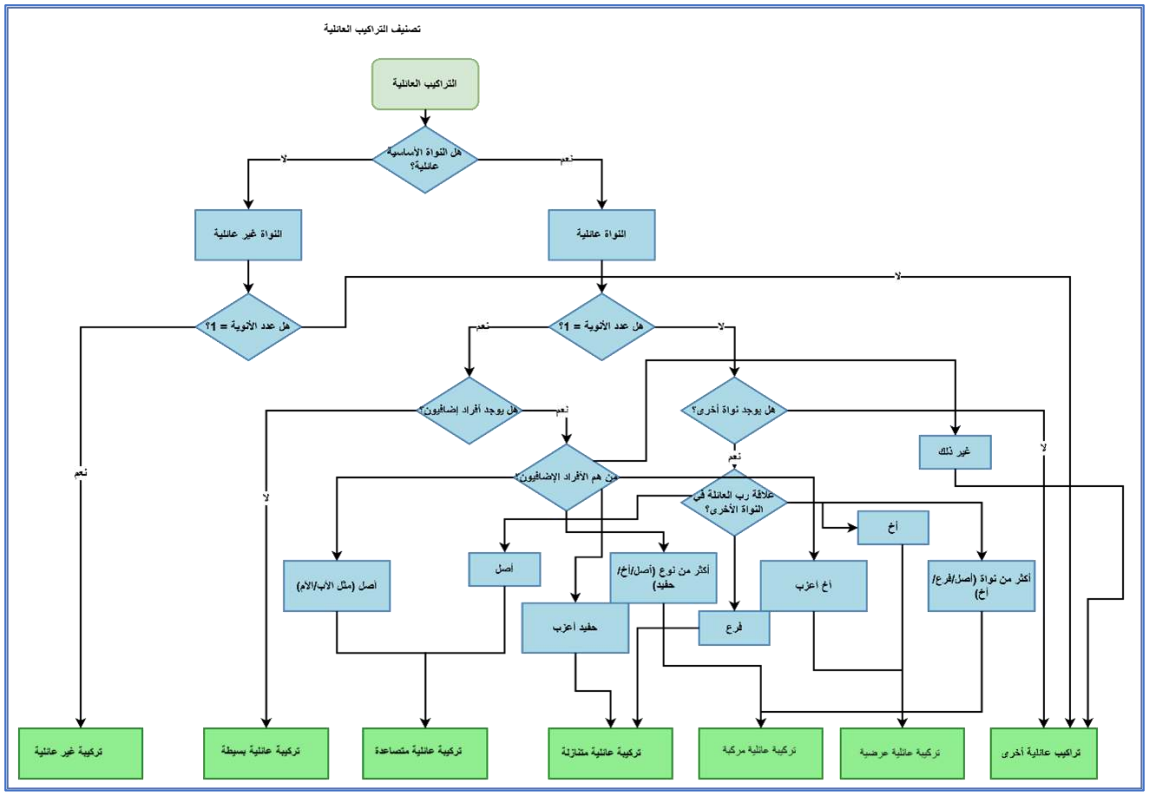

المصدر: من اقتراح الباحث

4.1.5.3 البناء البرمجي للبنية الأسرية باستخدام SPSS

يعرض هذا الجزء، المنهجية الإجرائية المعتمدة في معالجة وتحليل بيانات أفراد الأسـرة باسـتخدام برنامج SPSS، وذلك بهدف بناء مؤشـرات دقيقة للبنية العائلية داخل الوحدة المنزلية، وتصنيف الأنماط الأسرية وفق معايير كمية.

1. متغيرات التعريف وتحضير المعطيات

تبدأ الخطوات التحليلية بتحميل البيانات الأصـلية وإنشـاء معرفات فريدة لكل من الفرد والأسـرة. يُسـتخدم متغير id لتعريف كل فرد بتمييزه عن غيره داخل العينة، بينما يحدد iden_men الأسرة كوحدة سكنية.

كود SPSS المستخدم:

```
COMPUTE id = HH1 * 10 ^ 4 + HH2 * 10 ^2 + HL1.
COMPUTE iden_men = HH1 * 10 ^ 2 + HH2.
```

يعتمد هذا الترميز على دمج ثلاث مكونات رقمية:

- HH1: رقم العنقود
- HH2: رقم الأسرة داخل العنقود
- HL1: رقم الفرد داخل الأسرة

وبذلك يُكفل التتبع الدقيق للفرد والأسرة خلال جميع مراحل البناء.

2. ترتيب المعطيات

قبل الاشـتقاق السـياقي، يُرتب الأفراد داخل كل أسـرة حسـب المعرفات. يُعتبر هذا الترتيب ضروريًا لتطبيق الدوال LAG وLEAD التي تعتمد على التسلسل.

```
SORT CASES BY iden_men HL1.
```

هذا يسمح لاحقًا باشتقاق خصائص الشخص التالي أو السابق ضمن الترتيب الطبيعي للأسرة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحديد الروابط الديناميكية داخل الأسرة (مثل العلاقة بين الأب وابنه أو بين الإخوة).

3. اشتقاق خصائص الشخص الموالي باستخدام LEAD

في هذه المرحلة، يتم استخدام دالة LEAD لاستخلاص معلومات الفرد التالي ضمن الترتيب داخل الأسرة. يشمل ذلك صلة القرابة (HL3_p)، الحالة الزواجية (HL6B_p)، والجنس (HL4_p).

```
CREATE /HL3_p = LEAD(HL3, 1).
CREATE /HL6B_p = LEAD(HL6B, 1).
CREATE /HL4_p = LEAD(HL4, 1).
```

هذه الخطوة مهمة لتحليل السياقات الأسرية الديناميكية، مثل الحالات التي يعيش فيها الابن المتزوج مع والديه أو مع أطفاله، وتساعد في تحديد الأدوار داخل الأسرة.

4. تحويل صلة القرابة إلى متغيرات ثنائية

لأغراض التحليل الكمي، يتم تحويل متغير HL3 إلى مجموعة من المتغيرات الثنائية تمثل كل نوع من العلاقات الممكنة مع رب الأسرة (مثل: زوج، ابن، حفيد، والد...).

```
SPSSINC CREATE DUMMIES VARIABLE=HL3 ROOTNAME1=hl3 /OPTIONS
ORDER=A USEVALUELABELS=YES USEML=YES OMITFIRST=NO.
```

يسهل هذا التحويل احتساب مؤشرات البنية العائلية لاحقًا، مثل عدد الأبناء أو عدد الإخوة، ويُعد من أهم الأدوات في تحليل العلاقات داخل الأسرة.

5. حساب المؤشرات العائلية باستخدام AGGREGATE

باســـتخدام دالة AGGREGATE، يتم حســـاب مؤشـــرات تمثل وجود أفراد بعلاقات قرابة مختلفة داخل الأسرة. يُحسب على سبيل المثال وجود أبناء، أحفاد، إخوة، آباء...

```
/BREAK=iden_men
/any_fils_fille=MAX(hl3_3)
/any_petit_enfant=MAX(hl3_5)
/any_frere_soeur=MAX(hl3_8)
/N_totalsize=N.
```

توفر هذه المؤشرات نظرة كمية حول مكونات الأسرة، وتُستخدم لاحقًا في تحديد نمط الأسرة أو العائلة.

6. تحديد رب العائلة (CF)

يُعد تحديد رب العائلة خطوة محورية في التحليل. يُنشأ المتغير CF لتحديد ما إذا كان الفرد هو رب الأسـرة الرئيسـي (CF=1) أو رب عائلة فرعية ضـمن الأسـرة (CF=2)، أو ليس رب عائلة (CF=0). يتم ذلك بناءً على شـروط معقدة تشـمل صـلة القرابة، الجنس، الحالة الزواجية، وترتيب الأفراد داخل الأسرة.

```
* تحديد رؤساء العائلات الثانوية (CF=2)

IF (LAG(CF) <>2 AND (
(hl3_3=1 AND HL6B=2 AND HL3_p = 4 AND HL6B_p=2) |
(hl3_3=1 AND (HL6B=3 | HL6B=4 | HL6B=5) AND (HL3_p =5) AND HL6B_p<2)
|
..... (شروط أخرى) ....
|
(hl3_13=1 AND (HL6B=3 | HL6B=4 | HL6B=5) AND (HL3_p = 5 or HL3_p
=13) AND HL6B_p<2)
)) CF=2.
EXECUTE.
```

تساعد هذه الخطوة في التمييز بين الأنوية العائلية الفرعية داخل نفس الوحدة الأسرية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحليل التكوين الأسري.

7. ترقيم الأفراد والعائلات داخل الأسرة

بعد تحديد CF، يتم اســـتخدام HL1_f لترقيم الأفراد داخل العائلة، ثم HL2a_f لترقيم العائلات داخل الأسرة، وذلك باستخدام دوال LAG وشروط منطقية تعتمد على CF.

```
COMPUTE HL1_f = CF.
IF CF = 2 HL1_f = 1.
IF CF = 0 HL1_f = LAG(HL1_f) + 1.
```

ثم يتم اشتقاق HL2a_f بنفس المنهجية لتحديد رقم كل عائلة داخل الأسرة، ويُحسب Nbr_f كمؤشر لعدد العائلات.

8. بناء الأنوية الأسرية وتحليلها

يُستخدم المتغير Noyau1 لتحديد نواة كل فرد داخل الأسرة. إذا كان CF=0، يتم استخدام LAG(Noyau1) للحفاظ على نفس النواة، أما إذا كان CF=2، فتُنشأ نواة جديدة.

```
COMPUTE Noyau1 = HL1_f.
IF CF = 0 Noyau1 = LAG(Noyau1).
IF CF = 2 Noyau1 = LAG(Noyau1) + 1.
```

ثم يُشتق المتغير men_t1 لتحديد ما إذا كانت النواة أساسية (تضم زوجين أو والد/ابن)، ويُحسب عدد الأنوية N_Noyau1.

9. اشتقاق المتغيرات التصنيفية

في هذه المرحلة، يتم اشتقاق مجموعة من المتغيرات التصنيفية التي تُستخدم لتحديد نمط البنية العائلية داخل الأسرة، وهي خطوة مركزية في تحليل التكوين الأسري.

- cf_type: يمثل العلاقة بين رب العائلة ورب الأسرة.

يُحسب هذا المتغير اعتمادًا على قيمة CF ونوع العلاقة من خلال hl3_3، hl3_4، hl3_6، HL3_p وغيرها.

مثال على الشروط:

```
IF (CF=2 AND hl3_3=1) cf_type = 23.
```

cf_type = 23 : يمثل رب عائلة وفي نفس الوقت ابن لرب الاسرة.

- **متغير stru_f:** يعكس اتجاه التركيبة العائلية ودرجة تعقيدها.

يُشـــتق هذا المتغير بناءً على مجموعة من المؤشـــرات (cf_type_21 إلى cf_type_29) ووجود نواة أساسية.

مثال:

```
COMPUTE stru_f = 0.
IF (stru_f = 0
AND cf_type_21= 1
AND cf_type_23= 0
AND cf_type_24= 0
AND cf_type_26= 0
AND cf_type_28= 0
AND Menage_T1=1) stru_f = 1 .
```

شرح البناء البرمجي:

إذا كانت الاسـرة تحتوي على رب عائلة هو نفسـه رب الاسـرة وعدم وجود أي رب عائلة اخر مهما كان نوعه فان قيمة المتغير stru_f = 1 أي تشير بنية عائلية غير متفرعة

```
F (stru_f = 0
AND cf_type_21= 1
AND cf_type_23= 0
AND cf_type_24= 0
AND cf_type_26= 1
AND cf_type_28= 0) stru_f = 6.
```

شرح البناء البرمجي:

إذا كانت الاسرة تحتوي على رب عائلة هو نفسه رب الاسرة وكذلك وجود رب عائلة اخر يمثل أصـل لرب الاسـرة، وعدم وجود أي رب عائلة اخر مهما كان نوعه فان قيمة المتغير stru_f = 6 أي تشير بنية عائلية متفرعة نحو الأعلى.

• MTYPE_G: يصنف نوع الأسرة العامة (ذات فرد واحد، بسيطة،مركبة...).

يرتبط هذا المتغير بعدد الأفراد (N_totalsize)، عدد العائلات (Nbr_f)، ونوع النواة.

مثال:

```
IF (N_totalsize=1) MTYPE_G = 1.
```

الشرح: اذا كان عدد افراد الاسرة يساوي 1 فتكون البنية الاسرية: اسرة ذات الفرد الواحد

```
IF (MTYPE_G = 7
AND Menage_T1=0
AND cf_type_23= 0
AND cf_type_24= 0
AND cf_type_26= 0
AND cf_type_28= 0
AND cf_type_29= 0
AND Nbr_f=1(
MTYPE_G = 2.
```

الشرح : اذا كان كانت الاسرة لاتحتوي على نواة عائلية (Menage_T1=0)و لا تحتوي على أي رب عائلة مهما كان نوعه فان البنية الاسرية من نوع اسرة بدون تركيبة عائلية.

•**متغير COMP_F:** يحدد التركيبة العائلية داخل الوحدة الأسرية.

تُستخدم شروط مركبة تشمل البنية العامة للأسرة والعلاقات بين الأجيال لتحديد ما إذا كانت الأسرة بسيطة، متصاعدة، متنازلة، إلخ.

• struc_comp: متغير تركيبي يجمع بين نوع الأسرة وتركيبتها العائلية في رمز ثنائي.

يُســـتخدم لتمييز دقيق بين الأنماط الفرعية (مثل: زوج وزوجة مع أطفال = 32، أرملة مع أبناء = 34...).

يُحسب عبر دمج قيمتي MTYPE_G وCOMP_F في سلسلة واحدة.

```
string struc_comp (a2).
```

```
compute struc_comp = concat (string (MTYPE_G, f1), string (COMP_F,
f1)).
```

10. تصنيف نماذج الأسر الفرعية

بعد بناء المتغيرات التصنيفية، يتم تحديد النمط التفصيلي لكل أسرة فرعية باستخدام المتغير struc_comp. يُشتق هذا المتغير انطلاقًا من MTYPE_G وCOMP_F، ثم يُعدل وفق شروط دقيقة تعكس النمط الأسري الواقعي.

مثال:

```
IF (N_totalsize = 1 AND any_chef_etat = 5 AND any_chef_sexe = 2) struc_comp = '12.'
```

يمثل هذا النمط أرملة تعيش بمفردها.

تشمل التصنيفات أيضًا أنماطًا مثل:

- زوجان بدون أبناء (رمز 31)
- أرملة مع أبنائها (رمز 34)
- إخوة عزاب يعيشون معًا (رمز 21)
- رجل أعزب مع حفيد (رمز 24)

وغيرها من التوليفات المصنفة بناءً على العلاقات الأسرية الفعلية داخل الوحدة السكنية.

11. التحقق الإحصائي ومراجعة التصنيفات

تُستخدم في نهاية المعالجة أدوات التحقق مثل CROSSTABS وFREQUENCIES لمراجعة منطقية التصنيفات المتولدة، ومراقبة وجود قيم مفقودة أو متضاربة. هذا يسمح بتصحيح أو تحسين القواعد التصنيفية إذا لزم الأمر.

```
CROSSTABS /TABLES=HL2a_f BY CF /CELLS=COUNT.
FREQUENCIES VARIABLES=struc_comp.
```

يُعد هذا التحقق خطوة أساسية لضمان صلاحية البيانات وتحسين موثوقية النتائج في التحليل النهائي.

يظهر هذا العمل المنهجي كيف يُمكن من خلال برمجية SPSS بناء شبكة تحليلية دقيقة للنماذج الأسرية، باستخدام متغيرات مشتقة تعكس العلاقات الداخلية ومكونات الأنوية. يمثل هذا الكود نموذجًا تطبيقيًا متكاملًا لترجمة المفاهيم النظرية المتعلقة بالتركيب الأسري إلى خطوات قابلة للتحليل الكمي. يتيح هذا النهج توصيفًا دقيقًا للهياكل الأسرية في المجتمع[1].

5.1.5.3 التصنيفات الفرعية للأسر

يحتوي كل صنف عام من الأسر على مجموعة من الأصناف الفرعية يتم تحديدها حسب:

- التركيبة العائلية للأسرة
- خصائص رب الأسرة (مثل الجنس والحالة الزواجية)
- طبيعة الأنوية الأحادية داخل الأسرة

وقد تم استخراج الأصناف الفرعية وإجراء التعديلات المناسبة بما يتوافق مع خصائص المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6)، حيث تم توضيح هذه النتائج في **الجدول 3. 5.**

[1] الكود البرمجي الكامل المستخدم في تحليل البيانات متوفر عند الطلب عبر مراسلة الباحث.

جدول 3. 5: مقترح التصنيفات العامة والفرعية للأسر الجزائرية

البنية الأسرية الرئيسية	رمز البنية الأسرية الفرعية	البنية الأسرية الفرعية
أسرة ذات فرد واحد*	1A	أرمل.
	1B	أرملة.
	1C	مطلق أو منفصل.
	1D	مطلقة أو منفصلة.
	1E	أعزب أو حالة زواجية غير محددة.
أسرة عديمة التركيبة العائلية*	2A	إخوة وأخوات.
	2B	رب أسرة مع أحد الأصول.
	2C	رب أسرة مع أحد الأصول وإخوة وأخوات عزاب.
	2D	رب أسرة مع أحفاده.
	2E	رب أسرة مع أحفاده وإخوة وأخوات عزاب.
	2F	عزاب تربطهم قرابة أخرى.
	2G	أفراد عزاب بدون أي رابط قرابة.
	2H	أخرى.
أسرة بسيطة *	3A	زوج وزوجة
	3B	زوج وزوجة مع أولاد
	3C	أرمل مع أولاد
	3D	أرملة مع اولاد
	3E	مطلق او منفصل مع أولاد
	3F	مطلقة او منفصلة مع أولاد
	3G	أسر بسيطة أخرى
أسرة موسعة من النوع الأول	4A	أسرة متصاعدة: أسرة بسيطة مع أحد الاصول
	4B	أسرة متنازلة: أسرة بسيطة مع فروع (أحفاد)
	4C	أسرة عرضية: أسرة بسيطة مع إخوة وأخوات عزاب
	4D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة: أسرة بسيطة مع أحد الأصول وإخوة وأخوات عزاب او فروع
	4E	أسرة أخرى: أسرة بسيطة مع أفراد آخرين
أسرة موسعة من النوع الثاني	5A	أسرة متصاعدة: أسرة بسيطة مع عائلة لأصول
	5B	أسرة متنازلة: أسرة بسيطة مع عائلة لفروع
	5C	أسرة عرضية: أسرة بسيطة مع عائلة لأخ أو أخت
	5D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة
	5E	أسرة أخرى: أسرة بسيطة مع عائلة لفرد آخر
أسرة مركبة	6A	أسرة متصاعدة: أسرة موسعة 2 متصاعدة مع عائلة أخرى لأصول.
	6B	أسرة متنازلة: أسرة موسعة 2 متنازلة مع عائلة أخرى او أكثر لفروع.
	6C	أسرة عرضية: أسرة موسعة 2 عرضية مع عائلة أخرى او أكثر لأخ أو أخت.
	6D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة: أسرة موسعة 2 زائد تركيبة غير متجانسة من العائلات الأخرى
	6E	أسرة مركبة أخرى من غير المذكورين سابقا.
أسرة أخرى	7A	أسرة متصاعدة: أسرة يرأسها رب أسرة أعزب تضم عائلة لأصل
	7B	أسرة متنازلة: أسرة يرأسها رب أسرة أعزب تضم عائلة ل فرع
	7C	أسرة عرضية: أسرة يرأسها رب أسرة أعزب تضم عائلة لأخ
	7D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة
	7E	أسرة أخرى من غير المذكورين سابقا.

المصدر: من اقتراح الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات MICS6

* تم الاحتفاظ بنفس البنى الفرعية في الجدول 3. 5 بالنسبة للأسر ذات الانوية الاحادية

تم تصنيف الأصناف الفرعية استنادًا إلى عاملين رئيسيين:

الأصناف العامة للأسر والتي تشمل سبعة (07) أنماط من البنى الأسرية.

التراكيب العائلية والتي تضم ستة (06) أنماط أساسية.

بناءً على هذه العوامل، تم تقسيم كل بنية أسرية إلى ستة أصناف فرعية، بدءًا من البنية الموسعة (مثل الأسرة البسيطة من النوع الأول). غير أن بعض البنى الأسرية – الثلاث الأولى–، وهي:

- الأسرة ذات الفرد الواحد
- الأسرة عديمة التركيبة العائلية
- الأسرة البسيطة

لا تخضع لنفس معايير التصنيف الفرعي المعتمدة لبقية الأصناف، نظرًا لخصوصية تكوينها وعدم احتوائها على أنوية متعددة أو تركيبات معقدة.

لذلك، تم اعتماد تصنيفات الفرعية خاصة، مشابه تقريبا لما تم وضعه في دراسات سابقة، مع إجراء تعديلات طفيفة لضمان ملاءمتها مع طبيعة البيانات الخاصة بـــ المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6).

بالاستعانة بالجدول 3. 5، تم انشاء مخطط أسري لكل البنى الأساسية بما فيها نماذج عن كل البنى الفرعية المحتملة، تم تلخيصها فيما يلي:

جدول 3. 6: قائمة الرموز المستعملة في المخطط الأسري

يرمز إلى	الشكل
رمز الأسرة	
نواة عائلية	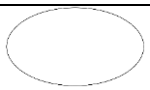
نواة غير عائلية	
ذكر	
انثى	
شخص (جنس غير محدد)	
علاقة زوجية	
علاقة أخوة	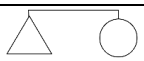
علاقة غير معرفة) علاقة قرابية أخرى)	
أرمل	
أرملة	
مطلقة او منفصلة	
مطلق او منفصل	
أرمل مع الأبناء	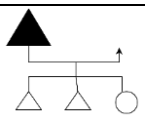
أرمل مع أحفاده	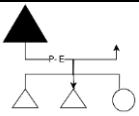

المصدر: من اقتراح الباحث

شكل 3. 3: مخطط الأسرة ذات الفرد الواحد.

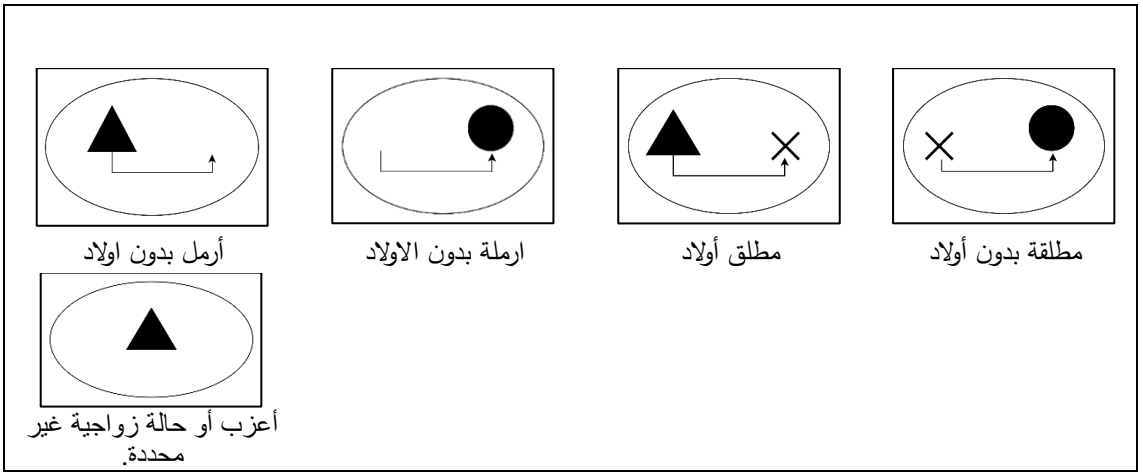

المصدر: من اقتراح الباحث

يشير الشكل 3. 2، إلى تنوع تكوينات الأسرة ذات الفرد الواحد، وهي أسر لا تضم سوى شخص واحد بصفته ربّ الأسرة، دون وجود أفراد آخرين في المسكن.

وتُجسّد هذه الفئة مجموعة من الوضعيات الاجتماعية التي تُحدّدها الحالة الزوجية للفرد.

فعلى سبيل المثال، يُمثل الرمز ▲ داخل إطار بيضاوي مع سهم إلى الأعلى حالة أرمل بدون أولاد، بينما تُعبّر الدائرة السوداء ● مع نفس السهم عن حالة أرملة بدون أولاد.

وتُشير الرموز ▲ أو ● مرفقة بعلامة × إلى مطلق أو مطلقة بدون أولاد.

أما وجود الرمز ▲ أو ● بدون أي روابط، فيدل على أعزب أو فرد في وضعية زواجية غير محددة.

وتُعد هذه الفئة من الأسر مؤشرًا واضحًا على التحولات الاجتماعية والديموغرافية في المجتمعات الحديثة، خصوصًا مع تزايد نسب العزوبة، الطلاق، أو الترمل، ما يعكس انتشار نمط العيش الفردي خارج الأطر الأسرية التقليدية.

شكل 3. 4: مخطط الأسرة عديمة التركيبة العائلية

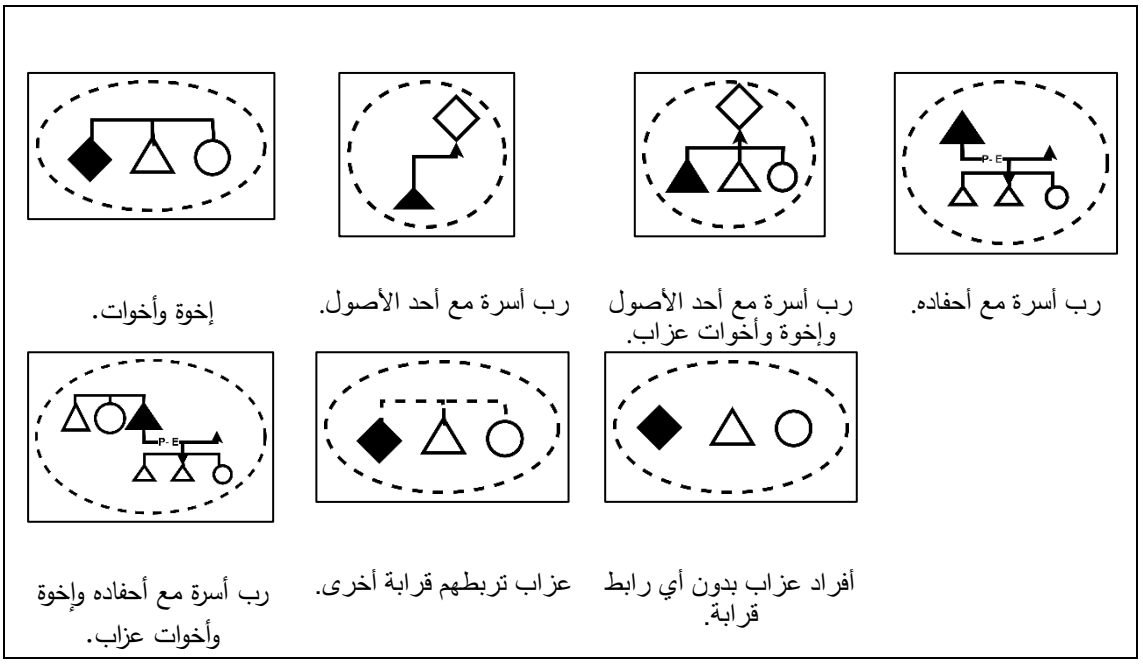

المصدر: من اقتراح الباحث

يعكس هذا الشكل تنوع أنماط التعايش الأسري خارج البناء العائلي الكلاسيكي، حيث تُكوَّن الأسرة من أفراد لا تربطهم علاقة زواجية أو علاقة والدية مباشرة.

يُظهر الشكل مجموعة من التكوينات مثل:

رب أسرة مع أحد الأصول (الأب أو الأم أو جد...).

رب أسرة مع أحد الأصول وإخوة وأخوات عزاب، ما يدل على تكتل عائلي بدون شريك أو نسل مباشر.

رب أسرة مع أحفاده، حيث يُشير إلى حالة يكون فيها الجيل الأوسط (الآباء) غائبًا.

رب أسرة مع أحفاده وإخوته وأخواته، وهي تركيبة مركبة وغير تقليدية.

عزاب تربطهم قرابة أخرى، كالأقارب من الدرجة الثانية (أبناء عم، خال...)، دون وجود بنية أسرية واضحة.

أفراد عزاب بدون أي رابط قرابة، يُجسدون مساكنة لأغراض عملية، كالسكن الطلابي أو الهجرة.

وتُعد هذه الأنماط تعبيرًا عن ظروف اجتماعية أو اقتصادية فرضت أشكالًا بديلة للعيش المشترك، وتُعبر عن تحولات في علاقات القرابة، وتآكل النموذج الأسري الكلاسيكي.

شكل 3. 5: مخطط الأسرة بسيطة.

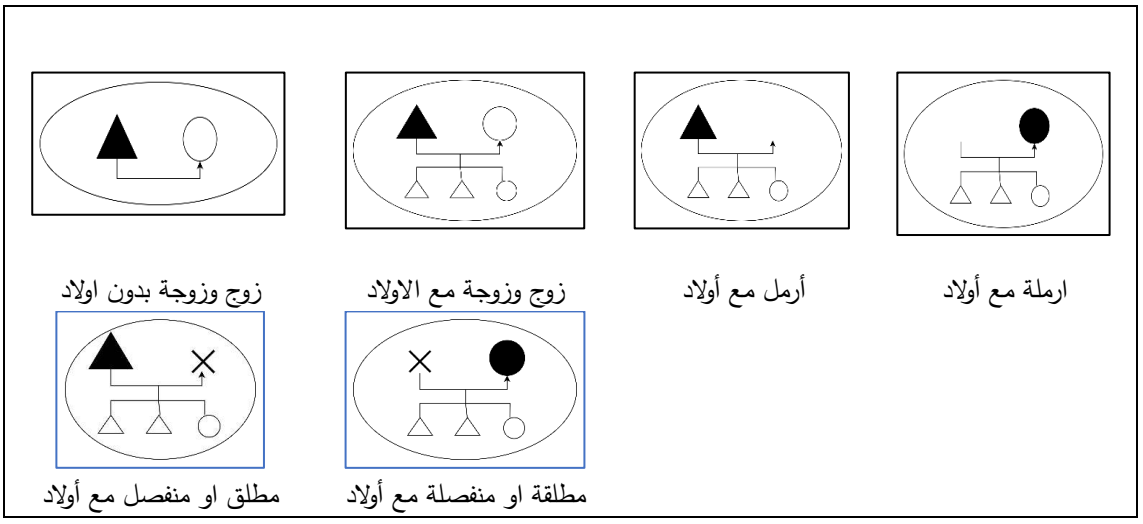

المصدر: من اقتراح الباحث

يُبيّن الشكل 3. 4 صورًا مختلفة للأسرة البسيطة، وهي الأكثر اقترانًا بالنموذج التقليدي للأسرة النواة.

تشمل الأسرة البسيطة التكوينات الآتية:

زوج وزوجة بدون أولاد، ويمثلان نواة زواجية فقط.

زوج وزوجة مع الأولاد، وهي الصورة الكاملة للنواة العائلية.

أرمل أو أرملة مع أولاد، حيث يغيب أحد الوالدين نتيجة الوفاة، ويستمر الآخر في رعاية الأبناء.

مطلق أو مطلقة مع أولاد، وهي حالة انحلال العلاقة الزواجية مع اســـتمرار العلاقة الأبوية داخل الأسرة.

وتعكس هذه الأنماط حضورًا مستمرًا للنواة العائلية، رغم بعض المتغيرات كالفقد أو الطلاق، وتُظهر قدرة هذه الأسر على الاستمرار ككيانات قائمة رغم التحولات في البنية الزواجية.

شكل 3. 6: مخطط الأسرة الموسعة من النوع الأول.

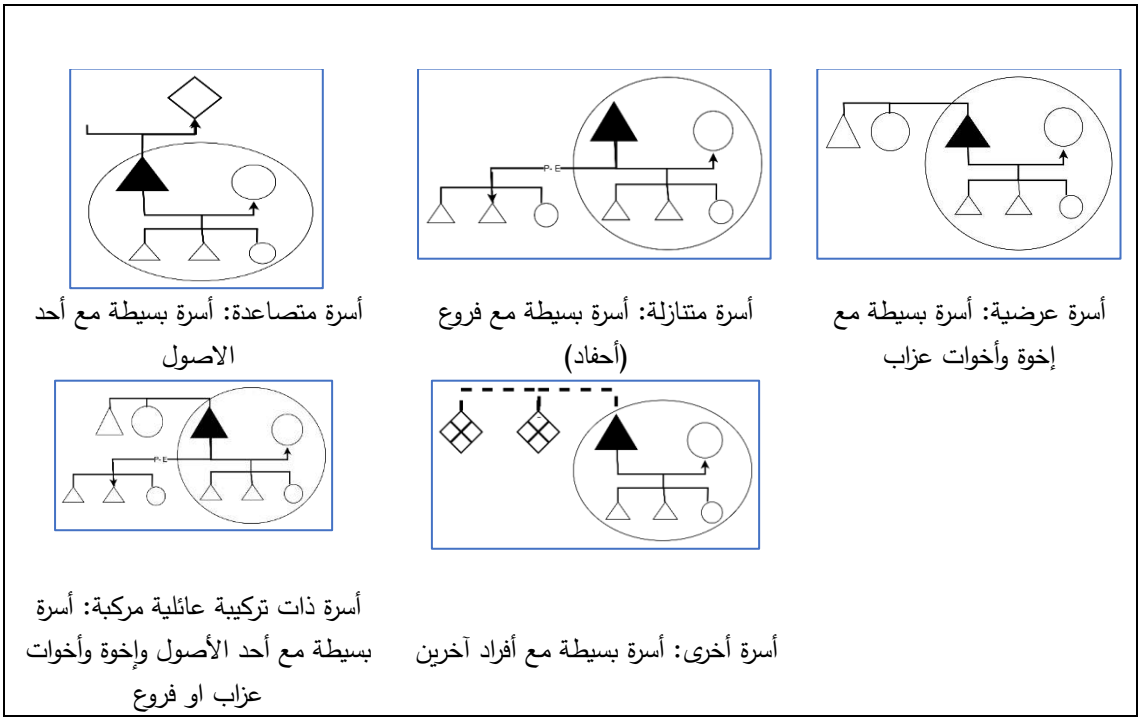

المصدر: من اقتراح الباحث

يُقدم الشـكل 3. 5 نماذج لأسـر بسـيطة تحوّلت إلى أسـر موسـعة عبر انضـمام أقارب مباشرين أو أفراد من العائلة الممتدة؛ تتضمن الأنماط التالية:

أسرة عرضية: أسرة بسيطة أُضيف إليها إخوة أو أخوات عزاب.

أسرة متصاعدة: تضم أحد الأصول (أب أو أم او جد...).

أسرة متنازلة: تضم الأحفاد دون وجود آبائهم.

أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة: تضم الأسرة البسيطة مع أصول أو إخوة وأخوات أو فروع في آنٍ واحد.

أسرة أخرى: أسر بسيطة بالإضافة الى أفراد اخرين غير محددين.

وتدل هذه التكوينات على نمط تعايش يُوازن بين الأســـرة النواة والممتدة، وقد يرتبط بأدوار الرعاية داخل العائلة أو بأوضاع سكنية واقتصادية مشتركة.

شكل 3. 7 : مخطط الأسرة الموسعة من النوع الثاني

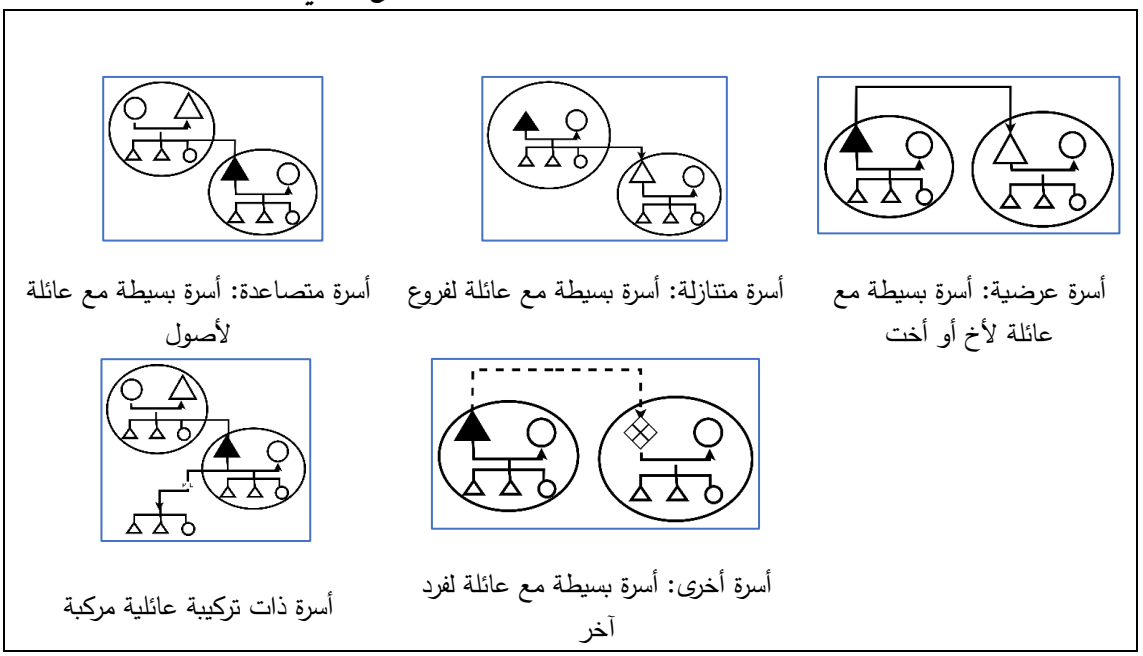

المصدر: من انجاز الباحث

يُمثل الشكل 3. 6 درجة أعلى من التعقيد، حيث تتداخل الأسرة البسيطة مع عائلة مستقلة أخرى داخل نفس الوحدة؛ تشمل الأنماط:

- أسرة عرضية: أسرة بسيطة تعيش مع عائلة لأخ أو أخت.
- أسرة متصاعدة: أسرة بسيطة تعيش مع عائلة لأحد الأصول.
- أسرة متنازلة: أسرة بسيطة تعيش مع عائلة لأحد الفروع.

- أسـرة ذات تركيبة مركبة: أسـرة بسـيطة تعيش مع عائلة لفرع او أصـل او اخ، مع وجود افراد اخرين اما فرع او اخ او أصل.
- أسرة أخرى: تضم عائلة لفرد آخر غير مصنف.

تعكس هذه الأسـر تكثفًا في التكوين العائلي داخل نفس المسـكن، وغالبًا ما ترتبط بظروف معيشية ضاغطة أو تماسك اجتماعي طويل الأمد.

شكل 3. 8: مخطط الأسرة المركبة.

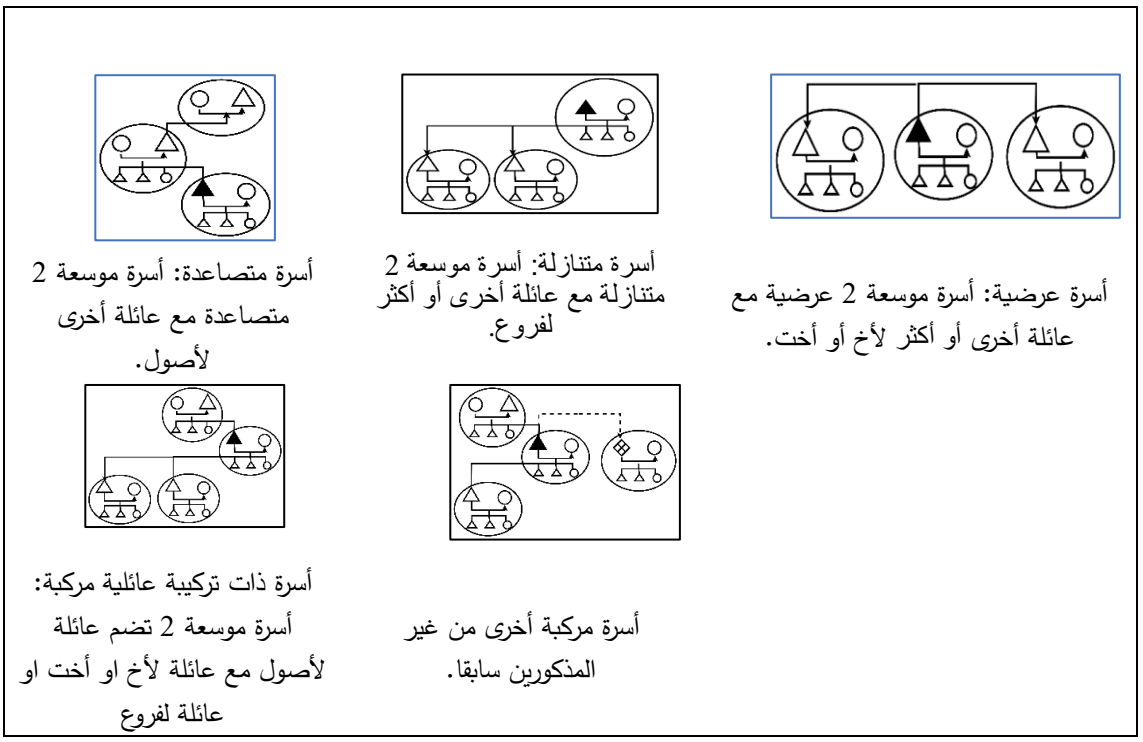

المصدر: من انجاز الباحث

تمثل الأسرة المركبة أكثر الأشكال تعقيدًا، حيث تضـم تركيبات أسرية متداخلة تجمع أكثر من نوع من العلاقات والعائلات داخل نفس الإطار.

تشمل الأنماط:

أسرة عرضية: أسرة موسعة مع عائلة لأخ أو أخت، أو أكثر.

أسرة متنازلة: أسرة موسعة مع عائلة لفروع، أو أكثر.

أسرة متصاعدة: أسرة موسعة مع عائلة لأصول، أو أكثر.

أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة: أسرة موسعة تضم عائلة لأصول مع عائلة لأخ أو أخت أو عائلة لفروع.

أسرة مركبة أخرى من غير المذكورين سابقًا.

تُجسد هذه التكوينات حالات استثنائية من التعايش المكثف، تنشأ من تعدد العائلات ضمن المنزل الواحد، وقد تكون ناتجة عن الاضـطرار الاقتصـادي أو التقاليد المحلية في التجمع العائلي المتعدد.

شكل 3. 9: مخطط الأسرة من نوع أسرة أخرى.

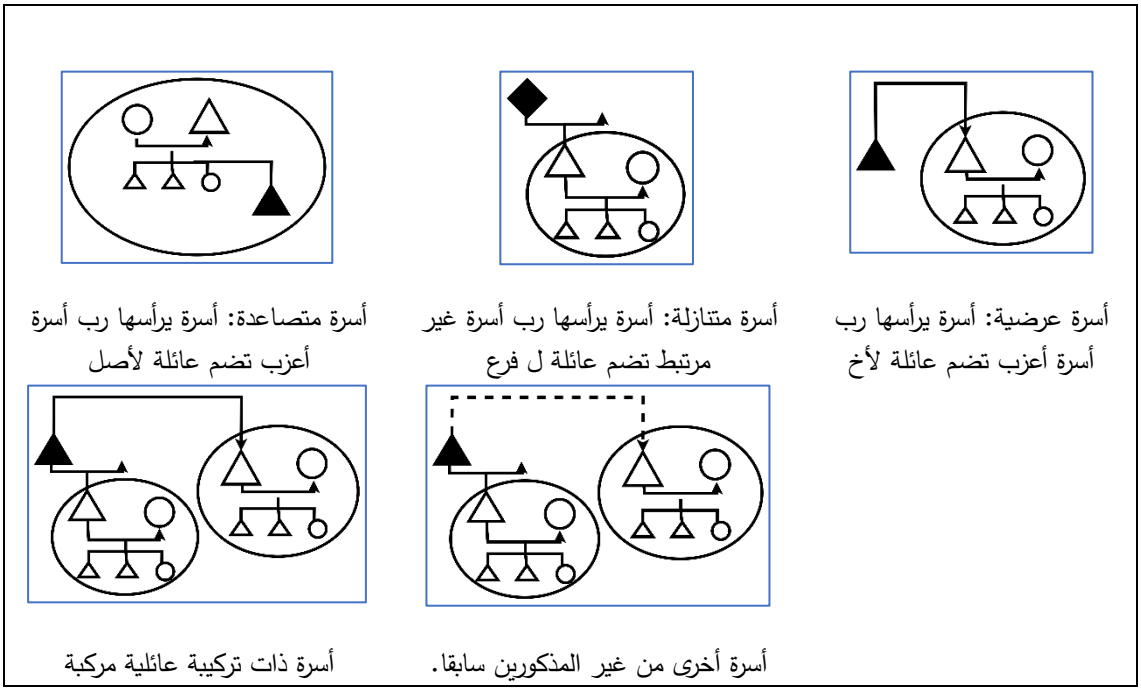

المصدر: من انجاز الباحث

يقدم الشكل 3. 9 أنماطًا أسرية غير تقليدية لا تتبع التصنيفات السابقة، وتتميز برب أسرة أعزب يرأس تكوينات فرعية. تشمل:

أسرة عرضية: رب أسرة أعزب مع عائلة لأخ.

أسرة متنازلة: رب أسرة أعزب مع عائلة لفرع.

أسرة متصاعدة: رب أسرة أعزب مع عائلة لأصل.

أسرة أخرى مركبة: تشمل خليطًا من الحالات السابقة.

تُعبر هذه التكوينات عن حالات غير نمطية، مثل إعالة شـــخص أعزب لأفراد من العائلة، أو إقامته مع أقارب في بنية أسرية هجينة، غالبًا بسبب غياب البدائل أو لعوامل اجتماعية خاصة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصـل دراسـة البنى الأسـرية في الجزائر من منظور تحليلي ومنهجي، مسـتندًا إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6)؛ وقد تبين أن مفهوم الأسرة ليس ثابتًا، بل يختلف وفقًا للحقول المعرفية التي تتناولها بالدراســة، حيث تتعدد أشـكالها ووظائفها بتعدد المعايير المعتمدة في تصنيفها، مثل معيار الانتساب الشخصي، الإقامة، طبيعة العلاقات، معاملة الأطفال، وسط الإقامة، ومعيار السلطة.

تم تســليط الضـــوء على مختلف المقاربات والنماذج التي اعتمدتها البحوث الســـابقة في الجزائر لدراســة البنية الأســرية، حيث تبنّت العديد منها تصــنيفات مســتوحاة من أعمال الباحث الإنجليزي "بيتر لســلت"، والتي تم تطبيقها في مســح تحولات البنى الأســرية (MSF-2000). ومن خلال هذه الدراسـة، تم تطوير نموذج تصـنيفي للبنى الأسـرية يعتمد على معيارين أسـاسـيين: البنية

الأسرية العامة والتراكيب العائلية، مما مكّن من التمييز بين سبعة أنماط أساسية للأسر، تشمل الأسر البسيطة، الموسعة، المركبة، والأسر غير العائلية، مع تفصيل هذه الفئات إلى أصناف فرعية وفقًا لمتغيرات مثل صلة القرابة برب الأسرة، الجنس، والحالة الزواجية.

كما تم تحديد سبعة تراكيب عائلية رئيسية، تتراوح بين التركيبة البسيطة والمركبة، وذلك استنادًا إلى علاقة المعزول أو رب العائلة الثانوية برب الأسرة. وتم ضبط التصنيفات الفرعية لتتلاءم مع معطيات المسح الحالي، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الضرورية لضمان اتساقها مع المنهجيات السابقة.

في النهاية، قدم هذا الفصل إطارًا تحليليًا متكاملًا لفهم أنماط الأسرة الجزائرية، من خلال آلية نمذجة متطورة تم شرحها تفصيليًا، مما يتيح إمكانية تحليل ديناميكيات التغير الاجتماعي والديموغرافي للأسرة الجزائرية، ويشكل مرجعًا أساسيًا للدراسات المستقبلية في هذا المجال.

الفصل الرابع

4 الفصل الرابع: توزيع النماذج الأسرية حسب بعض المحددات وفق مسح 2019.

تمهيد:

بعد توضيح كيفية بناء النمذجة الأسرية ذات المستويين (البنية العامة والتركيبة) في الفصل السابق، وفي ضوء الإشكالية المركزية المتعلقة بتغيّر النماذج الأسرية في السياق الجزائري، يُعالج هذا الفصل أهم الفرضيات الأساسية التي تتناول التأثير المباشر للتحولات الديموغرافية على حجم وبنية الأسرة.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل توضيح شكل وبنية وتركيبة الأسر الجزائرية، اعتمادًا على معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6).

ثم نحدد بعض الخصائص السوسيوديموغرافية للأسر الجزائرية بناء على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، الجغرافية، الديموغرافية من خلال القراءة الوصفية لبيانات الجداول البسيطة والمركبة المستخرجة من مصدر المعطيات، بهدف كشف خصائص الأسر والعائلات عموماً وكشف الفروق بين مختلف البنى الأسرية وبين مختلف التراكيب العائلية.

1.4 الأسر الجزائرية في عينة البحث

جاء توزيع الأسـر الجزائرية حسـب وسـط الإقامة على النحو التالي: يقطن 68.3% من مجموع الأسر الملاحظة (29919) المناطق الحضرية و31.7% في المناطق ريفية.

حسـب نطاق البرمجة[1]، كان توزيع الأسـر شـبه متسـاوي بالنسـبة للمنطقتين الشـمالية والهضـابية (الهضـاب العليا) بنسـبة 42.8% لكل منهما، اما منطقة الجنوب فمثّل تواجد الأسـر بها نسبة 14.4%.

يمثل الجدول 4. 1 توزيع الأسـر حسـب المنطقة (نطاق البرمجة) ووسـط الإقامة، يمثل الحضـر النسـب الأعلى مهما كانت المنطقة: 68.70% في الهضـاب العليا، 67% في منطقة الشـمال و.2% في الجنوب.

جدول 4. 1: توزيع الأسر حسب المنطقة الجغرافية ووسط الإقامة.

وسط الإقامة	المؤشر	المنطقة الجغرافية (وسط البرمجة)			الجزائر
		الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	
ريف	التكرار	8796	8583	3050	20429
	النسبة(%)	68.70	67	71	68.30
حضر	التكرار	4012	4233	1245	9490
	النسبة(%)	31.30	33	29	31.70
الجزائر	التكرار	12808	12816	4295	29919
	النسبة(%)	100	100	100	100
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.					

[1] تم تقسيم التراب الوطني إلى 7 نطق برمجة، جمعناها في عملنا هذا في ثلاث مناطق (الشمال، الهضاب العليا والجنوب). سوف نعبر عنها في عملنا بنطق البرمجة ونسميها كذلك المناطق الجغرافية.

2.4 حجم الأسر

1.2.4 حجم الأسر حسب وسط الإقامة وفضاء البرمجة

يُبرز الجدول 4 .2 توزيع متوسط حجم الأسر وفقًا للأقاليم الجغرافية ووسط الإقامة، مما يعكس تباينات واضحة بين المناطق المختلفة في الجزائر. يتضح أن إقليم الجنوب سجل أعلى متوسط لحجم الأسرة، حيث بلغ 5.33 فردًا في الحضر و5.43 فردًا في الريف، متجاوزًا بذلك المعدل الوطني البالغ 5.07 أفراد. أما إقليم الهضاب العليا فقد جاء في المرتبة الثانية، حيث بلغ متوسط حجم الأسر 5.17 فردًا في الحضر و5.27 فردًا في الريف.

على النقيض، يُظهر الإقليم الشمالي أدنى متوسط لحجم الأسرة، إذ بلغ 4.67 أفراد في الحضر و4.98 أفراد في الريف، وهو ما يقل عن المتوسط الوطني، ويُعزى ذلك إلى الطبيعة العمرانية والحضرية التي تفرض قيودًا على حجم الأسر. من ناحية أخرى، يُلاحظ أن متوسط حجم الأسرة في الريف يفوق نظيره في الحضر في كل من الإقليم الشمالي وإقليم الهضاب العليا، وهو ما يتماشى مع الاتجاه العام لحجم الأسر في الجزائر. غير أن إقليم الجنوب يشذ عن هذه القاعدة، حيث يُسجل حجم الأسر في الحضر رقمًا أعلى من الريف، ولكن بفارق طفيف.

تشير هذه التباينات إلى تأثير العوامل الديموغرافية والعمرانية على بنية الأسر، حيث تميل المناطق الحضرية إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة مقارنة بالمناطق الريفية، باستثناء إقليم الجنوب الذي يتميز بخصوصيات اجتماعية وديموغرافية مختلفة.

جدول 4. 2: متوسط حجم الأسر حسب وسط الإقامة وفضاء البرمجة.

المناطق الجغرافية	وسط الاقامة	متوسط عدد افراد الأسر
الأقاليم الشمالية	حضر	4.67
	ريف	4.98
	المجموع	4.76
أقاليم الهضاب العليا	حضر	5.17
	ريف	5.45
	المجموع	5.27
إقليم الجنوب	حضر	5.44
	ريف	5.33
	المجموع	5.41
الجزائر	حضر	5.00
	ريف	5.23
	المجموع	5.07
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.		

3.4 شكل وبنية الأسرة الجزائرية في سنة 2019

بعد أن تم بناء التصنيف الأسري الملائم، الذي يمكننا من إجراء مقارنات جدية ومستفيضة حسب الشكل والبنية خلال الزمان وبعد إنشاء عدة متغيرات جديدة، تمكن من توسيع مجال التحليل، نعرض فيما يلي بعض النتائج المهمة:

كان من مخرجات التصنيف المعتمد وجود 1447 شكلًا مختلفًا، يلخص ما مجموعه 29919 أسرة خضعت للملاحظة.

من بين هذه الأشكال المتنوعة جدا، سوف نلاحظ بأن ستة (06) أشكال فقط من بينها كانت الأكثر شيوعا (فاقت نسب انتشارها 5%). لخصت هذه البنى ما مقداره 19433 أسرة، إي ما نسبته 65% من مجموع الأسر الجزائرية. تراوحت نسب انتشار هذه الأشكال بين 5.7% و17.2% (النمط الأكثر انتشارا على الاطلاق). يتكون الشكل الأوسع انتشارا من زوج وزوجة وثلاثة أطفال

(البنية: 1 2 3 3 3 3)، تليه الأسـر التي تتكون من زوج وزوجة وطفلان، زوج وزوجة وأربعة أطفال، زوج وزوجة مع طفل واحد وزوج وزوجة مع خمسـة أطفال بنسـب قدرها 14.4% و12.6% و8.9% و6.1% على التوالي. ونلاحظ بأن 5.7% من مجموع الأسـر تضـم زوجا وزوجة فقط. تتم قراء معطيات العمود الأول.

جدول 4. 3: توزيع التركيبة العضوية للأسر واسعة الانتشار.

الرقم	التركيبة العضوية للأسر بشكل مفصل (1)	التكرار	النسبة	مجموع النسب تصاعديا
1	1 2 3 3 3 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	5148	17.21	17.21
2	1 2 3 3 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	4323	14.45	31.66
3	1 2 3 3 3 3 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	3755	12.55	44.21
4	1 2 3 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	2670	8.92	53.13
5	1 2 3 3 3 3 3 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1838	6.14	59.27
6	1 2 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1699	5.68	64.95

تمثل كل خانة من العمود الثاني التركيبة العضوية للأسرة، يحدد كل فرد بدليل صلة برب الأسرة، بحيث يشير الرقم 1 إلى رب الأسرة والرقم 2 إلى زوج أو زوجة رب الأسرة ويشير الرقم 3 إلى ابن او ابنة رب الأسرة، بينما يرمز الرقم 0 الى عدم وجود عضو اخر من الأسرة. يتم ملء الخانات بالأصفار الى غاية 30 خانة (حجم أكبر أسرة من حيث التعداد افرادها)
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.

بعد معالجة ألية لقاعدة معطيات المسـح (بإنجاز كود برمجي واسـتغلال برنامج SPSS) مكننا مجموع الأسر الملاحظة من عد 1447 نموذج مختلف من التراكيب العضوية المتمايزة للأسر افرزت هذه التراكيب عن وجود سـبع (07) بنى أسـرية أسـاسـية، تضـم داخلها 37 صـنف فرعي للأسر.

1.3.4 البنى العامة للأسر الجزائرية في سنة 2019

افرزت نتائج التصنيف وجود 7 بنى أسرية أساسية توزيعها موضح في الجدول 4. 4.

جدول 4. 4: البنى الأسرية في الجزائر من خلال معطيات المسح MICS6.

البنية الأسرية	التكرار	النسبة (%)	النسبة المرجحة* (%)
أسرة ذات فرد واحد	460	1,5	1.6
أسرة عديمة التركيبة العائلية	421	1,4	1.4
أسرة بسيطة	23017	76,9	77.8
أسرة موسعة من النوع الأول	1976	6,6	6.5
أسرة موسعة من النوع الثاني	2955	9,9	9.4
أسرة مركبة	516	1,7	1.5
أسر أخرى	574	1,9	1.8
Total	29919	100,0	100.0

* تم الحساب بعد ترجيح عينة البحث باستعمال متغير وزن الأسر (hhweight)
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.

أظهرت معطيات المسح (MICS6) ان غالبية الأسر الجزائرية تحوي نواة أساسية عائلية بنسبة (95,2%)، تشكل منها الأسر ذات البنية البسيطة نسبة 77.8% من مجموع الأسر الجزائرية، جاءت في المرتبة الثانية من حيث الانتشار البنية الموسعة من النوع الثاني بنسبة (9,4%) من مجموع الأسر.

في المرتبة الثالثة نجد الأسر الموسعة من النوع الأول بنسبة انتشار قدرها 6.5%، تليها من حيث الانتشار الأسر من نوع اخر (أسرة تحت رئاسة رب أسرة غير مرتبط) بنسبة انتشار قدرها (1,8%) من مجموع الأسر المبحوثة.

في المرتبة الخامسة نجد الأسر ذات الفرد الواحد بنسبة انتشار قدرتها 1,6%

تلهيا مباشرة الأسر ذات البنية المركبة بنسبة (1,5%) من مجموع الأسر المبحوثة.

اما الأسر من دون تركيبة عائلية (لا تحتوي على أي عائلة) فهي أسر قليلة الانتشار في المجتمع الجزائري حيث بلغت نسبة انتشارها حوالي (1,4%) من مجموع الأسر المبحوثة.

2.3.4 التراكيب العائلية للأسر الجزائرية في سنة 2019

جدول 4. 5: التراكيب العائلية للأسر الجزائرية في سنة 2019.

التركيبة العائلية	التكرار	النسبة (%)	النسبة المرجحة (%)
تركيبة غير عائلية	881	2,9	3,0
تركيبة عائلية بسيطة	23017	76,9	77,8
تركيبة عائلية متصاعدة	1724	5,8	5,5
تركيبة عائلية متنازلة	3241	10,8	10,3
تركيبة عائلية عرضية	410	1,4	1,4
تركيبة عائلية مركبة	86	0,3	0,2
تركيبة عائلية أخرى	560	1,9	1,8
المجموع	29919	100	100
*تم الحساب بعد ترجيح عينة البحث باستعمال متغير وزن الأسر (hhweight) المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.			

أظهرت معطيات المسح (MICS6) ان غالبية الأسر الجزائرية هي ذات تركيبة عائلية بسيطة أي عائلة واحدة تضم افرادا تربطهم صلة قرابة بيولوجية او زواجية برب الأسرة شكلت نسبتها 77,8% من مجموع التراكيب العائلية للأسر، تليها التركيبة العائلية المتنازلة بنسبة انتشار تقدر بـ 10,3%، وهي تضم بالإضافة الى النواة الأساسية فرعا او نواة أخرى او أكثر لفرع (ابن او حفيد رب الأسرة).

في المرتبة الثالثة جاءت التركيبة العائلية المتصـــاعدة شـــكلت حوالي 5,5% من مجموع التراكيب العائلية، وتضـم هذه الأخيرة نواة أسـاسـية بالإضـافة الى أصـل، او نواة ثانوية او أكثر لأصول.

اما باقي التراكيب فنسب انتشارها موضحة في المخطط الاتي (شكل 4. 1):

شكل 4. 1: توزيع الأسر الجزائرية حسب التراكيب العائلية للأسر في سنة 2019.

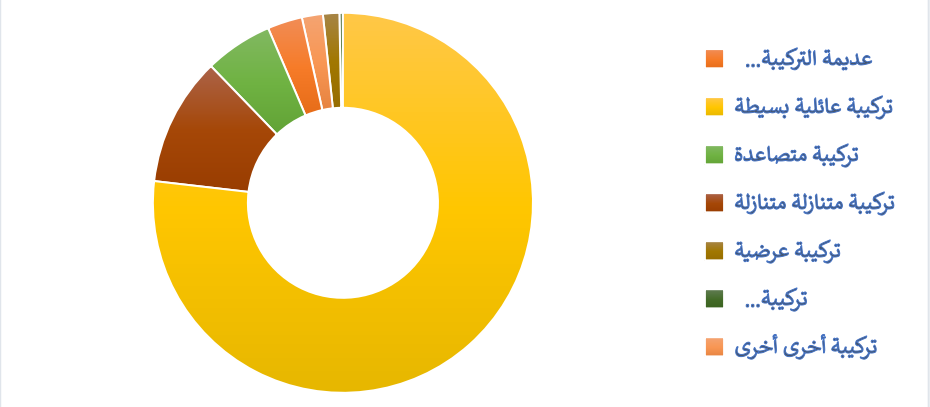

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.

3.3.4 التصنيفات الفرعية للأسر

يمثل الجدول 4. 6 توزيع الأسر الجزائرية حسب البنية الرئيسية والصنف الفرعي لها، حيث يحدد كل صنف فرعي اتجاه التركيب العائلي لكل بنية أسرية أساسية.

جدول 4. 6: توزيع الأسر الجزائرية حسب البنية الرئيسية والصنف الفرعي لها.

البنية الأسرية الرئيسية	الرمز (*)	الصنف الفرعي	البنية الفرعية للأسر	التكرار	النسبة (1)	النسبة (2)	النسبة (3)
أسرة ذات فرد واحد*	11	1A	أرمل.	24	5,22	0,08	0,1
	12	1B	أرملة.	243	52,83	0,81	0,9
	13	1C	مطلق أو منفصل.	43	9,35	0,14	0,2
	14	1D	مطلقة أو منفصلة.	45	9,78	0,15	0,2
	15	1E	أعزب أو حالة زواجية غير محددة.	105	22,83	0,35	0,3
			مجموع الأسر ذات الفرد الواحد	460	100	1,53	1,60
أسرة عديمة التركيبة العائلية *	21	2A	إخوة وأخوات.	156	37,05	0,52	0,6
	22	2B	رب أسرة مع أحد الأصول.	102	24,23	0,34	0,3
	23	2C	رب أسرة مع أحد الأصول وإخوة وأخوات عزاب.	5	1,19	0,02	0,0
	24	2D	رب أسرة مع أحفاده.	48	11,40	0,16	0,1
	26	2F	عزاب تربطهم قرابة أخرى.	39	9,26	0,13	0,1
	27	2G	أفراد عزاب بدون أي رابط قرابة.	4	0,95	0,01	0,0
	28	2H	أخرى.	67	15,91	0,22	0,2
			مجموع الأسر عديمة التركيبة العائلية	421	100	1,41	1,42
أسرة بسيطة*	31	3A	زوج وزوجة	1711	7,4	5,72	5,9
	32	3B	زوج وزوجة مع أولاد	19291	83,8	64,48	65,2
	33	3C	أرمل مع أولاد	163	0,7	0,54	0,5
	34	3D	أرملة مع اولاد	1382	6,0	4,62	4,6
	35	3E	مطلق او منفصل مع أولاد	33	0,1	0,11	0,1
	36	3F	مطلقة او منفصلة مع أولاد	402	1,7	1,34	1,2
	37	3G	أسر بسيطة أخرى	35	0,2	0,12	0,1
			مجموع الأسر البسيطة	23017	100	76,93	77,75
أسرة موسعة من النوع الأول	42	4A	أسرة متصاعدة: أسرة بسيطة مع أحد الاصول	988	50	3,30	3,2
	43	4B	أسرة متنازلة: أسرة بسيطة مع فروع (أحفاد)	202	10,22	0,68	0,7
	44	4C	أسرة عرضية: أسرة بسيطة مع إخوة وأخوات عزاب	266	13,46	0,89	1,0
	45	4D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة: أسرة بسيطة مع أحد الأصول وإخوة وأخوات عزاب او فروع	11	0,56	0,04	0,0
	46	4E	أسرة أخرى: أسرة بسيطة مع أفراد آخرين	509	25,76	1,70	1,6
			مجموع الأسر الموسعة من النوع الأول	1976	100	6,60	6,46

أسرة موسعة من النوع الثاني أسرة مركبة	52	5A	أسرة متصاعدة: أسرة بسيطة مع عائلة لأصول	516	17,46	1,72	1,7
	53	5B	أسرة متنازلة: أسرة بسيطة مع عائلة لفروع	2319	78,48	7,75	7,3
	54	5C	أسرة عرضية: أسرة بسيطة مع عائلة لأخ أو أخت	93	3,15	0,31	0,3
	56	5E	أسرة أخرى: أسرة بسيطة مع عائلة لفرد آخر	27	0,91	0,09	0,1
			مجموع الأسر ذات البنية الموسعة من النوع الثاني	2955	100	9,88	9,36
	63	6B	أسرة متنازلة: أسرة موسعة 2 متنازلة مع عائلة أخرى او أكثر لفروع.	442	85,66	1,48	1,4
	64	6C	أسرة عرضية: أسرة موسعة 2 عرضية مع عائلة أخرى او أكثر لأخ أو أخت.	7	1,36	0,02	0,0
	65	6D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة: أسرة موسعة 2 تضم عائلة لأصول مع عائلة لأخ او أخت او عائلة لفروع	52	10,08	0,17	0,1
	66	6E	أسرة مركبة أخرى من غير المذكورين سابقا.	15	2,91	0,05	0,0
			مجموع الأسر ذات البنية المركبة	516	100	1,72	1,58
أسرة أخرى	72	7A	أسرة متصاعدة: أسرة يرأسها رب أسرة أعزب تضم عائلة لأصل	220	38,33	0,74	0,7
	73	7B	أسرة متنازلة: أسرة يرأسها رب أسرة أعزب تضم عائلة ل فرع	278	48,43	0,93	0,9
	74	7C	أسرة عرضية: أسرة يرأسها رب أسرة أعزب تضم عائلة لأخ	44	7,67	0,15	0,1
	75	7D	أسرة ذات تركيبة عائلية مركبة	23	4,01	0,08	0,1
	76	7E	أسرة أخرى من غير المذكورين سابقا.	9	1,57	0,03	0,0
			مجموع الأسر الأخرى	574	100	1,92	1,82
			المجموع	29919		100	100,0

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.

(1) نسب الأسر ذات البنى الفرعية إلى مجموع الأسر ذات البنية الرئيسية الواحدة.

(2) نسب الأسر ذات البنى الفرعية إلى مجموع كل البنى الأسر .

(3) نسب الأسر ذات البنى الفرعية إلى مجموع كل البنى الأسر (باستعمال الترجيح)

(*) مخرجات برنامج spss للمتغير struc_comp

4.4 الخصائص السوسيوديموغرافية للبنى الأسرية والتراكيب العائلية في سنة 2019

1.4.4 البنى الأسرية والتركيبة العائلية وخصائص أرباب الأسر

1.1.4.4 وسط الإقامة وفضاء البرمجة.

سنحاول فيما يلي تفسير الاختلافات والتباينات في توزيع الأسر الجزائرية جغرافيا حسب بنيتها وتراكيبها العائلية، لذلك وظفنا متغيرين أساسيين للمراقبة هما وسط الإقامة وكذا فضاء البرمجة الإقليمي.

يُظهر الجدول 4. 7 تباينات واضحة في توزيع الأسر الجزائرية حسب بنيتها العائلية ووسط الإقامة. يتضح أن الأسر ذات الفرد الواحد وكذا الأسر عديمة التركيبة العائلية أكثر انتشارًا في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي، حيث تمثل الأولى 1.8% من مجموع الأسر الحضرية مقابل 1.3% في الريف، بينما تبلغ نسبة الأسر عديمة التركيبة العائلية 1.7% في الحضر مقارنة بـ 0.9% فقط في الريف؛ يعكس هذا التفاوت طبيعة الوسط الحضري الذي يتيح فرصًا أوسع للاستقلالية الفردية، فضلًا عن انتشار أنماط معيشية غير عائلية مثل المساكن المشتركة بين أفراد لا تربطهم صلات قرابة، وذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.

في المقابل، لا تسجل باقي البنى الأسرية فروقًا جوهرية بين الوسطين الريفي والحضري، حيث تظل الأسر البسيطة هي النمط السائد، إذ تمثل 77.1% من الأسر في الحضر و79% في الريف، مما يعكس استمرار هيمنة النموذج العائلي التقليدي في الجزائر؛ أما الأسر الموسعة، فتتوزع بنسب متقاربة بين النوع الأول (6.8% في الحضر و6% في الريف) والنوع الثاني (9.2% في

الحضر و9.6% في الريف)، وهو ما يشير إلى استمرارية العيش المشترك بين الأجيال رغم بعض الاختلافات الطفيفة. أخيرًا، تُظهر الأسر المركبة والأسر المصنفة ضمن "أخرى" نسبًا ضعيفة في كلا الوسطين، مما يدل على أنماط أسرية غير شائعة ضمن المجتمع الجزائري.

جدول 4. 7: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية العامة ووسط الإقامة.

النموذج الأسري	حضر	ريف	الجزائر
	نسبة	النسبة	التكرار
أسرة ذات فرد واحد	1.80	1.30	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	1.70	0.90	421
أسرة بسيطة	77.10	79.00	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	6.80	6.00	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	9.20	9.60	2955
أسرة مركبة	1.40	1.80	516
أسر أخرى	2.00	1.40	574
مرجع الحساب	20429	9490	29919
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.			

على مستوى التركيبة العائلية للأسر، يُظهر الجدول 4. 8 تباينات واضحة في توزيع الأسر الجزائرية وفقًا لتركيبها العائلي ووســـط الإقامة، مما يعكس تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على أنماط الأسر. تُسجَّل النسبة الأعلى للأسر ذات التشكيلة غير العائلية في الوسط الحضري (3.5%) مقارنة بالوسط الريفي (2.3%)، وهو ما يتماشى مع طبيعة المدن التي تسودها أنماط معيشية أكثر استقلالية ومرونة، حيث يمكن العثور على أفراد يعيشون بمفردهم أو ضمن مساكن مشتركة دون روابط قرابة واضحة.

في المقابل، تسـود التراكيب العائلية البسـيطة في كل من الريف والحضـر، إلا أنها أكثر انتشـارًا في الريف بنسـبة 79% مقارنة بـــ 77.1% في الحضـر، مما يؤكد تجذر هذا النمط في الأوسـاط الريفية حيث تسـود العائلات النووية التقليدية. كذلك، تُظهر التراكيب العائلية المتصـاعدة (التي تضـم أفرادًا إضـافيين من الأجيال الشـابة) نسـبة أعلى في الريف (6%) مقارنة بالحضـر (5.2%)، مما يعكس نمطًا أكثر شيوعًا في الأوساط الريفية التي تُفضل بقاء الأبناء ضمن الأسرة لفترات أطول.

على النقيض، نجد أن الأسر ذات التراكيب العائلية المتنازلة (التي تضم أفرادًا من الأجيال الأكبر سنًا مثل الأجداد) تنتشر بنسبة أعلى في الحضر (10.6%) مقارنة بالريف (9.8%)، وهو ما قد يرتبط بعوامل مثل الهجرة الريفية نحو المدن، حيث يعيش كبار الســـن مع أبنائهم بعد انتقالهم للبحث عن فرص عمل أو حياة أفضـل. أما التراكيب العائلية العرضـية والمركبة، فلا تُظهر فروقًا جوهرية بين الوسطين، حيث تظل بنسب منخفضة تقترب من المعدل الوطني، مما يعكس استقرار هذه الأنماط عبر مختلف الأقاليم الجغرافية.

جدول 4. 8: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ووسط الإقامة.

التركيبة العائلية	حضر	ريف	الجزائر
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)
تشكيلة غير عائلية	3.5	2.3	3.0
تركيبة عائلية بسيطة	77.1	79.0	77.8
تركيبة عائلية متصاعدة	5.2	6.0	5.5
تركيبة عائلية متنازلة	10.6	9.8	10.3
تركيبة عائلية عرضية	1.5	1.1	4 1.
تركيبة عائلية مركبة	0.2	0.3	0.3
تركيبة عائلية أخرى	2.0	1.5	1.8
مرجع الحساب	20429	9490	29919
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS6.			

يُظهر الجدول 4. 9 تباينات واضحة في توزيع البنى الأسرية العامة عبر المناطق الجغرافية المختلفة في الجزائر، مما يعكس التأثيرات المكانية على التكوين الأسري. تشير البيانات إلى أن الأسر ذات الفرد الواحد والأسر عديمة التركيبة العائلية تسجل نسبًا أعلى في الشمال (1.8% و1.6% على التوالي) مقارنة بالمناطق الأخرى، في حين أن هذه النسب تنخفض تدريجيًا كلما اتجهنا جنوبًا، حيث تصل إلى أدنى مستوياتها في إقليم الجنوب (1.2% و1.0% على التوالي). يمكن تفسير هذا الاتجاه بأن المدن الشمالية توفر بيئة أكثر انفتاحًا على أنماط المعيشة الفردية وغير العائلية، نظرًا لعوامل مثل فرص العمل والتعليم والهجرة الداخلية، مقارنة بالأقاليم الجنوبية حيث لا تزال الروابط العائلية أكثر تماسكًا.

على العكس من ذلك، تُعد الأسر البسيطة الأكثر انتشارًا في الجنوب، حيث تبلغ نسبتها 81.3%، متجاوزة المعدل الوطني البالغ 77.8%، مما يعكس طبيعة التكوين الاجتماعي في هذه المنطقة، حيث تسود الأسر النووية المستقلة ضمن بيئات أقل كثافة سكانية مقارنة بالشمال. أما الأسر الموسعة من النوع الأول والثاني، فتشهد تباينات طفيفة بين المناطق، لكنها تظل ضمن معدلات متقاربة، حيث تتراوح بين 6.3% و6.6% للأسر الموسعة من النوع الأول، وبين 7.7% و9.7% للأسر الموسعة من النوع الثاني، مما يدل على استمرار وجود الامتدادات العائلية في مختلف الأقاليم.

أما التراكيب الأسرية الأخرى، مثل الأسر المركبة، فتسجل نسبًا منخفضة بشكل عام، حيث تتراوح بين 1.5% و1.8%، مع فروق طفيفة بين المناطق، مما يشير إلى استقرار هذا النمط الأسري عند مستويات محدودة بغض النظر عن الإقليم الجغرافي.

جدول 4. 9: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية العامة والمنطقة الجغرافية.

البنى الأسرية الرئيسية	المنطقة الجغرافية (%)			
	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	الجزائر
	النسب	النسب	النسب	النسب
أسرة ذات فرد واحد	1.8	1.3	1.2	1.6
أسرة عديمة التركيبة العائلية	1.6	1.2	1.0	1.4
أسرة بسيطة	77.2	78.0	81.3	77.8
أسرة موسعة من النوع الأول	6.6	6.3	6.1	6.5
أسرة موسعة من النوع الثاني	9.5	9.7	7.7	9.3
أسرة مركبة	1.5	1.8	1.3	1.6
أسر أخرى	1.9	1.7	1.6	1.8
مرجع الحساب	19586	7630	2703	29919
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح.MICS6				

كذلك على مستوى التراكيب العائلية، يُظهر الجدول 4. 10 اختلافات واضحة في انتشار التراكيب العائلية عبر المناطق الجغرافية في الجزائر، مما يعكس تأثير العوامل الديموغرافية والاجتماعية على نمط الحياة الأسري. تشير البيانات إلى أن الأسر ذات التشكيلة غير العائلية أكثر انتشارًا في الشمال بنسبة 3.4% مقارنة بالهضاب العليا (2.5%) والجنوب (2.1%). يتماشى هذا النمط مع النتائج السابقة التي تؤكد أن المدن الشمالية، بحكم طبيعتها الحضرية والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي، توفر بيئة أكثر ملاءمة للأشكال الأسرية غير العائلية، مثل الأفراد الذين يعيشون بمفردهم أو مجموعات غير مرتبطة بروابط أسرية.

على النقيض من ذلك، تسجل التركيبة العائلية البسيطة نسبًا أعلى في الجنوب بنسبة 81.3%، متجاوزة بذلك المتوسط الوطني (77.7%)، بينما تقل نسبتها في الشمال (77.2%). يعكس هذا الاتجاه طبيعة التماسك الأسري في المناطق الجنوبية، حيث يسود نمط الأسرة النووية المستقلة

في بيئات أقل كثافة سكانية مقارنة بالشمال، حيث قد تؤدي العوامل الاقتصادية والاجتماعية إلى أنماط معيشية أكثر تنوعًا.

أما بالنسبة لبقية التراكيب العائلية، مثل التراكيب العائلية المتصاعدة والمتنازلة والعرضية والمركبة، فلا توجد اختلافات جوهرية بين الأقاليم الجغرافية، حيث تتقارب نسب انتشارها ضمن حدود متشابهة. فعلى سبيل المثال، تتراوح نسبة التراكيب العائلية المتصاعدة بين 5.2% و6.0%، في حين تتراوح التراكيب العائلية المتنازلة بين 9.7% و10.4%. تعكس هذه الأرقام وجود بنى أسرية مشتركة بين مختلف الأقاليم، مما يشير إلى استقرار العادات والتقاليد الأسرية في الجزائر رغم بعض التباينات الجغرافية الطفيفة.

جدول 4. 10: توزيع الأسر حسب التراكيب العائلية والمنطقة الجغرافية.

التركيبة العائلية	المنطقة الجغرافية (%)			
	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	الجزائر
	النسب	النسب	النسب	النسب
تشكيلة غير عائلية	3.4	2.5	2.1	3.0
تركيبة عائلية بسيطة	77.2	78.0	81.3	77.7
تركيبة عائلية متصاعدة	5.4	5.9	5.3	5.5
تركيبة عائلية متنازلة	10.6	10.3	8.2	10.3
تركيبة عائلية عرضية	1.5	1.0	1.2	1.4
تركيبة عائلية مركبة	0.2	0.5	0.1	0.3
تركيبة عائلية أخرى	1.8	1.8	1.8	1.8
مرجع الحساب	19586	7630	2703	29919
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المسح.MICS6				

2.4.4 . الخصائص الديموغرافية

1.2.4.4 جنس رب الأسرة

يعكس الجدول 4. 11 توزيع الأسر الجزائرية حسب البنية الأسرية وجنس رب الأسرة، وهو ما يبرز التقاليد والأعراف الاجتماعية المتعلقة بدور الرجل والمرأة في قيادة الأسـرة. تشـير البيانات إلى أن نسبة 11% فقط من أرباب الأسر في الجزائر هم من النساء، مما يعكس هيمنة الرجال على رئاسـة الأسـر، باستثناء الحالات الخاصـة مثل وفاة الزوج أو الطلاق أو الانفصـال، حيث تضـطر المرأة إلى تحمل مسؤولية الأسرة.

تظهر المعطيات أن الأسر ذات الفرد الواحد تُدار في الغالب من قبل نساء بنسبة 76.7%، وغالبية هؤلاء النســـاء هن أرامل أو مطلقات، مما يعكس الأوضـــاع الاجتماعية التي تؤدي إلى اسـتقلالية المرأة في مثل هذه الحالات. في المقابل، فإن الأسـر البسـيطة والموسـعة (بنوعيها الأول والثاني) وكذلك الأســـر المركبة، يكون معظم أربابها من الرجال، حيث تتجاوز النســـبة 90%، ما يعكس طبيعة البنية التقليدية للأسرة الجزائرية التي تعتمد بشكل أساسي على الرجل كمعيل رئيسي.

أما الأسـر عديمة التركيبة العائلية، وكذلك الأسـر المصـنفة ضـمن الفئة "أخرى"، فتشـهد توازنًا نسبيًا بين الجنسين فيما يخص رئاسة الأسرة، حيث تكون النسب متقاربة بين الرجال والنساء. يمكن تفسير هذا التوزيع بأن هذه الفئات تشمل حالات غير تقليدية، مثل الأفراد الذين يعيشون مع أشـــخاص غير مرتبطين بروابط عائلية مباشـرة، مما يخفف من تأثير العوامل الاجتماعية التقليدية على توزيع الجنس بين أرباب الأسر.

جدول 4. 11: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية العامة وجنس رب الأسرة.

البنية الأسرية	الجنس (%)		مرجع الحساب
	ذكر	أنثى	
أسرة ذات فرد واحد	23.30	76.70	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	48.50	51.50	421
أسرة بسيطة	92.10	7.90	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	89.60	10.40	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	88.90	11.10	2955
أسرة مركبة	89.60	10.40	516
أسر أخرى	50.50	49.50	574
كل الأسر	89.10	10.90	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.			

يعكس الجدول 4. 12 توزيع الأسر الجزائرية حسب التركيبة العائلية وجنس رب الأسرة، وهو ما يبرز التأثير الاجتماعي والثقافي على توزيع الأدوار داخل الأسرة.

التشكيلة غير العائلية تمثل الاستثناء من النمط العام، حيث نجد أن النساء يشكلن الأغلبية بنسبة 64.8%، وهو ما يعكس حالات خاصة مثل النساء اللاتي يعشن بمفردهن أو مع أشخاص غير مرتبطين بعلاقة عائلية مباشرة، وهو ما يمكن تفسيره بحالات الأرامل والمطلقات.

أما في باقي التراكيب العائلية، فإن الذكور يشكلون الأغلبية الساحقة، حيث تصل نسبتهم إلى 80.1% في الأسر ذات التركيبة العائلية المتنازلة، وترتفع إلى 95.5% في الأسر ذات التركيبة العائلية المتصاعدة. هذه البيانات تؤكد أن المجتمع الجزائري يعتمد في الغالب على الرجل كرب للأسرة، خاصة عندما يكون هناك امتداد عائلي في الأجيال، سواء من الأبناء إلى الآباء (التركيبة المتنازلة) أو من الآباء إلى الأبناء (التركيبة المتصاعدة).

باقي التراكيب العائلية، مثل التركيبة العائلية المركبة والعرضـــية، تتبع نفس النمط، حيث يكون الذكور هم الأغلبية المطلقة بنســبة تفوق 87%، مما يعكس أن تحمل مســؤولية الأســرة في الحالات العائلية المعقدة يظل في معظم الأحيان من اختصاص الرجال.

جدول 4. 12: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية للأسرة وجنس رب الأسرة.

التركيبة العائلية	الجنس (%)		مرجع الحساب
	ذكر	أنثى	
تشكيلة غير عائلية	35.2	64.8	881
تركيبة عائلية بسيطة	92.1	7.9	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	95.5	4.5	1724
تركيبة عائلية متنازلة	80.1	19.9	3241
تركيبة عائلية عرضية	87.3	12.7	410
تركيبة عائلية مركبة	94.7	5.3	86
تركيبة عائلية أخرى	84.2	15.8	560
المجموع	89.1	10.9	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.			

2.2.4.4 المرحلة العمرية

يُبرز الجدول 4. 13 توزيع الأســـر الجزائرية وفقًا للبنية العامة والمرحلة العمرية لأرباب الأسـر، حيث تم تصـنيف هؤلاء إلى ثلاث فئات: القُصَّـر (أقل من 18 سـنة)، والراشـدين (بين 18 و64 سـنة)، والمسـنين (65 سـنة فأكثر). وتُشـير المعطيات إلى غياب شـبه تام للأسـر التي يرأسـها قُصَّر، إذ تم تسجيل حالة وحيدة ضمن فئة الأسر عديمة التركيبة العائلية بنسبة 0.2%، مما يعكس ندرة ظاهرة قيادة القُصَّــر للأســر في المجتمع الجزائري. في المقابل، يمثل الراشــدون الفئة الأكثر انتشــارًا بين أرباب الأســر، بنســبة بلغت 76.7%، مما يؤكد الدور المحوري لهذه الفئة في تحمل

مسؤوليات الأسرة على المستوى الوطني. أما المسنون، فيشكلون نسبة 23.3% من أرباب الأسر، مما يعكس استمرار دورهم القيادي، خاصة ضمن البنى الأسرية التقليدية.

عند تحليل توزيع الفئات العمرية لأرباب الأسر وفقًا للبنية الأسرية، يتضح أن الأسر البسيطة تتركز فيها نسبة كبيرة من أرباب الأسر الراشدين، حيث تبلغ نسبتهم 81%، تليها الأسر عديمة التركيبة العائلية بنسبة 78.6%. أما الأسر الموسعة من النوع الأول فتسجل نسبة 82.4% من أربابها ضمن فئة الراشدين، مما يشير إلى مسؤولية هذه الفئة في إدارة النمط العائلي التقليدي. من ناحية أخرى، يتبيّن أن المسنين أكثر تمثيلًا في الأسر المركبة، حيث تبلغ نسبتهم 59%، وهي النسبة الأعلى بين جميع البنى الأسرية، ما قد يدل على استمرار كبار السن في قيادة الأسر الممتدة أو متعددة الأجيال. كما يظهر تمركزهم في الأسر ذات الفرد الواحد بنسبة 53.8%، وهو ما يمكن ربطه بظروف العزلة أو فقدان الشريك.

بصورة عامة، تعكس هذه النتائج هيمنة الراشدين على قيادة الأسر الجزائرية، مع استمرار دور المسنين في بعض الأنماط الأسرية التقليدية، خاصة المركبة، في حين يظل دور القُصَّر شبه معدوم في تحمل هذه المسؤولية.

جدول 4. 13: توزيع الأسر حسب البنى العامة والمرحلة العمرية لأرباب الأسر.

البنى الأسرية العامة	المرحلة العمرية			
	قصر	راشدون	مسنون	مرجح الحساب
	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	التكرار
أسرة ذات فرد واحد	0.0	46.2	53.8	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	0.2	78.6	21.2	421
أسرة بسيطة	0.0	81.0	19.0	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	0.0	82.4	17.6	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	0.0	51.2	48.8	2955
أسرة مركبة	0.0	41.0	59.0	516
أسر أخرى	0.0	60.6	39.4	574
المجموع	0.0	76.7	23.3	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.				

على مستوى التركيبة العائلية، يعكس الجدول 4. 14 توزيع الأسر الجزائرية وفقًا للتركيبة العائلية والمرحلة العمرية لأرباب الأسر، حيث يتضح أن فئة المسنين تلعب دورًا بارزًا في رئاسة بعض الأنماط الأسرية، بينما تظل الفئات الأصغر سنًا مهيمنة في الغالبية العظمى من التراكيب العائلية الأخرى. على وجه التحديد، يتصدر المسنون رئاسة الأسر ذات التركيبة العائلية المتنازلة بنسبة 63.7%، ما يشير إلى دورهم الأساسي في الحفاظ على الأسر التي تضم أجيالًا متعددة أو أفرادًا منحدرين من الأصول.

في المقابل، نجد أن الأسر ذات التركيبة العائلية البسيطة تخضع في الغالب لإدارة أرباب أسر من فئة الراشدين بنسبة 81%، مما يعكس ارتباط هذه الفئة بالمسؤوليات الأسرية المباشرة. كما يلاحظ أن الراشدين يسيطرون أيضًا على الأسر ذات التركيبة العائلية المتصاعدة بنسبة 97.5%، مما قد يشير إلى دورهم في رعاية الآباء والأجداد. كذلك، تبرز سيطرة الراشدين على الأسر ذات

التركيبة العائلية العرضية بنسبة 88%، وعلى الأسر المركبة بنسبة 94.7%، ما يدل على قدرتهم على تحمل تعقيدات البنية الأسرية المختلفة.

أما بالنسبة للأسر غير العائلية، فيظهر أن 61.5% من أربابها هم راشدون، في حين يشكل المسنون نسبة 38.4%، وهو ما قد يرتبط بحالات العزلة الاجتماعية أو التغيرات الديموغرافية المتعلقة بكبار السن.

بشكل عام، تعكس هذه النتائج الدور المركزي للراشدين في قيادة الأسر الجزائرية، مع استمرار تأثير المسنين في بعض التراكيب العائلية التقليدية، خاصة الأسر المتنازلة.

جدول 4. 14: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية والمرحلة العمرية لأرباب الأسر.

التركيبة العائلية	المرحلة العمرية			
	قصر (%)	راشدون (%)	مسنون (%)	مرجح الحساب
تشكيلة غير عائلية	0.1	61.5	38.4	881
تركيبة عائلية بسيطة	0.0	81.0	19.0	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	0.0	97.5	2.5	1724
تركيبة عائلية متنازلة	0.0	36.3	63.7	3241
تركيبة عائلية عرضية	0.0	88.0	12.0	410
تركيبة عائلية مركبة	0.0	94.7	5.3	86
تركيبة عائلية أخرى	0.0	73.8	26.2	560
المجموع	0.0	76.7	23.3	29919

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

3.4.4 الخصائص الاجتماعية.

1.3.4.4 المستوى التعليمي لأرباب الأسر

يُبرز الجدول 4. 15 توزيع الأسر الجزائرية وفقًا للبنية الأسرية العامة والمستوى التعليمي لأرباب الأسر، حيث يتضح أن فئة غير المتعلمين هي الأكثر انتشارًا على المستوى الوطني، إذ تشكل 28% من إجمالي أرباب الأسر، يليها ذوو المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 25.1%، ثم الحاصلون على التعليم الابتدائي بنسبة 21.8%. في حين أن فئة الجامعيين تبقى الأقل تمثيلًا ضمن أرباب الأسر. وعند تحليل توزيع المستويات التعليمية وفقًا للبنى الأسرية المختلفة، يتضح أن الأسر ذات الفرد الواحد تتميز بأعلى نسبة من أرباب الأسر غير المتعلمين، حيث يشكلون 53.8%، بينما تتوزع النسبة المتبقية بين التعليم الابتدائي (17.3%)، المتوسط (12.1%)، الثانوي (12.5%)، والجامعي (4.4%)، ما يشير إلى تدني المستوى التعليمي ضمن هذا النمط الأسري.

أما الأسر عديمة التركيبة العائلية، فتسجل نسبة مرتفعة نسبيًا من أرباب الأسر ذوي المستوى التعليمي المتوسط والثانوي (23.0% و20.0% على التوالي)، مع انخفاض نسبة غير المتعلمين مقارنةً بالأسر ذات الفرد الواحد (26.5%)؛ في المقابل، تتميز الأسر البسيطة بتوزيع متوازن نسبيًا، حيث يمثل غير المتعلمين 25%، بينما تحظى الفئات الأخرى بتمثيل أكبر نسبيًا، خصوصًا في المستوى المتوسط (26.5%) والثانوي (18.3%).

على مستوى الأسر الموسعة والمركبة، يُلاحظ أن الأسر الموسعة من النوع الأول لديها نسبة متقاربة بين المستويات التعليمية، حيث يشكل ذوو المستوى المتوسط 30.2%، مقابل 23.3%

للحاصلين على التعليم الابتدائي و17.9% للحاصلين على التعليم الثانوي، بينما تنخفض نسبة غير المتعلمين إلى 21.7%.

أما الأسر الموسعة من النوع الثاني، فتظهر فيها نسبة مرتفعة من غير المتعلمين (46.9%)، مع انخفاض تمثيل المستويات العليا من التعليم، وهو ما ينطبق أيضًا على الأسر المركبة التي يسجل فيها غير المتعلمين نسبة 53%، مقابل 26.8% للحاصلين على التعليم الابتدائي، و11.3% لذوي المستوى المتوسط، مما يشير إلى ارتباط هذا النمط الأسري بمستويات تعليمية أقل.

بشكل عام، يُظهر توزيع المستويات التعليمية لأرباب الأسر تفاوتًا واضحًا بين مختلف البنى الأسرية، حيث تميل الأسر البسيطة والموسعة من النوع الأول إلى استيعاب ارباب أسر ذوي مستويات تعليمية متنوعة، بينما تتركز الفئات غير المتعلمة بشكل أكبر في الأسر ذات الفرد الواحد، الأسر المركبة، والأسر الموسعة من النوع الثاني، مما يعكس تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على التكوين الأسري ومستوى التعليم داخل الأسرة الجزائرية.

جدول 4. 15: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ومستوى تعليم أرباب الأسرة.

البنى الأسرية العامة	المستوى التعليمي					مرجع الحساب
	غير متعلم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
أسرة ذات فرد واحد	53.8	17.3	12.1	12.5	4.4	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	26.5	19.8	23.0	20.0	10.7	421
أسرة بسيطة	25.0	21.8	26.5	18.3	8.5	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	21.7	23.3	30.2	17.9	6.9	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	46.9	22.4	16.0	10.2	4.5	2955
أسرة مركبة	53.0	26.8	11.3	6.0	3.0	516
أسر أخرى	39.6	14.8	20.9	15.7	8.9	574
مجموع	28.0	21.8	25.1	17.2	7.9	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

اما حســـب التراكيب العائلية، يُظهر الجدول 4. 16 بروز فئة غير المتعلمين بوضـــوح في بعض التراكيب العائلية أكثر من غيرها. فقد تبين أن نسبة أرباب الأسر غير المتعلمين ترتفع بشكل كبير في الأسر ذات التركيبة العائلية المتنازلة، حيث تصل إلى 59.2%، مما يشير إلى ارتباط هذا النمط الأسري بمستويات تعليمية منخفضـة. تليها الأسر عديمة التركيبة العائلية، حيث يشكل غير المتعلمين 40.9% من أرباب الأســـر، مما يدل على أن هذه الفئة تواجه تحديات تعليمية قد تؤثر على طبيعة تركيبة الأسرة.

في المقابل، تنخفض نسـبة غير المتعلمين بشـكل ملحوظ في الأسـر ذات التركيبة العائلية المتصاعدة، حيث لا تتجاوز 8.8%، وكذلك في الأسر المركبة بنسبة 9.5%، ما يعكس توجهاً نحو مســـتويات تعليمية أعلى ضـــمن هذه التراكيب الأســـرية. أما باقي التراكيب العائلية، مثل الأســـر البســـيطة أو ذات التركيبة العائلية العرضـــية، فتتميز بتوزيع أكثر توازناً بين مســـتويات التعليم المختلفة، مما يشير إلى تنوع أكبر في المستويات التعليمية لأرباب الأسر داخل هذه الفئات.

إجمالاً، يبرز الجدول أن بعض التراكيب العائلية، مثل الأســـر المتنازلة أو عديمة التركيبة العائلية، تتركز فيها الفئات ذات التعليم المحدود، في حين أن الأســـر ذات التراكيب العائلية الأكثر استقراراً واتساعاً تميل إلى احتضـان أفراد بمستويات تعليمية أعلى، مما يعكس العلاقة بين مستوى التعليم وطبيعة البنية الأسرية.

جدول 4. 16: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ومستوى تعليم أرباب الأسرة.

التراكيب العائلية	المستوى التعليمي (%)					مرجع الحساب
	غير متعلم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
تشكيلة غير عائلية	40.9	18.4	17.2	16.0	7.4	881
تركيبة عائلية بسيطة	25.0	21.8	26.5	18.3	8.5	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	8.8	20.2	36.3	24.5	10.1	1724
تركيبة عائلية متنازلة	59.2	22.6	9.8	5.8	2.7	3241
تركيبة عائلية عرضية	17.3	27.1	31.7	17.3	6.6	410
تركيبة عائلية مركبة	9.5	13.5	39.2	17.6	20.3	86
تركيبة عائلية أخرى	28.3	24.7	26.6	14.9	5.6	560
مجموع	28.0	21.8	25.1	17.2	7.9	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

2.3.4.4 الحالة المدنية لأرباب الأسر

يُبرز الجدول 4. 17 العلاقة بين البنية الأسرية العامة والحالة المدنية لأرباب الأسر، حيث يتضح أن نسبة كبيرة من الأسر ذات الفرد الواحد تتكون أساساً من أرامل (59.5%)، مما يعكس تفضيل هذه الفئة للعيش بمفردها بعد فقدان الزوج دون إعادة تكوين أسرة جديدة. في المقابل، نجد أن أغلبية الأسر عديمة التشكيلة العائلية تتكون من أرباب أسر غير متزوجين (70.8%)، وهو ما يشير إلى أن هذه الفئة غالباً ما تكون في مراحل عمرية مبكرة أو تفضل العيش بمفردها دون الدخول في التزامات أسرية.

أما بالنسبة إلى الأسر ذات الأنوية العائلية، مثل الأسر البسيطة، والموسعة من النوع الأول والثاني، إضافة إلى الأسر المركبة، فتتميز بارتفاع نسبة المتزوجين بين أربابها، حيث تتجاوز هذه النسبة 87% في جميع هذه الفئات، مما يعكس ارتباط هذه البنى الأسرية بالحياة الزوجية والاستقرار

العائلي. من جهة أخرى، يظهر أن الأسـر المصـنفة ضـمن فئة "أسـر من نوع آخر" تضـم فئات متنوعة من أرباب الأســر، حيث يمكن أن يكونوا عزاباً، أرامل، أو حتى مطلقين، مما يشــير إلى وجود تنوع في طبيعة هذه الأسر من حيث الحالة المدنية لأربابها.

بشكل عام، يؤكد الجدول على أن البنية الأسرية للأسر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحالة المدنية لأربابها، حيث تسود فئة الأرامل في الأسر ذات الفرد الواحد، فيما يغلب العزاب على الأسر عديمة التشكيلة العائلية، في حين أن الأنوية العائلية المستقرة ترتبط أكثر بفئة المتزوجين، مما يعكس تأثير الحالة الزوجية على طبيعة التكوين الأسري.

جدول 4. 17: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية العامة وحالة أرباب الأسر المدنية.

البنى الأسرية العامة	الحالة المدنية (%)					مرجع الحساب
	أعزب	متزوج	مطلق	منفصل	أرمل	
أسرة ذات فرد واحد	21.2	0.2	15.8	3.3	59.5	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	70.8	0	8.4	1.4	19.3	421
أسرة بسيطة	0.1	91.6	1.5	0.2	6.6	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	0.1	88.4	2.9	0.2	8.4	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	0	87.3	1.1	0.1	11.5	2955
أسرة مركبة	0	87.7	0.2	0	12.1	516
أسر أخرى	45.1	0.2	7.2	0.7	46.8	574
المجموع	2.2	86.5	1.9	0.3	9.0	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

على المســتوى العائلي يظهر الجدول 4. 18 توزيع الأسـر حســب التراكيب العائلية وحالة أرباب الأسـر المدنية، حيث يتضـح أن الأسـر ذات التشـكيلة غير العائلية يترأسـها في الغالب أفراد غير متزوجين، إذ يشكل العزاب 44.6% من أرباب هذه الأسر، يليهم الأرامل بنسبة 40.5%. يشير

هذا المعطى إلى أن هذه الفئة من الأسـر تتكون غالبًا من أفراد يعيشـون بمفردهم أو في إطار غير عائلي.

في المقابل، نجد أن أرباب الأسـر المتزوجين يشـكلون الأغلبية في جميع التراكيب العائلية الأخرى، حيث تتجاوز نسبتهم 80% في الأسر البسيطة، المتصاعدة، المتنازلة، المركبة، والعرضية، مما يعكس ارتباط هذه البنى العائلية بالحياة الزوجية والتماسك الأسري. بشكل خاص، ترتفع نسبة المتزوجين بشكل كبير ضمن الأسر ذات التركيبة العائلية البسيطة لتصل إلى 91.6%، ما يبرز أن هذا النمط الأسري يعتمد بشكل أساسي على العلاقة الزوجية كأساس للتكوين العائلي.

بالمقابل، تُسـجَّل أدنى نسـب للأفراد المنفصـلين والمطلقين ضـمن جميع التراكيب العائلية، حيث تبقى هذه الفئات أقل انتشارًا مقارنةً بالأرامل أو العزاب، ما يعكس قلة الأسر التي يقودها أفراد سبق لهم الزواج وانفصلوا عنه. عمومًا، يبرز الجدول أن الحالة المدنية لأرباب الأسر تتأثر بشكل واضـح بنوع التركيبة العائلية، حيث تسـود العزوبية في الأسـر غير العائلية، في حين ترتبط باقي التراكيب بوجود شريك زوجي، مما يعكس تأثير الروابط الزوجية على التكوين العائلي للأسر.

جدول 4. 18: توزيع الأسر حسب التراكيب العائلية وحالة أرباب الأسر المدنية.

التركيبة العائلية	الحالة المدنية (%)					مرجع الحساب
	أعزب	متزوج	مطلق	منفصل	أرمل	
تشكيلة غير عائلية	44.6	0.1	12.3	2.4	40.5	881
تركيبة عائلية بسيطة	0.1	91.6	1.5	0.2	6.6	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	11.4	83.8	2.6	0.2	1.9	1724
تركيبة عائلية متنازلة	0.0	76.8	1.4	0.2	21.6	3241
تركيبة عائلية عرضية	7.8	80.5	7.1	0.2	4.4	410
تركيبة عائلية مركبة	22.7	72.0	2.7	0	2.7	86
تركيبة عائلية أخرى	1.1	82.3	1.9	0.4	14.3	560
المجموع	2.2	86.5	1.9	0.3	9	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

4.4.4 الخصائص الاقتصادية.

1.4.4.4 الحالة الفردية.

يظهر الجدول 4. 19 توزيع الأسـر الجزائرية حسـب بنيتها الأسـرية العامة والحالة الفردية لرب الأسرة خلال الشهر السابق لتاريخ الاستجواب، مما يسمح بتحليل طبيعة النشاط الاقتصادي لأرباب الأسر وتفاوت مستويات التشغيل بين الفئات المختلفة. يتضح أن قرابة نصف أرباب الأسر كانوا في حالة شغل (49.1%)، وهو ما يعكس نسب تشغيل مقبولة، وإن كانت غير كافية لضمان الاستقلال الاقتصادي لجميع الأسر. في المقابل، يشكل المتقاعدون نسبة معتبرة من أرباب الأسر، حيث بلغت نسـبتهم 29.5%، مما يشـير إلى وجود فئة كبيرة من أرباب الأسـر خارج سـوق العمل نتيجة بلوغ سن التقاعد. أما نسبة غير العاملين (البطالين)، فقد قدرت بـــ 17.6%، وهو معدل غير مهمل، يعكس تحديات سـوق الشـغل في اسـتيعاب فئة من أرباب الأسـر الذين قد يكونون في سـن العمل لكنهم يواجهون صعوبات في الحصول على فرص تشغيل.

عند تحليل هذه النسب وفقًا للبنى الأسرية المختلفة، نجد أن الأسر ذات الفرد الواحد تتميز بخصـــائص مختلفة عن باقي الفئات. ففي هذه الفئة، نجد أن 15.6% فقط من أرباب الأســر كانوا في حالة شغل، وهي نسبة منخفضـة مقارنة بباقي البنى الأسرية، مما قد يفسر بأن هذه الفئة تضم في الغالب أشخاصًا غير نشطين اقتصاديًا، مثل كبار السن أو أولئك الذين فقدوا القدرة على العمل. من جهة أخرى، فإن نسـبة المتقاعدين داخل هذه الفئة مرتفعة نسـبيًا (26%)، وهو ما يتماشـى مع فرضـية أن العديد من الأسـر ذات الفرد الواحد تتكون من أشـخاص بلغوا سـن التقاعد ويعيشـون بمفردهم. إلا أن العامل الأكثر لفتًا للانتباه هو النســـبة العالية جدًا لغير العاملين (البطالين) داخل

هذه الفئة، والتي بلغت 54.7%، مما يعكس أن جزءًا كبيرًا من هذه الأسر يعاني من انعدام مصادر دخل مستدامة، ما قد يضعهم في وضعية اقتصادية هشة.

بالنظر إلى البنى الأسرية الأخرى، مثل الأسر البسيطة والموسعة والمركبة، نلاحظ أن غالبية أرباب الأسر داخل هذه الفئات هم في حالة شغل، مع نسب تفوق 50% في معظم الحالات، مما يشير إلى أن الأسر الأكبر حجمًا تتمتع عمومًا بفرص تشغيل أعلى، ربما بسبب توزيع الأدوار الاقتصادية داخلها أو اعتمادها على موارد دخل متعددة. كما أن نسبة المتقاعدين داخل هذه الأسر ليست مرتفعة جدًا مقارنة بالمعدل الوطني، باستثناء بعض الفئات مثل الأسر الموسعة من النوع الثاني، حيث تمثل نسبة المتقاعدين فيها 49.4%، مما يوحي بأن هذه الأسر قد تتشكل غالبًا من أفراد مسنين يعيشون مع أبنائهم أو أقاربهم.

بصفة عامة، تعكس هذه الأرقام تفاوتًا في الوضع الاقتصادي لأرباب الأسر وفقًا لنوع الأسرة التي ينتمون إليها. ففي حين تبدو الأسر الكبيرة أكثر قدرة على الاحتفاظ بأرباب أسر نشطين اقتصاديًا، تواجه الأسر الصغيرة أو ذات الفرد الواحد صعوبات أكبر، خاصة من حيث التشغيل، ما قد يشير إلى ضرورة تدخلات اجتماعية وسياسات دعم موجهة لهذه الفئة، سواء من خلال سياسات تشغيل مستهدفة أو برامج دعم اجتماعي تأخذ بعين الاعتبار الفئات الأكثر هشاشة اقتصاديًا.

جدول 4. 19: توزيع الأسر حسب البنى الأسرية والحالة الفردية لرب الأسرة.

البنى الأسرية العامة	الحالة الفردية					مرجع الحساب
	في حالة شغل	متمدرس/ طالب/ متكون	باحث عن عمل	متقاعد	غير عامل	
أسرة ذات فرد واحد	15.6	0	3.7	26	54.7	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	39.8	0.5	5.3	16.7	37.7	421
أسرة بسيطة	52.9	0.1	3.9	27.4	15.6	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	56.4	0.2	3.3	23.7	16.4	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	26.4	0	2.6	49.4	21.6	2955
أسرة مركبة	19.9	0	1.5	56.8	21.8	516
أسر أخرى	36.1	0.9	3.9	25	34.1	574
المجموع	49.1	0.1	3.7	29.5	17.6	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

على الصعيد العائلي، يبرز الجدول 4. 20 تباين الوضعية الاقتصادية لأرباب الأسر الجزائرية حسب التركيبة العائلية، حيث يتضح أن نسب التشغيل والبطالة والتقاعد تختلف بشكل ملحوظ بين الفئات المختلفة. تعد الأسر ذات التركيبة العائلية المتصاعدة والمركبة الأكثر استقرارًا من حيث التشغيل، إذ بلغت نسبة أرباب الأسر العاملين فيهما (74.7% و71.6% على التوالي)، ما يشير إلى أن هذه الأسر تعتمد غالبًا على أفراد في سن النشاط الاقتصادي، مما يعزز قدرتها على تحقيق دخل مستدام.

في المقابل، تُعد التركيبة العائلية المتنازلة الأكثر هشاشة اقتصاديًا، حيث سجلت أدنى نسبة تشغيل لأرباب الأسر (11.9%)، مما يفسر بوجود نسبة مرتفعة من المتقاعدين (59.1%) وأرباب أسر غير عاملين، غالبًا من كبار السن أو النساء الماكثات في البيت. كما سجلت هذه الفئة

نسبة بطالة تقارب 28%، ما يشير إلى تحديات كبيرة تواجهها في سوق العمل، سواء بسبب تقدم السن أو قلة الفرص الاقتصادية المتاحة لها.

أما التشكيلة غير العائلية، فقد تميزت عن باقي الفئات بمعدلات بطالة مرتفعة جدًا، حيث بلغت نسبة غير العاملين فيها (46.7%)، بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل 27%. يعود ذلك إلى أن هذه الفئة تضم في الغالب أرامل أو نساء يعيشن بمفردهن دون معيل اقتصادي، مما يضعها في وضعية اقتصادية هشة تستدعي سياسات دعم اجتماعي خاصة.

بشكل عام، تعكس هذه المعطيات العلاقة الوثيقة بين التركيبة العائلية والوضع الاقتصادي لرب الأسرة، حيث تميل الأسر الممتدة أو التي تضم أفرادًا شبابًا إلى تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة، في حين تواجه الأسر المتنازلة وغير العائلية تحديات اقتصادية أكبر بسبب ارتفاع نسب التقاعد والبطالة فيها، مما يستدعي تدخلات لدعم هذه الفئات عبر سياسات تشغيل أو مساعدات اجتماعية موجهة.

جدول 4. 20: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية والحالة الفردية لرب الأسرة.

التركيبة العائلية	الحالة الفردية (%)					مرجع الحساب
	في حالة شغل	متمدرس/ طالب/ متكون	باحث عن عمل	متقاعد	غير عامل	
تشكيلة غير عائلية	26.9	0.2	4.5	21.6	46.7	881
تركيبة عائلية بسيطة	52.9	0.1	3.9	27.4	15.7	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	74.7	0.2	5.5	9.7	9.8	1724
تركيبة عائلية متنازلة	11.9	0	1.1	59.1	27.9	3241
تركيبة عائلية عرضية	57.3	0.2	3.2	22.7	16.6	410
تركيبة عائلية مركبة	71.6	1.4	9.5	12.2	5.4	86
تركيبة عائلية أخرى	44.3	0.2	3.3	30.4	21.7	560
المجموع	49.1	0.1	3.7	29.5	17.7	29919

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

2.4.4.4 خميسيات الثراء

يعد مؤشر قياس الثروة من أهم المؤشرات المركبة التي تستخدم في تصنيف الأسر، حيث يصنف هذا المؤشر الأسر ضمن خمس فئات، تضم كل فئة خُمس الأسر مرتبة تصاعديا من الأسر الأكثر فقرا الى الأكثر رفاها، تم بناء هذا المؤشر على مدى امتلاك الأسر للوسائل المعيشية.

يكشف الجدول 4. 21 عن العلاقة الوثيقة بين البنية الأسرية ومستوى الثروة، حيث تعكس البيانات تفاوتًا ملحوظًا في توزيع الأسر عبر مختلف خُمسِيّات مؤشر الثروة. تُظهر الأسر ذات الفرد الواحد والأسر عديمة التراكيب العائلية تمركزًا أكبر في فئتي "الأكثر فقرًا" و"الفقيرة"، مما يشير إلى هشاشتها الاقتصادية. يعود ذلك إلى كون أرباب هذه الأسر في الغالب من الفئات الأقل اندماجًا في سوق العمل، مثل النساء الأرامل الماكثات في البيوت، والمتقاعدين، والعاطلين عن العمل، وهي فئات ذات مصادر دخل محدودة أو غير مستقرة، ما يضعها في مراتب دنيا من حيث الرفاه الاقتصادي.

في المقابل، يتسم توزيع الأسر البسيطة بالتوازن بين مختلف فئات الثروة، مما يعكس تنوعًا في أوضاعها الاقتصادية وعدم انحيازها لفئة محددة. أما الأسر الموسعة، خاصة من النوع الأول والثاني، والأسر المركبة، فتميل إلى التواجد في الفئات المتوسطة والأكثر رفاهًا، ما قد يرتبط بوجود أكثر من فرد مساهم في الدخل، مما يعزز من استقرارها المالي. كما أن هذه الأسر تستفيد من شبكات التضامن العائلي التي تساعدها في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتجاوز الفقر.

يُبرز هذا التحليل أهمية البنية الأسرية في تحديد المستوى الاقتصادي، حيث تبدو الأسر الأكبر حجمًا أو ذات التراكيب العائلية المعقدة في وضعية أفضل مقارنة بالأسر الصغيرة أو غير

العائلية، التي تعاني غالبًا من قيود مالية تحول دون تحسين مستوى معيشتها. يعكس هذا النمط التفاوت في الفرص الاقتصادية بين مختلف أشكال الأسر، ما يجعل التماسك العائلي عاملاً محوريًا في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق مستويات معيشية أفضل.

جدول 4. 21: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية ومؤشر الثروة.

البنية الأسرية	مؤشر الثروة (%)					
	الفئة الأكثر فقرا	الفئة الفقيرة	الفئة المتوسطة	الفئة الغنية	الفئة الأغنى	مرجع الحساب
أسرة ذات فرد واحد	26.4	28.7	18.9	16.0	10.0	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	22.3	23.5	19.1	20.2	14.9	421
أسرة بسيطة	21.1	20.2	20.1	19.4	19.2	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	17.2	19.3	20.7	22.0	20.9	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	16.0	17.3	19.8	23.0	23.9	2955
أسرة مركبة	9.5	23.1	18.2	23.7	25.4	516
أسر أخرى	15.4	19.5	23.9	19.3	21.9	574
المجموع	20.2	20.1	20.1	19.9	19.7	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

يبرز الجدول 4. 22 تفاوت توزيع الأسر الجزائرية وفقًا للتركيبة العائلية ومؤشر الثروة، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الهيكلة الأسرية والوضع الاقتصادي. تشير البيانات إلى أن التشكيلات غير العائلية تتموضع بنسبة أكبر في الفئات الفقيرة والأكثر فقرًا، حيث بلغت نسبة هذه الفئات مجتمعة حوالي 50.8%، مما يدل على هشاشة هذه الأسر اقتصاديًا. يعود ذلك غالبًا إلى ضعف مواردها المالية وغياب المعيل الأساسي، حيث تتكون في الغالب من أفراد يعيشون بمفردهم أو في ظروف غير مستقرة اقتصاديًا.

في المقابل، تتسم الأسر ذات التركيبة العائلية البسيطة بتوزيع أكثر توازنًا بين مختلف فئات مؤشر الثروة، مما يعكس مرونة اقتصادية نسبية لهذه الفئة، حيث تتوزع بشكل متوازن بين الفقراء،

الفئات المتوسطة، والأغنى. أما الأسر ذات التركيبات العائلية المعقدة، مثل الأسر المتصاعدة أو المركبة، فتظهر انحيازًا طفيفًا نحو الفئات المتوسطة والغنية، ما يدل على استفادتها من تعدد مصادر الدخل داخل الأسرة، حيث يساهم أكثر من فرد في الإنفاق وتحقيق الاستقرار المالي.

اللافت للنظر أن التركيبة العائلية المتنازلة تسجل أعلى نسبة تمركز في الفئات الغنية والأكثر غنى، حيث بلغت نسبة الأسر فيها ضمن الفئة الأغنى حوالي 25.4%، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي التشكيلات. يمكن تفسير ذلك بكون هذه الأسر غالبًا تتكون من كبار السن المتقاعدين الذين تمكنوا من تحقيق استقرار مالي على مدى حياتهم المهنية، أو من أسر لديها مصادر دخل ثابتة ومتنوعة.

بشكل عام، تؤكد هذه النتائج أن الهيكلة الأسرية تلعب دورًا أساسيًا في تحديد المستوى الاقتصادي للأسرة، حيث تميل الأسر الممتدة والمتعددة الأفراد إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل، في حين تعاني الأسر الصغيرة أو غير العائلية من تحديات اقتصادية أكبر.

جدول 4. 22: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية ومؤشر الثروة.

	مؤشر الثروة (%)					
	الفئة الأكثر فقرا	الفئة الفقيرة	الفئة المتوسطة	الفئة الغنية	الفئة الأغنى	مرجع الحساب
تشكيلة غير عائلية	24.5	26.3	19.0	18.0	12.3	881
تركيبة عائلية بسيطة	21.1	20.2	20.1	19.4	19.2	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	16.9	20.3	21.1	21.5	20.2	1724
تركيبة عائلية متنازلة	14.2	17.8	19.6	22.9	25.4	3241
تركيبة عائلية عرضية	18.8	18.3	24.6	20.5	17.8	410
تركيبة عائلية مركبة	12.0	17.3	22.7	25.3	22.7	86
تركيبة عائلية أخرى	19.7	18.6	18.8	23.0	19.9	560
المجموع	20.2	20.1	20.1	19.9	19.7	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

3.4.4.4 خصائص المسكن

يبرز الجدول 4. 23 العلاقة بين البنية الأسرية ونوع المسكن، حيث تعكس هذه المعطيات الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف فئات الأسر الجزائرية. يتضح أن غالبية الأسر (51.9%) تقطن في منازل فردية أو فيلات، ما يشير إلى انتشار هذا النمط السكني كخيار رئيسي للإقامة. كما أن نسبة معتبرة من الأسر (24.3%) تعيش في شقق، وهو ما يتماشى مع التوجهات العمرانية الحديثة في المناطق الحضرية. في المقابل، فإن نسبة 20.9% من الأسر لا تزال تقطن في منازل تقليدية، وهو مؤشر على استمرار هذا النمط في بعض المناطق، خاصة الريفية منها.

عند تحليل توزيع أنماط السكن حسب البنية الأسرية، يتبين أن الأسر البسيطة والموسعة، بنوعيها الأول والثاني، تتبع إلى حد كبير التوزيع الوطني العام للمساكن، ما يعكس انتشارها الواسع في المجتمع الجزائري. أما الأسر المركبة، فتظهر ميلاً واضحًا نحو الإقامة في منازل فردية أو فيلات، وهو ما قد يكون مرتبطًا بالموارد المالية الأفضل لهذه الفئة أو الحاجة إلى مساحة سكنية أكبر لاستيعاب أفراد الأسرة المتعددين.

من جهة أخرى، تسجل الأسر ذات الفرد الواحد أعلى نسبة سكن في منازل قصديرية أو فوضوية، ما يؤشر إلى هشاشة وضعها الاجتماعي والاقتصادي. غالبًا ما تتكون هذه الفئة من أفراد يعانون من ظروف معيشية صعبة، مثل الأرامل أو العزاب ذوي الدخل المحدود، الذين يضطرون إلى العيش في مساكن غير لائقة بسبب ضعف الإمكانيات. يعكس هذا الواقع ضرورة تدخل السياسات الإسكانية لدعم هذه الفئة وضمان تحسين ظروفها السكنية.

تكشـــف هذه البيانات بشـــكل عام، عن أنماط ســـكنية تعكس الفروقات في الاســـتقرار الاقتصـادي بين الفئات الأسرية المختلفة، مما يستدعي تخطيطًا حضـريًا يراعي خصـوصـيات كل فئة، خاصة الفئات الهشة التي تعاني من ظروف سكنية غير مستقرة.

جدول 4. 23: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية العامة ونوع المسكن.

البنى الأسرية العامة	نوع المسكن (%)					مرجع الحساب
	منزل فردي/ فيلا	شقة	منزل تقليدي	منزل قصديري/فوضوي	أخرى	
ذات فرد واحد	38.9	28.7	25.8	5.4	1.2	460
عديمة التركيبة العائلية	38.9	30.1	28.0	1.4	1.6	421
بسيطة	51.4	23.8	21.2	2.9	0.6	23017
موسعة من النوع الأول	50.3	24.6	21.8	2.4	0.9	1976
موسعة من النوع الثاني	58.8	21.0	17.5	2.0	0.6	2955
مركبة	71.0	13.1	14.6	0.8	0.4	516
أسر أخرى	47.0	30.0	19.8	1.7	1.5	574
المجموع	51.9	23.7	20.9	2.8	0.7	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

يظهر الجدول 4. 24 توزيع الأســر الجزائرية حســب تراكيبها العائلية ونوع المســكن، مما يعكس العلاقة بين التكوين الأســري والظروف الســكنية. توضــح النتائج أن الأســر ذات التراكيب العائلية البسيطة والمتصـاعدة والمتنازلة والعرضـية تتبع إلى حد كبير النمط العام لتوزيع السكن في الجزائر، حيث أن أغلبها تقطن في منازل فردية أو فيلات، ثم تأتي الشـقق والمنازل التقليدية بنسـب متفاوتة.

إلا أن التشـــكيلات غير العائلية تســـجل نســـبة أعلى في الإقامة في منازل قصـــديرية أو فوضوية، مقارنة بالتراكيب العائلية الأخرى. يعود ذلك إلى طبيعة هذه التشكيلات، التي تتكون غالبًا من أفراد يعيشـــون بمفردهم أو مجموعات من الأشـــخاص غير المرتبطين عائليًا، ما يجعلهم أكثر

عرضــة للســكن في أماكن أقل اســتقرارًا بســبب ضــعف الإمكانيات الاقتصــادية أو غياب الدعم الأسري.

بالمقابل، نجد أن التراكيب العائلية المركبة تميل إلى الســـكن في منازل فردية أو فيلات بنســب مرتفعة، ما يعكس حاجتها لمســاحات ســكنية أكبر تتناســب مع عدد أفرادها. هذا يؤكد أن توزيع نوعية السكن يعكس الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الأسرية المختلفة، حيث يبدو أن الأسر غير العائلية تواجه تحديات أكبر في الحصول على مساكن لائقة مقارنة بالأسر العائلية التقليدية.

جدول 4. 24: توزيع الأسر حسب التراكيب العائلية ونوع المسكن.

التراكيب العائلية	نوع المسكن (%)					مرجع الحساب
	منزل فردي/ فيلا	شقة	منزل تقليدي	منزل قصديري/فوضوي	أخرى	
تشكيلة غير عائلية	39.0	29.3	26.8	3.5	1.4	881
تركيبة عائلية بسيطة	51.4	23.8	21.2	2.9	0.6	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	53.9	20.5	22.1	2.7	0.9	1724
تركيبة عائلية متنازلة	58.5	22.7	16.8	1.6	0.5	3241
تركيبة عائلية عرضية	49.1	27.7	19.0	3.2	1.0	410
تركيبة عائلية مركبة	71.6	8.1	20.3	0.0	0.0	86
تركيبة عائلية أخرى	49.9	24.5	21.7	2.0	1.9	560
المجموع	51.9	23.7	20.9	2.8	0.7	29919
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.						

يعرض الجدول 4. 25 توزيع الأسر الجزائرية حسب بنيتها وعدد غرف النوم التي تشغلها، ما يعكس مدى توفر المساحة السكنية تبعًا لنوع التكوين الأسري.

تشير النتائج إلى أن أكثر من ثلث الأسر (35.3%) تعيش في مساكن تحتوي على غرفتي نوم، في حين تشغل 30.6% من الأسر ثلاث غرف نوم، بينما يعتمد أقل من ربع الأسر (19.9%) على غرفة نوم واحدة فقط، وهو ما قد يشير إلى مشكلات الاكتظاظ السكني بين هذه الفئة.

من حيث التكوين الأسري، يظهر أن أكثر من نصف الأسر عديمة التراكيب العائلية (51.5%) تعيش في مساكن ذات غرفتي نوم، وهو ما قد يكون مناسبًا نظرًا لقلة عدد أفرادها. في المقابل، نجد أن الأسر ذات البنى الموسعة والمركبة تميل إلى العيش في مساكن توفر ثلاث إلى أربع غرف نوم، ما يعكس حاجتها إلى مساحات أكبر نظرًا لعدد أفرادها المرتفع. أما الأسر البسيطة، فتتركز في الغالب ضمن الفئة التي تشغل غرفتي نوم (38%)، وهو ما يتماشى مع الحجم المتوسط لهذه الأسر.

تعكس هذه التوزيعات واقع السكن في الجزائر، حيث يتأثر توفر المساحة السكنية بعدد أفراد الأسرة، مع احتمال مواجهة بعض الفئات، خاصة التي تشغل غرفة واحدة فقط، تحديات تتعلق بالكثافة السكنية وظروف العيش.

جدول 4. 25: توزيع الأسر حسب البنية الأسرية وعدد غرف النوم.

البنى الأسرية العامة	عدد غرف النوم (%)						مرجع الحساب
	1	2	3	4	5	6 وأكثر	
أسرة ذات فرد واحد	85.9	8.3	2.6	2.2	0.7	0.4	460
أسرة عديمة التركيبة العائلية	24.8	51.5	17.3	4.2	1.6	0.5	421
أسرة بسيطة	22.8	37.8	28.7	7.6	1.9	1.3	23017
أسرة موسعة من النوع الأول	6.9	40.2	37	12	2.7	1.3	1976
أسرة موسعة من النوع الثاني	1.2	19.3	47.9	21.3	7	3.3	2955
أسرة مركبة	0.2	3.7	24.0	36.2	17.6	18.2	516
أسر أخرى	4.2	43.1	36.4	11.3	2.6	2.3	574
المجموع	19.9	35.3	30.6	9.7	2.7	1.8	29919

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

على المستوى العائلي بينت نتائج المسح الممثلة في الجدول 4. 26 التباين في عدد غرف النوم التي تشغلها الأسر الجزائرية وفقًا لتركيبتها العائلية، حيث تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف الأسر ذات التشكيلة غير العائلية (56.5%) تعيش في مساكن تحتوي على غرفة نوم واحدة فقط، وهو ما يعكس محدودية المساحة السكنية لهذه الفئة التي تتكون غالبًا من أفراد يعيشون بمفردهم أو في مجموعات غير عائلية. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الأسر البسيطة تتمركز في مساكن تضم ثلاث غرف نوم أو أقل بنسبة 89.3%، مما يدل على أن حجم هذه الأسر لا يتطلب مساحات سكنية كبيرة. في المقابل، تزداد الحاجة إلى عدد أكبر من الغرف لدى الأسر ذات التراكيب العائلية الأكثر تعقيدًا، مثل الأسر المتصاعدة والمتنازلة والمركبة، والتي يظهر فيها ارتفاع تدريجي في عدد الغرف، نظرًا لاحتوائها على أجيال متعددة من أفراد الأسرة الذين يعيشون معًا. تعكس هذه الاتجاهات أثر التكوين العائلي على متطلبات السكن، حيث يتناسب حجم الأسرة وعدد أفرادها بشكل مباشر مع عدد الغرف المخصصة للنوم، مما يشير إلى توزيع غير متكافئ للفضاءات السكنية بين مختلف الفئات الأسرية.

جدول 4. 26: توزيع الأسر حسب التركيبة العائلية وعدد غرف النوم

التراكيب العائلية	عدد غرف النوم (%)						مرجع الحساب
	1	2	3	4	5	6 وأكثر	
تشكيلة غير عائلية	56,5	29,1	9,7	3,2	1,1	0,5	881
تركيبة عائلية بسيطة	22,8	37,8	28,7	7,6	1,9	1,3	23017
تركيبة عائلية متصاعدة	5,1	34,8	40,1	14,5	3,4	2	1724
تركيبة عائلية متنازلة	1,5	20,2	43,1	21,9	8,1	5,2	3241
تركيبة عائلية عرضية	3,9	33,2	40	15,9	3,7	3,4	410
تركيبة عائلية مركبة	3,3	13,3	26,7	38,9	8,9	8,9	86
تركيبة عائلية أخرى	7,3	40,9	36,4	10,7	3,8	0,9	560
المجموع	19,9	35,3	30,6	9,7	2,7	1,8	29919

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

يعكس معدل شغل الأفراد للمساكن (TOL) في الجزائر تطورات هامة عبر العقود الماضية، حيث سجل انخفاضًا تدريجيًا منذ سنة 1966، حين بلغ 6.1 فرد لكل مسكن، ليرتفع إلى 7.95 فردًا في تعداد 1977، ثم ينخفض تدريجيًا إلى 7.75 في 1987، و7.4 في 1998، وصـــولًا إلى 6.4 في 2008.

وفقًا لبيانات المسح MICS6، سجل المعدل الوطني 5.07 فردًا لكل مسكن الجدول 4. 27، وهو مستوى أقل مقارنة بالتعدادات السابقة، مما قد يعكس تحسنًا نسبيًا في الظروف السكنية نتيجة التوسع العمراني وبرامج الإسكان.

إلا أن هذه المتوسطات تخفي تفاوتات كبيرة بين مختلف أنماط الأسر. فقد سجلت الأسر ذات البنية المركبة أعلى معدل شـــغل للمســـكن، حيث بلغ 10.98 فردًا لكل مســـكن، أي أكثر من ضعف المعدل الوطني، وهو ما يعكس كثافة سكانية مرتفعة داخل هذه الأسر نتيجة تواجد أكثر من وحدة أسرية داخل نفس المسكن. تليها الأسر الموسعة من النوع الثاني، التي سجلت 7.05 فردًا، ثم الأسر الموسعة من النوع الأول بمعدل 5.7 فردًا لكل مسكن، مما يشير إلى أن هذه الفئات الأسرية تعاني من اكتظاظ سكني نسبي مقارنة بالأسر الأخرى.

في المقابل، سجلت الأسر البسيطة معدلًا أقل من المعدل الوطني (4.76 فردًا لكل مسكن)، وهو ما يعكس حجمها المحدود، حيث تتكون غالبًا من والدين وأطفالهما فقط. كما ســـجلت الأســـر عديمة التركيبة العائلية معدل 2.7، وهو مستوى منخفض نسبيًا، في حين جاءت الأسر ذات الفرد الواحد في أدنى الترتيب بمعدل 1 فرد لكل مسكن، ما يعكس طبيعة هذه الأسر التي غالبًا ما يكون

أفرادها مستقلين أو يعيشون بمفردهم. أما الأسر الأخرى، فقد سجلت معدلات مقاربة للمعدل الوطني، مما يشير إلى أن نمط سكنها أقرب إلى المتوسط العام للأسر الجزائرية.

تكشف هذه النتائج عن أنماط سكنية تعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري، حيث تبرز الحاجة الملحة إلى تحسين الظروف السكنية للأسر الكبرى والمركبة، التي تعاني من مستويات اكتظاظ مرتفعة مقارنة بالأسر الأصغر حجمًا. وبالتالي، فإن التخطيط العمراني وسياسات الإسكان يجب أن تستهدف تقليص الفجوة بين الفئات الأسرية المختلفة من خلال توفير مساكن تتناسب مع احتياجاتها المتباينة.

جدول 4. 27:معدل شغل المساكن والغرف حسب البنية الأسرية.

البنى الأسرية العامة	معدل شغل الافراد للمساكن	معدل شغل الغرف
أسرة ذات فرد واحد	1.00	0,92
أسرة عديمة التركيبة العائلية	2.70	1,48
أسرة بسيطة	4.76	2,37
أسرة موسعة من النوع الأول	5.70	2,36
أسرة موسعة من النوع الثاني	7.05	2,34
أسرة مركبة	10.98	2,75
أسر أخرى	5.08	2,02
المجموع	5.07	2,33
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.		

يعتبر معدل شغل الأفراد للغرف من أهم المؤشرات التي تعكس جودة السكن ومدى توافر المساحة الكافية للأفراد داخل المساكن. فرغم أهمية معدل شغل الأفراد للمساكن، إلا أنه لا يعكس بدقة ظروف المعيشة، حيث يمكن أن تعيش أسرة كبيرة العدد في مسكن واسع يحتوي على عدد كافٍ من الغرف، بينما قد تعيش أسرة أصغر في مسكن محدود المساحة يفتقر إلى عدد كافٍ من

الغرف، مما يؤدي إلى اكتظاظ غير مريح. لهذا السبب، يُعتمد عالميًا على معدل شغل الغرف كمقياس أكثر دقة لجودة السكن.

يعبر معدل شغل الأفراد للغرف عن العلاقة بين حجم الأسرة وعدد الغرف المتاحة لهم داخل المسكن، ويتم احتسابه بقسمة عدد الأفراد في التجمع السكاني على عدد غرف النوم المتاحة لهم. هذا المؤشر يعكس مدى كثافة المسكن، وهو عامل أساسي في تقييم وضعية السكن ومدى تفاقم مشكلة الاكتظاظ السكني في التجمعات الحضرية والريفية.

وقد تم اعتماد معايير دولية لمعدل شغل الغرف خلال مؤتمر فانكوفر بكندا عام 1976، حيث تم تصنيف مستويات الكثافة السكنية كما هو موضح في **الجدول 4. 28**؛ وفقًا لهذه المعايير، يتم اعتبار المسكن مريحًا إذا كان معدل شغل الغرف بين 0.1 و0.7 فرد لكل غرفة، ويظل في حدود المقبول إذا تراوح بين 0.8 و1.1. أما إذا زاد المعدل عن 1.2 فرد لكل غرفة، فإن الكثافة السكنية تصبح متوسطة إلى مرتفعة، حيث يُعتبر المسكن مزدحمًا إذا تراوح المعدل بين 2.1 و3.3، وتصل الحالة إلى الاكتظاظ الحرج عندما يتجاوز 3.4 أفراد لكل غرفة، ما يعكس ظروف معيشية صعبة وغير مريحة.

هذه المعايير تتيح إجراء مقارنات دولية وتساعد صناع القرار في تحديد أولويات السياسات الإسكانية، حيث تشير المستويات المرتفعة من معدل شغل الغرف إلى الحاجة الملحة لتوسيع العرض السكني وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

جدول 4. 28: معيار الأمم المتحدة لشغل الغرف.

معدل شغل الأفراد للغرف	حالة الكثافة السكنية
من 0,1 إلى 0.7	كثافة سكنية قليلة
من 0.8 إلى 1.1	كثافة سكنية عادية
من 1.2 إلى 2.0	كثافة سكنية مرتفعة مقبولة
من 2.1 إلى 3.3	كثافة سكنية مرتفعة حرجة
3.4 وأكثر	كثافة سكنية مرتفعة غير مقبولة
المصدر: عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص 18.	

ويوضح الجدول 4. 27 معدل شغل الغرف حسب البنى الأسرية في الجزائر بناء على معطيات المسح MICS6، على المستوى الوطني بلغ معدل شغل الأفراد للغرف 2.33 فرد لكل غرفة ويُعبر هذا المعدل مؤشر عن كثافة سكنية مرتفعة حرجة (حسب معيار الأمم المتحدة).

حسب البنى الأسرية، نلاحظ أن الأسر ذات الفرد الواحد من تحظى بكثافة سكانية عادية حسب معايير الأمم المتحدة، تليها الأسر عديمة التشكيلة العائلية وكذا الأسرى ذات بنية أخرى بكثافة مرتفعة مقبولة، باقي الأصناف الأسرية تعاني من كثافة سكانية مرتفعة حرجة، سجل اعلى معدل للكثافة في الأسر ذات البنية المركبة، والتي تعاني اكتظاظا سكنيا حرجا بالنظر لمعايير الأمم المتحدة.

لا يعد معيار الكثافة السكنية المؤشر الوحيد لتحديد نوعية حياة الأفراد داخل الأسرة والمجتمع، بل وجب أن تتوفر المساكن على مقومات جودة الحياة الأساسية. من بينها وجوب توفر المراحيض، بالإضافة إلى الربط بشبكة المياه الشروب، قنوات الصرف الصحي، وشبكة الكهرباء والغاز.

تعكس معطيات المسح MICS6 تطورًا ملحوظًا في مستوى التجهيزات السكنية بالجزائر، حيث سجلت نسب ربط المساكن بالكهرباء، المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي مستويات شبه شاملة، مما يشير إلى تحسن جودة الحياة ونجاح السياسات التنموية في هذا المجال. فقد تجاوزت نسبة ربط المنازل بشبكة الكهرباء 99%، وهو ما يعني تعميم هذا المورد الحيوي عبر جميع مناطق البلاد، مما يقلل من الفوارق الجهوية ويضمن استقرارًا معيشيًا أفضل للأسر. أما بالنسبة لشبكة المياه الصالحة للشرب، فقد بلغت نسبة التغطية 93.7%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعقود الماضية، ما يعكس استثمارات كبيرة في تحسين البنية التحتية المائية، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالضغط على الموارد المائية في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أو الجافة.

على صعيد الصرف الصحي، أظهرت البيانات أيضًا نسبًا تفوق 99% في الربط بشبكة الصرف، ما يدل على نجاح الجهود المبذولة في الحد من أنظمة الصرف التقليدية (مثل الحفر الصحية) والانتقال نحو أنظمة أكثر حداثة وصديقة للبيئة، مما ينعكس إيجابيًا على الصحة العامة وجودة الحياة داخل الأحياء السكنية. كما أن نسبة توفر المراحيض داخل المساكن بلغت 98.9%، وهو مؤشر قوي على تحسن شروط الصحة والنظافة داخل الوحدات السكنية، مما يساهم في تقليص المخاطر الصحية المرتبطة بانعدام المرافق الصحية الملائمة.

رغم هذه الإنجازات، يبقى التحدي الأكبر في مشكلة الاكتظاظ السكني، حيث أظهرت البيانات أن الأسر المركبة والممتدة تعاني من كثافة سكانية مرتفعة داخل مساكنها، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض جودة الحياة نتيجة لضيق المساحات المتاحة للفرد الواحد، وارتفاع نسبة شغل الغرف، ما يجعل من الضروري توجيه الجهود نحو سياسات سكنية أكثر استهدافًا لهذه الفئات، عبر

توفير مساكن أوسع تتلاءم مع حجم الأسر المركبة والممتدة، وتشجيع برامج الإسكان الاجتماعي التي تتيح للأسر الكبيرة إمكانية الحصول على مساكن تتناسب مع احتياجاتها.

بالمحصلة، فإن الجزائر قد قطعت أشواطًا مهمة في تحسين البنية التحتية السكنية، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضغط الطلب على السكن، وضرورة تعزيز الاستدامة الحضرية لضمان توزيع متوازن للسكان والموارد، وتحقيق رفاه معيشي أكثر شمولًا لكافة الفئات الاجتماعية.

جدول 4. 29: نسب ربط مساكن الأسر بالكهرباء، بشبكة الماء، وبقنوات الصرف الصحي.

البنى الأسرية العامة	نسبة الربط بالكهرباء %	نسبة الربط بالماء الشروب %	نسبة وجود مرحاض في المسكن %
أسرة ذات فرد واحد	99.6	95.4	98.9
أسرة عديمة التركيبة العائلية	100	95.8	98.8
أسرة بسيطة	99.3	93.3	99.2
أسرة موسعة من النوع الأول	99.2	94.6	99.2
أسرة موسعة من النوع الثاني	98.8	95.4	99.3
أسرة مركبة	98.1	94.0	99.8
أسر أخرى	99.3	93.7	99.5
كل الأسر	99.3	93.7	99.2
المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.			

5.4 التركيب العمري والنوعي للأسر الجزائرية حسب البنى الأساسية:

إن متغيري العمر والجنس يلعبان دورا كبيرا في دراسة الظواهر الديمغرافية، والتغيرات التي تطرأ عليهما يحددان مسار الظاهرة مهما كانت صفتها، وعليه سنحاول اتباع المتغيرين المذكورين على مستوى البنية الأسرية، مبرزين التركيب العمري والنوعي لكل بنية أسرية على حدي، وبهدف وصفه بشكل أيسر وظفنا المخططات البيانية الأنسب لدراسة هذين المتغيرين، والمتمثلة في هرم الأعمار الخاص بكل بنية أسرية بشكل منفرد.

عموما لاحظنا وجود اختلافات وتباينات في التركيب العمري والنوعي لمختلف البنى الأسرية، مع وجود تقارب نسبي بين البنيتين الأسريتين البسيطة والموسعة من النموذج الأول، وكذلك بين أسر البنيتين الموسعة من النموذج الثاني والمركبة.

فيما يخص باقي البنى الأسرية العامة، فقد عرفت اختلافات جد هامة على العموم، ومن أجل رصد خصائص المتغيرين العمر والجنس سنحاول تتبع التركيب العمري والنوعي لكل بنية أسرية كل على حدة، جاءت النتائج مفصلة كما يلي:

1.5.4 هرم أعمار الأسر ذات الفرد الواحد

يعكس هرم السكان للبنية الأسرية ذات الفرد الواحد تحولات ديموغرافية واجتماعية واضحة، حيث يُظهر قاعدة ضيقة جدًا تبدأ عند الإناث من الفئة العمرية (20–24) عامًا، بينما تبدأ عند الذكور من فئة عمرية أصغر، مما يشير إلى أن العيش بمفردهم ليس شائعًا بين الشباب، لا سيما

بين النساء؛ ومع تقدم العمر، يتسع الهرم تدريجيًا ليبلغ ذروته عند الذكور في الفئة العمرية (45–49) عامًا، في حين يصل إلى أقصاه عند الإناث في الفئة العمرية (75–79) عامًا، ما يعكس زيادة كبيرة في عدد النساء اللواتي يعشن بمفردهن مقارنة بالرجال في الأعمار المتقدمة. هذا التفوق العددي للإناث في الفئات العمرية الأكبر يشير بوضوح إلى أن معظم أفراد الأسر ذات الفرد الواحد هنّ نساء تتراوح أعمارهن بين 40 و90 عامًا، حيث يرجع ذلك إلى عدة عوامل مترابطة، أبرزها ارتفاع متوسط العمر المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل، مما يؤدي إلى زيادة أعداد الأرامل اللاتي يعشن بمفردهن. إضافةً إلى ذلك، فإن التغيرات الاجتماعية مثل ارتفاع معدلات الطلاق، والاستقلالية الاقتصادية المتزايدة للمرأة، قد ساهمت في تزايد نسبة النساء اللواتي يخترن العيش بمفردهن. ومن ناحية أخرى، فإن قلة عدد الرجال المسنين الذين يعيشون بمفردهم قد تعكس إما زواجهم في سن متأخرة بعد فقدان الزوجة، أو اعتمادهم على الدعم العائلي بشكل أكبر. هذا التوزيع العمري يعكس أيضًا تأثيرات اقتصادية وثقافية، حيث قد يكون للنساء الأكبر سنًا موارد مالية أو مساكن مستقلة تمكنهن من العيش بمفردهن، مقارنة بالرجال الذين قد يكونون أكثر عرضة للعيش ضمن ترتيبات أسرية متعددة الأجيال.

شكل 4. 2: توزيع الأسر الجزائرية حسب التراكيب العائلية للأسر في سنة 2019.

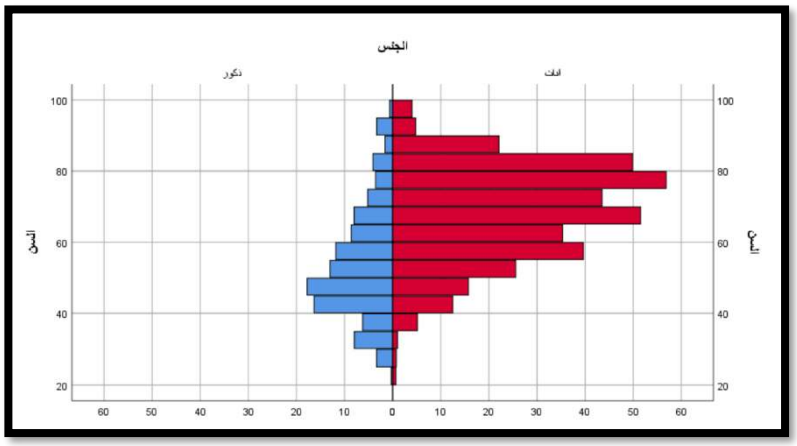

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

2.5.4 هرم أعمار الأسر عديمة التركيبة العائلية

يُظهر **الشكل 4. 3**، الذي يمثل هرم البنية الأسرية بدون التركيبة العائلية، نمطًا ديموغرافيًا مميزًا يعكس الخصائص العمرية والجندرية لهذه الفئة السكانية.

نلاحظ في البداية انكماشًا واضحًا في قاعدة الهرم، ما يدل على قلة عدد الأفراد في الفئات العمرية الصغيرة، ثم يتسع تدريجيًا ليبلغ ذروته عند الفئة العمرية (15–19) عامًا؛ هذا الاتساع يشير إلى أن نسبة كبيرة من الأفراد في هذه البنية الأسرية هم من فئة الشباب، خاصة عند الذكور الذين يصل تعدادهم إلى الذروة عند الفئة العمرية (40–44) عامًا، بينما يتأخر هذا الحد الأقصى عند الإناث ليصل إلى الفئة العمرية (50–54) عامًا، مما يدل على وجود فارق زمني بين الجنسين في تكوين هذه الأسر.

مع تقدم العمر، يبدأ الهرم بالتضيق تدريجيًا حتى يصل إلى الفئات العمرية المتأخرة، وهو ما يعكس تناقص أعداد الأفراد الأكبر سنًا في هذه البنية؛ إلا أن الملاحظة اللافتة هي استمرار تواجد الإناث بأعداد كبيرة في الفئات العمرية المتأخرة مقارنة بالذكور، ما يشير إلى أن النساء في هذه الفئة يتمتعن بعمر أطول، وهو ما يعكس ظاهرة ارتفاع أمل الحياة لدى الإناث مقارنة بالذكور. قد يرتبط هذا الفارق بعوامل بيولوجية واجتماعية، مثل نمط الحياة المختلف، والرعاية الصحية، وأدوار النساء في المجتمع التي قد تؤثر على متوسط أعمارهن.

بشكل عام، يعكس هذا الهرم السكاني بنية شبابية واضحة، خصوصًا عند الذكور، مع تواجد ملحوظ للإناث في الفئات العمرية المتأخرة، مما يعطينا صورة واضحة عن الفروقات العمرية والجندرية ضمن هذه البنية الأسرية.

شكل 4. 3: هرم أعمار الأسر عديمة التركيبة العائلية

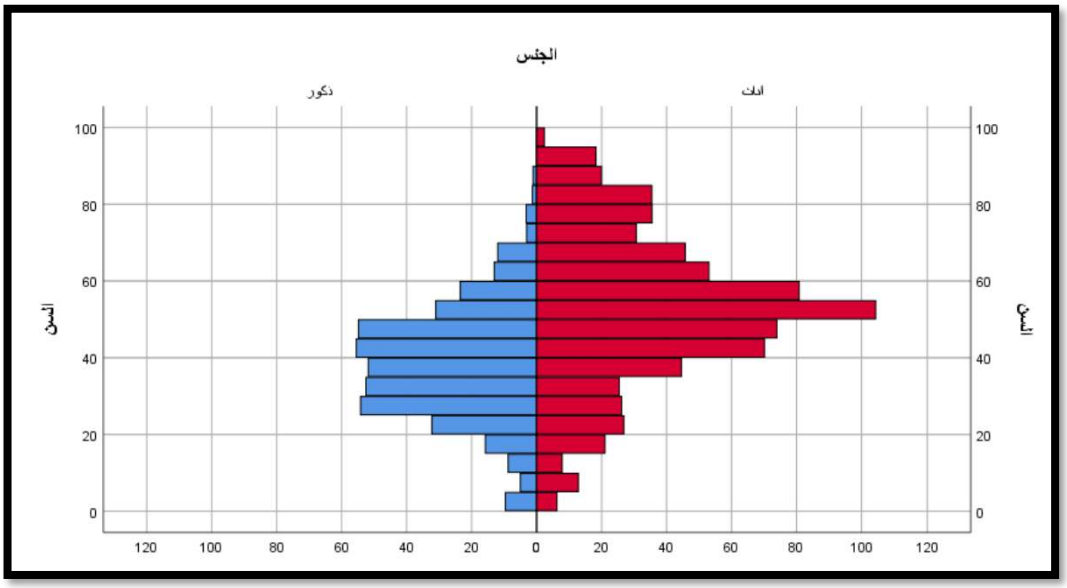

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

3.5.4 هرم أعمار الأسر البسيطة

يُظهر الشكل 4.4 هرم أعمار الأسر ذات البنية البسيطة، حيث يتضح أن هذه البنية تتميز بطابع شبابي واضح. يمكن ملاحظة أن الهرم يمتلك قاعدة عريضة، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الأطفال والشباب في هذه الفئة الأسرية، حيث تبلغ الذروة في الفئة العمرية (5–9) سنوات، وهو مؤشر على معدل ولادات مرتفع نسبيًا في السنوات الماضية. ومع التقدم في العمر، يقل هذا الاتساع تدريجيًا في الفئات العمرية الموالية، مما يعكس انخفاضًا تدريجيًا في أعداد الأفراد مع تقدم السن.

وعند بلوغ القمة، أي في الفئات العمرية الكبيرة (60 سنة فما فوق)، يلاحظ انحسار واضح وسريع في عدد الأفراد، مما يدل على انخفاض نسبة المسنين في هذه الأسر. يشير هذا إلى أن هذه البنية الأسرية يغلب عليها الطابع الفتي، حيث يشكل الشباب والأطفال النسبة الأكبر، بينما

تبقى أعداد المسنين محدودة نسبيًا، وهو ما قد يكون ناتجًا عن ارتفاع معدلات الخصوبة مقارنة بمعدلات الشيخوخة في هذه الفئة.

أما فيما يتعلق بتوزيع الجنس، فمن الملاحظ عدم وجود فروقات واضحة بين الذكور والإناث في مختلف الفئات العمرية، حيث يبدو التوازن النسبي بين الجنسين مستقرًا في جميع مراحل العمر. هذا التوزيع يشير إلى استقرار في العوامل الديموغرافية مثل معدلات الولادة والوفيات بين الجنسين داخل هذه البنية الأسرية. بشكل عام، يعكس هذا الهرم السكاني مجتمعًا يتميز بغلبة فئة الشباب، وهو ما قد يكون له دلالات اجتماعية واقتصادية مهمة تتعلق بتركيبة الأسر البسيطة وديناميكياتها المستقبلية.

شكل 4. 4: هرم أعمار الأسر ذات البنية البسيطة في الجزائر سنة 2019.

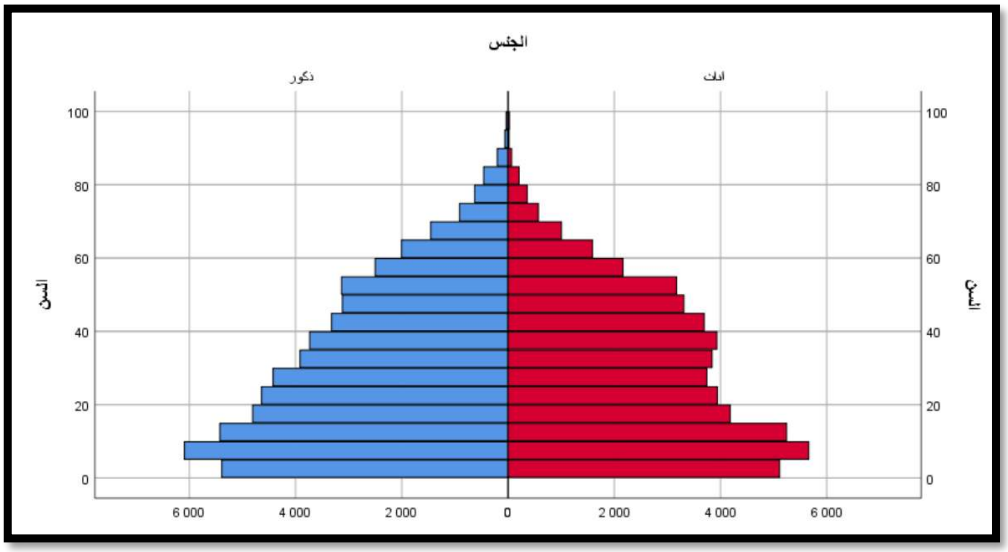

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

4.5.4 هرم أعمار الأسر الموسعة من النموذج الأول

يعكس الشكل 4. 5 هرم أعمار الأسر ذات البنية الأسرية الموسعة من النموذج الأول، حيث نلاحظ تشابهًا نسبيًا في توزيع الفئات العمرية لجنس الذكور مع هرم أعمار البنية الأسرية البسيطة، مما يدل على أن التوزيع العمري للذكور في كلا النموذجين متقارب. ومع ذلك، فإن الاختلاف الأبرز يظهر عند الإناث، حيث يتميز هرمهن باتساع قمته ابتداءً من الفئة العمرية (60–64) عامًا وصولًا إلى الفئات العمرية المتقدمة.

هذا الاتساع في القمة يشير إلى وجود نسبة كبيرة من النساء المسنات ضمن هذه الأسر، وهو ما يعكس دور البنية الأسرية الموسعة في استيعاب أفراد العائلة الممتدة، مثل الأمهات والجدات أو القريبات الكبيرات في السن (كالخالات والعمات).

ويعزز هذا الاتجاه فكرة أن النساء المسنات أكثر ميلًا للإقامة ضمن إطار العائلة الموسعة، إما بسبب الاعتماد على الدعم العائلي أو نتيجة العوامل الاجتماعية والثقافية التي تجعل من العيش ضمن الأسرة الممتدة خيارًا مفضلًا لدى النساء في مراحل متقدمة من العمر.

يعكس شكل هذا الهرم السكاني بشكل عام، هيمنة الفئات الشابة على هذه البنية الأسرية، إلى جانب التواجد البارز للنساء المسنات، مما يدل على أن العائلة الممتدة تلعب دورًا مهمًا في استيعاب كبار السن، وخاصة من الإناث، ضمن نسيجها الأسري.

شكل 4. 5: هرم الأعمار للبنية الأسرية الموسعة من النموذج الأول في الجزائر سنة 2019.

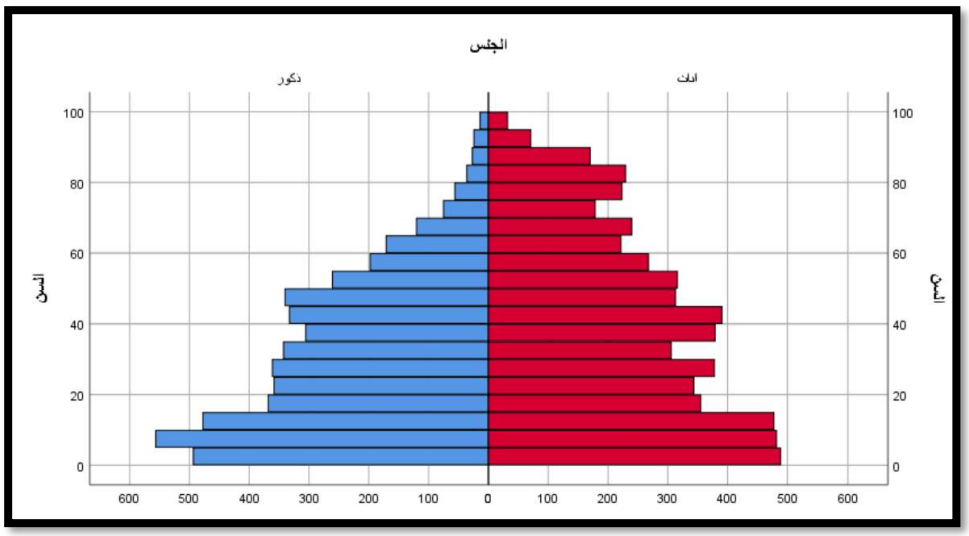

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

5.5.4 هرم أعمار الأسر الموسعة من النموذج الثاني

يعكس الشكل 4. 6 هرم السكان للأسر ذات البنية الأسرية الموسعة من النموذج الثاني، حيث يمكن ملاحظة وجود شبه تماثل في التوزيع العمري بين الجنسين؛ يتميز هذا الهرم باتساع قاعدته في الفئة العمرية الأولى لكلا الجنسين، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الولادات في هذه الفئة الأسرية. غير أن هذا الاتساع لا يستمر بشكل متسق، حيث يلاحظ انحصار في الفئتين العمريتين المواليتين، ثم يعود الهرم للاتساع مجددًا في الفئات العمرية المتوسطة (20–29 سنة)، وهو ما قد يعكس مرحلة انتقالية مرتبطة بالهجرة الداخلية أو الزواج وتكوين أسر جديدة.

مع التقدم في العمر، يتابع الهرم نمط الانحصار التدريجي حتى الفئة العمرية (50–54)، قبل أن يعود للاتساع في الفئات العمرية (55–64)، وهو مؤشر على وجود نسبة معتبرة من كبار

السن ضمن هذه البنية الأسرية. بعد هذه المرحلة، يستمر الانحصار حتى آخر فئة عمرية لكلا الجنسين، ما يعكس تأثيرات الشيخوخة وارتفاع معدلات الوفيات بين كبار السن.

يُظهر هذا النمط من الاتساع والانحصار المتناوب في توزيع الفئات العمرية أن البنية الأسرية الموسعة من النموذج الثاني قد تشكلت غالبًا من أسر بسيطة ذات طابع شبابي، بالإضافة إلى أسر مسنة تقيم ضمن نفس الإطار العائلي؛ يمكن تفسير ذلك بوجود أفراد من الأصول أو الفروع أو الأشقاء الذين يقطنون في نفس سكن رب الأسرة، مما أدى إلى تحول البنية الأسرية من بسيطة إلى موسعة.

ومن تبعات هذا التحول، يلاحظ تقلص في الفئات العمرية (5–9) و(10–14)، وكذلك في الفئات العمرية (40–50)، مما قد يعكس تغيرات ديموغرافية ناجمة عن تحركات الأفراد داخل الأسر، أو تغير أنماط السكن والتجمعات الأسرية عبر الزمن.

شكل 4. 6: هرم الأعمار للبنية الأسرية الموسعة من النموذج الثاني في الجزائر سنة 2019.

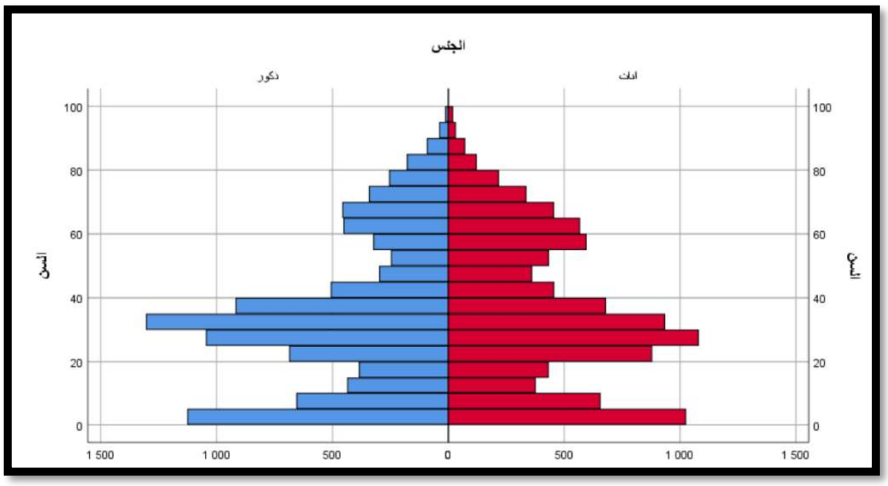

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

6.5.4 هرم أعمار الأسر المركبة

يظهر هرم السكان للبنية الأسرية المركبة في الشكل 4.7 نمطًا ديموغرافيًا غير متجانس يتميز باتساع واضح في قاعدته، مما يشير إلى وجود نسبة كبيرة من الأطفال في الفئة العمرية الأولى لكلا الجنسين. لكن هذا الاتساع سرعان ما يواجه انكماشًا في الفئتين العمريتين التاليتين، مما قد يعكس انخفاضًا طفيفًا في معدلات الولادة خلال تلك الفترات أو عوامل أخرى مثل الهجرة أو التغيرات في تركيبة الأسرة.

ابتداءً من الفئة العمرية (15–19)، يعود الهرم إلى الاتساع تدريجيًا حتى يصل إلى ذروته عند الإناث في الفئة العمرية (25–29) وعند الذكور في الفئة العمرية (30–34). بعد هذه الذروة، يبدأ الهرم في الانكماش التدريجي على مدار الفئات العمرية الأربع التالية، مما يعكس تقلص أعداد الأفراد مع التقدم في العمر. ومع ذلك، يلاحظ وجود اتساع طفيف في الفئات العمرية الأكبر سنًا، قبل أن يعود الهرم للانكماش بشكل واضح في الفئة العمرية الأخيرة.

التباين بين الجنسين يظهر بوضوح في الشكل، حيث يكون الميل في البداية لصالح الإناث ثم يتحول في الفئات العمرية المتقدمة لصالح الذكور. يشير هذا النمط إلى أن البنية الأسرية المركبة تتكون من تركيبات عائلية غير متجانسة من حيث الفئات العمرية، حيث تضم مزيجًا من العائلات الفتية والمسنة داخل نفس الإطار السكني. هذا الأمر يجعل شكل الهرم أكثر تشابهًا مع هرم البنية الأسرية الموسعة من النوع الثاني، ولكنه يتميز بتباينات أكثر وضوحًا في الاتساع والانكماش، مما يعكس وجود عدد أكبر من العائلات التي ترتبط بعائلة رب الأسرة ضمن وحدة سكنية واحدة.

شكل 4. 7: هرم الأعمار للبنية الأسرية المركبة في الجزائر سنة 2019.

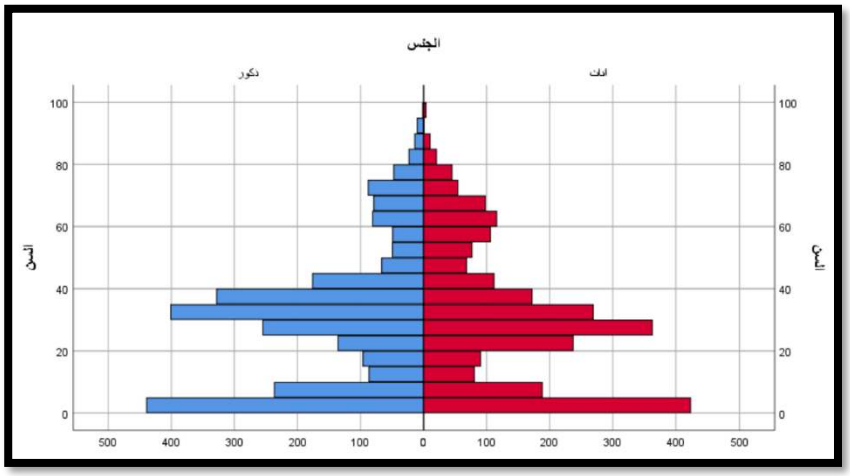

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

7.5.4 هرم أعمار الأسر ذات البنية أخرى

يتميز هرم الأعمار لهذه البنية الأسرية بقاعدة عريضة عند الفئة العمرية الأولى (0–4 سنوات)، مما يعكس معدل ولادات مرتفعًا وحيوية ديموغرافية واضحة، مع تفوق طفيف في أعداد الذكور؛ يلي ذلك انكماش ملحوظ في الفئات العمرية (5–19 سنة)، والذي قد يكون ناتجًا عن تغير أنماط الحياة، الهجرة الداخلية والخارجية، أو التحولات الاجتماعية التي أثرت على بنية الأسرة. ابتداءً من الفئة العمرية (20–34 سنة)، يعود الهرم إلى الاتساع، ليبلغ أقصاه في هذه الفئة، مما يدل على أن معظم الأفراد في هذه الأسر هم شباب في سن العمل، مع إمكانية وجود نسبة مرتفعة من أرباب الأسر العزاب، خاصة من الذكور. في المقابل، يبدأ الهرم في الانحسار التدريجي عند الذكور بعد سن الثلاثين، بينما يستمر التراجع بشكل أكثر بطئًا لدى الإناث، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ

في نسبة كبار السن من النساء، مما يشير إلى أن العديد من الأمهات المسنات يعشن تحت رعاية أبنائهن، لا سيما أرباب الأسر العزاب. يعكس هذا التوزيع العمراني ديناميكية أسرية قائمة على هيمنة فئة الشباب، مع حضور بارز للنساء المسنات داخل هذه البنية، مما يبرز دور العائلة في توفير الدعم والرعاية للمسنين، لا سيما الأمهات.

شكل 4. 8: هرم الأعمار للأسر ذات البنية الأسرية أخرى في الجزائر سنة 2019.

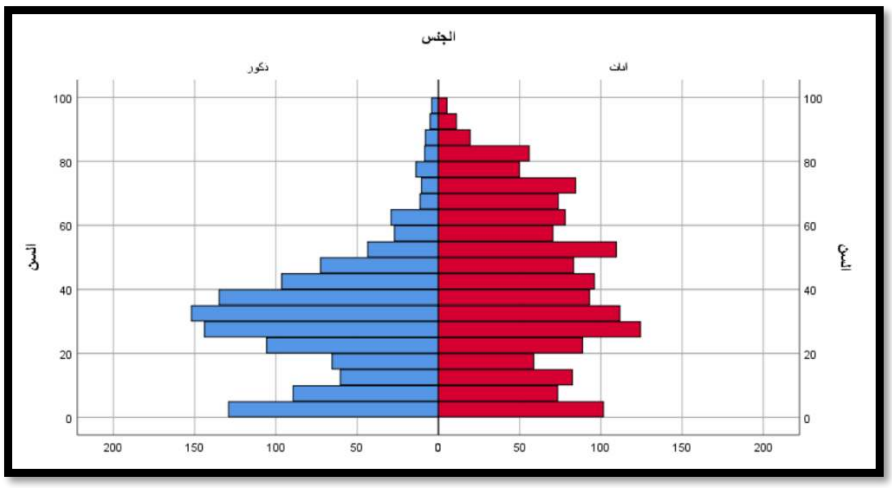

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات المسح MICS6.

خلاصة الفصل.

في ختام هذا الفصل، تم توضيح وبحث شكل وبنية الأسر الجزائرية باستخدام معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6)، حيث اعتمدنا على تصنيف الأسر إلى بني أساسية وتركيبات عائلية متنوعة. وتبيّن أن النمط الأسرى السائد هو البنية الأسرية البسيطة التي تشكل نحو 77% من مجموع الأسر، وتتمتع بنسبة شابة تفوق 80%، مما يمنح المجتمع الجزائري طابعًا شبابيًا واضحًا. وعلى النقيض من ذلك، فإن التصنيفات الأسرية الأكثر تعقيدًا، مثل الأسر الموسعة والمركبة، بدأت تظهر عليها بوادر الشيخوخة، مما يعكس تحولًا تدريجيًا في التركيبة السكانية. كما أبرز التحليل الاختلافات والتباينات بين النماذج الأسرية اعتمادًا على متغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، مما يوفر فهمًا متكاملًا للتحديات والتحولات التي يشهدها المشهد الأسري في الجزائر.

وفي الفصل القادم، سننتقل إلى دراسة اتجاه تطور الأسر الجزائرية من حيث بنيتها، وتركيبتها العائلية وحجمها، في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع.

الفصل الخامس

5 الفصـل الخامس: تطور النماذج الأسـرية الجزائرية في الفترة (1966-2019)

تمهيد:

تناولنا بشـكل مفصـل في الفصـل الرابع من هذه الدراسـة، شـكل وبنية وتركيبة الأسـر الجزائرية، مستندين إلى معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2019 (MICS6)؛ أما في هذا الفصـل، فسـننتقل إلى تحليل ديناميكيات تطوّر الأسـرة الجزائرية على مدى العقود الممتدة من 1966 إلى 2019، من خلال دراسـة تغيرات الحجم، البنية الأسـرية، والتركيبة العائلية، واسـتكشـاف المسارات التي اتخذها كل نموذج أسري خلال هذه الفترة.

سنركز على التغيرات الكمية التي طرأت على الأسر الجزائرية عبر الزمن، وذلك بالاعتماد على بيانات التعدادات الوطنية الخمسة المنجزة بين 1966 و2008، إلى جانب نتائج المسوح الوطنية التي أجريت في الأعوام 2002، 2006، 2012 و2019. سـيمكننا هذا التحليل من تتبع التحولات الجوهرية التي مسـت الأسـرة الجزائرية، سـواء من حيث التوجه نحو النمط الأسـري النووي، أو من حيث تغير عدد الأفراد داخل الأسرة، أو إعادة توزيع الأدوار بين أفرادها.

كما سـنحاول في هذا الفصـل تسـليط الضـوء على العوامل الديموغرافية، الاجتماعية، والاقتصـادية التي سـاهمت في تشـكيل هذه التحولات، بما في ذلك التغيرات في معدلات الخصـوبة، متوسط سن الزواج، التحولات في سوق العمل، والهجرة الداخلية، بالإضـافة إلى تأثيرات السياسات السكانية والتحولات الثقافية. وسيساعدنا هذا التحليل في فهم المسار العام الذي سلكته بنية الأسرة

الجزائرية، واستشراف الاتجاهات المستقبلية المحتملة لهذه التغيرات في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المجتمع الجزائري.

1.5 تطور الحجم، البنية الأساسية والتركيبة العائلية للأسر الجزائرية.

1.1.5 تطور تعداد الأسر والعائلات الجزائرية.

عرفت الجزائر منذ استقلالها، عدة تطورات في جميع جوانب الحياة، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، رافق هذا التطور زيادة متواصلة في حجم السكان، عدد الأسر الجزائرية وكذا عدد العائلات،

يوضح الجدول (5 .1) تطوّر عدد الأسر والعائلات والسكان، بالإضافة إلى متوسط حجم الأسرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2008. فقد بلغ عدد الأسر الجزائرية في أول تعداد عام 1966 نحو 2.03 مليون أسرة، ضمّت ما يقارب 2.6 مليون عائلة و12.9 مليون نسمة.

وقد شهدت الجزائر خلال العقود الأربعة التالية نموًا ديموغرافيًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد الأسر إلى نحو 5.81 مليون أسرة في تعداد عام 2008، تضم 2.6 مليون عائلة، وبلغ عدد السكان حوالي 34.08 مليون نسمة. وتمثلت نسب الزيادة في 186.2% لعدد الأسر، و153.9% لعدد العائلات، و181.9% لعدد السكان، مما يعكس التحولات الاجتماعية والديموغرافية العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة.

على صعيد آخر، مرّ تطور متوسط عدد أفراد الأسر في الجزائر بمرحلتين (**الشكل** 5. 2)، حيث شهد نموا خلال الفترة 1966 و1987، يعكس هذا النمو زيادة عدد افراد الأسرة بعد الاستقلال مباشرة، وتحسن في الأوضاع المعيشية، في المرحلة الثانية 1987 –2008 انخفض معدل عدد الافراد في الأسر، حيث تراجع من 7.01 سنة 1987 إلى 5.87 في تعداد 2008 وهذا بعد تغير سياسة الدولة بتبني البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني سنة 1983 والذي كان هدف الاساسي خفض معدلات الولادات، عن طريق انتهاج التخطيط العائلي.

شكل 5. 1: تطور متوسط عدد أفراد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 1966- 2008.

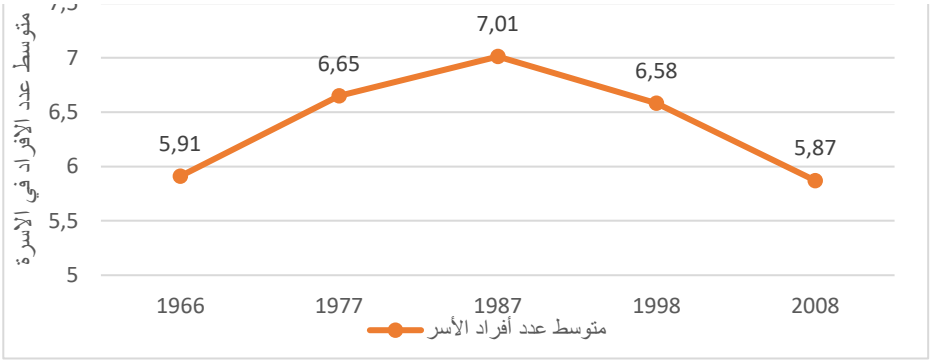

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 1

جدول 5. 1: تطور عدد الأسر، العائلات وعدد السكان خلال الفترة 1966-2008

السنة/ الفترة	العدد (بالملايين)				معدل التطور (%)			
	الأسر	العائلات	الأفراد	متوسط عدد أفراد الأسر	الأسر	العائلات	الأفراد	متوسط عدد أفراد الأسر
1966	2.03	2.6	12.09	5.91	/	/	/	/
1977	2.34	2.9	15.64	6.65	15.27	12.23	29.36	12.52
1987	3.24	3.9	22.6	7.01	38.46	32.58	44.50	5.41
1998	4.43	5.1	29.1	6.58	36.73	36.73	28.76	-6.13
2008	5.81	6.6	34.08	5.87	31.15	29.41	17.11	-10.79
2008-1966	/	/	/	/	186.21	153.85	181.89	-0.68
المصدر: وثائق مختلفة صادرة عن ديوان الوطني للإحصاء (ONS)								

2.5 تطور النماذج الأسرية الجزائرية:

استنادًا إلى الإشكالية العامة، فإن تحليل التطور الزمني للنماذج الأسرية يُعد اختبارًا مباشرًا للفرضية اللرابعة التي تفترض أن 'الأسرة الممتدة تتراجع مقابل النموذج البسيط منذ سنة 1966'. المعطيات الرقمية للتعدادات تُؤكد هذا الاتجاه، حيث تم توظيف معطيات المسوح الشاملة (التعدادات الخمسة)، بالإضافة الى أخر مسحين عنقوديين، MICS4 وMICS6 لسنتي 2012 و2019 على التوالي، المنجزة في الجزائر، بغرض دراسة تطور البنية الأساسية للأسر الجزائرية وكذا تطور تراكيبها العائلية.

1.2.5 . تطور البنية الأساسية للأسرة الجزائرية خلال الفترة 1966-2019.

تم توظيف نتائج المسوح الشاملة (التعدادات الخمسة)، بالإضافة الى معطيات اخر مسحين عنقوديين، MICS4 وMICS6 لسنتي 2012 و2019 المنجزة في الجزائر، بغرض دراسة تطور البنية الأساسية للأسر الجزائرية.

يوضح الجدول 5. 2 توزيع نسب انتشار الأسر الجزائرية، وفق بنيتها وكذا وسط الإقامة حسب سنة المسح خلال الفترة 1966-2019.

من خلال استقرائنا لمعطيات الجدول، نلاحظ اتجاه البنية الأسرية في الجزائر بشكل عام نحو النموذج البسيط (وجود الزوجين مع أو بدون أولاد، أو أحد الزوجين مع أولاد)، حيث انتقلت نسبة تواجد هذا الصنف الأسري، من 59.39% سنة 1966 الى 77.75% سنة 2019، في المقابل تراجع نسب انتشار البنى الأسرية الأكثر تعقيد (الموسعة والممتدة).

جدول 5. 2: نسب انتشار البنى الأسرية الجزائرية حسب وسط الإقامة وسنة المسح (%).

سنة المسح	وسط الإقامة	أسرة من فرد واحد	أسرة عديمة التركيبة العائلية	أسرة بسيطة	أسرة موسعة	أسرة ممتدة	المجموع
1966 (1)	حضر	6,14	1,48	61,3	14,14	16,94	100
	ريف	3,92	0,91	58,12	12,9	24,15	100
	المجموع	4,81	1,14	59,39	13,4	21,27	100
1977 (2)	حضر	3,64	1,23	59,08	17,76	18,29	100
	ريف	3,51	0,92	58,58	13,73	23,26	100
	المجموع	3,56	1,05	58,79	15,39	21,21	100
1987 (3)	حضر	3,73	0,94	65,99	10,94	18,4	100
	ريف	2,75	0,55	64,27	9,17	23,26	100
	المجموع	3,25	0,75	65,14	10,07	20,8	100
1998 (4)	حضر	2,32	0,72	70,88	10,07	13,6	100
	ريف	2,41	0,52	71,33	9,36	14,33	100
	المجموع	2,36	0,64	71,06	9,99	13,89	100
2006 (5)	حضر	1,4	1,3	75	8,7	13,6	100
	ريف	1,2	0,6	79,2	7,5	11,5	100
	المجموع	1,3	1,1	76,7	8,3	12,6	100
2008 (6)	حضر	2,52	0,11	75,00	9,16	13,21	100
	ريف	2,61	0,11	74,19	8,43	14,66	100
	المجموع	2,55	0,11	74,74	8,93	13,69	100
2012 (7)	حضر	0,54	1,29	76,79	7,31	14,05	100
	ريف	0,53	0,91	77,18	7,09	14,29	100
	المجموع	0,54	1,15	76,93	7,23	14,13	100
2019 (8)	حضر	1,75	1,71	77,07	8,44	11,03	100
	ريف	1,34	0,94	78,99	7,17	11,57	100
	المجموع	1,61	1,44	77,75	7,99	11,22	100

Source : (1) RGPH 1966 : Structure des ménages en Algérie. Série c.
(2) RGPH 1977 : Ménages et familles en Algérie. Sept 1981
(3) RGPH 1987 : Sondage au 1/300.
(4) RGPH 1998 : Typologie des ménages algériens.
(5) عمر طعبة، البنى الأسرية الجزائرية وتراكيبها العائلية من خلال معطيات مسح 2006، الجزائر، 2017، ص206.
(6) و(7) قياش مفتاح، التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية التطور، الخصائص والمحددات دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4)، الجزائر، 2021، ص163.
(8) حسابات شخصية بناء على معطيات MICS6

2.2.5 تطور انتشار الأسر ذات الفرد الواحد خلال الفترة 1966-2019.

يعد نمط الأسر ذات الفرد الواحد أقل الأنماط الأسرية انتشارا في المجتمع الجزائري، حيث يأتي في المرتبة الأخيرة بنسب انتشار تتراوح بين 0,5% الى 5% بالنسبة لمجموع الأسر (**جدول** *5. 1*)، بشكل عام نلاحظ انخفاضًا في نسب تواجد الأسر ذات الفرد الواحد حيث تراجعت نسبة انتشار هذه البنية من 4,81% سنة 1966، إلى 1,61% سنة 2019، حيث ان هذا البنية الأسرية تتشكل أساسا من حوالي 76.70 % نساء أغلبهن أرامل[1].

يعود سبب انخفاض نسبة هذا النوع من الأسر الى احتوائها على فرد واحد بغض النظر عن حالته المدنية أعزب، أرمل أو مطلق، بحيث يرتبط انخفاض او زيادة عدد هذه الأسر بتغير الحالة الزواجية لهذا الفرد المشكل لها، وبالتالي فتغير انتشارها مرتبط بعاملين ديموغرافيين رئيسيين، الحالة المدنية (الحالة الزواجية)، والمقصود به اغير الحالة المدنية إما بالزواج للعزاب او الطلاق، او الزواج بالنسبة للعزاب أو إعادة الزواج من جديد بالنسبة للمطلقين والأرامل.

العامل المؤثر الثاني هو الوفاة؛ فكبار السن الذين يعيشون بمفردهم، معرضين للوفاة أكثر، بسبب عدم الرعاية، مما يساهم في تناقص عدد الأسر المصنفة من هذا النوع.

اما مرحليا وحسب أهم المسوح المنجزة، فقد تراجعت النسبة من 4.81% بداية من سنة 1966 لتصل الى 3.56% عام 1977، ويعد هذا أكبر انخفاض عرفته نسب تواجد هذا النوع من الأسر.

1 انظر الجدول رقم 4. 11 والجدول رقم 4. 17

يستمر هذا الانخفاض توالياً حيث بلغت نسبت تواجد هذا الصنف 3.25% و2.36% سنتي 1977 و1987 على التوالي. ويتواصل ليبلغ أدنى قيمة له والمقدرة بـ 0,54% سنة 2012، قبله نلاحظ عودة للارتفاع الى 2,55% سنة 2008، ربما بسبب الأوضاع السياسية السائدة في الجزائر قبل تلك الفترة (العشرية السوداء)، مما أدى الى تزايد تواجد هذا الصنف من الأسر.

على مستوى وسط الإقامة، لم تظهر فروقات كبيرة في نسب الانتشار للأسر ذات الفرد الواحد، باستثناء النسب المسجلة سنتي 1966و1987. حيث كان الفارق لصالح الأسر المتواجدة في المناطق الحضرية. (الشكل 3.5).

شكل 5. 2: نسب انتشار الأسر ذات الفرد الواحد خلال الفترة 1966-2019 حسب وسط الإقامة في الجزائر.

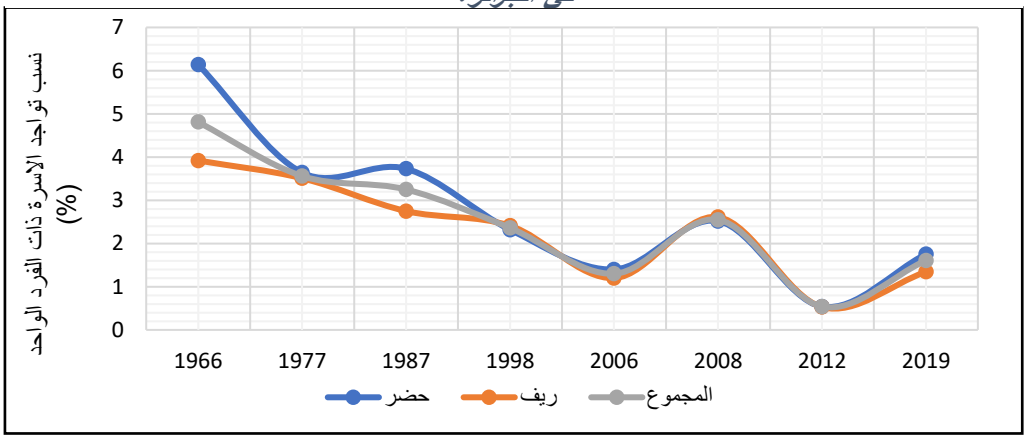

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 2.

3.2.5 تطور انتشار الأسر عديمة التراكيب العائلية خلال الفترة 1966-2019

يوضح الشكل 5. 4 نسب انتشار الأسر الجزائرية عديمة التراكيب العائلية حسب وسط الإقامة، خلال الفترة 1966-2019؛ عموما وعبر تاريخ التعدادات والمسوح المنجزة في الجزائر بعد الاستقلال، كانت دائما ما تتسم الأسر عديمة التركيبة العائلية بقلّة انتشارها في المجتمع الجزائري، حيث تحل في المرتبة ما قبل الأخيرة في نسب الانتشار الأصناف الأسرية، كون المجتمع الجزائري يقدس الأسرة والروابط العائلية، حيث تنفرد الأسر عديمة التراكيب العائلية عن نماذج الأسر السابقة بغياب النواة العائلية، ولا تشترط وجود صلة قرابة بين أعضائها الذين يعيشون معا في وحدة سكنية واحدة.

تم تسجيل نسبة انتشار قدرها 1,14% من مجموع الأسر الجزائرية سنة 1966، ثم تراجعت الى 0,64% سنة 1998، بعد زيادة طفيفة في سنة 2006 (1,1%) انخفضت الى ادنى مستوى مسجل لها في تعداد 2008 بواقع 0,11%، لتعاود الصعود من جديد لتبلغ اعلى مستوى سنة 2019 (1,44%)، هذا التذبذب يعكس الواقع الاجتماعي والمراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال وما انعكس عنه من تشكل هذا الصنف من البنى الأسرية.

على مستوى وسط الإقامة، تميز هذ النوع من الأسر بنسب انتشار أوسع في الوسط الحضري مقارنة بالأرياف، كون بعض الأسر من هذا الصنف مشكلة من مجموعة من الافراد لا تربطهم صلة قرابة مجتمعين في بيت واحد قصد العمل في المدينة (كراء شقة جماعية مثلا)، مع هذا تبقى الفروق بين الوسطين محدودة وضيقة نسبيا.

شكل 5. 3 نسب انتشار الأسر عديمة التراكيب العائلية حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019.

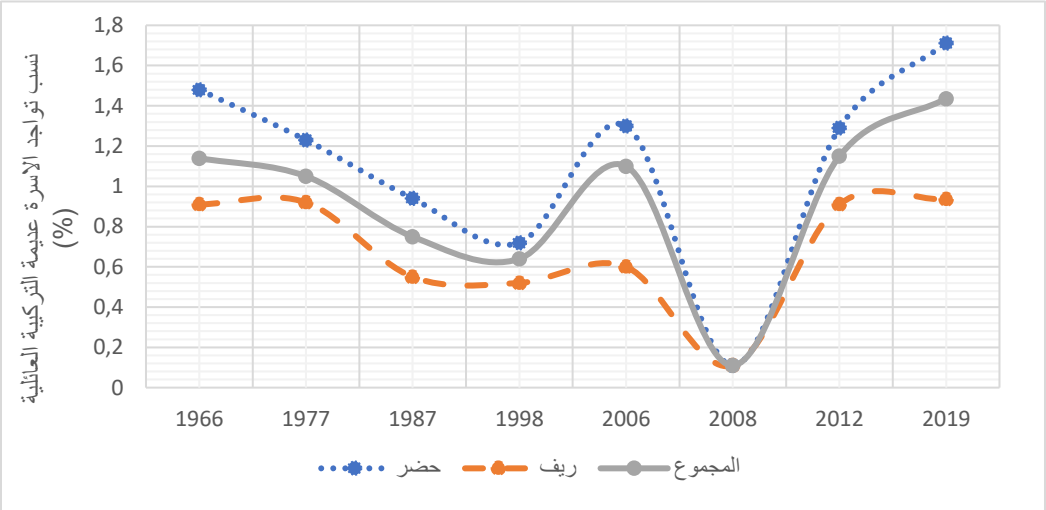

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 1.

4.2.5 انتشار الأسر ذات البنية البسيطة خلال الفترة 1966-2019.

تعكس البنية الأسرية في الجزائر هيمنة نموذج الأسرة البسيطة (النووية)، حيث تُعد الأكثر انتشارًا بين مختلف التكوينات الأسرية، وهو ما تؤكده نتائج التعدادات والمسوح الديموغرافية السابقة التي ساهمت في استنباط أنماط الأسرة الجزائرية (الجدول 1.5). وقد شهدت نسبة انتشار هذه البنية تطورًا ملحوظًا على مدار العقود، حيث ارتفعت من 59.4% عام 1966 إلى 77.75% عام 2019، مما يدل على ميل المجتمع الجزائري نحو تبني نمط الأسرة النووية، وهو توجه يتماشى مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمعات الحديثة عالميًا.

علاوة على ذلك، يوضح الشكل رقم (5.5) تطور نسب انتشار الأسر ذات البنية البسيطة حسب وسط الإقامة (ريفي – حضري) خلال الفترة 1966-2019. من خلال هذه البيانات، نلاحظ عدم وجود تباينات كبيرة بين الوسطين، باستثناء بعض الفترات الزمنية التي سجلت فرقًا في نسب

الانتشار لصالح الوسط الحضري، كما هو الحال في عامي **1966** و**2019**. ويرجع هذا التفاوت إلى ظاهرة النزوح الريفي التي شهدتها الجزائر في محطتين رئيسيتين:

فترة ما بعد الاستقلال: حيث أدى البحث عن فرص اقتصادية، خاصة في المدن الكبرى، إلى موجات نزوح مكثفة من الأرياف.

العشرية السوداء (التسعينيات): حيث دفعت الظروف الأمنية العديد من الأسر الريفية إلى الانتقال نحو المناطق الحضرية، بحثًا عن الأمان والاستقرار.

يُبرز هذا التحول أن التحضر لم يقتصر فقط على انتقال السكان من الريف إلى المدن، بل امتد أيضًا إلى تغيرات في النمط الأسري، حيث باتت الأسرة النووية أكثر انتشارًا حتى في المناطق الريفية. ويرتبط هذا التوجه بعدة عوامل، منها تطور مستوى التعليم، تحسن الظروف الاقتصادية، تغير أنماط السكن، وارتفاع معدلات التشغيل النسائي، مما عزز الاستقلالية الأسرية، وساهم في تراجع نموذج الأسرة الممتدة الذي كان أكثر شيوعًا في الماضي.

بالمجمل، تعكس هذه التحولات تطور البنية الأسرية في الجزائر وفقًا لمسار ينسجم مع الديناميكيات الاجتماعية الحديثة، حيث أصبحت الأسرة النووية النمط السائد، سواء في الأوساط الحضرية أو الريفية، مع استمرار تأثرها بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد.

شكل 5. 4 انتشار الأسر ذات البنية البسيطة حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019.

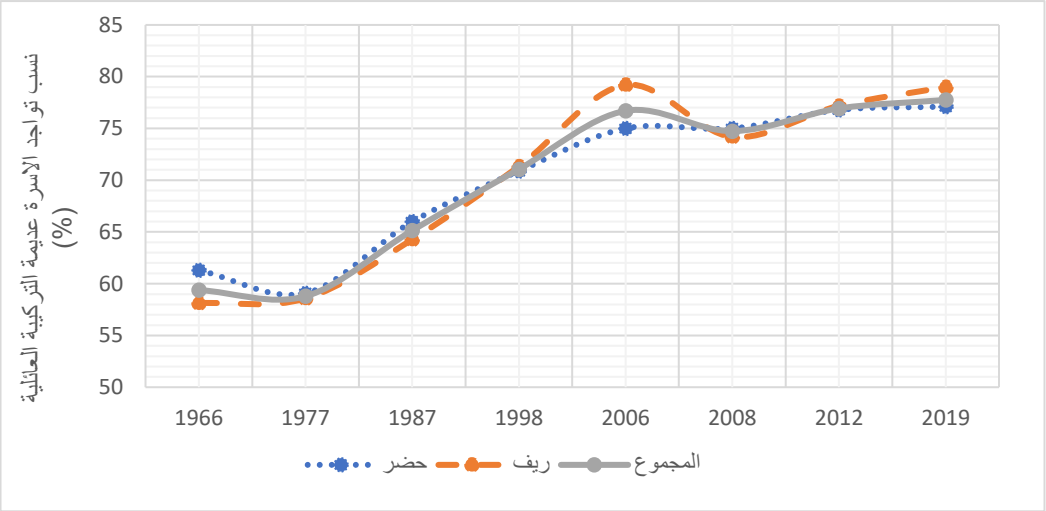

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 1

5.2.5 تطور انتشار الأسر ذات البنية الموسعة خلال الفترة 1966-2019

بشكل عام فان انتشار الأسر ذات البنية الموسعة لا يشكل نسبة كبيرة في المجتمع الجزائري، حيث تتراوح نسبته بين 7% الى 18% من مجموع الأسر الجزائرية (***جدول 5. 1***)، يتشكل هذا الصنف من عائلة نواة (عائلة رب الأسرة)، بالإضافة الى أعضاء أخرين لا يشكلون عائلة، عرفت نسبة انتشار هذا النوع زيادة طفيفة بين سنتي 1966 و 1977, حيث انتقلت النسبة من 13,4% الى 15,4% على التوالي مسجلة اعلى مستوى لها ، بعدها عرفت مستويات انتشار هذا الصنف الأسري انخفاضا عاما عبر مختلف المحطات التاريخية لتعدادات الجزائر، وبلغت نسبت انتشارها 8% في سنة 2019، يدل هذا عمومًا على استقلال العائلات عن روابطها الممتدة، فلا نشهد وجود انتشار لعائلات نووية تعيل احد الأفراد سواء من الأقارب (أصول او اخوة لرب الأسرة)، او أي شخص لا تربطه صلة قرابة برب الأسرة.

اما بالنسبة لمتغير وسط الإقامة، فكان من الغالب دوما انتشار هذا النمط الأسري في الوسط الحضري أكثر منه في الأرياف، (***شكل*** *5. 6*).

شكل 5. 5 تطور انتشار الأسر ذات البنية الموسعة حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019.

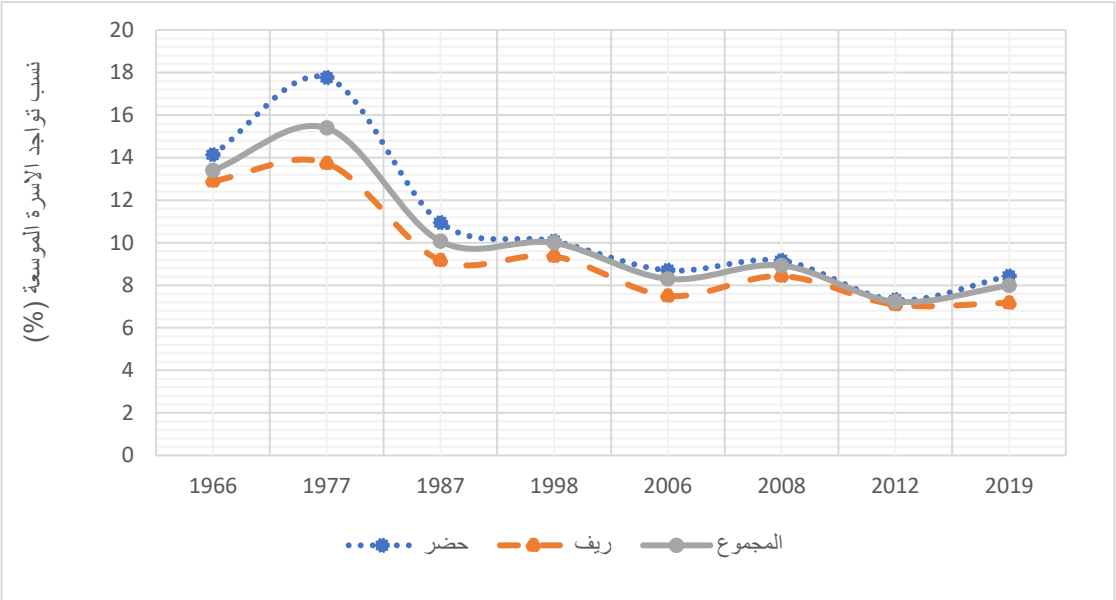

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 1

6.2.5 تطور انتشار الأسر الممتدة خلال الفترة 1966-2019.

تحتل الأسر ذات البنية الممتدة في المرتبة الثانية من حيث الانتشار في المجتمع الجزائري رغم ضعف انتشارها (***جدول*** *5. 1*)؛ تتشكل أسر هذه البنية من عائلتين او أكثر بغض النظر عن صلة القرابة بين ارباب العائلات.

عبر مختلف التعدادات والمسوح، فمن الملاحظ تناقص نسبة انتشار الأسر الممتدة، حيث انتقلت من 21.27% سنة 1966 كأعلى نسبة مسجلة الى 11,22% سنة 2019 كأدنى نسبة محققة.

تاريخيا يمكن القول ان انتشار هذا النمط من الأسر عرف اتجاها واحدا هو التناقص، لكن بمعدل تناقص مختلف ضمن ثلاث مراحل زمنية.

المرحلة الأولى 1966 – 1987: عرفت استقرارا في نسب انتشار الأسر الممتدة مع معدل انخفاض صغير جدا، بحيث انتقلت نسبة انتشاره من 21.27% سنة 1966 إلى 20.08% سنة 1987.

المرحلة الثانية 1987 – 1998: بعد سنة 1987 حدث هبوط شديد في نسبة انتشار هذا النوع من البنى الأسرية، حيث تراجع مستوى انتشاره بنسبة جد معتبرة بين العامين 1987 و1998، حيت تم تسجيل نسب انتشار تقدر بـ 20.8% و13.89% بين التاريخين على التوالي.

المرحلة الثالثة بعد 1998: تتسم هذه المرحلة بانخفاض سلس شبه مستقر لانتشار الأسر الممتدة حيث تراجع نسب انتشارها بمعدل بطيء نسبيا مسجا نسب تتراوح بين 13,69% سنة 2008 و11,22 % سنة 2019.

على مستوى وسط الإقامة، فان الأسر ذات البنية الممتدة كانت ولا زالت أكثر انتشارا في الوسط الريفي منه في الوسط الحضري، لكن الفروقات بين الوسطين عرفت تقلصا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعدما كانت الفجوة بين الوسطين متسعة في الفترة الممتدة من 1966 الى 1987، بعد التراجع الكبير الذي عرفته معدلات انتشار هذه الصنف الأسري تناقصت الفجوة بين انتشارها في الوسطين الريفي والحضري، واتجهت نحو الاستقرار **(الشكل** 5. 7**)**.

شكل 5. 6: تطور نسب انتشار الأسر الممتدة حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966-2019.

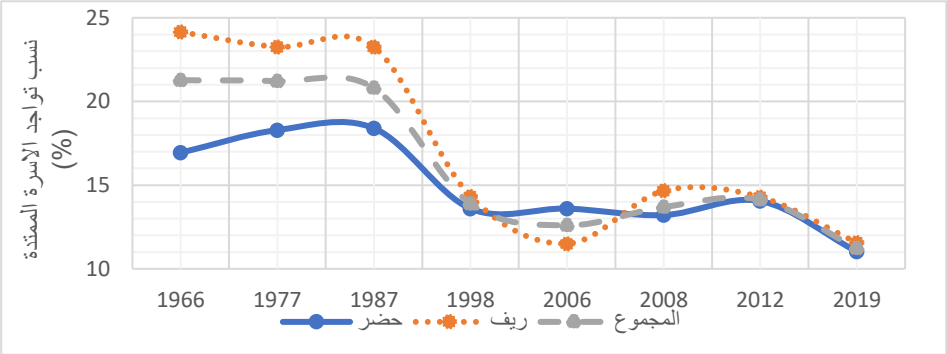

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 1.

7.2.5 تطور التراكيب العائلية للأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019.

لم يتم التركيز على تصنيف الأسر حسب التركيبة العائلية الا بعد تعداد 1987، حيث كان التركيز سابقا على البنى الأسرية فقط التي تهتم بعدد العائلات داخل الأسر، دون اعتبار لصلة القرابة بينها داخل الأسرة الواحدة، يعرض **الجدول** 5. 2، نتائج الاعمال التي وضفت نتائج تعداد 1987، مسح 2000 (التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية MSF 2000)، المسح الوطني الخاص بالأسرة (PAPFAM 2002)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS3 2006)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4 2012)، والمسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6 2019).

جدول 5. 3: نسب انتشار التراكيب العائلية للأسر في الجزائر خلال الفترة 1987-2019.

سنة المسح	عديمة التركيبة العائلية	التركيبة البسيطة	التركيبة التصاعدية	التركيبة التنازلية	التركيبة العرضية	التركيبة المركبة
(1)1987	2.17	68.6	10.08	13.53	3.48	2.14
(2)2000	0.81	69.3	7.8	14.3	3.2	4.7
(3)2002	2,96	74,09	3,82	10,86	1,52	2,13
(4)2006	2,30	76,61	4,05	10,16	1,59	2,27
(5)2012	4.52	76.93	8.01	8.52	1.94	0.08
(6)2019	3	77,8	5,5	10,3	1,4	0,3

المصدر:(1)، (2)، (5) (قياش، ص169)

(3) PAPFAM 2002.
(4) MICS 3.

(6) تقدير شخصي من خلال معطيات المسح MICS4 2019.

لدراسة أنواع التراكيب العائلية يتم التركيز على متغير صلة قرابة بين أعضاء الأسر وأربابها، وكذا صله قرابة ارباب العائلات الجزئية برب الأسرة التي تحويها.

بالنظر لمعطيات الجدول 3.5، التي تم توظيفها في الشكل 8.5، نلاحظ ان الأسر ذات التراكيب العائلية البسيطة وكذا عديمة التركيبة العائلية شهدت نموا متزايدا رغم ضعف نسب انتشار الأخيرة، على عكس باقي التراكيب العائلية الأخرى، والتي عرفت تراجعا في نسب الانتشار. وهذا ما يؤكد مسار توجه المجتمع الجزائري نحو الأسر النووية عائلية كانت او غير عائلية.

شكل 5. 7: تطور التراكيب العائلية للأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019.

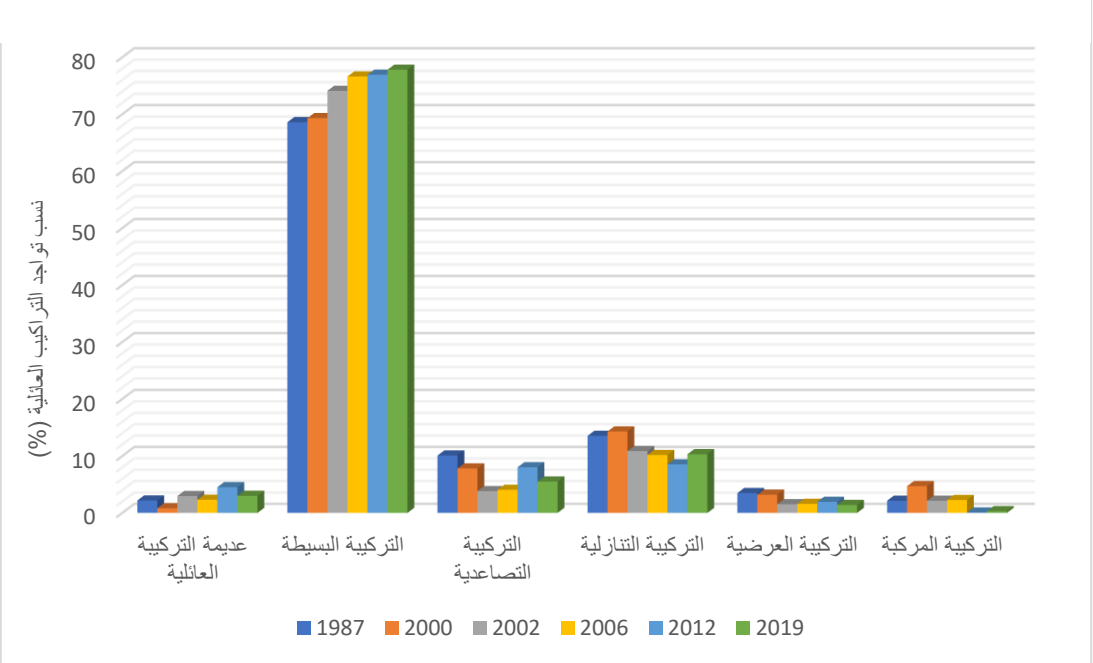

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 3.

3.5 تطور حجم الأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019.

يعد حجم الأسرة من أبرز المتغيرات الديموغرافية المميز لدراسة المجتمعات، إذ يقدم تصورًا مبدئيًا عن حجم السكان في البلد ومدى تأثرهم بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أنه يؤدي دورًا مهمًا في تشكيل النموذج الأسري السائد في المجتمع.

بناءً على ذلك، أولينا حجم الأسرة اهتمامًا خاصًا في هذه الدراسة، حيث سنتناول العوامل التي أثرت في تطوره، مع التركيز بشكل رئيسي على الجوانب الديموغرافية.

1.3.5 تطور متوسط حجم الأسرة الجزائرية

يعرض الجدول رقم 5. 4 تطور نسب أحجام الأسر في الجزائر بشكل عام، مع توجيه الانتباه إلى الفروق بين المناطق الحضرية والريفية.

تم جمع المعطيات من خلال نتائج التعدادات التي أجريت في الجزائر بين عامي 1966 و2008، بالإضافة إلى نتائج المسوح الوطنية التي تم إجراؤها في الاعوام 2002،2006، 2012 و2019.

جدول 5. 4: تطور نسب أحجام الأسر حسب وسط الإقامة خلال الفترة 1966- 2019.

سنة المسح	وسط الإقامة	عدد أعضاء الأسر			المجموع (%)
		3 - 1	6 - 4	7 وأكثر	
1966 (1)	حضر	27,3	36,6	36,1	100
	ريف	22,3	38,5	39,2	100
	المجموع	24,3	37,7	38,0	100
1977 (2)	حضر	20,0	31,3	48,7	100
	ريف	19,9	32,5	47,6	100
	المجموع	19,9	32,0	48,1	100
1987 (3)	حضر	17,0	32,1	50,9	100
	ريف	13,7	31,1	55,2	100
	المجموع	15,4	31,6	53,0	100
1998 (4)	حضر	16,7	40,1	43,2	100
	ريف	14,0	33,4	52,5	100
	المجموع	15,6	37,4	47,0	100
2008 (5)	حضر	20,0	47,2	32,7	100
	ريف	18,3	39,2	42,4	100
	المجموع	19,5	44,6	35,9	100
2012 (6)	حضر	20,5	54,3	25,2	100
	ريف	18,8	50,0	31,2	100
	المجموع	19,9	52,8	27,3	100
2019 (7)	حضر	24,2	59,2	16,6	100
	ريف	22,0	57,9	20,1	100
	المجموع	23,4	58,8	17,8	100

المصدر:

(1) RGPH de 1966: Etat et structures des ménages en Algérie.

(2) RGPH de 1977: Tableaux et premières analyses globales.

(3) RGPH de 1987: Sondage au 1/300.

(4) RGPH de 1998: Typologie des ménages.

(6) و (5): قياش، مرجع سابق، ص174

(7) حسابات شخصية بناء على معطيات مسح MICS6.

من خلال الجدول 5. 4، نلاحظ أن تطور الأسر حسب أحجامها مرّ بمرحلتين خلال الفترة الممتدة من سنة 1966 الى سنة 2019؛

المرحلة الأولى 1966 – 1987: عرفت فيها الأسـر كبيرة الحجم (7 افراد فأكثر) ارتفاعا في نسـب انتشـارها، من 38% سـنة 1966، الى 53% سـنة 1987 كأعلى مسـجل لهذه الفئة، في المقابل تراجعت نسبة انتشار الأسر متوسطة الحجم (4-6 افراد)، وكذا صغيرة الحجم (1- 3 افراد).

المرحلة الثانية 1987 – 2019: في هذه المرحلة شـهدنا تراجعا لنسـب انتشـار الأسـر واسـعة الحجم، في مقابل زيادة انتشار الأسر متوسطة الحجم وصغيرة الحجم، وهذا ما يعكس التوجه نحو الأسر ذات البنية النووية،

وعلى مسـتوى وسـط الإقامة، نلاحظ أن الأسـر ضـيقة الحجم تنتشـر أكثر في الوسـط الحضـري، في المقابل، يكثر انتشـار الأسـر الموسـعة (سـبعة أعضـاء وأكثر) في المناطق الريفية (الجدول رقم 3.5).

لم تظهر الأسر متوسطة الأحجام فروقا كبيرة حسب وسط الإقامة، مع انتشار أوسع في الحضر.

شكل 5. 8: تطور نسب أحجام الأسر الجزائرية خلال الفترة 1966-2019.

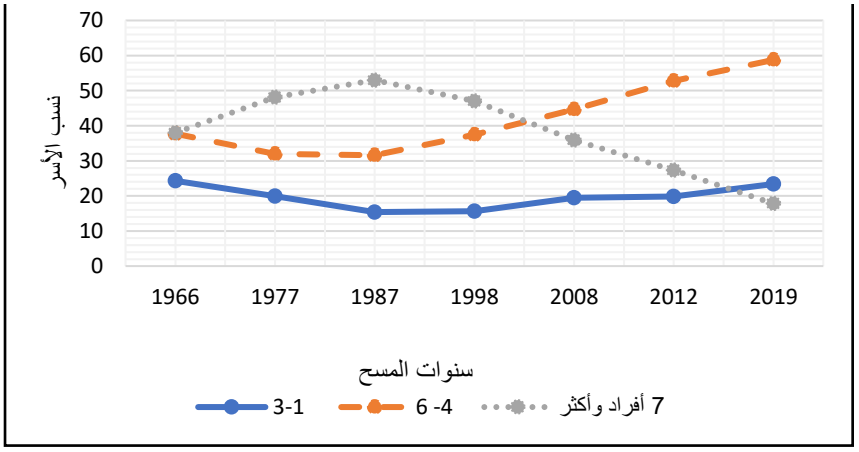

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 4.5

2.3.5 تطور حجم الأسر الجزائرية حسب البنية الأسرية العامة.

ترتبط أصناف البنى الأسرية ارتباطًا وثيقًا بحجم الأسر، مما أوجب دراسة تطور أحجام الأسر حسب بالبنية الأسرة لمعرفة التوجه العام للمجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1966 الى غاية 2019 سنة الدراسة.

جدول 5. 5: تطور نسب الأسر حسب البنية وعدد الأفراد خلال الفترة 1966-2019.

سنة المسح	عدد أعضاء الأسر	أسرة من فرد واحد	أسرة عديمة التركيبة العائلية	أسر بسيطة	أسر موسعة	أسر ممتدة	المجموع (%)
1966 (1)	4 – 1	100	86,09	28,19	13,36	0	24,32
	6 – 5	0	13,12	44,56	47,81	22,06	37,71
	7 وأكثر	0	0,8	27,25	38,83	77,94	37,97
1987 (2)	4 – 1	100	72,73	16,75	5,97	0	15,31
	6 – 5	0	20,78	37,91	36,71	15,21	31,71
	7 وأكثر	0	6,49	45,34	57,32	84,79	52,99
2008 (3)	4 – 1	100	65,99	38,21	21,59	3,8	33,62
	6 – 5	0	11,76	33,88	28,62	19,09	30,5
	7 وأكثر	0	22,25	27,9	49,79	77,11	35,87
2012 (4)	4 – 1	100	81,53	43,07	28,51	4,89	37,38
	6 – 5	0	16,56	37,3	38,67	25,5	35,29
	7 وأكثر	0	1,91	19,63	32,83	69,61	27,33
2019 (5)	4 - 1	100,0	68,1	46,9	28,5	6,4	42,8
	6 - 5	0,0	22,9	41,5	44,5	31,9	39,4
	7وأكثر	0,0	9,0	11,6	26,9	61,6	17,8

المصدر:

(1) RGPH 1966: Structure des ménages en Algérie, Série c.
(2) RGPH 1987: Sondage au 1/300.

يلخص الجدول 5. 5 تطور الأسر حسب البنية والحجم خلال تعدادات 1966، 1987، 2008؛ حيث تشير المعطيات الى وجود تحول جذري في بنية الأسر على مدار العقود الماضية، حيث شهدت المجتمعات انتقالًا تدريجيًا من النموذج التقليدي للأسرة الممتدة إلى أنماط أكثر حداثة

مثل الأسـر النووية والموسـعة. كانت الأسـر الممتدة تشـكل الغالبية العظمى في عام 1966 بنسـبة 86.09%، إلا أنها شـهدت تراجعًا حادًا لتصـل إلى 9.0% فقط في عام 2019. هذا الانخفاض الكبير يعكس تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصـادية التي دفعت الأفراد إلى البحث عن اسـتقلالية أكبر في حياتهم، كما يرتبط بظواهر مثل التحضـر وانتقال السـكان إلى المدن، حيث أصـبح نمط العيش المستقل أكثر شيوعًا.

في المقابل، شهدت الأسر البسيطة والموسعة زيادة واضحة، إذ ارتفعت الأسر البسيطة من 28.19% عام 1966 إلى 46.9% في 2019. هذه الزيادة تشـير إلى التوجه نحو الأسـر النووية، التي تعتمد على الوالدين والأبناء فقط دون امتداد للعائلة الكبرى. أما الأسـر الموسـعة، التي تضـم بعض الأقارب ولكن ليسـت ممتدة بالكامل، فقد تضـاعفت تقريبًا من 13.36% إلى 44.5%، مما يعكس التغير في طبيعة العلاقات الأسـرية. فقد أصـبح الأفراد يميلون إلى العيش في مجموعات أصـغر، لكن دون الانفصال الكامل عن أفراد العائلة الآخرين، ربما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية.

أما من حيث عدد الأفراد داخل الأسرة، فيظهر الجدول أن هناك تحولًا واضـحًا نحو تقليص حجم الأسـرة. فبينما كانت الأسـر الكبيرة (7 أفراد فأكثر) تمثل 37.97% في عام 1966، انخفضـت هذه النسـبة بشـكل مسـتمر حتى وصـلت إلى 17.8% في 2019. في المقابل، ازدادت نسـبة الأسـر الصـغيرة (1-4 أفراد) بشـكل ملحوظ من 24.32% إلى 42.8%. يعكس هذا التحول عدة عوامل مترابطة، من بينها انخفاض معدلات الخصـوبة كنتيجة طبيعية لارتفاع مسـتويات التعليم، خاصـة بين النسـاء، وزيادة الوعي بأهمية تنظيم الأسـرة. كما أن التغيرات الاقتصـادية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن، دفعت الأسر إلى تقليل عدد الأطفال لضمان توفير مستوى معيشة أفضل لهم.

التغير في حجم الأسـرة ونمطها يرتبط أيضًـا بالتحولات الديموغرافية الكبرى التي شـهدتها المجتمعات خلال العقود الماضـية. فالتحضـر لعب دورًا كبيرًا في تراجع حجم الأسر الممتدة، حيث أصـبحت المدن بيئات غير مواتية لوجود أعداد كبيرة من الأفراد داخل منزل واحد. كما سـاهمت الهجرة الداخلية والخارجية في إعادة تشكيل الأسر، حيث أدى انتقال الأفراد إلى مناطق أخرى للعمل أو الدراسة إلى تفكك النمط العائلي التقليدي. إلى جانب ذلك، فإن التطور في سوق العمل، وارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة، جعلا الأسرة النووية أكثر شيوعًا، حيث أصبح الأزواج يعتمدون بشكل أساسي على أنفسهم في إدارة شؤونهم اليومية، بدلًا من الاعتماد على أفراد العائلة الممتدة.

من الناحية الاجتماعية، تعكس هذه التغيرات تحولًا في القيم الأسرية. ففي الماضـي، كانت الأسـر الممتدة توفر دعمًا اجتماعيًا واقتصـاديًا كبيرًا لأفرادها، وكان يُنظر إلى العيش ضـمن عائلة كبيرة على أنه ضمان للأمان والاستقرار. أما اليوم، فقد أصبحت العلاقات الأسرية أكثر استقلالية، مما قد يؤدي إلى زيادة الشـعور بالعزلة، خاصـة بين كبار السـن الذين كانوا يعتمدون على الأسـرة الممتدة لرعايتهم. على الجانب الآخر، فإن ارتفاع نسـبة الأسـر النووية قد يكون مؤشـرًا على ازدياد الفردية في المجتمع، حيث أصـبح التركيز أكبر على الاسـتقلالية وتوفير حياة مريحة للأفراد داخل الأسرة الصغيرة.

اقتصـاديًا، فإن تقلص حجم الأسـرة يحمل دلالات مهمة، حيث قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية الصغيرة، ما يفرض تحديات جديدة على سياسات الإسكان. كما أن انخفاض معدل المواليد قد يكون له تأثيرات مسـتقبلية على سـوق العمل والاقتصـاد الكلي، حيث سـتواجه المجتمعات نقصًـا في القوى العاملة مسـتقبلاً إذا اسـتمرت هذه الاتجاهات. في المقابل، فإن ارتفاع نسـبة الأسـر الصـغيرة قد يسـهم في تحسـين جودة الحياة للأفراد، حيث يمكنهم التركيز على تعليم

أبنائهم وتوفير احتياجاتهم بشكل أفضل مقارنة بالأسر الكبيرة التي قد تواجه تحديات اقتصادية أكبر.

في المجمل، يوضح الجدول أن الأسرة تمر بعملية تحول طويلة الأمد، مدفوعة بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متعددة. الاتجاه العام يشير إلى تقلص حجم الأسرة، وتراجع الأسر الممتدة، وزيادة الأسر النووية والموسعة. هذه التغيرات ليست مجرد انعكاس للعوامل الاقتصادية، بل تعكس أيضًا تغير القيم والمفاهيم المجتمعية حول دور الأسرة ووظيفتها.

شكل 5. 10: نسب الأسر ذات الأحجام الضيقة (1- 4 أعضاء) حسب البنية خلال الفترة 1966-2019.

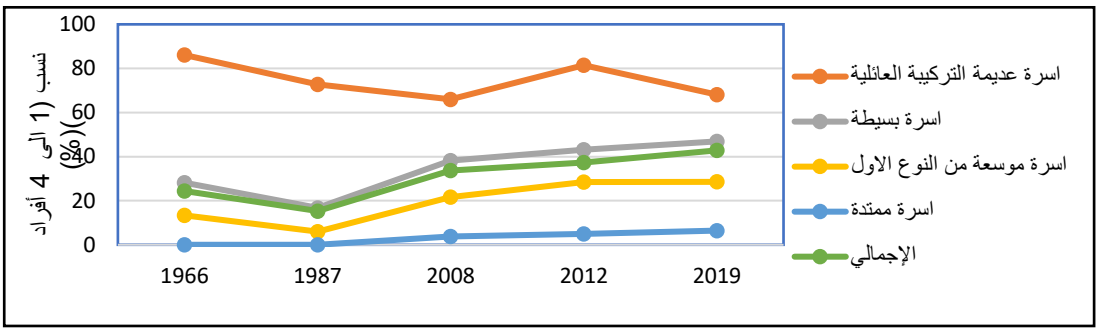

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 5

شكل 5. 9: تطور الأسر متوسطة عدد الأعضاء (5- 6 أفراد) حسب البنية في الفترة 1966-2019.

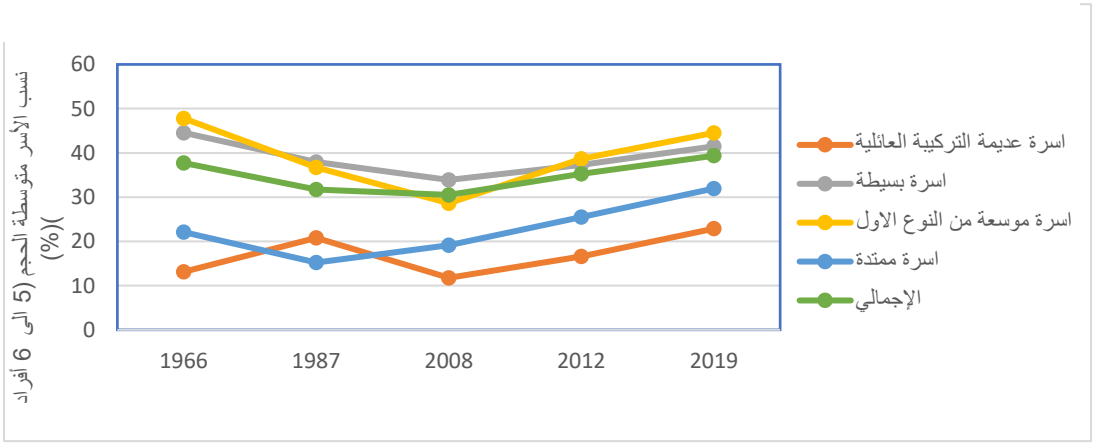

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 5

شكل 5. 11: الأسر واسعة الأحجام (7 أعضاء وأكثر) حسب البنية خلال الفترة 1966-2019

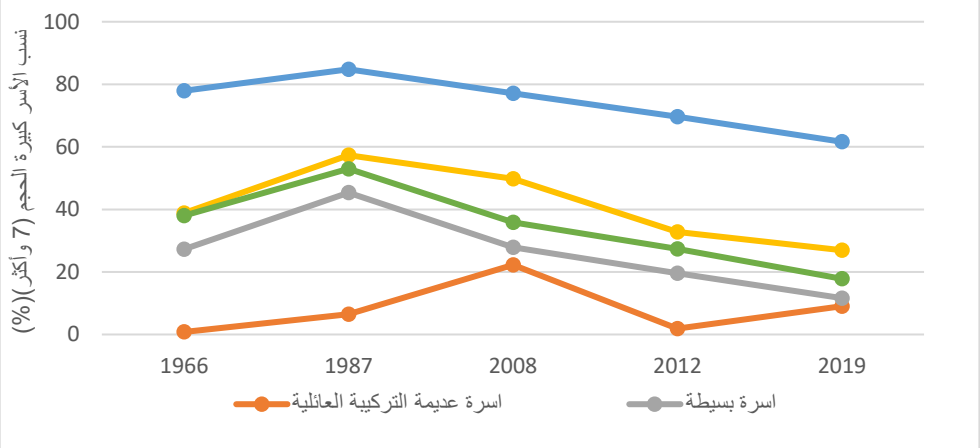

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 5

4.5 محددات تطور أحجام الأسر الجزائرية، بنياتها وتراكيبها العائلية

1.4.5 المحددات الاجتماعية والديموغرافية.

1.1.4.5 نمو السكان:

يُظهر **الشكل** 5. 13 تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة من 1966 إلى 2019، وهو ما يعكس تغيرات ديموغرافية كبيرة شـــهدتها المجتمعات خلال العقود الماضـــية. يمكن تقســـيم هذه الفترة إلى مراحل زمنية بارزة، حيث شـــهد كل عقد تحولات واضـــحة في هذه المعدلات.

المرحلة الأولى (1967-1977): معدلات مواليد ووفيات مرتفعة وزيادة سكانية سريعة

في عام 1967، كان معدل المواليد الخام مرتفعًا للغاية، حيث بلغ 50.12 لكل ألف نســـمة، وهو ما يشـير إلى مجتمع يتمتع بمسـتويات خصـوبة عالية، حيث كانت الأسـر الكبيرة شـائعة، ولم تكن وسـائل تنظيم الأسـرة منتشـرة على نطاق واسـع. في المقابل، كان معدل الوفيات الخام أيضًـا

مرتفعًا، حيث بلغ 15.87 لكل ألف نسمة، وهو ما يعكس التحديات الصحية والاقتصادية التي واجهتها المجتمعات في تلك الفترة. ورغم ارتفاع معدل الوفيات، فإن معدل الزيادة الطبيعية كان مرتفعًا جدًا عند 34.2، ما أدى إلى زيادة سريعة في عدد السكان. بحلول عام 1977، بدأ معدل المواليد في الانخفاض تدريجيًا إلى 45.02، بينما تراجع معدل الوفيات إلى 14.36، مما أدى إلى انخفاض طفيف في معدل الزيادة الطبيعية إلى 31.7، لكنه ظل مرتفعًا.

المرحلة الثانية (1977-1987**)**: تراجع ملحوظ في معدل المواليد واستمرار انخفاض الوفيات.

شهدت هذه الفترة تحولًا واضحًا، حيث تراجع معدل المواليد إلى 34.62 في 1987، مما يعكس بداية التوجه نحو تنظيم الأسرة وانخفاض مستويات الخصوبة. في المقابل، استمر معدل الوفيات في الانخفاض إلى 9.67، مما يشير إلى تحسن الرعاية الصحية وزيادة فرص البقاء على قيد الحياة. نتيجة لذلك، انخفض معدل الزيادة الطبيعية إلى 27.6، مما يدل على بدء التباطؤ في النمو السكاني فمقارنة بالعقود السابقة.

المرحلة الثالثة (1987-2006**)**: انخفاض حاد في المواليد واستقرار في معدل الوفيات.

مع دخول القرن الحادي والعشرين، تزايدت وتيرة انخفاض معدل المواليد، حيث وصل إلى 22.07 في 2006. هذا التراجع الحاد كان نتيجة للسياسات السكانية، وارتفاع معدلات التعليم، خاصة بين النساء، بالإضافة إلى تغيرات اقتصادية دفعت الأسر إلى تقليل عدد الأطفال. من ناحية أخرى، شهد معدل الوفيات انخفاضًا واضحًا ليصل إلى 4.30، مما يعكس تحسنًا كبيرًا في مستويات المعيشة والخدمات الصحية. وقد أدى هذا التغير إلى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية إلى 17.8، وهو ما يعني أن النمو السكاني بدأ في التباطؤ بشكل ملحوظ.

المرحلة الرابعة (2006-2019): استقرار في معدلات الوفيات وانخفاض متدرج في المواليد.

خلال هذه الفترة، استقر معدل الوفيات عند مستويات منخفضة، حيث بلغ 4.55 في 2019، مما يدل على تحسن الخدمات الصحية والتغذية وارتفاع متوسط العمر المتوقع. في الوقت نفسه، استمر معدل المواليد في الانخفاض ليصل إلى 23.80، مما يعكس استمرار الاتجاه نحو الأسر الصغيرة وزيادة الوعي بالتخطيط الأسري. ونتيجة لذلك، بقي معدل الزيادة الطبيعية مستقرًا عند 19.3، وهو أقل بكثير مما كان عليه في العقود السابقة.

عموما يكشف الشكل عن عملية تحول ديموغرافي واضحة، حيث انتقلت المجتمعات من مرحلة النمو السكاني السريع، بسبب ارتفاع معدلات المواليد، إلى مرحلة تباطؤ النمو نتيجة انخفاض المواليد وتحسن الخدمات الصحية؛ ومع استمرار هذا الاتجاه، يُتوقع أن تواجه المجتمعات تحديات مثل شيخوخة السكان، ونقص القوى العاملة، مما يتطلب سياسات جديدة لدعم النمو السكاني المتوازن.

شكل 5. 12: تطور معدل الوفيات، الزيادات الخام ومعدل الزيادة الطبيعية في الفترة 1966-2019.

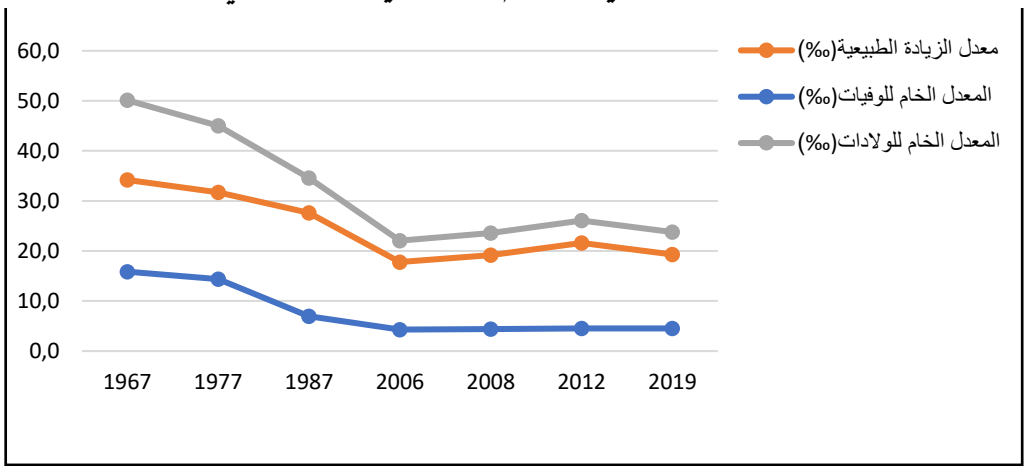

المصدر: إعداد شخصي بناء على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1966-2020).

2.4.5 تأخر الأعمار عند الزواج الأول.

جدول 5. 6: متوسط الأعمار عند أول زيجة حسب الجنس خلال الفترة 1966 – 2019.

الجنس	سنة المسح					
	1966	1977	1987	1998	*2008	2019
الذكور	23.8	25.3	27.7	31.3	33	33,9
الإناث	18.3	20.9	23.7	27.6	29.3	27,1
الفارق	5.5	4.4	4	3.7	3.7	6,8

المصدر:
MOKADDEM A. La transition démographique, mutations des structures familiales, La Revue du CENEAP, n°27, 2003, p. 59.
* RGPH 2008
*MICS6 2019

يُظهر **الجدول 5. 6**، تطور متوسط الأعمار عند أول زواج للذكور والإناث خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2019، وهو ما يعكس تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية واضحة أثرت على سن الزواج لكلا الجنسين. يمكن تقسيم هذه التغيرات إلى مراحل زمنية رئيسية تُبرز الاتجاهات العامة في ارتفاع سن الزواج وتأثير التحولات المجتمعية عليها.

في المرحلة الأولى **(1966-1977)**، كانت الأسرة الجزائرية تقليدية في بنيتها، حيث كان الزواج المبكر شائعًا، خاصة بين النساء، إذ بلغ متوسط سن الزواج لديهن **18.3** سنة، مقابل **23.8** سنة للذكور. يتماشى هذا النمط مع الأسرة الممتدة، حيث كانت الفتيات يتزوجن في سن مبكرة وينتقلن للعيش ضمن عائلات أزواجهن، مع استمرار الأدوار التقليدية التي تجعل المرأة مسؤولة عن الإنجاب ورعاية الأطفال، بينما يتحمل الرجل مسؤولية الإعالة. ورغم ارتفاع سن الزواج قليلًا خلال هذه الفترة، إلا أن الفجوة بين الجنسين بقيت كبيرة، مما يعكس استمرار الأنماط التقليدية في تكوين الأسرة.

مع الانتقال إلى المرحلة الثانية (1977-1998)، بدأت الأسرة الجزائرية تشهد تحولًا تدريجيًا من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة، حيث ارتفع متوسط سن الزواج بشكل ملحوظ نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها زيادة سنوات التعليم وانخراط المرأة في سوق العمل، مما أدى إلى تأخير سن الزواج وتقليل الاعتماد على الزواج المبكر كخيار رئيسي. في هذه المرحلة، أصبح الاستقلال الاقتصادي عاملاً مهمًا في تأخير الزواج، حيث بدأت الأسر تركز أكثر على الاستقرار المالي قبل تكوين الأسرة، ما أدى إلى تقليص حجم الأسرة تدريجيًا مقارنة بالعقود السابقة. كما شهدت هذه الفترة بداية تحولات في أدوار الرجل والمرأة داخل الأسرة، حيث بدأت المرأة تلعب دورًا أكثر فاعلية في اتخاذ قرارات الأسرة والمشاركة في الحياة العامة.

في المرحلة الثالثة (1998-2019)، استمر التوجه نحو الزواج المتأخر، حيث ارتفع متوسط سن الزواج ليصل إلى 33.9 سنة للرجال و27.1 سنة للنساء في 2019، ما يعكس تغيرًا جذريًا في بنية الأسرة الجزائرية. أصبحت الأسر تتكون في سن متأخرة، ما أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة نتيجة تقلص الفترة الإنجابية لدى النساء. كما أن تقلص الفجوة بين الجنسين في سن الزواج يعكس تزايد استقلالية المرأة واتخاذها قرارات أكثر وعيًا بشأن توقيت الزواج وتكوين الأسرة. في الوقت ذاته، أدى ارتفاع تكاليف الزواج والمعيشة إلى تغير مفهوم الأسرة من الاعتماد على الدعم العائلي المشترك إلى الأسرة المستقلة التي تعتمد على قدراتها الذاتية في تسيير أمورها المعيشية.

بشكل عام، فإن التحولات في متوسط سن الزواج تعكس تغيرات أعمق في بنية الأسرة الجزائرية، حيث انتقلت من الأسرة الممتدة التي تعتمد على الزواج المبكر والإنجاب المتكرر إلى الأسرة النووية التي تركز على جودة الحياة، والتعليم، والاستقرار الاقتصادي قبل الزواج. وقد أدى هذا التطور إلى تغير الأدوار التقليدية داخل الأسرة، مع تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل وتأخر الإنجاب، مما يستدعي سياسات اجتماعية واقتصادية تتناسب مع هذه التغيرات، مثل دعم التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، وتوفير حلول سكنية ميسرة، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعائلات الناشئة، لضمان توازن مستدام بين متطلبات الحياة الحديثة وديناميكيات الأسرة الجزائرية.

شكل 5. 13: تطور متوسط العمر عند أول زواج خلال الفترة 1966-2019.

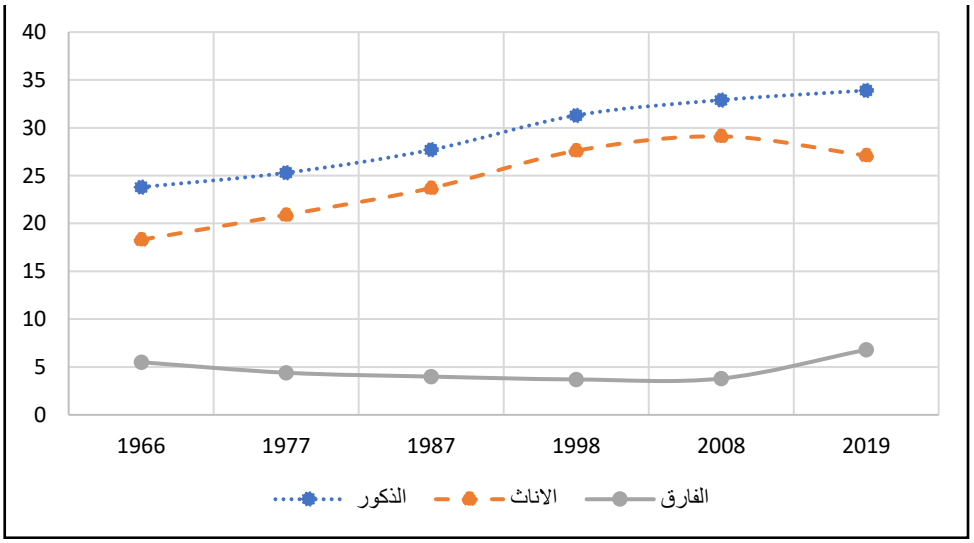

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 5

3.4.5 معدلات الوفيات وأمل الحياة عند الولادة.

شكل 5. 14: تطور المعدل الخام للوفيات خلال الفترة 1966-2019.

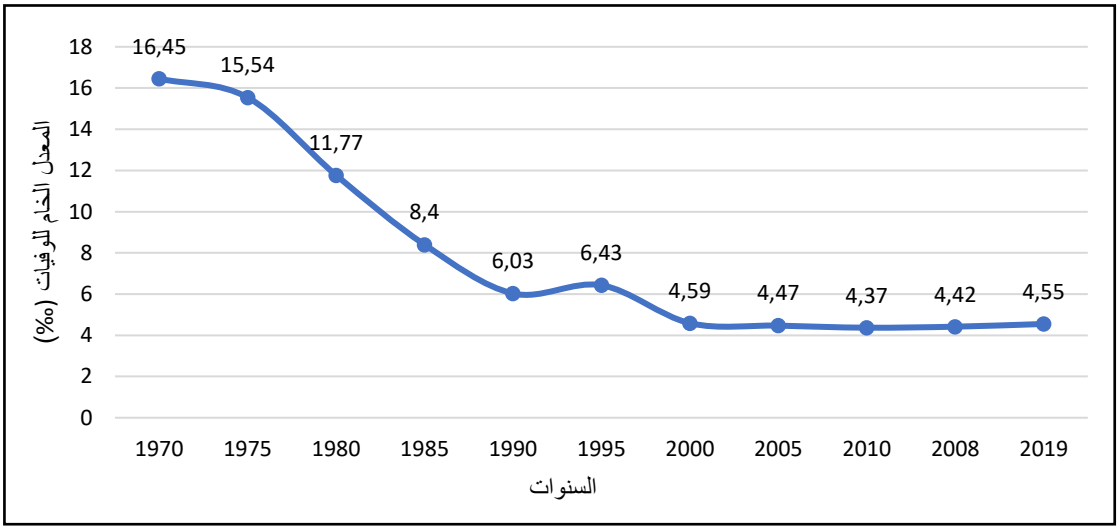

المصدر: إعداد شخصي بناء على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1966-2020)

يُظهر الشـــكل 5. 15 تطور المعدل الخام للوفيات خلال الفترة 1966-2019، حيث يعكس هذا التغير التحولات الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع خلال العقود الأخيرة. يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل رئيسية توضح الاتجاه العام للوفيات في البلاد.

المرحلة الأولى (1970-1980): انخفاض حاد نتيجة تحسن الخدمات الصحية

في بداية الفترة، كان معدل الوفيات مرتفعًا حيث بلغ 16.45 بالألف عام 1970، وانخفض تدريجيًا إلى 15.54 بالألف عام 1975، ثم شهد انخفاضًا حادًا ليصل إلى 11.77 بالألف في 1980. يُعزى هذا التراجع الكبير إلى تحســن الرعاية الصــحية، وتوسّــع حملات التلقيح ضــد الأمراض المعدية، وتحسين التغذية ومستوى المعيشة. كما ساهم تطوير البنية التحتية للمستشفيات والمراكز

الصـــحية في خفض معدلات الوفيات، خاصـــة بين الأطفال والرضـــع الذين كانوا الفئة الأكثر تأثرًا بالأمراض في العقود السابقة.

المرحلة الثانية (1980-2000): استمرار الانخفاض مع تباطؤ الوتيرة

بعد الانخفاض الحاد في الســبعينيات، اســتمرت معدلات الوفيات في التراجع ولكن بوتيرة أبطأ، حيث بلغت 8.4 بالألف في 1985، ثم 6.03 بالألف في 1990. ومع ذلك، حدثت زيادة طفيفة في عام 1995 حيث ارتفع المعدل إلى 6.43 بالألف، مما قد يُعزى إلى عوامل مؤقتة مثل انتشـــار بعض الأمراض أو أزمات اقتصـــادية أدت إلى تراجع جودة الخدمات الصـــحية في بعض المناطق. بحلول عام 2000، انخفض المعدل مجددًا إلى 4.59 بالألف، مما يعكس مزيدًا من التحســـن في النظام الصحي وارتفاع متوسط العمر المتوقع.

المرحلة الثالثة (2000-2019): استقرار المعدل عند مستويات منخفضة

منذ بداية الألفية الجديدة، اسـتقر معدل الوفيات الخام عند مسـتويات منخفضـة جدًا مقارنة بالعقود الســـابقة. فقد بلغ 4.47 بالألف في 2005، ثم انخفض بشـــكل طفيف إلى 4.37 بالألف في 2010. وعلى الرغم من هذا الاســـتقرار، لوحظ ارتفاع طفيف بعد 2015، حيث ارتفع المعدل إلى 4.42 بالألف في 2018 و4.55 بالألف في 2019. هذا الارتفاع الطفيف قد يكون مرتبطًا بزيادة نسبة الشيخوخة في المجتمع، حيث ترتفع معدلات الوفيات في الفئات العمرية الأكبر سنًا.

في الأخير يمكن القول انه لوحظ تحســـن كبير في الظروف الصـــحية والاقتصـــادية والاجتماعية على مدار العقود الخمسة الماضية، مما ساهم في تقليل معدل الوفيات بشكل ملحوظ.

وقد لعبت التطورات في الطب الحديث، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة الوعي الصحي دورًا أساسيًا في تحقيق هذا التحسن. ومع ذلك، فإن الاستقرار النسبي في معدل الوفيات منذ عام 2000 مع بعض الارتفاع الطفيف مؤخرًا يشير إلى تأثيرات التغيرات الديموغرافية، خاصة مع ارتفاع نسبة كبار السن، مما يستدعي سياسات صحية أكثر تكيفًا مع هذه التحولات السكانية لضمان استدامة التحسن في متوسط العمر المتوقع وتقليل تأثير الأمراض المزمنة على المجتمع.

4.4.5 وفيات الرضع

يعكس الشكل 5. 16 تطور المعدل الخام لوفيات الرضع خلال الفترة 1966–2019، حيث شهدت بنية الأسرة الجزائرية تحولات عميقة على مدى العقود الماضية، وكان لتحسن معدلات بقاء الرضع على قيد الحياة دور بارز في إعادة تشكيل هذه البنية. فقد أظهر الشكل 5. 16 انخفاضًا ملحوظًا في المعدل الخام لوفيات الرضع خلال الفترة 1966–2019، مما يعكس تحسن الرعاية الصحية، وتطور مستوى المعيشة، وتغير السلوكيات الأسرية فيما يتعلق بالصحة والتغذية. هذه التحولات لم تؤثر فقط على معدلات الوفيات، بل أسهمت أيضًا في تغيير حجم الأسرة الجزائرية وأدوار أفرادها، خاصة مع تقليص الفجوة بين الأجيال في الوعي الصحي والتعليمي.

في المرحلة الأولى (1966–1977)، كانت الأسر الجزائرية تعتمد على النمط التقليدي للأسرة الممتدة، حيث كان ارتفاع معدلات وفيات الرضع (149.34 بالألف في 1966) يعكس هشاشة النظام الصحي وضعف الوعي المجتمعي بأهمية الرعاية الصحية للأم والطفل. خلال هذه الفترة، كان الإنجاب المتكرر يشكل استراتيجية تعويضية لدى الأسر لتعويض الخسائر المحتملة بسبب الوفيات

المرتفعة بين الأطفال. كما أن دور المرأة كان محدودًا إلى حد كبير في المجال الأسـري، حيث كانت مسـؤوليتها الأسـاسـية تتركز على الإنجاب ورعاية الأطفال في ظل بيئة صـحية ومعيشـية متواضعة.

مع بداية المرحلة الثانية (1977-1998)، شهدت الأسرة الجزائرية تحولات تدريجية نحو نمط أكثر اسـتقرارًا، حيث أدى الانخفاض الحاد في وفيات الرضـع (64.42 بالألف في 1987، ثم 37.4 بالألف في 1998) إلى تراجع الحاجة للإنجاب المتكرر، مما سـاعد في ظهور توجهات جديدة نحو تنظيم الأسرة. ساهمت التطورات في القطاع الصحي، مثل برامج التلقيح الموسعة والرعاية الصحية المجانية، في تعزيز قدرة الأسر على توفير بيئة أكثر أمانًا للأطفال. وفي الوقت نفسه، أدى تحسن مستوى تعليم المرأة وزيادة انخراطها في سوق العمل إلى تغير في أدوارها داخل الأسرة، حيث بدأت العائلات تعطي أهمية أكبر لجودة الحياة والتعليم بدلاً من التركيز على العدد الكبير من الأطفال.

أما في المرحلة الثالثة (1998-2019)، فقد اسـتقرت معدلات وفيات الرضـع عند مسـتويات منخفضـة نسبيًا، حيث بلغت 21.00 بالألف في 2019، مما يعكس تطورًا نوعيًا في الرعاية الصـحية وظروف المعيشـة. في هذه المرحلة، أصـبحت الأسر الجزائرية أكثر وعيًا بأهمية الصـحة الإنجابية والتغذية السـليمة، وتوجهت نحو تقليل عدد الولادات والتركيز على تحسـين جودة حياة الأطفال. انعكس هذا التوجه في انخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط سن الزواج، وتغير بنية الأسرة من الأسـر الكبيرة الممتدة إلى الأسـر الصـغيرة النووية، حيث بات الأبوان يخصـصـان موارد أكثر لتنشـئة عدد أقل من الأطفال في بيئة أكثر اسـتقرارًا. كما أن انتشـار الولادات تحت إشـراف طبي،

وتحسن الخدمات الصحية في المدن، ساعد في الحد من المخاطر المرتبطة بالولادات التقليدية، رغم أن التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية لا يزال يشكل تحديًا.

بشكل عام، فإن التحسن المستمر في معدلات بقاء الرضع على قيد الحياة لم يكن مجرد مؤشر صحي، بل كان عاملًا حاسمًا في إعادة تشكيل الأسرة الجزائرية، حيث أسهم في التحول من نموذج الإنجاب غير المخطط إلى نموذج الأسرة المتوازنة التي تراعي الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية لأفرادها. ومع ذلك، فإن التحديات لا تزال قائمة، خاصة فيما يتعلق بضمان رعاية صحية متكافئة بين المناطق، وتعزيز برامج التغذية، ومواصلة تطوير البنية التحتية الصحية لضمان مستقبل أكثر أمانًا واستقرارًا للأسر الجزائرية.

شكل 5. 15: تطور المعدل الخام لوفيات الرضع خلال الفترة 1966-2019.

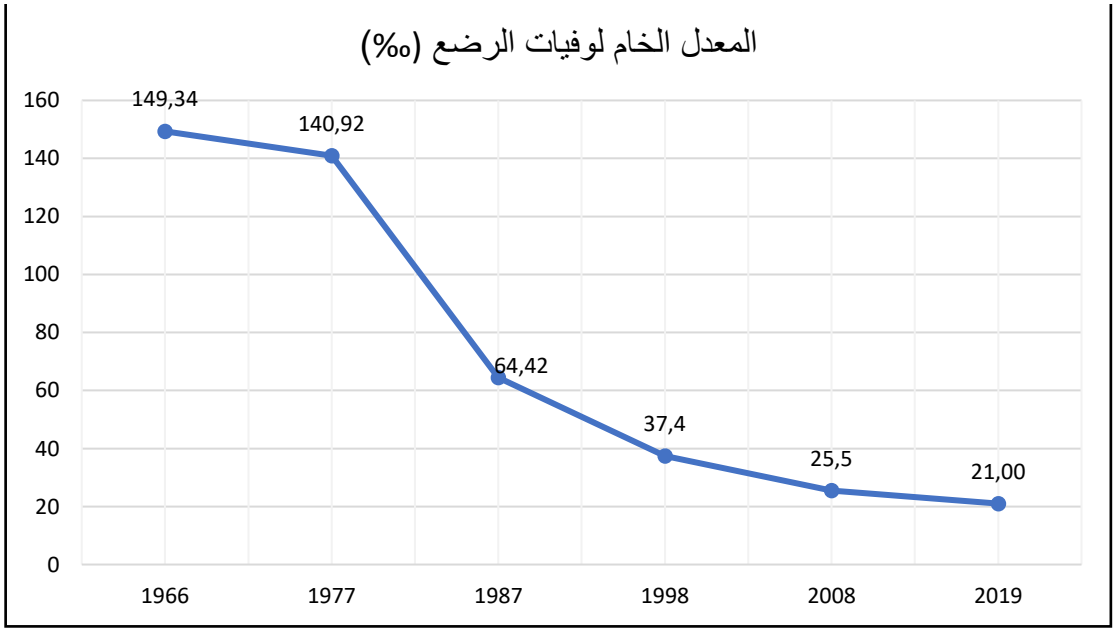

المصدر: إعداد شخصي بناء على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1966-2020)

5.4.5 أمل الحياة

يبرز الجدول 5. 7 تطور أمل الحياة عند الولادة حسب الجنس خلال الفترة 1970-2019، وهو مؤشر يعكس تحسن الظروف الصحية والمعيشية. يُلاحظ من البيانات أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة شهد زيادة ملحوظة لدى كل من الذكور والإناث، حيث ارتفع من 53.4 سنة للذكور و53.7 سنة للإناث في 1970 إلى 77.2 سنة للذكور و78.6 سنة للإناث في 2019. يعكس هذا التطور تحسن الرعاية الصحية، انخفاض معدلات الوفيات، وتحسن التغذية وظروف المعيشة.

كما يُظهر الجدول أن الإناث دائمًا ما يتمتعن بأمل حياة أعلى مقارنة بالذكور، وهو اتجاه عالمي يرتبط بعوامل بيولوجية واجتماعية، مثل انخفاض تعرض الإناث لعوامل الخطر الصحية والمهنية مقارنة بالذكور. ومع ذلك، يُلاحظ أن الفارق بين الجنسين كان طفيفًا جدًا في 1970 (-0.3 سنة) لكنه ازداد تدريجياً ليصل إلى (-2.1 سنة) في بعض الفترات قبل أن يستقر عند -1.4 سنة في 2019.

بشكل عام، تعكس هذه البيانات التقدم المحرز في المنظومة الصحية، ومستوى الوعي الصحي، وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لكن الفجوة المستمرة بين الجنسين تستدعي دراسة أعمق للعوامل المؤثرة على معدلات الوفيات بين الذكور بهدف تحسين جودة الحياة لكلا الجنسين.

جدول 5. 7: تطور أمل الحياة عند الولادة حسب الجنس خل ال الفترة 1970-2019.

الجنس	السنة									
	1970	1987	1998	1999	2000	2002	2003	2008	2012	2019
الذكور	53.4	66.2	70.5	70.9	71.5	72.5	73.1	74.8	75,8	77,2
الإناث	53.7	66.5	72.9	72.9	73.4	74.4	75.2	76.4	77,1	78,6
الفارق	-0.3	-0.3	-2.4	-2	-1.9	-1.9	-2.1	-2.1	-1,3	-1,4
المصدر: معطيات مجمعة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (حوصلة إحصائية 1966-2020)										

6.4.5 تراجع معدلات الخصوبة.

تُعد الخصوبة أحد العوامل الديموغرافية الأساسية التي تؤثر على التغيرات في المجتمعات والأسر، سواء من حيث الحجم، البنية، أو حتى التركيبة العائلية. في الجزائر، كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث، لم تظهر التأثيرات الفعلية لاستخدام وسائل منع الحمل، التي شجّع على استخدامها منذ النصف الثاني من القرن العشرين، إلا بعد ارتفاع مستويات التعليم.

تعكس قيم المؤشر التركيبي للخصوبة هذه الظاهرة، حيث يُفترض استمرار الظروف الحالية طوال حياة الجيل الملاحظ. ومع تحسن مستويات التعليم مع تعاقب الأجيال، أصبح تأثيره أكثر وضوحًا. يقدم الجدول **9.4** المؤشر التركيبي للخصوبة، إلى جانب معدلات الخصوبة الشرعية وفق الفئات العمرية الخماسية.

جدول 5. 8: معدلات الخصوبة العامة حسب الفئات العمرية، خلال الفترة 1970-2019.

الفئات العمرية	معدلات الخصوبة لكل ألف امرأة (‰)						
	1970	1986	1992	2002	2006	2012	2019
19 -15	114	24	21	7,5	4.4	9,1	11,1
24 -20	339	181	143	64,5	51.3	87,4	89,6
29 - 25	388	252	214	123,3	111	145,3	160,5
34 - 30	355	259	220	137,2	129	168,3	156,6
39 - 35	282	218	164	112,7	109	143,6	126,6
44 - 40	153	110	92	45,1	47.7	49,1	46,9
49 - 45	42.2	31	23	6,2	2.3	6,0	5,9
ISF	8.4	5.36	4.4	2.4	2.27	2.7	3,0
المصدر: معطيات مجمعة من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات							

يوضح الجدول 5. 8 الانخفاض التدريجي في معدلات الخصوبة العامة عبر العقود، حيث شهدت بنية الأسرة الجزائرية تحولات عميقة نتيجة التراجع المستمر في معدلات الخصوبة، وهو ما يعكس تغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. فقد انخفض معدل الخصوبة الإجمالي من 8.4 طفل لكل امرأة عام 1970 إلى 3.0 طفل في 2019، وهو تحول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور نمط الحياة، وانتقال الأسرة الجزائرية من النموذج التقليدي القائم على الأسر الكبيرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية الأصغر حجمًا والأكثر استقلالية.

أحد العوامل الرئيسة وراء هذا التراجع هو تأخر سن الزواج، حيث شهدت الفئة العمرية 15-19 سنة انخفاضًا كبيرًا في معدلات الخصوبة، من 114‰ عام 1970 إلى 11.1‰ في 2019، مما يشير إلى انخفاض ملحوظ في حالات الزواج المبكر، وهو تحول يعكس ارتفاع مستوى التعليم، خاصة لدى النساء، وتعزيز مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك سوق العمل. ومع تزايد الوعي بأهمية التخطيط الأسري، شهدت الفئات العمرية الأكثر إنجابًا (20-34 سنة) انخفاضًا حادًا في معدلات الخصوبة، حيث تراجع معدل الإنجاب في الفئة 25-29 سنة من

318‰ في 1970 إلى 160.5‰ في 2019، ما يعكس التحول نحو إنجاب عدد أقل من الأطفال والتركيز على تحسين جودة الحياة للأبناء. كما ساهم ارتفاع تكاليف المعيشة، وتغير أنماط الاستهلاك، وارتفاع معدلات التعليم بين الأجيال الجديدة، في دفع الأزواج إلى تبني استراتيجيات تنظيم الأسرة كخيار أساسي للحفاظ على مستوى معيشي مستدام.

أما الفئات العمرية 35 سنة فأكثر، فقد شهدت انخفاضًا أكبر في معدلات الخصوبة، حيث تراجعت نسبة الإنجاب لدى الفئة 40-44 سنة من 153‰ عام 1970 إلى 46.9‰ عام 2019، وهو ما يعكس تحسنًا في صحة المرأة، ونجاح السياسات السكانية التي شجعت على تنظيم النسل، بالإضافة إلى تأثير تأخر الإنجاب والحد من الولادات المتأخرة. هذه التحولات في معدلات الخصوبة أعادت تشكيل الأسرة الجزائرية، حيث لم يعد عدد الأطفال معيارًا أساسيًا لاستقرار الأسرة كما كان في العقود الماضية، بل أصبح التركيز ينصبّ على توفير بيئة معيشية وتعليمية جيدة للأطفال، ما يعكس تغير الأولويات داخل الأسرة الجزائرية الحديثة.

بشكل عام، يعكس التراجع في معدلات الخصوبة تحولًا ديموغرافيًا كبيرًا، يرتبط بتغيرات هيكلية في بنية الأسرة الجزائرية، حيث أصبح الزواج والإنجاب مرتبطين بشكل أوثق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وليس مجرد امتداد للنمط التقليدي للأسرة. لقد أسهم تحسن مستوى التعليم، خاصة بين النساء، وتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب السياسات السكانية، وتطور الخدمات الصحية، في إعادة تشكيل مفهوم الأسرة، مما أدى إلى بروز نموذج أكثر توافقًا مع متطلبات العصر الحديث، يقوم على تقليل حجم الأسرة، وتعزيز الاستقلالية، وتحقيق توازن أكبر بين الأدوار الأسرية والمهنية.

شكل 5. 16: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1966-2008

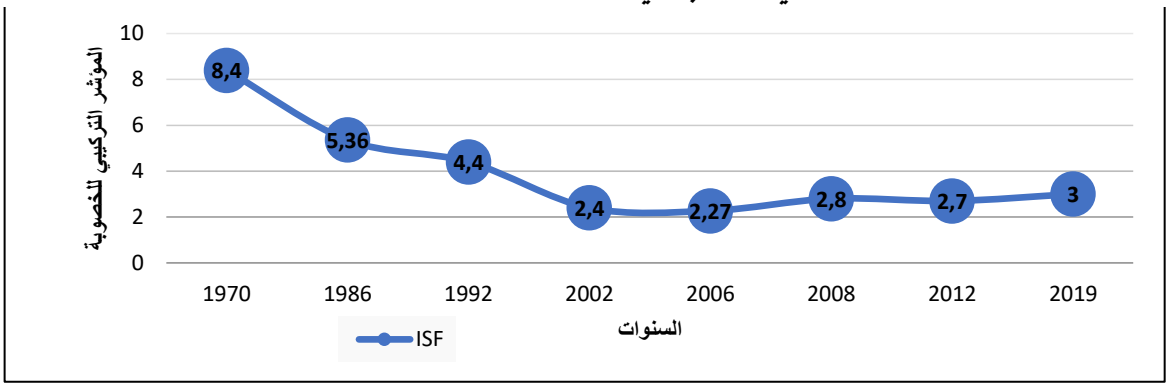

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات الجدول 5. 7.

1.6.4.5 ارتفاع نسب العزوبة.

يرتبط ارتفاع نسب العزوبة بتأخر سن الزواج، ممّا يؤثر في أحجام الأسر وبُناها وتراكيبها، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأبناء العزاب داخل الأسرة. كما أن تأجيل الزواج، إلى جانب تحديات الاختلاط الاجتماعي، يسهم في تشكيل أسر بسيطة مستقلة أو انشقاقات داخل الأسر الأصلية، مما يؤخر ظهور أجيال جديدة ويضفي على المجتمع طابع الشيخوخة المتزايد.

يعكس الشـــكل 5. 17 تطور الحالة الزوجية للســـكان في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1966 و2008، حيث يكشف عن تحولات ديموغرافية واجتماعية عميقة. يُلاحظ ارتفاع نسبة العزاب من 57.7% في 1966 إلى 65.46% في 1987، مما يشير إلى تغيرات في أنماط الحياة وتأخر سن الزواج، وهو اتجاه قد يكون مرتبطًا بتطور المستوى التعليمي، والتحولات الاقتصادية، وتغير القيم الثقافية. ورغم هذا الارتفاع، فإن نسبة العزاب بدأت في الانخفاض الطفيف بحلول 2008 (61.5%)، مما قد يعكس استقرارًا نسبيًا في معدلات الزواج أو سياسات اجتماعية محفزة.

على النقيض، شهدت نسبة المتزوجين انخفاضًا من 36.03% في 1966 إلى أدنى مستوياتها في 1987 (30.67%)، قبل أن تعود إلى الارتفاع الطفيف لتصـــل إلى 35% في 2008، مما قد يدل على محاولة المجتمع استعادة التوازن بين العزوبية والزواج، ربما نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية أو تغير السياسات الأسرية. أما الفئة الأخرى، التي تشمل المطلقين والأرامل، فقد انخفضت بشكل تدريجي، ما قد يعكس تحسنًا في استقرار العلاقات الزوجية أو تغيرًا في التركيبة العمرية للسكان.

هذه التغيرات الديموغرافية تتماشـــى مع التحولات العامة التي شـــهدها المجتمع الجزائري، خاصـة مع ازدياد نسـبة التمدرس لدى النسـاء، تغير سـوق العمل، وصـعوبات اقتصـادية قد تدفع الشـــباب إلى تأخير الزواج. تعكس هذه الأرقام صـــورة معقدة للحياة الأســـرية، حيث يتأثر الزواج والعزوبة بعدة عوامل تتراوح بين الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، ما يجعل من الضـروري دراسـة تأثير هذه التحولات على مستقبل النمو السكاني والتخطيط الاجتماعي.

شكل 5. 17: توزيع نسب سكان الجزائر حسب الحالة المدنية خلال الفترة 1966-2008.

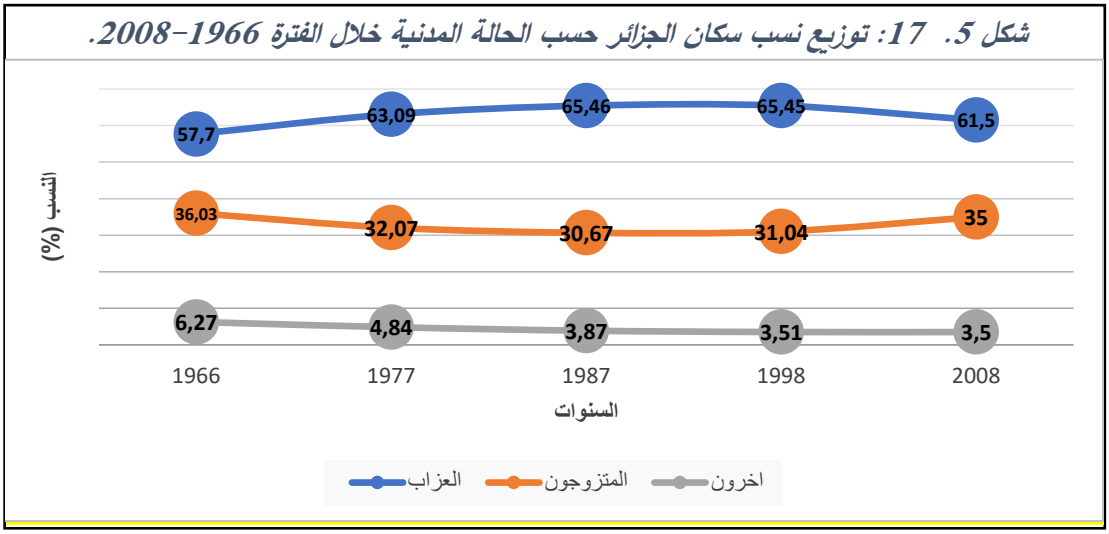

المصدر: إعداد شخصي.

جدول 5. 9: نسب سكان الجزائر حسب الجنس والحالة المدنية خلال الفترة 1966-2008.

سنة المسح (التعداد)			1966	1977	1987	1998	*2008
الحالة المدنية	العزاب	ذكور	62.76	68.06	69.6	69	64.85
		إناث	52.55	58.19	61.22	61.82	57.73
		المجموع	57.7	63.09	65.46	65.45	61.33
	المتزوجون	ذكور	35.6	30.82	29.6	30.29	34.39
		إناث	36.48	33.29	31.75	31.8	35.81
		المجموع	36.03	32.07	30.67	31.04	35.09
	حالة مدنية أخرى	ذكور	1.64	1.12	0.8	0.71	0.74
		إناث	10.97	8.52	7.03	6.38	6.44
		المجموع	6.27	4.84	3.87	3.51	3.56

المصدر: (قياش، ص187.)

يُبرز الجدول 5. 9 تطور نسب سكان الجزائر حسب الجنس والحالة المدنية بين عامي 1966 و2008، مسلطًا الضوء على الاختلافات الواضحة بين الذكور والإناث في أنماط الزواج والعزوبة. يمكن ملاحظة أن نسبة العزوبة مرتفعة لدى الرجال مقارنة بالنساء في جميع الفترات، حيث ارتفعت نسبة الذكور غير المتزوجين من 62.76% عام 1966 إلى 64.85% عام 2008، بينما زادت نسبة العازبات من 52.55% إلى 57.73% خلال نفس الفترة. هذا التباين يُعزى إلى عدة عوامل، أبرزها التأخر النسبي في سن الزواج لدى الرجال مقارنة بالنساء، وهو ما يرتبط بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الزواج أكثر صعوبة للرجال، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن.

على صعيد المتزوجين، نجد أن نسبة النساء المتزوجات كانت دائمًا أعلى من الرجال، حيث بلغت 36.48% عام 1966 مقابل 35.6% للرجال، ورغم انخفاض هذه النسبة بمرور الزمن، فقد استمرت هذه الفجوة حتى عام 2008، حيث بلغت 35.81% للإناث و34.39% للذكور. يُفسر هذا

الاختلاف بأن الرجال يميلون إلى الزواج في سن متأخرة نسبيًا، بينما لا يزال زواج النساء في سن مبكرة نسبيًا شائعًا، رغم التغيرات التي طرأت مع مرور الزمن. كما يمكن أن يعكس هذا الفارق اختلافات في نسب الوفيات بين الجنسين، حيث تعيش النساء عادة لفترة أطول من الرجال، ما يزيد من نسبة المتزوجات مقارنة بالمتزوجين.

أما الفئة المصنفة ضمن "**حالة مدنية أخرى**"، والتي تشمل المطلقين والأرامل، فتبين البيانات أن النساء أكثر تضررًا في هذه الفئة، حيث نجد أن نسبة الإناث ضمن هذه الفئة كانت دائمًا أعلى من الذكور، إذ بلغت 10.97% عام 1966 مقابل 1.64% فقط للرجال، وانخفضت إلى 6.44% للإناث و0.74% للذكور عام 2008؛ يُعزى هذا الفارق إلى أن المرأة، في كثير من الحالات، لا تعيد الزواج بعد الطلاق أو الترمّل، في حين أن الرجال لديهم احتمالية أكبر للزواج مرة أخرى.

بشكل عام، تكشف هذه البيانات عن استمرار الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالحالة المدنية، حيث تبقى النساء أكثر عرضة للزواج المبكر، ولكن أيضًا أكثر عرضة للترمل أو البقاء دون زواج بعد الطلاق. في المقابل، يميل الرجال إلى تأخير الزواج ويكون لديهم فرص أكبر للزواج مجددًا بعد الطلاق أو الترمّل. هذه الاختلافات تعكس تأثيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على خيارات الزواج لدى الجنسين، ما يستدعي سياسات أكثر توازناً لدعم الاستقرار الأسري وتحقيق تكافؤ أكبر بين الرجال والنساء في الحياة الزوجية.

تُشير نتائج مسح MSF 2000 إلى أن العامل الرئيسي وراء تأخر سن الزواج هو غياب الإمكانيات المادية، حيث شكّل هذا السبب نسبة 27% من إجمالي المستجوبين. يلي ذلك عامل التمدرس الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة 17.3%، ثم الرفض لأسباب غير محددة بنسبة 10.5%.

عند تحليل الأسباب حسب الجنس، يتضح أن السبب الأبرز لعدم زواج النساء هو قلة عروض الزواج، حيث شكّل هذا العامل 51% من إجمالي الحالات المسجلة بين النساء. في المقابل، يُعد العائق المادي هو التحدي الأكبر أمام زواج الرجال، حيث صرح 44% من المستجوبين الذكور بأن غياب الموارد المالية هو السبب الرئيسي لتأخر زواجهم[1].

7.4.5 ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض مستوى الأمية.

يعكس **الجدول** 5. 10 التطور في معدلات الأمية حسب الجنس بين تعدادَي 1966 و2008، حيث شهدت الجزائر انخفاضًا ملحوظًا في الأمية بنسبة 52.5% خلال هذه الفترة، مما يعكس تحسنًا ملموسًا في مستوى التعليم وتأثيره على بنية الأسرة الجزائرية. فقد كان لهذا التطور أثر مباشر على أدوار الأفراد داخل الأسرة، وأساليب التنشئة، والمكانة الاجتماعية للمرأة، مما ساهم في التحولات البنيوية للأسرة الجزائرية من النمط التقليدي إلى النمط الأكثر حداثة وتعليمًا.

عند تحليل الفروقات بين الجنسين، يتضح أن نسبة انخفاض الأمية بين الإناث (-56.5%) كانت أكبر من الذكور (-46.8%)، مما يعكس جهودًا مكثفة لتحسين تعليم المرأة، خاصة في العقود الأخيرة. ورغم أن هذه النسبة تعكس نجاح السياسات التعليمية، إلا أنها ترتبط أيضًا بارتفاع معدلات الأمية بين النساء في الفترات السابقة، مما جعل المجال أوسع للتغيير مقارنة بالذكور، الذين كانوا يتمتعون بمعدلات أمية أقل نسبيًا منذ البداية.

[1] MOKADDEM Ahmed : La transition démographique, mutations des structures familiales, La Revue du CENEAP, n° 27, 2003, p. 33-34.

عند دراسة الفترات الزمنية المختلفة، يتضح أن أكبر انخفاض في الأمية حدث بين 1966 و1977، حيث تراجعت بنسبة (-14.1%) لدى الذكور و(-11.1%) لدى الإناث. يعكس هذا التراجع المبكر جهود الدولة في توسيع نطاق التعليم الإلزامي، مما ساهم في تغيير نظرة الأسرة الجزائرية إلى التعليم باعتباره أولوية أساسية للأبناء. ومع ذلك، شهدت الفترة بين 1977 و1987 تسارعًا أكبر في انخفاض الأمية لدى الإناث (-17.64%) مقارنة بالذكور (-17.45%)، مما يشير إلى تحول تدريجي في دور المرأة داخل الأسرة، حيث بدأت العائلات تدرك أهمية تعليم الفتيات ليس فقط لتحسين مستقبلهن، ولكن أيضًا لرفع مستوى الأسرة ككل اجتماعيًا واقتصاديًا.

أما في الفترات اللاحقة، خاصة بين 1998 و2008، فقد تباطأ معدل انخفاض الأمية، حيث انخفضت بنسبة (-8.15%) لدى الذكور و(-11.37%) لدى الإناث. قد يعود ذلك إلى أن الجهود الأولية لمحو الأمية كانت أكثر تأثيرًا، بينما أصبحت التحديات أكثر تعقيدًا في المراحل المتأخرة. ومع ذلك، فإن استمرار انخفاض الأمية بين النساء كان له أثر واضح على الأسرة الجزائرية، حيث أدى إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتأخير سن الزواج، وزيادة معدلات تعليم الأطفال، مما ساهم في الانتقال نحو نموذج الأسرة النووية، حيث يعتمد الاستقلال الاقتصادي والتعليم على قدم المساواة بين الجنسين.

بشكل عام، يعكس تراجع الأمية في الجزائر تحولًا جوهريًا في بنية الأسرة، حيث أصبحت أكثر وعيًا بأهمية التعليم، وأقل اعتمادًا على الأدوار التقليدية، وأكثر انفتاحًا على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت تحسين مستوى التعليم.

تطور معدلات الأمية حسب الجنس بين تعدادَي 1966 و2008، مما يبرز الاتجاهات العامة والاختلافات بين الذكور والإناث في تقليص الأمية على مدى العقود. يمكن ملاحظة انخفاض كبير في الأمية عبر الفترات المختلفة، حيث بلغ التراجع الإجمالي 52.5% بين عامي 1966 و2008، وهو مؤشر على تحسن ملموس في مستوى التعليم.

عند تحليل الفروقات بين الجنسين، نجد أن نسبة الانخفاض في الأمية بين الإناث (-56.5%) كانت أكبر من الذكور (-46.8%)، مما يشير إلى جهود موجهة نحو تحسين تعليم المرأة، خاصة في العقود الأخيرة، حيث كان التفاوت بين الجنسين في الأمية أكثر وضوحًا في العقود السابقة. رغم هذا التقدم، فإن النسبة الأعلى لانخفاض الأمية لدى الإناث قد تعكس أيضًا ارتفاع معدلات الأمية بينهن في البداية، مما أتاح مجالًا أوسع للتغيير مقارنة بالذكور الذين ربما كانوا في وضع تعليمي أفضل نسبيًا منذ البداية.

عند دراسة الفترات الزمنية المختلفة، يظهر أن أكبر انخفاض في الأمية حدث بين 1966 و1977، حيث بلغت نسبة الانخفاض لدى الذكور (-14.1%) ولدى الإناث (-11.1%)، مما يشير إلى جهود مبكرة لمحاربة الأمية. لكن الفترة بين 1977 و1987 شهدت تفاوتًا ملحوظًا، حيث زادت نسبة انخفاض الأمية لدى الإناث (-17.64%) مقابل (-17.45%) لدى الذكور، مما يعكس تركيزًا أكبر على تعليم المرأة خلال هذه الفترة. في الفترات اللاحقة، لا سيما بين 1998 و2008، تباطأ معدل الانخفاض، حيث انخفضت الأمية بين الذكور بنسبة (-8.15%) وبين الإناث (-11.37%) فقط، مما قد يشير إلى أن الجهود المبذولة في المراحل المبكرة كانت أكثر تأثيرًا، بينما أصبحت تحديات القضاء على الأمية أكثر تعقيدًا مع مرور الوقت.

بشكل عام، يبرز الجدول نجاحًا ملحوظًا في تقليص الأمية، خاصة بين النساء، لكنه يشير أيضًا إلى أن معدلات التراجع لم تكن ثابتة عبر العقود، مما يستدعي تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على تطور التعليم في هذه الفترات. قد يكون للتغيرات في السياسات التعليمية، والاستثمارات في البنية التحتية المدرسية، ودور المرأة في المجتمع تأثير مباشر على هذه الاتجاهات.

جدول 5. 10: تطور معدلات الأمية حسب الجنس بين تعدادات الفترة 1966-2008.

ما بين التعدادات	نسب التطور		
	ذكور	إناث	المجموع
1977 - 1966	-14.1	-11.1	-16.5
1987 - 1977	-17.45	-17.64	-14.48
1998 - 1987	-7.1	-16.39	-11.72
2008 - 1998	-8.15	-11.37	-9.8
2008 - 1966	-46.8	-56.5	-52.5

المصدر: حسابات شخصية على معطيات تعدادات الفترة 1966-2008.

شكل 5. 18: نسب الأمية بين سكان الجزائر خلال الفترة 1966-2008.

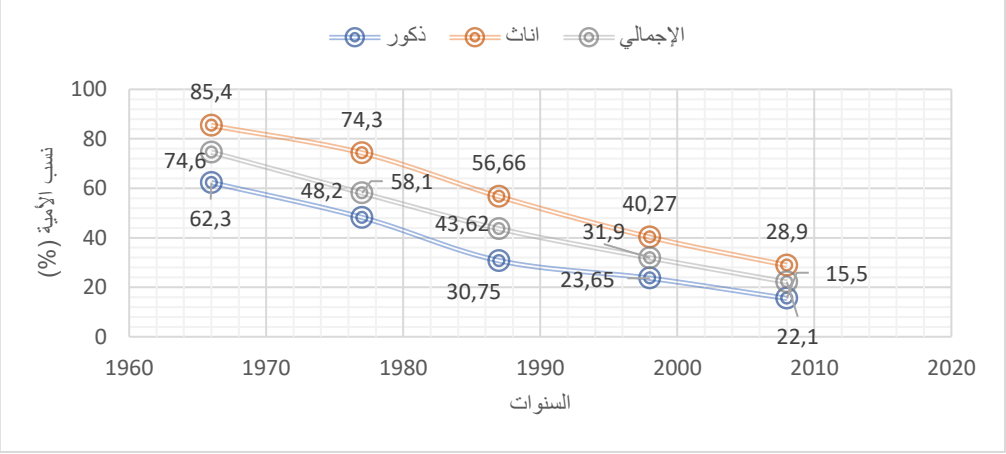

المصدر: حسابات شخصية على معطيات تعدادات الفترة 1966-2008.

يُظهر الشكل 5. 20 تطور نسب التمدرس في الجزائر بين عامي 1966 و2008، مما يعكس تحولًا جذريًا في المشهد التعليمي كنتيجة لسياسات الإصلاح والتوسع في البنية التحتية المدرسية،

إضافةً إلى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فقد ارتفعت نسبة التمدرس الإجمالية من 47.2% في 1966 إلى 92.1% في 2008، مما يعني أن التعليم أصبح في متناول غالبية السكان، وهو تحول يعكس نجاح الدولة في تقليص الأمية وتعميم التعليم الإلزامي. عند مقارنة الجنسين، نلاحظ أن نسبة تمدرس الذكور كانت دائمًا أعلى من الإناث، حيث بدأت بـ 56.8% للذكور مقابل 36.9% للإناث في 1966، وهو فارق كبير يعكس القيود الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحدّ من التحاق الفتيات بالمدارس. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الجنسين تقلصت تدريجيًا، حيث أصبحت نسبة التمدرس لدى الإناث في 2008 تقارب نظيرتها لدى الذكور (91.7% مقابل 92.4%)، وهو ما يشير إلى تحولات ثقافية ملحوظة وتوجه السياسات نحو تعزيز تعليم الفتيات. بالنظر إلى وتيرة التحسن، نجد أن الفترة الأكثر تسارعًا كانت بين 1966 و1987، حيث ارتفعت نسبة تمدرس الإناث بأكثر من 34 نقطة مئوية، مما يعكس المجهودات الحكومية لتوسيع نطاق التعليم، لا سيما بعد الاستقلال. في المقابل، تباطأ معدل النمو بعد 1987، وهو ما قد يكون راجعًا إلى أن معظم الفئات السكانية قد أصبحت متمدرسة بالفعل، مما جعل الزيادات الإضافية أكثر صعوبة، خاصة في المناطق الريفية التي قد تواجه تحديات لوجستية واقتصادية. هذا التطور يعكس ليس فقط تحسن البنية التعليمية ولكن أيضًا تغيرًا في البنية المجتمعية، حيث أصبحت فرص التعليم أكثر إنصافًا بين الجنسين، مما ينعكس إيجابيًا على مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر. ومع ذلك، فإن الوصول إلى نسب تمدرس قريبة من 100% يتطلب استراتيجيات مستدامة لضمان عدم تسرب التلاميذ، خاصة في المناطق النائية، وتعزيز جودة التعليم لضمان استمرارية هذه المكاسب على المدى الطويل.

شكل 5. 19: نسب التمدرس في الجزائر خلال تعدادات الفترة 1966-2008.

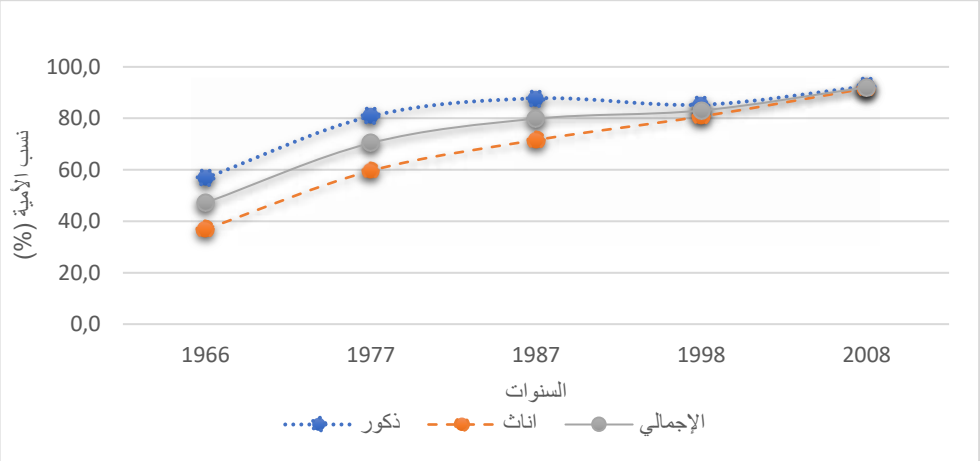

المصدر: إعداد شخصي بناء على معطيات تعدادات الفترة 1966-2008.

يعكس الجدول 5. 11 التطور الكبير في أعداد المتمدرسين في الجزائر بين عامي 1965 و2010 عبر مختلف المراحل التعليمية، مما يبرز التحولات العميقة التي شهدها النظام التعليمي وتأثيرها المباشر على بنية الأسرة الجزائرية. فقد ارتفع عدد المتمدرسين في جميع المستويات بشكل ملحوظ، مدفوعًا بالتوسع في البنية التحتية التعليمية، وتحسن السياسات التربوية، وارتفاع وعي الأسر بأهمية التعليم، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل أدوار الأسرة الجزائرية وتوجهاتها الاجتماعية والاقتصادية.

في التعليم الابتدائي، ارتفع عدد المتمدرسين من 1.2 مليون في 1965 إلى أكثر من 3.3 مليون في 2010، مع قفزات ملحوظة خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث تجاوز العدد 2.5 مليون في 1975، و3 ملايين في 1980. يعكس هذا النمو نجاح برامج تعميم التعليم الابتدائي، والذي أصبح أحد العوامل الرئيسية في تغيير ملامح الأسرة الجزائرية، إذ تحولت أولوياتها نحو ضمان تعليم الأبناء، مما ساهم في تراجع معدلات عمالة الأطفال، وزيادة الاهتمام بتنشئة جيل متعلم قادر على الاندماج في سوق العمل مستقبلاً.

أما في التعليم المتوسط، فقد كان النمو أكثر وضوحًا، حيث ارتفع عدد المتمدرسين من 89.5 ألف تلميذ فقط في 1965 إلى أكثر من 3 ملايين في 2010. وقد تضاعف العدد بسرعة منذ السبعينيات، ليصل إلى مليون ونصف في 1995، نتيجة تحسن معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية، وهو ما يعكس تزايد إصرار الأسر الجزائرية على توفير تعليم أكثر استدامة لأبنائها، وإدراكها لأهمية المستويات التعليمية الأعلى في تحسين فرصهم الاقتصادية والاجتماعية.

في التعليم الثانوي، ارتفع عدد المتمدرسين من 40.7 ألفًا في 1965 إلى أكثر من 1.1 مليون في 2010، مما يعكس تنامي الوعي المجتمعي بقيمة التعليم ما بعد الإلزامي. ورغم أن النمو في هذه المرحلة كان أبطأ نسبيًا مقارنة بالمراحل السابقة، إلا أنه تزامن مع تحولات بنيوية داخل الأسرة الجزائرية، حيث زاد دعم الآباء والأمهات لاستمرار الأبناء في الدراسة بدلًا من الالتحاق المبكر بسوق العمل، ما أدى إلى ارتفاع سن الزواج، وتقليل الاعتماد على الزواج المبكر، خاصة بين الفتيات.

أما التعليم الجامعي، فقد شهد التحول الأكثر دراماتيكية، حيث قفز عدد الطلبة من 4.7 آلاف فقط في 1965 إلى أكثر من 1.09 مليون في 2010. هذا النمو الهائل كان نتيجة مباشرة لتوسع الجامعات، وزيادة عدد المؤسسات الأكاديمية، وبرامج تشجيع التعليم العالي، خاصة بين النساء. أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل الأدوار داخل الأسرة الجزائرية، إذ أصبح التعليم الجامعي شرطًا أساسيًا للاندماج في سوق العمل، مما أسهم في تغيير معايير اختيار الشريك، وزيادة استقلالية المرأة، وتعزيز نموذج الأسرة النووية، حيث أصبح الأزواج يسعون إلى بناء أسر صغيرة قادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

بشكل عام، يعكس التوسع في التعليم في الجزائر إعادة هيكلة بنية الأسرة الجزائرية، حيث ساهم في تقليص حجم الأسرة، وتأخير سن الزواج، وزيادة استقلالية الأفراد، خاصة النساء، فضلًا عن تعزيز الأدوار الجديدة للأبوين في دعم المسار التعليمي للأبناء، وهو ما أسهم في انتقال الأسرة الجزائرية من النموذج التقليدي الممتد إلى النموذج الحديث النووي.

جدول 5. 11: تطور أعداد المتمدرسين حسب المستوى التعليمي (بالآلاف) خلال الفترة 1965– 2010.

مستوى التعليم	الموسم الدراسي									
	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
الابتدائي	1215	1689	2500	3061	3415	4028	4549	4843	4362	3308
المتوسط	89.5	162.2	336	737.9	1253	1409	1652	1896	2256	3053
الثانوي	40.7	76	104.1	183.2	358.8	754	821	922	1123	1171
الجامعي	4.7	13.8	37.1	61.4	111.9	195.3	252.6	428.8	755.5	1093.3
المصدر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق، الحوصلة الإحصائية من 1962 إلى 2011، الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، جوان 2013، ص 113.										

5.5 محددات التنمية.

1.5.5 ارتفاع نسب التحضر والنمو الحضري.

شهدت الجزائر تطورًا ملحوظًا في معدلات التحضر عبر الزمن، حيث ارتفعت نسبة السكان الحضـــريين من 13.9% عام 1886 إلى 31.43% عام 1966، قبل أن تقفز إلى 65.94% عام 2008. ويُلاحظ أن مضـاعفة نسـبة التحضـر تطلبت حوالي 80 سـنة خلال فترة الاسـتعمار الفرنسـي، بينما تحققت الزيادة ذاتها في ظرف 42 سـنة فقط بعد الاسـتقلال، مما يعكس تحولات ديموغرافية وهيكلية سريعة في البلاد.

في الفترة التي تلت الاستقلال، ظلت معدلات التحضر أقل من 50% حتى عام 1987، وفقًا للبيانات الواردة في الجدول رقم (14.4). ويرجع ذلك إلى التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدن في العقود الأولى من الاستقلال، مع استمرار نمط الحياة الزراعي في العديد من المناطق. غير أن التحضر شهد تسارعًا واضحًا بدءًا من الثمانينيات، مدفوعًا بعدة عوامل، أبرزها السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة، والتي ركزت على توطين الصـــناعات في المناطق الحضـــرية الكبرى، حيث تتوفر البنية التحتية، شبكات النقل، والموانئ، مما جعلها مناطق جذب سكاني رئيسية.

أدى هذا التوجه إلى هجرة داخلية مكثفة من الريف إلى المدن، حيث انتقل الســـكان بحثًا عن فرص اقتصـادية أفضـل، ما سـاهم في التوسـع العمراني السـريع وظهور أقطاب حضـرية جديدة، خاصـة في الشـمال. وبالرغم من أن هذه الديناميكية عززت النمو الحضـري، إلا أنها أفرزت أيضًـا تحديات كبيرة مثل الضـغط على الخدمات الأسـاسـية، انتشـار الأحياء العشـوائية، وارتفاع الكثافة

السكانية في المدن الكبرى، مما استدعى لاحقًا تبني سياسات عمرانية جديدة، مثل إنشاء مدن جديدة وتطوير المناطق المحاذية للحواضر الكبرى.

بالمجمل، يعكس ارتفاع معدلات التحضر في الجزائر تحولات بنيوية عميقة في المشهد السكاني والاقتصادي، حيث تحولت البلاد تدريجيًا من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد حضري أكثر اعتمادًا على الصناعة والخدمات، وهو ما شكل تحديات وفرصًا في آنٍ واحد.

جدول 5. 12: تطور سكان الريف والحضر في الجزائر خلال الفترة 1966-2008.

السنة	عدد السكان بالألف			تغير عدد سكان الحضر	معدل التحضر %
	الحضري	الريفي	الإجمالي		
1966	3778	8244	12022	1620	31.43
1977	6687	10261	16948	2909	39.45
1987	11420	11631	23051	4733	49.54
1998	16964	12149	29113	5544	58.27
2008	22471	11609	34080	5507	65.94

المصدر:
Office national des statistiques (ONS), V° Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, Armature urbaine, Collections statistiques, n ° 163, 2011, p. 85.

يعكس الجدول 5. 12 تطور نسب التحضر في الجزائر من خلال تحليل معدلات نمو السكان في المناطق الريفية والحضرية، بالإضافة إلى مساهمة الهجرة الصافية في هذه الديناميكية السكانية. تكشف البيانات عن اتساع الفجوة بين نمو سكان المدن والريف، وهو ما يعكس التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة، والتي كان لها تأثير مباشر على بنية الأسرة الجزائرية، خصوصًا فيما يتعلق بالانتقال من النمط الممتد إلى النمط النووي.

خلال الفترة 1966-1977، سجلت وتيرة التحضر 3.32%، ما يعكس تزايدًا ملحوظًا في عدد سكان الحضر، حيث بلغ معدل نموهم 5.33%، مقابل 2.35% فقط في الريف. هذه الفجوة تشير

إلى بداية حركة نزوح سكان الريف نحو المدن بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، في ظل تركيز سياسات التنمية على المناطق الحضرية، مثل توسيع البنية التحتية وإنشاء المناطق الصناعية. ومع هذا التحول، بدأت الأسر الممتدة في التفكك التدريجي، إذ أصبح العيش في الوحدات السكنية الحضرية الصغيرة غير مناسب للعائلات الكبيرة، مما دفع نحو تبني النموذج الأسري النووي.

بلغت ذروة التحضر خلال الفترة 1977-1987، حيث ارتفعت وتيرته إلى 4.29%، مدفوعة بزيادة معدل نمو سكان المدن إلى 5.49%، في حين تباطأ نمو سكان الريف إلى 2.07%. وارتفعت مساهمة الهجرة الريفية في هذا التحول من 40.5% إلى 43.7%. هذا التحول لم يكن مجرد تغير ديموغرافي، بل أثر بوضوح على نمط الأسرة، حيث تزايدت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على العائلات المهاجرة إلى المدن، ما دفع نحو تقلص حجم الأسرة واعتماد نموذج أكثر استقلالية للأزواج الجدد. كما أن تحسن مستويات التعليم والانخراط المتزايد للمرأة في سوق العمل داخل المدن، ساهم في تعزيز هذا التحول نحو الأسرة النووية.

في الفترة 1987-1998، تباطأت وتيرة التحضر إلى 3.19%، مع انخفاض معدل نمو سكان المدن إلى 3.58%، وتراجع أقل حدة في المناطق الريفية إلى 1.75%. كان هذا التراجع نتيجة الأزمة الاقتصادية في أواخر الثمانينات، التي أدت إلى تقلص قدرة المدن على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين، وارتفاع معدلات البطالة، مما أثر بشكل مباشر على الاستقرار الأسري. فقد تأخر سن الزواج بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، كما ارتفعت معدلات الطلاق، وازدادت هشاشة الأسر نتيجة الضغوط المعيشية.

مع دخول الجزائر فترة 1998-2008، شهد التحضر انتعاشًا تدريجيًا، حيث ارتفعت وتيرته إلى 3.35%، رغم استمرار تباطؤ نمو سكان الحضر إلى 2.89%، مقابل 1.52% في الريف. وكان العامل الأساسي وراء هذا التغير هو ارتفاع نسبة مساهمة الهجرة الصافية إلى 44.3%، مما يعكس استئناف النزوح الريفي بعد تحسن الوضع الأمني وعودة مشاريع الإسكان الكبرى. غير أن هذا التحول رافقه تغير في الخصائص الديموغرافية للأسرة، حيث تراجعت الخصوبة في المدن مقارنة بالريف، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مثل ارتفاع مستوى التعليم، تغير أدوار الجنسين داخل الأسرة، وازدياد كلفة تربية الأطفال.

بشكل عام، يظهر التحضر في الجزائر كمحرك رئيسي للتحولات التي شهدتها بنية الأسرة الجزائرية، حيث أدى انتقال السكان إلى المدن إلى تراجع الأسرة الممتدة، وانتشار الأسرة النووية التي أصبحت النموذج السائد، مدفوعة بمتطلبات العيش في بيئة حضرية ذات مساحات سكنية محدودة، وتغير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة.

2.5.5 الحضيرة السكنية وأزمة السكن.

تعاني الجزائر، خاصة المناطق الحضرية، من أزمة سكن مزمنة تفاقمت بفعل التحضر السريع والنزوح الريفي المستمر، مما أدى إلى ضغط متزايد على البنية السكنية. رغم الجهود الحكومية الحثيثة لتلبية الطلب المتنامي على السكن، إلا أن الفجوة بين العرض والطلب لا تزال قائمة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات شغل السكنات بشكل مستمر منذ عام 1977. فقد ارتفع المعدل من 1.02 أسرة لكل مسكن عام 1977 إلى 1.07 عام 1987، ثم إلى 1.08 عام 1998، ليصل إلى 1.10 أسرة لكل مسكن عام 2008. هذا التصاعد يعكس نموًا أسرع في عدد الأسر مقارنة بعدد

الوحدات السكنية المتاحة، حيث بلغت معدلات نمو الأسر 3.31%، 2.88%، و2.75% خلال الفترات 1977–1987، 1987–1998، و1998–2008 على التوالي، مقابل معدلات نمو السكنات المشغولة التي لم تتجاوز 2.84%، 2.79%، و2.52% خلال نفس الفترات، مما يبرز الفجوة السكنية المستمرة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات إلى أن معدل شغل السكنات، الذي يعكس العلاقة بين عدد السكان والحظيرة السكنية، ما زال مرتفعًا رغم بعض التحسن. فقد سجل هذا المعدل انخفاضًا تدريجيًا من 7.54 أفراد لكل مسكن عام 1987 إلى 7.14 عام 1998 ثم إلى 6.4 أفراد عام 2008، إلا أنه لا يزال أعلى بكثير من المعيار الدولي الذي يحدد 5 أفراد كحد أقصى لكل وحدة سكنية. والمثير للقلق أن هذا المعدل ظل أعلى من متوسط حجم الأسرة الواحدة، ما يشير إلى وجود اكتظاظ سكني حقيقي ونقص فعلي في عدد الوحدات السكنية، مما يزيد من الضغط على البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية.

معدل شغل الغرف هو مقياس أكثر دقة لتقييم مستوى الاكتظاظ السكني، إذ أظهرت الإحصائيات أنه ظل يتجاوز المعيار المقبول (2.1 فرد لكل غرفة) طوال الفترة 1977–2008، ما يعكس مستويات كثافة سكنية مرتفعة وغير مقبولة. لتخفيف هذا الاكتظاظ وتحقيق مستوى إشغال أكثر ملاءمة وفقًا للمعايير الدولية (بين 1.2 و2.0 فرد لكل غرفة)، تحتاج الجزائر إلى إضافة 1.2 مليون وحدة سكنية جديدة. أما إذا كان الهدف الوصول إلى معدل إشغال مثالي بين 0.8 و1.1 فرد لكل غرفة، فإن الحظيرة السكنية تحتاج إلى التوسع لتشمل 32 مليون غرفة بدلًا من العدد المسجل في إحصاء 2008، والذي لم يتجاوز 15 مليون غرفة.

هذه الأرقام تعكس بوضـــوح أن التحديات الســـكنية في الجزائر ليســـت فقط نتيجة للنمو السكاني، بل هي أيضًـا نتاج سياسـات حضـرية غير متوازنة، تركّز التنمية في المدن الكبرى دون مراعاة التوزيع الجغرافي العادل. الحلول تتطلب مقاربة شـــاملة تشـــمل التوســـع العمراني المخطط، تحسـين سـياسـات الإسـكان الريفي، وتعزيز توزيع السـكان عبر اسـتراتيجيات تنموية متوازنة، مما يضمن تخفيف الضغط على المدن وتقليص الفجوة السكنية في المستقبل.

جدول 5. 13: بعض مؤشرات السكن والحضيرة السكنية في الجزائر.

السنوات	عدد السكنات المشغولة بالملايين	معدل نمو السكنات*	معدل إشغال السكنات*	معدل إشغال السكنات	معدل إشغال الغرف	متوسط عدد أفراد الأسر
1966	1.98	1.3	1.03	6.1	2	5.91
1977	2.29	2.8	1.02	6.83	2.49	6.65
1987	3.04	2.8	1.07	7.54	2.69	7.09
1998	04.1	2.7	1.08	7.14	2.33	6.58
2008	5.27	2.6	1.1	6.4	2.2	5.9

المصدر:
نتائج التعدادات 1966-2008.
* تقديرات شخصية.

تعكس البيانات الإحصـــائية لتعداد 2008 اســـتمرار هيمنة الســـكنات الفردية والتقليدية على المشـهد العمراني في الجزائر، حيث مثلت 75.5% من إجمالي الحظيرة السكنية. غير أن هذا النمط السـكني سـجل تراجعًا مسـتمرًا مقارنة بالسـنوات السـابقة، إذ انخفض من 81.9% عام 1966 إلى 82.4% عام 1977، ثم إلى 77% عام 1987، ليسـتقر عند 75.5% عام 2008. لا يعكس هذا التراجع انخفاض الطلب على الســـكن الفردي بقدر ما يدل على تحول تدريجي في أنماط الســـكن، مدفوعًا بعوامل متعددة مثل التحضر السريع، ارتفاع الكثافة السكانية في المدن الكبرى، وتقليص المساحات

المتاحة للبناء الأفقي. هذه التغيرات العمرانية لم تكن مجرد ظاهرة مادية، بل أثرت بشكل مباشر على بنية الأسرة الجزائرية، حيث ساهمت في تعزيز التحول نحو الأسرة النووية، التي تتناسب بشكل أكبر مع طبيعة السكنات الحضرية الصغيرة والمساحات المحدودة.

في المقابل، شهدت الشقق السكنية انتشارًا متزايدًا، حيث ارتفعت نسبتها من 7.8% عام 1966 إلى 8.3% عام 1977، ثم تضاعفت تقريبًا إلى 14.9% عام 1987، واستمرت في الارتفاع إلى 16.7% عام 1998، وصولًا إلى 19.1% عام 2008. هذا التوسع في السكن العمودي كان نتيجة مباشرة لسياسات الدولة الرامية إلى مواجهة أزمة السكن، وتقليل الاكتظاظ في المدن الكبرى، وتوفير حلول سكنية للأسر الناشئة. انعكس ذلك على نمط الأسرة، حيث أصبح من الصعب استمرار الأسرة الممتدة داخل هذه الوحدات السكنية الصغيرة، مما عزز انتشار الأسر النووية، التي تتكون عادة من الوالدين والأبناء فقط، نظرًا لمحدودية المساحة المتاحة.

أما السكنات القصديرية، التي تعد مؤشرًا على السكن الهش وغير اللائق، فقد سجلت انخفاضًا تدريجيًا، حيث تراجعت من 10.3% عام 1966 إلى 3.8% عام 2008. يعكس هذا الانخفاض نجاحًا جزئيًا في سياسات القضاء على الأحياء القصديرية وإعادة إسكان العائلات في مشاريع سكنية مهيكلة. غير أن استمرار الظاهرة، رغم التحسن الملحوظ، يشير إلى تحديات ديموغرافية مستمرة، خاصة مع استمرار النزوح الريفي نحو المدن، والضغط المتزايد على البنية التحتية الحضرية. وقد أدى هذا الواقع إلى خلق أسر جديدة في ظروف سكنية غير مستقرة، مما زاد من هشاشة البنية الأسرية في بعض المناطق، وأدى إلى تعزيز الاعتماد على الأسرة النووية بدلًا من الأسرة الممتدة التي تتطلب مساحة سكنية أكبر.

بصـــورة عامة، يكشـــف التطور العمراني في الجزائر عن علاقة وثيقة بين أنماط الســـكن والتحولات في بنية الأسـرة. فقد أدى الانتقال من السـكنات الفردية الواسـعة إلى الشـقق الضـيقة إلى تســـريع تفكك الأســـرة الممتدة، وتعزيز النموذج الأســـري النووي، ما يعكس ديناميكيات اجتماعية واقتصادية أعمق مرتبطة بالتحضر والتغيرات في سوق العمل ومستويات الدخل.

3.5.5 ارتفاع نسب البطالة وأزمة الشغل.

تعد البطالة من أهم العوامل المؤثرة على الأسرة في أي مجتمع، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل حجمها، بنيتها، وتركيبتها العائلية. فهي تؤثر بشكل مباشر على العمليات الديموغرافية، مثل تأخير ســـن الزواج، زيادة معدلات الطلاق نتيجة الضـــغوط الاقتصـــادية، انخفاض مســـتويات الخصوبة، وتأخير تكوين الأسر المستقلة بسبب صعوبة تأمين مسكن مناسب. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تغير تدريجي في نمط الأسـرة الجزائرية، إذ اتجهت نحو النمط النووي (البسـيط) مع مرور الزمن، وذلك بســـبب الحاجة إلى تقليص الأعباء الاقتصـــادية والتكيف مع الظروف الاجتماعية المتغيرة.

عند تحليل تطور البطالـة في الجزائر بين عـامي 1966 و2019، نجـد أن هـذه الفترة مرت بثلاث مراحل رئيسية، ولكل منها تأثير واضح على بنية الأسرة الجزائرية. (شكل 5. 21)

المرحلـة الأولى (1966-1985): تميزت هـذه الفترة بـانخفـاض تـدريجي في معـدلات البطالة، حيث تراجعت من 32.9% بعد الاسـتقلال إلى 9.7% عام 1985، بفضـل سـياسـة التصـنيع التي انتهجتها الجزائر، والتي ساهمت في خلق مئات الآلاف من الوظائف سنويًا. انعكس ذلك على الأسرة من خلال تحسن مستويات المعيشة وزيادة الاستقرار الاقتصادي، مما عزز استمرار النموذج

التقليدي للأسرة الممتدة، حيث كانت الظروف الاقتصادية تسمح ببقاء الأبناء ضمن الأسرة لفترة أطول قبل الاستقلال السكني.

المرحلة الثانية (1985-2000): شهدت هذه الفترة ارتفاعًا حادًا في معدلات البطالة، إذ بلغت ذروتها عند 28.9% عام 2000 نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية. أدى ذلك إلى زيادة الضغوط على الأسر، مما ساهم في تحول تدريجي نحو الأسرة النووية، حيث أصبح من الصعب على العائلات الكبيرة تحمل الأعباء المالية المتزايدة. كما ساهم تسريح العمال وإغلاق المؤسسات الاقتصادية في اضطراب الاستقرار الأسري، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلاق وتأخير سن الزواج بسبب عدم القدرة على تحقيق الاستقلال المالي.

المرحلة الثالثة (2000-2019): بدأت معدلات البطالة في التراجع التدريجي، إذ انخفضت إلى 10.2% عام 2008، ثم استقرت بين 10% و11.7% بعد 2010. يعود هذا التحسن إلى السياسات الحكومية الداعمة للتشغيل، مثل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج الإدماج المهني للشباب. في المقابل، شهدت بنية الأسرة الجزائرية في هذه الفترة مزيدًا من التحولات، إذ ازدادت النزعة نحو الاستقلالية الأسرية نتيجة تحسن الفرص الاقتصادية للمرأة، حيث ارتفعت نسبة مشاركتها في سوق العمل، مما دفع نحو إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتقليص الاعتماد على النموذج الأبوي التقليدي.

بناءً على هذه المعطيات، يمكن القول إن البطالة كانت عاملاً رئيسيًا في إعادة تشكيل الأسرة الجزائرية، حيث ساهمت في الانتقال التدريجي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، وذلك استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة. ومع استمرار التحديات الاقتصادية، يبقى

مستقبل بنية الأسرة الجزائرية رهينًا بمدى قدرة الدولة على تحقيق توازن مستدام بين سوق العمل والتحولات الديموغرافية.

شكل 5. 20: تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 1965-2019.

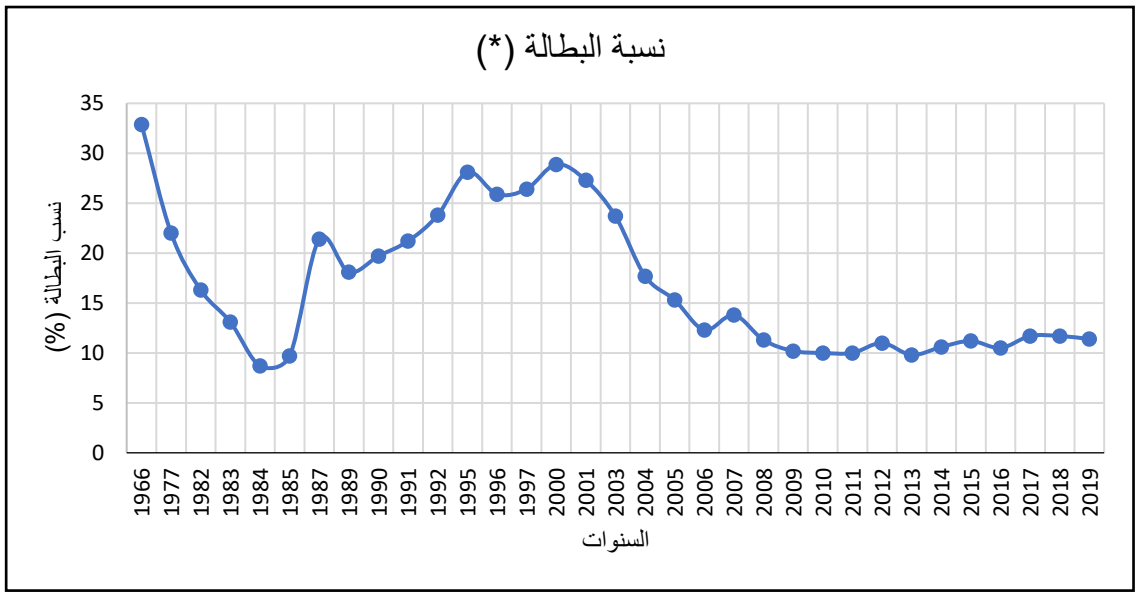

المصدر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق، الحوصلة الإحصائية من 1962 إلى 2020، الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، الفصل -2- التشغيل، 2020، ص88.

4.5.5 ارتفاع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

يبرز الجدول 5. 14 تطور نسبة التشغيل حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2019، مع الإشارة إلى التغيرات التي طرأت على مساهمة كل من الذكور والإناث في سوق العمل. يظهر بوضوح أن نسبة مشاركة الذكور في سوق العمل كانت مرتفعة دائمًا مقارنة بالإناث، إلا أنها شهدت انخفاضًا تدريجيًا من 95% عام 1966 إلى 81.7% عام 2019، ما يعكس تراجعًا طفيفًا في هيمنة الرجال على سوق العمل نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية.

في المقابل، عرفت نسبة تشغيل النساء ارتفاعًا ملحوظًا، حيث انتقلت من 4.96% فقط عام 1966 إلى 18.3% عام 2019، وهو ما يمثل زيادة تدريجية تعكس تحولات مهمة في دور المرأة في المجتمع الجزائري. يمكن تفسير هذا النمو بارتفاع مستويات التعليم لدى النساء، خاصة منذ السبعينيات، والتغير في الأدوار الاجتماعية التي عززت مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما ساهمت السياسات الحكومية الداعمة لتشغيل المرأة، إلى جانب التحولات الاقتصادية، في إدماج النساء بشكل أكبر في سوق العمل، لا سيما في القطاعات الخدمية والتعليمية والصحية.

يُلاحظ أن أكبر قفزة في نسبة تشغيل النساء حدثت بين 1987 و2008، حيث ارتفعت من 8.8% إلى 15.6%، ما يشير إلى تغيرات ملحوظة في العقود الأخيرة، بالتوازي مع التحولات الاقتصادية والسياسات الإصلاحية التي شهدتها البلاد. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال مشاركة النساء في سوق العمل أقل بكثير من الرجال، مما يعكس تحديات مستمرة مثل محدودية الفرص، العوائق الثقافية، ومسؤوليات الأسرة التي لا تزال تقع في الغالب على عاتق النساء.

يرتبط تطور نسبة تشغيل المرأة في الجزائر بشكل وثيق بالتحولات التي شهدتها بنية الأسرة الجزائرية ونمطها، إذ ساهم تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل في تعزيز الاتجاه نحو الأسرة النووية وتقليص حجم الأسرة الممتدة التي كانت سائدة في الماضي. فمع ارتفاع نسبة تشغيل النساء من 4.96% عام 1966 إلى 18.3% عام 2019، برزت تغييرات اجتماعية عميقة، من أبرزها تقلص عدد أفراد الأسرة وارتفاع سن الزواج، نتيجة لانشغال النساء بالحياة المهنية وتأخر قرار الإنجاب.

إن زيادة نسبة النساء العاملات تعني أيضاً تحولات في الأدوار داخل الأسرة، حيث لم يعد الرجل هو المعيل الوحيد، بل أصبحت المرأة شريكاً اقتصادياً فاعلاً، مما عزز مفهوم تقاسم المسؤوليات بين الزوجين. وقد أدى ذلك إلى تغييرات في القرارات الأسرية، مثل تخصيص موارد الأسرة، وأنماط الاستهلاك، وأولويات الإنفاق، حيث أصبحت هناك حاجة أكبر إلى خدمات رعاية الأطفال، مما عزز الطلب على الحضانة والتعليم المبكر.

كما أن الانتقال من الأسرة الممتدة، حيث كان الأقارب يعيشون معًا في منزل واحد، إلى الأسرة النووية، حيث يقتصر السكن على الزوجين وأطفالهما، يعكس بدوره تأثر نمط الأسرة بمتطلبات الحياة المهنية للمرأة. فارتفاع نسبة النساء العاملات عزز من رغبة الأزواج في الاستقلالية السكنية، نظرًا لزيادة الدخل وتغير أنماط العيش، كما أدى إلى تقليص التأثير التقليدي للأسرة الكبرى على القرارات الحياتية للأفراد.

إجمالًا، يوضح الجدول أن التغير في نسبة تشغيل المرأة لم يكن مجرد تحول اقتصادي، بل كان عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل بنية الأسرة الجزائرية، حيث أصبحت الأسرة أكثر استقلالية وأقل عددًا، مع تغيرات في أدوار الأفراد داخلها، مما يعكس التطور الاجتماعي والديموغرافي الذي شهدته الجزائر خلال العقود الأخيرة.

جدول 5. 14: تطور نسبة التشغيل حسب الجنس في الجزائر في الفترة 1966-2019

السنة	1966	1977	1987	2008	2019
الذكور	95	94,1	91,2	84,4	81,7
الاناث	4,96	5,9	8,8	15,6	18,3
المجموع	100	100	100	100	100
المصدر: الحوصلة الإحصائية من 1962 إلى 2020 حسابات شخصية على معطيات					

خلاصة الفصل.

تناول هذا الفصل دراسة معمقة للتحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية عبر العقود الماضية، مستندًا إلى تحليل البيانات الإحصائية والمسوحات الديموغرافية والاجتماعية خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 2019.

ركزت الدراسة على أبعاد مختلفة مثل حجم الأسرة، بنيتها، وتركيبتها العائلية، مع تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في هذه التغيرات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو الديموغرافية.

أظهرت المقارنات أن الأسرة الجزائرية اتجهت تدريجيًا نحو النمط البسيط أو النووي، حيث تراجع انتشار الأسرة الممتدة لصالح الأسر الصغيرة المستقلة. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل رئيسية، من أبرزها التحولات الاقتصادية، مثل ارتفاع معدلات التشغيل، خاصة بين النساء، ما عزز من النزعة نحو الاستقلال السكني وتغيير توزيع الأدوار داخل الأسرة. كما كان لانخفاض معدلات الخصوبة وتغير أنماط الزواج والإنجاب دور مهم في تقلص حجم الأسرة، إذ تراجعت أعداد أفرادها إلى مستويات قريبة من تلك المسجلة في 1966 بعد أن بلغت ذروتها عام 1987.

علاوة على ذلك، أثرت سياسات التنمية والتوسع في التعليم، لا سيما بين النساء، على تأخير سن الزواج وتقليل عدد المواليد لكل أسرة، ما أدى إلى تغيرات جذرية في البنية العائلية. كما أن التحولات في سوق العمل، والتطور العمراني، وتغير القيم الاجتماعية، ساهمت في إعادة تشكيل العلاقات الأسرية، حيث أصبحت تعتمد أكثر على الاستقلالية الفردية وتوزيع جديد للأدوار بين الجنسين.

بناءً على هذه المعطيات، يتضح أن الأسرة الجزائرية خضعت لمسار تحول مستمر يعكس تفاعلها مع التطورات الاقتصـــادية والاجتماعية والديموغرافية، مما يجعلها نموذجًا متغيرًا يخضـــع لمزيد من التحولات المستقبلية وفقًا للمتغيرات التي ستشهدها البلاد على مختلف الأصعدة.

الخاتمة

تُعد هذه الدراسة مقاربة تحليلية شاملة للتحولات التي شهدتها البنية الأسرية في الجزائر خلال العقود الماضية، استنادًا إلى بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS6) لعام 2019، بالإضافة إلى التعدادات السُّكانية السابقة.

تُظهر النتائج المحصل عليها توافقًا ملحوظًا مع فرضيات البحث، وخاصة تلك المتعلقة بتأثير المستوى التعليمي ونوع السكن في تحديد بنية الأسرة. وبذلك، فإن الدراسة تُسهم في دعم الفرضية النظرية الأساسية التي تعتبر الأسرة بنية اجتماعية مرنة خاضعة للتحولات البنيوية والديموغرافية، فقد كشفت النتائج عن هيمنة النمط الأسري النووي، الذي يشكل 77.8% من مجموع الأسر، ما يعكس اتجاهًا متزايدًا نحو تبني النموذج الأسري البسيط على حساب الأشكال الأسرية الممتدة. كما بينت البيانات أن الأسر المكونة من زوج وزوجة وأطفال تمثل 83.81% من الأسر النووية، في حين تشكل الأسر الموسعة بنوعيها الأول والثاني 15.82%، مقابل 1.61% للأسر المكونة من فرد واحد، و1.58% للأسر المركبة، و1.43% للأسر عديمة التركيبة العائلية، و1.81% للأسر ذات البنية الأخرى.

لقد ساهمت عوامل عدة في إعادة تشكيل البنية الأسرية، أبرزها تأخر سن الزواج، انخفاض معدلات الخصوبة، ارتفاع المستوى التعليمي، وتزايد مشاركة المرأة في سوق العمل. كما كشفت الدراسة عن تباينات ديموغرافية واضحة بين البيئات الحضرية والريفية، حيث أظهرت المناطق الحضرية معدلات تحول أسرع نحو النموذج النووي، مدفوعة بارتفاع معدلات التمدرس، وفرص العمل، والتحولات في أنماط العيش، في حين لا تزال الأسر الممتدة أكثر حضورًا في الأوساط الريفية.

وتُبرز هذه النتائج أهمية الاعتماد على بيانات إحصـائية دقيقة، مثل بيانات MICS6، لفهم الديناميكيات السوسيوديموغرافية وتوجيه السياسات العامة بفعالية؛ كما أكدت الدراسة أن العوامل الاقتصـادية والاجتماعية تُعد محددات رئيسـية في تشـكيل النمط الأسـري، حيث أدى تغير أنماط الإنتاج، وتفاوت مسـتويات الدخل، والتحولات القيمية إلى تقليص حجم الأسـرة واعتماد النموذج النووي كخيار سائد.

ومن منظور تاريخي، أظهر تحليل التعدادات السـابقة (1966، 1977، 1987، 1998) استمرارية الاتجاه نحو الأسر البسيطة، إذ ارتفعت نسبتها من 59.39% عام 1966 إلى 77.75% عام 2019، مقابل تراجع الأسـر الموسـعة من 13.4% إلى 8%، وانخفاض الأسـر الممتدة من 21.27% إلى 11.22% خلال الفترة ذاتها. كما أظهرت البيانات انخفاض متوسط حجم الأسرة من 7.01 أفراد عام 1987 إلى 5.87 أفراد عام 2008، ليصـل إلى 5.07 أفراد عام 2019، في انعكاس مباشر لسياسات تنظيم الأسرة والتحولات الديموغرافية.

علاوة على ذلك، سجل متوسط سن الزواج ارتفاعًا ملحوظًا، ليصل إلى 33.9 سنة للذكور و27.1 سـنة للإناث، مما يعكس تحولات جوهرية في الأنماط الاجتماعية والثقافية. كما شـهدت معدلات الخصوبة انخفاضًا حادًا، إذ تراجعت من 8.4 أطفال لكل امرأة عام 1970 إلى 3.0 أطفال عام 2019، في مؤشر على تحول الأسر نحو التركيز على جودة الحياة بدلًا من تكوين أسر كبيرة الحجم. كما لعب ارتفاع معدلات التعليم بين النساء دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل الأدوار الأسرية، حيث ارتفعت نسـبة التمدرس من 47.2% عام 1966 إلى 92.1% عام 2008، مما أسـهم في تعزيز استقلالية المرأة وتوسع مشاركتها الاقتصادية.

بصـــورة إجمالية، تعكس هذه التحولات العميقة في البنية الأســـرية الجزائرية تأثير التغيرات السوسيو–اقتصـادية على أنماط العيش والعلاقات الأسرية، حيث أصـبحت الأسر أكثر استقلالية وأقل عددًا، مع إعادة توزيع الأدوار داخلها؛ وتستلزم هذه الديناميكيات مراجعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية لضمان ملاءمتها للواقع الديموغرافي المتغير، وتعزيز استقرار الأسرة الجزائرية في ظل التحديات المستقبلية.

وفي هذا السياق، توصي الدراسة بضرورة تطوير سياسات دعم اجتماعي وإسكاني تستجيب لاحتياجات الأســـر النووية المتزايدة، وتعزيز البرامج التعليمية والتوعوية حول التخطيط الأســـري والتنمية المســـتدامة. كما تبرز الحاجة إلى تقليص الفجوة التنموية بين المناطق الحضـــرية والريفية عبر سياسات تستهدف التوزيع العادل للموارد والخدمات.

على مستوى البحث العلمي، تدعو الدراسـة إلى تكثيف الدراسـات السـوسـيوديموغرافية لفهم التحولات الأسـرية بشـكل أعمق، وتعزيز الشـراكات البحثية مع المؤسـسـات الدولية لتطوير قاعدة معرفية متينة حول الديناميكيات السكانية والاجتماعية. كما تؤكد النتائج أهمية دعم الروابط الأسرية والقيم الثقافية المتوارثة، مع التكيف مع المتغيرات المعاصرة.

وبناءً على هذه المعطيات، توصـــي الدراســـة بوضـــع آليات لرصـــد الأداء الاجتماعي والاقتصـادي للأسـر بصـفة دورية، وإعادة تقييم الاسـتراتيجيات القائمة وفقًا للمؤشـرات الحديثة، مع تعزيز التنسـيق بين القطاعات الحكومية والخاصـة لضـمان فعالية التخطيط الاجتماعي والعمراني. كما يُعد من الضـروري مراجعة السـياسـات السـكانية وإعادة تصـميمها بما يتماشـى مع التحولات الديموغرافية الراهنة، لضمان بيئة داعمة لنمو أسري متوازن ومستدام.

وفي الختام، تمثل هذه الدراسة مرجعًا علميًا لفهم التحولات البنيوية للأسرة الجزائرية، حيث تقدم البيانات الرقمية دليلًا ملموسًا على التوجه نحو النمط النووي، مما يستدعي استجابة نوعية قائمة على التخطيط الاستراتيجي.

كما توصي الدراسة بتعزيز آليات تقييم السياسات الاجتماعية، وبناء استراتيجيات متكاملة لضمان التكيف مع التحولات الديموغرافية، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

إن النتائج المستخلصة توفر رؤية واضحة للتحديات والفرص التي تواجه الأسرة الجزائرية، مما يجعلها أداة أساسية لصياغة السياسات التنموية المستقبلية. ويبرز الأثر الإيجابي لهذه التحولات في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، وتقليص معدلات البطالة والفقر. ومن هذا المنطلق، يتعين على صناع القرار تبني استراتيجيات تنموية شاملة تستند إلى تطوير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، مع تعزيز الاستثمار في مجالات التعليم، الصحة، والإسكان كدعائم أساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

وفي الأخير، تُعد هذه الدراسة دعوة مفتوحة للباحثين وصناع السياسات لمواصلة البحث والتحليل في مجال الأسرة والديموغرافيا، بما يسهم في إثراء المعرفة العلمية وتطوير سياسات اجتماعية أكثر تكيفًا مع المتغيرات السكانية والاقتصادية، تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

أ. الكتب

- أحمد، زكي بدوي، معجم مصـــطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي – عربي – فرنســـي، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
- القصـــير، عبد القادر، الأســـرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضـــة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
- الحسن، إحسان محمد، البناء الاجتماعي والطبقية، دار الطبعة، بيروت، 1983.
- سلطانية، بلقاسم؛ بوعناقة، علي، علم الاجتماع التربوي: مدخل ودراسات قضايا المفاهيم، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة، دون تاريخ.
- عبد العاطي، الســـيد؛ وآخرون، الأســـرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإســـكندرية، 2006.
- عبد العاطي، السيد؛ وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة، الإسكندرية، 1999.
- عبد المالك، زهير، علم الاجتماع لطلاب الفلسفة، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بيروت، 1967.
- غيث، عاطف، علم اجتماع النظم، ج 2، دار المعارف، بيروت، 1967.
- سيد أحمد، غريب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

- **ب. الأطروحات والرسائل الجامعية**

- أحمد، أمل عباس محمد، تغير بنية ووظائف الأسرة السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان، 2003.
- بن عمر، سامية، الأسرة والتنشئة الاجتماعية للطفل: دراسة ميدانية بحي 500 مسكن – بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2004/2003.
- شماني، أحمد، نوعية معطيات المسح الجزائري الخاص بصحة الأسرة لسنة 2002 – ملف الخصوبة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2011.
- طعبة، عمر، البنية الأسرية وتراكيبها العائلية من خلال مسح 2006 (MICS3)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2017.
- علاونة، سيرين وليد إبراهيم، العوامل المحددة لنوع الأسرة نووية أو ممتدة في الضفة الغربية – فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.
- قياش، مفتاح، التراكيب العائلية في الأسر الجزائرية: التطور، الخصائص والمحددات – دراسة تحليلية من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4)، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، 2021.

- **ج. المقالات والأوراق البحثية**

- عواشـرية، السـعيد، الأسـرة الجزائرية ... إلى أين؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسـانية، المجلد 6، العدد 12، جامعة باتنة، جوان 2005.
- دهيمي، زينب، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية: دراسة مقارنة بين الأسرة الممتدة التقليدية والأسرة النووية الحديثة، الملتقى الوطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة، جامعة خنشلة، 15-16 ماي 2012.

- **د. الإحصائيات والتقارير الرسمية**

- الزعبي، قاسـم؛ وآخرون، التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان والمساكن، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن، 2015.
- الديوان الوطني للإحصائيات، دليل العداد: التعداد الخامس للسكان والسكن، فيفري 2008.
- عبد الله، حمادة، تقييم بيانات التعداد العام 2006.
- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، معجم المصطلحات الإحصائية: مصطلحات إحصائية، 2005.
- مديرية المنشورات والنشر والتوثيق، الحوصلة الإحصائية من 1962 إلى 2011، الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، يونيو 2013.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

أ. الكتب الأجنبية

- *Benkhelil, Rachida; Haider, Fadhila, Réflexions sur les structures familiales, INEAP, 1982.*
- *Boutefnouchet, Mustapha, La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes, N.E.D., Alger, 1980.*
- *Hugues, Michel; Sumpf, Josef, Dictionnaire de Sociologie, Librairie Larousse, Paris, 1973.*
- *Kouaouci, Ali, Familles, Femmes et Contraception: Contribution à une Sociologie de la Famille Algérienne, CENEAP, FNUAP, Alger, 1992.*

ب. المقالات والأوراق البحثية الأجنبية

- *Alamillo, Julia, Family Structure and the Reproduction of Inequality: A Decomposition Approach, Mathematica Policy Research, Dec. 2016.*
- *Begeot, François, Ménage, famille, parentèles dans les populations méditerranéennes, Séminaire international d'Aranjuez (27–30 septembre 1994), No. 7.*
- *Blayo, Claude, De l'application des principes d'analyse démographique à l'étude de l'évolution des familles, Population (Pop), No. 1, INED, 1990.*
- *Mokaddem, Ahmed, La transition démographique, mutations des structures familiales, La Revue du CENEAP, No. 27, 2003.*

ج. الدراسات الإحصائية والتقارير الرسمية الأجنبية

- *Centre National d'Études et d'Analyses pour la Planification (CENEAP), Mutations de la Famille Algérienne et Situation de Certaines Groupes Vulnérables, La Revue du CENEAP, No. 42, 2009.*

- *Département des Affaires Économiques et Sociales, Division des Statistiques, Guide pratique pour la conception d'enquêtes sur les ménages, Études méthodologiques, Série F, No. 98, Nations Unies, New York, 2010.*
- *Institut National de la Statistique et de la Démographie (INSD), Enquête Démographique et de Santé et à Indicateurs Multiples (EDSBF-MICS IV), Ouagadougou, Burkina Faso, 2010.*
- *Koupogbe, Essey Senah, Évaluation des données 4ème RGPH, INSEED, Togo, 2016.*
- *Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS), Algérie, 2019.*
- *Office National des Statistiques (ONS), Activité, Emploi & Chômage au 4ème Trimestre 2012, No. 651.*
- *RGPH 1966, Structure des Ménages en Algérie, Série E.*
- *RGPH 1998, Typologie des Ménages Algériens.*

د. الأطروحات والرسائل الجامعية الأجنبية

- *Chang, Hyun-Seob, Modernization and Changing Family Structure in Korea, PhD Thesis, Department of Sociological Studies, University of Sheffield, United Kingdom, 1993.*
- *Ledent, Jacques; Naud, Jean-François, La table de statut familial: principes, formulation et application à la population féminine du Canada, 1961–1991, Doctoral Thesis, 2000.*

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم 1. بناء برمجي للنماذج الأسرية وفق قاعدة معطيات المسح العنقودي

```
* الهدف: توضيح الخطوات الأساسية لإنشاء متغيرات بناء النماذج الاسرية وفق قاعدة معطيات المسح العنقودي MICS6
* ----------------------------------------------.
* الخطوة 1: قراءة ملف البيانات.
* ----------------------------------------------.
* قراءة ملف البيانات من المسار المحدد (يجب تعديل المسار حسب الحاجة).
GET FILE='C:\Path\To\Data\household_data.sav.'
DATASET NAME HouseholdData.
* تعليق: الملف يحتوي على متغيرات مثل HH1 (رقم المجموعة)، HH2 (رقم الأسرة)، HL1 (رقم الفرد)، HL3 (العلاقة مع رب الأسرة)، HL6B (الحالة الزوجية).

* ----------------------------------------------.
* الخطوة 2: إنشاء متغيرات التعريف.
* ----------------------------------------------.
* إنشاء معرف الفرد بناءً على HH1، HH2، وHL1.
COMPUTE id = HH1 * 10000 + HH2 * 100 + HL1.
VARIABLE LABELS id 'معرف الفرد (Identifiant Individuel.')

* إنشاء معرف الأسرة بناءً على HH1 وHH2.
COMPUTE iden_men = HH1 * 100 + HH2.
VARIABLE LABELS iden_men 'معرف الأسرة (Identifiant du Ménage.')

* ----------------------------------------------.
* الخطوة 3: إنشاء متغيرات وهمية للعلاقات.
* ----------------------------------------------.
* إنشاء متغيرات وهمية للعلاقات بناءً على HL3 (العلاقة مع رب الأسرة).
DO REPEAT dummy=hl3_1 hl3_2 hl3_3 hl3_4 hl3_5 hl3_6 / value=1 2 3 4
5 6.
 COMPUTE dummy = (HL3 = value).
END REPEAT.
VARIABLE LABELS
 hl3_1 'رب الأسرة'
 hl3_2 'زوج/زوجة'
 hl3_3 'ابن/ابنة'
 hl3_4 'صهر/كنة'
 hl3_5 'حفيد/حفيدة'
 hl3_6.'والد/والدة'
* تعليق: يتم إنشاء متغير وهمي لكل نوع علاقة (1=نعم، 0=لا). تم اختيار عدد محدود من العلاقات للتبسيط.
```

```
* ------------------------------------------.
* الخطوة 4: إنشاء متغيرات للشخص التالي.
* ------------------------------------------.
* إنشاء متغيرات للعلاقة والحالة الزوجية للشخص التالي باستخدام LEAD.
CREATE
 HL3_p = LEAD(HL3, 1)
 HL6B_p = LEAD(HL6B, 1).
VARIABLE LABELS
 HL3_p'علاقة الشخص التالي مع رب الأسرة'
 HL6B_p.'الحالة الزوجية للشخص التالي'
* تعليق: يتم استخدام LEAD للوصول إلى قيم HL3 وHL6B للفرد التالي في نفس الأسرة.

* إعادة ترميز القيم المفقودة في HL6B وHL6B_p.
RECODE HL6B HL6B_p (SYSMIS=0).
* تعليق: يتم تعيين القيم المفقودة إلى 0 لتجنب الأخطاء في الحسابات.

* ------------------------------------------.
* الخطوة 5: إنشاء متغير رب العائلة (CF).
* ------------------------------------------.
* تهيئة CF بقيمة 0 لجميع الأفراد.
COMPUTE CF = 0.
* تعيين CF=1 لرب الأسرة.
IF (hl3_1 = 1) CF = 1.
* تعيين CF=2 لرؤساء العائلات الثانوية بناءً على شروط مختارة.
DO IF (LAG(CF) <> 2).
 * حالة 1: ابن/ابنة متزوج مع صهر/كنة متزوج.
 IF (hl3_3 = 1 & HL6B = 2 & HL3_p = 4 & HL6B_p = 2) CF = 2.
 * حالة 2: صهر/كنة متزوج مع ابن/ابنة متزوج.
 IF (hl3_4 = 1 & HL6B = 2 & HL3_p = 3 & HL6B_p = 2) CF = 2.
END IF.
VARIABLE LABELS CF.'رب العائلة (1=رب الأسرة, 2=رب عائلة ثانوية, 0=غير ذلك)'
* تعليق: يتم استخدام LAG للتحقق من القيمة السابقة لـ CF، ويتم تعيين CF=2 بناءً على شروط العلاقات والحالة الزوجية.

* ------------------------------------------.
* الخطوة 6: تجميع البيانات على مستوى الأسرة.
* ------------------------------------------.
* تجميع المتغيرات للحصول على معلومات على مستوى الأسرة.
AGGREGATE
/ OUTFILE=* MODE=ADDVARIABLES
/ PRESORTED
/ BREAK=iden_men
/ any_chef=MAX(hl3_1)
/ any_epouse_epoux=MAX(hl3_2)
```

```
/ any_fils_fille=MAX(hl3_3)
/ any_beaufils_bellefille=MAX(hl3_4)
/ any_petit_enfant=MAX(hl3_5)
/ any_parent=MAX(hl3_6)
/ N_totalsize=N.
```

*** تعليق: يتم حساب الحد الأقصى للمتغيرات الوهمية للتحقق من وجود أنواع العلاقات في الأسرة، ويتم حساب عدد الأفراد (حجم الأسرة).**

*** ----------.**

*** الخطوة 7: إنشاء متغير نوع النواة (Menage_T1).**

*** ----------.**

*** إنشاء متغير لتحديد وجود نواة عائلية.**

```
COMPUTE Menage_T1 = 0.
IF (HL3 = 2 OR HL3 = 3) Menage_T1 = 1.
AGGREGATE
/ OUTFILE=* MODE=ADDVARIABLES
/ PRESORTED
/ BREAK=iden_men
/ Menage_T1=MAX(Menage_T1).
VARIABLE LABELS Menage_T1.
```

'نوع النواة عائلية (1=نواة موجودة, 0=غير ذلك)'

*** تعليق: يتم تعيين Menage_T1=1 إذا كانت الأسرة تحتوي على زوج/زوجة أو ابن/ابنة.**

*** ----------.**

*** الخطوة 8: إنشاء متغير التشكيلة العائلية (stru_f).**

*** ----------.**

*** إنشاء متغيرات وهمية لأنواع العلاقات بناءً على CF والعلاقات.**

```
COMPUTE cf_type_21 = (CF = 1).
COMPUTE cf_type_23 = (hl3_3 = 1).
COMPUTE cf_type_24 = (hl3_4 = 1).
COMPUTE cf_type_26 = (hl3_6 = 1).
VARIABLE LABELS
 cf_type_21'رب الأسرة الأساسي'
 cf_type_23'ابن/ابنة'
 cf_type_24'صهر/كنة'
 cf_type_26.'والد/والدة'
```

*** تجميع أنواع العلاقات على مستوى الأسرة.**

```
AGGREGATE
/ OUTFILE=* MODE=ADDVARIABLES
/ PRESORTED
/ BREAK=iden_men
/ cf_type_21=MAX(cf_type_21)
/ cf_type_23=MAX(cf_type_23)
```

```
/ cf_type_24=MAX(cf_type_24)
/ cf_type_26=MAX(cf_type_26).
```

بناءً على الشروط.stru_f* **إنشاء**

```
COMPUTE stru_f = 0.
IF (cf_type_21 = 1 & cf_type_23 = 0 & cf_type_24 = 0 & cf_type_26 =
0 & Menage_T1 = 1) stru_f = 1.
IF (cf_type_21 = 1 & cf_type_23 = 1 & cf_type_24 = 0 & cf_type_26 =
0 & Menage_T1 = 1) stru_f = 3.
IF (cf_type_21 = 1 & cf_type_26 = 1 & Menage_T1 = 1) stru_f = 6.
IF (Menage_T1 = 0) stru_f = 99.
VARIABLE LABELS stru_f
```

'التشكيلة العائلية (1=نووية بسيطة, 3=ممتدة أفقيًا, 6=ممتدة عموديًا, 99=غير مصنف)'.

*** تعليق: يتم تصنيف الأسر بناءً على وجود رب الأسرة وأنواع العلاقات.**

*** ----------.**

*** الخطوة 9: إنشاء متغير البنى الأسرية (**MTYPE_G**).**

*** ----------.**

*** إنشاء** MTYPE_G **بناءً على حجم الأسرة ووجود النواة.**

```
COMPUTE MTYPE_G = 7.
IF (N_totalsize = 1) MTYPE_G = 1.
IF (Menage_T1 = 0 & cf_type_23 = 0 & cf_type_24 = 0 & cf_type_26 =
0) MTYPE_G = 2.
IF (Menage_T1 = 1 & cf_type_23 = 0 & cf_type_24 = 0 & cf_type_26 = 0
& any_parent = 0 & any_petit_enfant = 0) MTYPE_G = 3.
IF (Menage_T1 = 1 & (cf_type_23 = 1 OR cf_type_24 = 1 OR cf_type_26
= 1)) MTYPE_G = 4.
VARIABLE LABELS MTYPE_G
```

'البنى الأسرية (1=فرد واحد, 2=غير نووية, 3=نووية بسيطة, 4=نووية ممتدة, 7=غير ذلك)'.

*** تعليق: يتم تصنيف الأسر بناءً على حجم الأسرة ووجود نواة أسرية.**

*** ----------.**

*** الخطوة 10: إنشاء متغير البنى الفرعية (**struc_comp**).**

*** ----------.**

*** إنشاء متغير** COMP_F **بناءً على** MTYPE_G **والعلاقات.**

```
COMPUTE COMP_F = 6.
IF (MTYPE_G < 3) COMP_F = 0.
IF (MTYPE_G = 3) COMP_F = 1.
IF (MTYPE_G = 4 & any_parent = 1 & any_petit_enfant = 0) COMP_F = 2.
IF (MTYPE_G = 4 & any_petit_enfant = 1 & any_parent = 0) COMP_F = 3.
VARIABLE LABELS COMP_F.
```

'التركيبة العائلية (0=غير ذلك, 1=بسيطة, 2=متصاعدة, 3=متنازلة, 6=افتراضي)'

*** تعليق: يتم تصنيف الأسر بناءً على نوع البنية والعلاقات الإضافية.**

```
* إنشاء struc_comp كنص يجمع MTYPE_G و COMP_F.
STRING struc_comp (A3).
COMPUTE struc_comp = CONCAT(STRING(MTYPE_G, F1.0), STRING(COMP_F,
F1.0)).
IF (MTYPE_G = 1 & COMP_F = 0) struc_comp = '10.'
IF (MTYPE_G = 3 & any_epouse_epoux = 1 & any_fils_fille = 0)
struc_comp = '31.'
IF (MTYPE_G = 3 & any_epouse_epoux = 1 & any_fils_fille = 1)
struc_comp = '32.'
VARIABLE LABELS struc_comp 'البنى الفرعية (مثل 10=فرد واحد, 31=زوج وزوجة, 32=زوج وزوجة
وأولاد)'.
* تعليق: يتم إنشاء struc_comp كمزيج من MTYPE_G و COMP_F مع شروط خاصة.

* ----------.
* الخطوة 11: حفظ البيانات.
* ----------.
* حفظ البيانات مع المتغيرات الجديدة.
SAVE OUTFILE='C:\Path\To\Output\household_analysis.sav'
/ COMPRESSED.
* تعليق: يتم حفظ الملف لاستخدامه في تحليلات لاحقة.

* ----------.
* الخطوة 12: إنشاء تقرير ملخص.
* ----------.
* إنشاء جدول تكرارات للتأكد من التوزيع.
FREQUENCIES VARIABLES=CF stru_f MTYPE_G struc_comp
/ STATISTICS=COUNT PERCENT.
* تعليق: يتم عرض توزيع المتغيرات الرئيسية للتحقق من النتائج.
```

يوضح البناء البرمجي المقدم في هذا الملحق نموذجًا مبسطًا لتحليل بيانات الأسر باستخدام برنامج SPSS، حيث يركز على الخطوات الأساسية لإنشاء المتغيرات التحليلية الرئيسية مثل CF (رب العائلة)، stru_f (التشكيلة العائلية)، MTYPE_G (البنى الأسرية)، وstruc_comp (البنى الفرعية). تم تصميم هذا البناء البرمجي ليعكس المنطق الأساسي للتحليل المستخدم في الدراسة، مع تبسيط الشروط والمتغيرات لتسهيل الفهم. ومع ذلك، فإن الكود الكامل المستخدم في التحليل الفعلي يحتوي على شروط إضافية ومتغيرات أكثر تعقيدًا لضمان تغطية جميع الحالات المحتملة في بيانات الأسر، مما يجعله أكثر شمولية مقارنة بهذا النموذج التوضيحي البسيط.

ملحق رقم 2: المتغيرات المستعملة في البناء البرمجي للنمذجة الأسرية

Description (English)	الوصف بالعربية	Variable
Observation identifier	معرّف الملاحظة	**id**

Description (English)	الوصف بالعربية	Variable
Household identifier	معرّف الأسرة	**iden_men**
Cluster number	رقم العنقود	**HH1**
Household number within cluster	رقم الأسرة داخل العنقود	**HH2**
Line number within household	رقم السطر داخل الأسرة	**HL1**
Family number within household	رقم العائلة داخل الأسرة	**HL2A**
Relationship to household head	صلة القرابة مع رب الأسرة	**HL3**
Sex	الجنس	**HL4**
Age	العمر	**HL6**
Marital status (age 15+)	الوضع الزواجي لمن عمره 15 سنة فأكثر	**HL6B**
Relationship of next person	صلة القرابة للشخص التالي	**HL3_p**
Relationship of second next person	صلة القرابة للشخص بعد التالي	**HL3_pp**
Marital status of next person	الوضع الزواجي للشخص التالي	**HL6B_p**
Sex of next person	الجنس للشخص التالي	**HL4_p**
Dummy variables for relationship	متغيرات وهمية لصلة القرابة	**hl3_1 ... hl3_16**
Presence of household head	وجود رب أسرة	**any_chef**
Number of brothers and sisters	عدد الإخوة والأخوات	**frere_soeur_size**
Total number of household members	مجموع أفراد الأسرة	**N_totalsize**
Type of household head (1 main / 2 secondary)	نوع رب الأسرة (1 رئيسي / 2 ثانوي)	**CF**
Line number within family	رقم السطر داخل العائلة	**HL1_f**
Family number within household	رقم العائلة داخل الأسرة	**HL2a_f**
Number of families within household	عدد العائلات داخل الأسرة	**Nbr_f**
Family head's relationship to household head	صلة قرابة رب العائلة مع رب الأسرة	**cf_type**
Dummy variables for family head type	متغيرات وهمية لنوع القرابة	**cf_type_21 ... cf_type_29**
Family nucleus number	رقم النواة الأسرية	**Noyau1**
Type of family nucleus	نوع النواة الأسرية	**men_t1**
Type of household head nucleus	نوع نواة رب الأسرة	**Menage_T1**
Sex of household head	جنس رب الأسرة	**chef_sexe**
Marital status of household head	الوضع الزواجي لرب الأسرة	**chef_etat**
Marital status of siblings	الوضع الزواجي للإخوة أو الأخوات	**frere_soeur_etat**
Family structure classification	تصنيف التشكيلة العائلية	**stru_f**

Description (English)	الوصف بالعربية	Variable
Non-family household indicator	مؤشر لأسرة غير عائلية	**N_famile**
Presence of non-family household	وجود أسرة غير عائلية	**any_N_famile**
General family model classification	تصنيف النمط الأسري العام	**MTYPE_G**
Type of family composition	نوع التركيبة العائلية	**COMP_F**
Substructure code	رمز التركيبة الفرعية	**struc_comp**